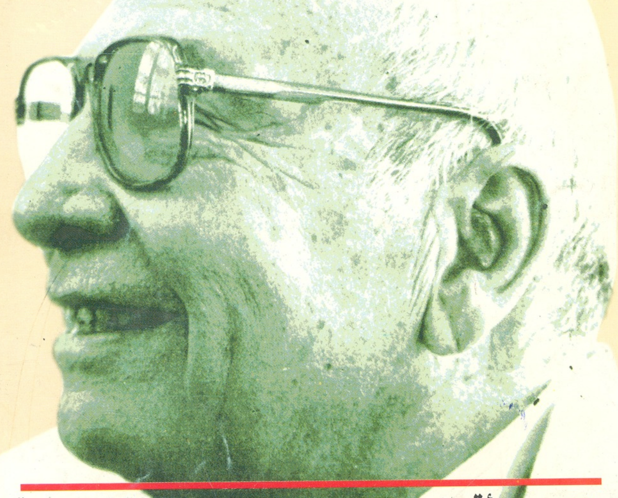
اليسار الجديد

ليكن الوطن محلا
للسعادة المشتركة
.. نبنيه بالحرية
والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى



- مؤتمران وسياسات متبادلة
- المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع
- نشأة وتطور الرأسمالية
- أثر العولمة على سوق العمل المصرى
- التعليم فى مصر (ملف العدد)
- الفقر فى العالم

الاصدار الثانى - العدد السادس والسابع - شتاء ٢٠٠٤

اليسار الجديد

• ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوي

العدد السادس والسابع شتاء ٢٠٠٤

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة– ميدان طلعت حرب–القاهرة. هاتف: ٥٧٩١٦٢٨–٥٧٩١٦٢٩ فاكس ٥٧٨٤٨٦٧–٥٧٨٦٢٩٨.. البريد الالكتروني

alyassar@alahai.com

الاشتراكات في مصر : سنوياً للأفراد ١٢ جنيها للمؤسسات ١٥ جنيها. خارج مصر: للأفراد ١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

المحتويات

مؤتمران وسياسات متباينة

بين التغيرات الشكلية والدعوة إلى الإصلاح الشامل

■ إبراهيم سعد الدين

الحزب الوطني والفكر الجديد القديم؟!

في سبتمبر ٢٠٠٣ الماضي عقد الحزب الوطني الحاكم مؤتمره السنوي الأول بعد عقد مؤتمره الثامن في عام ٢٠٠٢. وسعى الحزب الوطني إلى أن يعطي انطباعا بأنه يقدم فكراً جديداً وسياسات لحل مشاكل مصر المختلفة. وقدم الحزب لذلك عدداً من الأوراق حول سياسات الحزب في مجالات مختلفة شملت موضوعاتها : التعليم والبحث العلمي، وبناء مجتمع المعرفة، والمرأة، والشباب، والصحة والسكان،

والمشكلة السكانية، والأبعاد الدولية للتنمية، والتحولات الاقتصادية وسياسات المستقبل، وحقوق المواطنة والديمقراطية، ومصر والعالم. ورغم أن الأوراق كلها قد صدرت باسم الحزب الوطني وتحت عنوان فرعي هو فكر جديد، فإن الاطلاع على جملة الأوراق المنشورة يوضح بجلاء أن الأوراق تقدم نفس الفكر الذي التزم به الحزب الوطني منذ نشأته وحتى الآن دون تغيير يذكر. وأن السياسات التي تحملها الأوراق هي نفس السياسات المطبقة منذ أكثر من ربع قرن، والتي قادت الأمة إلى أزمة تتزايد حدتها وإلى اختلالات هيكلية يزداد تفاقمها.

ويكفي لإبراز هذه الحقيقة أن نركز على بعض الأوراق ذات الأهمية والتي تأتي في مقدمتها الورقة الخاصة بالتوجه الاقتصادي، والفكر الجديد وحقوق المواطنة، وحقوق المواطنة والديمقراطية ومصر والعالم.

أولا: توجهات اقتصادية تتجاهل المشكلات الرئيسية للاقتصاد المصري

تركز ورقة التوجه الاقتصادي التي يقدمها الحزب الوطني على السياسات النقدية

والإصلاح الضريبى وإدارة المرافق العامة والهيئات الاقتصادية ، وإدارة الدين العام والتأمينات الاجتماعية ، والسياسة الصناعية ، وتنمية المشروعات الصغيرة وتنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية التحتية ، وتنشيط سوق رأس المال ، وسياسات التجارة والاستثمار.

وتختفى من ورقة التوجه الاقتصادى أى معالجة لقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية . وأهداف مثل هذه التنمية وسياساتها ووسائل تحقيقها . كما يختفى بالكامل الحديث عن الاختلالات الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى حاليا ، وكيفية مواجهة هذه الاختلالات . كما لاتوجد فى الورقة أى إشارة إلى تدنى معدلات الادخار وأثر ذلك على تدنى معدلات النمو الاقتصادى.

ولايوجد فى كل الأوراق المقدمة أى حديث أو حتى إشارة إلى ماتعانى مصر من عجز غذائى وخاصة فى مجالات الحبوب الرئيسية ، القمح والذرة ، والفول والعدس والسكر ، وغيرها.

ولايوجد فى ورقة التوجه الاقتصادى أو فى أى من الأوراق الأخرى التى تعرض على المؤتمر أى ذكر لانتشار الفقر فى مصر ، كما تتجاهل الأوراق تماماً حدة التفاوت بين الطبقات والفئات الاجتماعية ولاتطرح بالتالى أى سياسات لمعالجة مثل هذه المشكلات.

أما بالنسبة للبطالة المتزايدة بين الشباب فيكتفى بالإشارة إليها ولايقدم أى برنامج خاص لعلاجها اكتفاء بالقول بأن التشغيل يتم نتيجة لرفع معدلات النمو الاقتصادى ولزيادة دور المشروعات الصغيرة دون طرح أى سياسات فعالة لمعالجة قضية بطالة العاطلين من الشباب.

ثانيا : إصلاحات سياسية شكلية تتجاهل كوابح التطور الديمقراطى

إن نفس الغياب للقضايا الأساسية المطلوبة للإصلاح السياسى فى مصر يلاحظ فى أوراق الحزب الوطنى الخاصة بحقوق المواطنة والديمقراطية والخاصة بالفكر الجديد وحقوق المواطنة.

إن الإصلاح السياسى والثقافى يتم من وجهة نظر الحزب الوطنى باحياء مفهوم المواطنة وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة ، وتوفير العدالة الناجزة للمواطنين وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى.

وفى إطار إحياء مفهوم وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة بطرح الحزب الوطنى ضرورة إصدار وثيقة للمواطنة المصرية تحدد حقوق المواطن وواجباته الأساسية وتوفر المعلومات الأساسية الضرورية للحصول على هذه الحقوق . كما تشمل تحديداً لالتزامات المواطن ، وقواعد معينة لضمان الشفافية

ولمساءلة الحكومة والأجهزة التنفيذية عن مدى التزامها بتنفيذ التزاماتها إزاء المواطنين ، ويطرح الحزب الوطنى كوسيلة لتحديث العلاقة بين المواطن والدولة العمل على السعى لإنهاء الخصومة فى النزاعات التى تكون الدولة طرفا فيها ، وتحديث نظام القيد فى الجداول الانتخابية . وتيسير حصول المواطنين على الرقم القومى وإزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة ، وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة فى مجال التراخيص ، واستخراج الأوراق الرسمية وتحسين نوعية التعامل بين المواطن والشرطة وتحديث نظام الإدارة المحلية.

أما فيما يختص بتحقيق العدالة الناجزة فان الحزب الوطنى يرى أن السبيل لذلك هو التحديث التشريعى وتحديث إدارة العدل ودعمها وتفعيل حركة تنفيذ الأحكام القضائية.

أما فيما يختص بتحديث البنية الثقافية فان الحزب الوطنى يدعو إلى تبنى منظومة من قيم النهضة والتقدم مؤكداً على الهوية المصرية والانتماء القومى والإسلامى ، وعلى توطيد العلاقات مع الدول الأفريقية والإسلامية ودول الجنوب والدول المتقدمة اقتصاديا ، والاستناد على العلم والتفكير العلمى والعقلانى كمنهج للتقدم والتعددية الإيجابية التى تشجع على التحديث والإبداع دون حجر على أى فكر أو مصادرة حق فى الاختلاف . وتفتح الباب للحوار والتسامح ونقد الأصولية الجامدة والتعصب والانغلاق.

أما فى إطار دور مؤسسات المجتمع المدنى فتدعو وثائق الحزب الوطنى لتفعيل دور الأحزاب السياسية وتمكين دور مؤسسات المجتمع المدنى وعلى رأسها الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية.

ورغم إشارات وثيقة الحزب الوطنى المتعددة إلى ضرورة دور النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية فى ممارسة الديمقراطية واقتراحاتها بشأن ضرورة دعم البناء المؤسسى والديمقراطى للجمعيات الأهلية ، وطرح الحزب لضرورة إعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل النقابات المهنية بعرض تحديثها وضرورة وضع إطار تشريعى جديد ينظم ويحرر الحركة التعاونية فى مصر ويرسخ استقلالها ويرسى الممارسة الديمقراطية داخلها مع وضع الأسس التى تضمن الشفافية لأعضائها وقدرتهم على مساءلة ومحاسبة الإدارة عن تصرفاتها . فانه لاتوجد فى الوثيقة كلها أى إشارة للقوانين التى أصدرتها الدولة والتى عطلت بالفعل عمل النقابات المهنية . ولا للتدخل الإدارى والأمنى فى عمل النقابات العمالية أو التدخل فى انتخاباتها وتقييد

حركتها.

وتغيب فى معالجة الحزب الوطنى لقضايا الديمقراطية أى إشارة للقوانين والممارسات المعطلة للديمقراطية بالفعل كما تغيب أى دعوة حقيقية لمعالجة أسباب التضييق الفعلى على التطور الديمقراطى ، ولاتوجد إشارة واحدة فى كل وثائق الحزب الوطنى لحقيقة استمرار سريان أحكام الطوارئ فى مصر منذ أكثر من ٢٠ عاما . ولا لتأثير هذه الأوضاع على التطور الديمقراطى للبلاد . كما يختفى أى نقد أو إشارة إلى أثر التضييق على النشاط الجماهيرى الذى تمارسه الدولة على الأحزاب . أو أى مناقشة لدور التشريعات التى أصدرتها حكومات الحزب الوطنى المتعاقبة على تعطيل نشاط النقابات المهنية وتجميدها ولا على تأثير التدخل فى الانتخابات النقابية وتأثير ذلك على حركة النقابات وديمقراطيتها.

ومن الطبيعى أن يغيب بالكامل أيضاً أى إشارة للطبيعة المركزية لنظام الحكم فى مصر ولحقيقة أن النظام الجمهورى القائم هو نظام وراثى يتم تحديد الخلف فيه بواسطة السلف ، ويجرى تمكين الرئيس الجديد من تولى سلطاته الكبيرة والشاملة عن طريق استفتاء على مرشح واحد يختاره مجلس الشعب الذى يسيطر عليه الحزب الحاكم . ويجرى الاستفتاء على اسمه فى أجواء تتصف بالتدخل الشديد لأجهزة الدولة والتجنيد الكامل لأجهزة الإعلام ، وفى غياب أى رقابة فعلية على عمليات التصويت والفرز التى يغيب عنها الجماهير الذين تسجل أصواتهم دون تواجد حقيقى لهم.

كما تغيب أيضاً فى وثائق الحزب الوطنى أى إشارة إلى أن النظام الرئاسى فى مصر هو نظام لاتتوافر فيه أى قوة موازنة للسلطات الضخمة للرئاسة ، كما هو الحال فى النظام الرئاسى الأمريكى الذى تميل أغلب دول العالم الثالث إلى تبنيه رغم غياب وجود أى تنظيمات مؤسسية لموازنة سلطات الرئاسة.

وتغيب فى وثائق الحزب الوطنى أيضاً أى اقتراحات جادة أو حتى طرح لأى أفكار تتعلق باحداث تطور ديمقراطى أو ضمان نظام انتخابى نزيه وخال من التزوير أو للحد من المركزية والانتقال إلى حكم محلى حقيقى.

ثالثاً : تمسك بالعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة رغم المواقف الأمريكية المعادية للعرب.

تعالج ورقة مصر والعالم المقدمة للحزب الوطنى علاقات مصر العربية والإقليمية والدولية . وتتبنى الورقة الموقف المصرى الحالى فى العلاقات العربية والإقليمية والدولية تبنياً كاملاً دون أى ملاحظات أو اقتراحات جديدة . أو نقد . وتدافع عن السياسة الخارجية لمصر بايجابياتها وسلبياتها.

وتتناول الورقة علاقات مصر والعالم

العربى ، ومصر وإفريقيا ، ومصر والاتحاد الأوروبى ومصر والولايات المتحدة ومصر والقوى الكبرى الأخرى التى تشمل : روسيا واليابان والصين والهند.

ويؤكد الحزب الوطنى على عروبة مصر وأن هذه العروبة ركيزة أساسية من مقومات الشخصية المصرية . ويشير إلى أن القومية العربية قد أصبحت عملية واعية لإدارة القواسم المشتركة وتوظيف المصالح الواحدة والتنسيق بين السياسات المتضاربة ويؤكد الحزب الوطنى على أن العلاقات المصرية العربية طريق ذو اتجاهين . وليس عطاء من طرف واحد، وأن العروبة لاتستند فقط إلى التاريخ المشترك والهوية الواحدة ولكنها تعتمد أيضاً على الوعى بالحاضر والتهيؤ للمستقبل.

وبصفة عامة فان موقف الحزب الوطنى النظرى من عروبة مصر ، كما تعبر عنه ورقة مصر والعالم هو موقف إيجابى. ولكن ذلك لم يمنع الحزب من التبنى الكامل لموقف مصر قبل الصراع العربى - الإسرائيلى وقبل العدوان الأمريكى على العراق والذى يتصف بالضعف الشديد.

ويستمر الحزب الوطنى يدعو إلى الاستناد على الجهود الأمريكية لتحقيق تسوية سلمية للنزاع العربى - الإسرائيلى وخاصة للنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى رغم كل ماهو واضح واضح من ممالأة الولايات المتحدة لسياسة اليمين الإسرائيلى بقيادة شارون، وتتجنب وثائق الحزب أيضا أى لوم أو إدانة للسياسة الأمريكية فى العراق مكتفية بالمطالبة بنقل السلطة إلى العراقيين فى أقرب وقت.

ورغم دعوة ورقة مصر والعالم لدعم علاقات مصر بالاتحاد الأوروبى والقوى الدولية الرئيسية الأخرى وعلى رأسها الصين واليابان وروسيا والهند. للحد من الاعتماد على الطرف الأمريكى وحده فان الورقة تؤكد على استمرار العلاقة الاستراتيجية الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتسعى لعقد اتفاق معها لتكوين منطقة للتجارة الحرة أمريكية - مصرية بالرغم من أن منطقة التجارة الحرة التى تدعو الولايات المتحدة لتكوينها فى المنطقة هى إحياء لمشروع منطقة الشرق الأوسط بقيادة أمريكية.

ومع دعوة ورقة مصر والعالم إلى تمتين وتعميق التعاون المصرى - الأفريقى باعتبار أن افريقيا تمثل عمقا استراتيجيا لمصر . كما أنها أيضاً مصدر لمياه النيل فان ورقة مصر والعالم تدعو لأن تكون أى خطة مصرية لتعميق التعاون مع الدول الأفريقية مبنية على التعاون وليس على التغاضى والتصادم مع القوى الدولية والإقليمية التى تنشط فى أفريقيا. وإذا كان من المفهوم أن تكون العلاقات المصرية - الأفريقية مبنية على التعاون مع القوى الاقليمية فى المنطقة . فان التعاون

مع الدول التى تسعى للسيطرة على أفريقيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واستبعاد التنافس معها هو موقف يؤكد التبعية للمواقف الدولية واستبعاد مناهضتها.

رابعا : اختيار القيادات بدلا من انتخابها

رغم دعوة الحزب الوطنى لتوسيع نطاق العمل الديمقراطى والحياة الديمقراطية فى البلاد ، فان الحزب نفسه لايطبق الأسلوب الديمقراطى فى اختيار قياداته العليا ومسئوليه الأساسيين . فالاختيار وتوزيع المسئوليات يتم بواسطة رئيس الحزب رئيس الجمهورية فهو يختار الأمين العام للحزب والأمناء المساعدين وأمين التنظيم ورئاسة لجنة السياسات وباقى أعضاء الأمانة ولجنة السياسات . وليس لمؤتمر الحزب نفسه أكثر من حق الموافقة على اختيارات الرئيس . وهى موافقة شكلية محضة . حيث لايملك مؤتمر الحزب واقعيا حق تغيير اختيارات الرئيس.

المؤتمر الخامس لحزب التجمع

التغيير الديمقراطى للقيادات وتشديد النضال من أجل تغيير ديمقراطى وطنى شامل فى مصر

أقر حزب التجمع برنامجه السياسى الجديد فى مؤتمره الرابع محدداً أهداف نضاله الرئيسية ، والطبقات التى يعمل لخدمتها والدفاع عن مصالحها والسياسات العامة التى يتبناها من أجل إقامة مجتمع المشاركة الشعبية كخطوة على طريق بناء الاشتراكية وإقامة مجتمع اشتراكى مصرى بوسائل ديمقراطية ولايحتاج الحزب لذلك لإعادة النظر فى سياساته العامة أو أهداف نضاله أو المنطلقات التى يستند إليها فى تحديد سياساته ، وإن كانت هناك حاجة لوضع برامج تفصيلية توضح موقف الحزب من مختلف القضايا التى تواجهها مصر وشعبها بصفة عامة وعلى الأخص طبقاتها الشعبية والفقيرة . ويأتى على رأس هذه القضايا التى تحتاج لسياسات تفصيلية قضايا الإصلاح التعليمى والصحى والإسكان والتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المالية والضريبية وسياسات التنمية الزراعية وسياسات التصنيع وسياسات مواجهة الفقر والحد من التفاوت الطبقى ، ومعالجة البطالة وغير ذلك من القضايا المهمة لحياة شعبنا . ورغم أهمية مثل هذه السياسات التفصيلية فانها لم تزل موضع بحث . ولم يستقر بشأنها سياسات محددة يمكن أن تقدم لمؤتمر الحزب.

وقد اكتفى الحزب لذلك فى وثيقته السياسية المقدمة للمؤتمر بأن يقدم تحليلا ضافيا للتطورات السياسية والاقتصادية فى مصر وفى الوطن العربى وفى العالم . وأن يحدد أولويات نضال الحزب فى المرحلة المقبلة.

وقد ركزت هذه الوثيقة على الاعتراف المتأخر للحكومة بالأزمة الاقتصادية ، ووجود سلسلة من المآزق التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وفى مقدمتها استمرار تخلى الحكومة عن مسئولية التنمية وعجز القطاع الخاص عن سد الفراغ الناتج عن انسحاب الحكومة من عملية الاستثمار ، والعجز عن زيادة الادخار المحلى والعجز عن التصدير والعجز عن توفير موارد لتمويل الانفاق العام بما يؤدى إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة ، واستفحال أزمة البطالة وارتفاع الدين المحلى ، والانخفاض المتوالى لقيمة الجنيه المصرى ، وتراجع تحويلات العاملين فى الخارج ، وانخفاض الاحتياطى النقدى فى البنك المركزى وفشل الحكومة فى إصلاح نظام التعليم ، وتوفير الخدمات الأساسية ، تزايد الفقر والتفاوت فى توزيع الدخل والثروة ، والفشل في حل مشاكل الزراعة المصرية ، وتراجع التصنيع.

وركز التقرير السياسى أيضاً على انتشار ظاهرة الفساد ، وغياب الرقابة على المال العام وانتفاء سبل المحاسبة كنتيجة للقيود على الأجهزة الرقابية وعلى حرية الصحافة.

أما بالنسبة للأوضاع السياسية فى مصر فقد ركز التقرير على إصرار الحكم على التمسك بالبناء السياسى القائم على احتكار الحزب الحاكم للسلطة ومصادرة العديد من الحريات العامة وحقوق الإنسان كما بين التقرير تآكل الهامش الديمقراطى المحدود الذى استخلصه النضال الشعبى فى سنوات سابقة ، وأشار بصفة خاصة إلى استمرار حالة الطوارئ منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ وإعادة تجديدها لمدة ثلاث سنوات أخرى . كما يشير التقرير إلى مواصلة الدمج بين الحزب الوطنى وأجهزة الدولة وحرص وزارة الداخلية على إعلان نتائج غير صحيحة ومنافية للواقع عن التصويت فى الاستفتاء على رئيس الجمهورية ، وتدخل الحكم السافر فى الحياة الحزبية لعدد من الأحزاب ومواصلة الضغوط على حرية الصحافة والسعى لإصدار قانون جديد للعمل ينحاز ضد الطبقة العاملة ويحابى الرأسمالية ويصادر العديد من مكاسب المرأة العاملة.

كما أشار التقرير إلى تصعيد الدور السياسى لجمال مبارك محذرا من الظاهرة التى انتشرت فى عدد من البلاد العربية التى تحولت فيها الجمهوريات إلى جمهوريات وراثية للأبناء.

وعالج التقرير التطورات العربية والإقليمية والدولية مؤكداً على بروز ظاهرة العولمة المضادة وعلى الاتجاه الأمريكى للهيمنة وبناء إمبراطورية أمريكية ، وأبرز التقرير السياسى نجاح حركة مقاومة الهيمنة الأمريكية فى أكثر من منطقة من مناطق العالم خاصة فى أمريكا

اللاتينية بدءاً من فنزويلا والبرازيل ، وعلى العكس من نجاحات سياسات المقاومة فى أمريكا اللاتينية ركز التقرير على الاستسلام العربى للهجمة الأمريكية والعجز عن صياغة استراتيجية عربية لمواجهة التحديات الأمريكية وسياسة العدوان على الأمة العربية والدول الإسلامية ، كما أشار التقرير إلى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة شارون التوسعية ولمحاولات تصفية القضية الفلسطينية بدءاً من تصفية الشعب الفلسطينى.

وحلل التقرير السياسى علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية مبيناً طبيعة هذه العلاقات التى تتصف بالتبعية للسياسة الأمريكية ويعدم القدرة على مواجهة التجاوزات الأمريكية فى الوطن العربى أو على النطاق العالمى أو حتى فى مصر.

وعلى أساس من التحليل الذى قدمه التقرير السياسى للأوضاع المصرية والعربية والدولية حدد أولويات نضال الحزب فى المرحلة المقبلة.

واقترح التقرير إعطاء أولوية قصوى فى النضال السياسى للحزب فى المرحلة القادمة لتسع قضايا رئيسية.

١- انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام المباشر بين أكثر من مرشح وتخلى رئيس الجمهورية ونوابه عن انتمائهم الحزبى طوال فترة توليهم لمناصبهم.

وتحديد وتقليص السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية فى الدستور وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور على أن تتم هذه التعديلات قبل انتهاء فترة الرئاسة الحالية فى عام ٢٠٠٥ بفترة كافية.

٢- إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين فى غير قضايا العنف وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية.

٣- توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة وتشكل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنفرد بادارة الانتخابات والاستفتاءات العامة وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدنى.

٤- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعى وحده وفق إحكام الدستور ورفع الحصار القانونى والسياسى المفروض عليها بما فى ذلك حق التظاهر والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات وتوزيع البيانات.

٥- الفصل الكامل بين الحزب الوطنى وبين الدولة وأجهزتها.

٦- كفالة إستقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى.

٧- إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية

وسـائل الإعـلام وتحـرر أجـهـزة الإعـلام والصـحـافـة القـومـيـة من سـيطرة السلطة التنفيذية ، وإتاحة فرص متكافئة للأحزاب والقوى السياسية وجميع الاتجاهات والتيارات الفكرية الديمقراطية فى طرح آرائها وأفكارها فى كل أجهزة الإعلام المملوكة للشعب.

٨- العمل على تأسيس جبهة وطنية على أساس برنامج للإنقاذ الوطنى.

٩- إقرار آلية للعمل مع أحـزاب وقـوى اليسـار لإقـامـة تحـالف يسـارى ديمقـراطى . وإقامة جبهة كل القوى الديمقراطية والتقدمية والعقلانية.

وتحدد الوثيقة أولويات العمل فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتى تشمل الضغط من أجل خطة جادة للقضاء على الفقر أو تخـفـيض حدته ، والحد من الفـوارق بين الطبقات فى توزيع الثروة والدخل.

والضـغـط من أجل تبنى الدولة لبـرنامج لمحاربة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة من خلال جـهد فـعال لتنشيط النمـو الاقتصادى خاصة فى مجال النشاط الإنتاجى وبالتوسع فى برامج الأشـغـال العـامـة ومـد يد العـون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها وتبنى استراتيجية شاملة للتنمية.

كما يعطى التقرير أولوية لقضية تحقيق إصلاح ضريبى وتخفيض الدين العام ووقف التدهور المتواصل فى سعر صرف الجنيه المصرى والسعى لرفع معدلات الادخار والاستثمار بالاعتماد على موارد محلية وتنشيط برنامج للتصنيع ولتحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها ووضع برنامج عاجل لإصلاح التعليم والصحة فى المدن والقرى ووضع خطة قومية لمحو الأمية خلال مدة محددة بمشاركة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى.

كما يطالب التقرير باعطاء اهتمام متزايد لقضية التعاون والحركة التعاونية ولإنشاء بنك للتعاون.

ويؤكد التقرير على ضرورة مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه والسياسات التى أدت إلى تحـوله إلى ظاهرة عـامـة ، وهو مايتطلب رفع الحماية القانونية عن العناصر الفاسدة المحمية بنفوذها فى الدولة والحزب الوطنى وإلغاء القيود على الأجهزة الرقابية ، وإصدار قانون جديد لمحاكمة الوزراء أثناء وجودهم بالوزارة ورفع القيود المفروضة على الصحافة والتى تحد من تصديها للفساد.

ويؤكد التقرير على أهمية الدفاع عن حرية الثقافة والإبداع الأدبى والفنى والبحث العلمى ورفع الرقابة المفروضة على الإعلام المملوك للدولة وتحريره من التعليمات الإدارية والخطوط الحمراء التى تحد من حرية التعبير ومعالجة القضايا الجادة . ويطالب التقرير بضرورة

الاهتمام بقضية المياه والأخطار المحيطة بالزراعة المصرية والدفاع عن حقوق المرأة والطفولة والشباب.

وفى مجال العلاقات الخارجية والعربية فان التقرير السياسى بنقد الاستمرار بادعاء وجود علاقة استراتيجية خاصة بين مصر والولايات المتحدة . كما يرفض استمرار الرهان على المساعدات الأمريكية والسعى لإنشاء منطقة تجارة حرة معها ويؤكد أيضا خطأ الرهان اقتصاديا وسياسياً وإقليمياً على الولايات المتحدة لأن التناقض بين المصالح الأمريكية والمصالح المصرية بالغ العمق ، ويزداد هذا التناقض عمقا بعد غزو العراق والاندفاع لفرض حل أمريكى إسرائيلى للقضية الفلسطينية والاتجاه إلى مزيد من التدخل الأمريكى فى السياسة الدخلية المصرية وفى المنطقة العربية على وجه عام.

ويدعو التقرير السياسى إلى إعادة النظر فى منهج وطبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية وتبنى سياسة جديدة تركز على وسائل الضغط وأوراق القوة التى مازالت فى أيدى مصر والتى تمكن من التأثير على السياسة الأمريكية والاستناد إلى إمكانات مصر الذاتية وأهميتها فى المنطقة ودورها العربى وعلاقاتها بالدول الأفريقية وبالدول الأسيوية والدول الإسلامية لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها وأطماعها الإمبراطورية فى المنطقة العربية والإسلامية ومحاولات هيمنتها عالميا

ويدعو التقرير السياسى أيضاً إلى أن يسعى الحزب لعقد مؤتمر لبحث العلاقات المصرية الأمريكية تشارك فيه الحكومة والأحزاب المصرية ومراكز البحوث لرسم خريطة جديدة للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة بشكل خاص وعلاقتها أيضاً مع سائر القوى الدولية البازغة والقوى الإقليمية.

أما فيما يتعلق بسياسة مصر العربية والإقليمية فيعطى التقرير السياسى للحزب الأولية لأربع قضايا رئيسية هى : الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية ، والاحتلال الأمريكى للعراق ، والصراع الداخلى والحرب الأهلية فى السودان ، والحاجة إلى تطوير الجامعة العربية والنظام الإقليمى العربى ، ويطالب التقرير السياسى من الحزب أن يتحرك ـ بنشاط ـ مصريا وعربيا لتحقيق الأهداف التالية :

– المساعدة على تحقيق أكبر قدر من الوحدة بين جميع قوى وفصائل حركة التحرير الوطنى الفلسطينية على« أساس برنامج موحد للعمل والمشاركة فى اتخاذ القرار.

– دعم المقاومة الوطنية فى فلسطين ولبنان وسوريا ضد الاحتلال الإسرائيلى والتأييد الفعلى للانتفاضة ووقف الضغوط العربية على السلطة الفلسطينية لقبول الحلول والمطالب

الأمريكية والإسرائيلية.

- منح حركة مقاومة التطبيع لروح جديدة تعيد إليها قوتها وفعاليتها.

- قيام الأحزاب المصرية والعربية والحكومات العربية بدورها لمساندة الأحزاب والقوى الوطنية العراقية فى نضالها لإنهاء احتلال العراق وإقامة نظام ديمقراطى فى العراق وإفشال جهود الولايات المتحدة لعزل العراق عن محيطه العربى واستخدام الوجود العسكرى الأمريكى لتهديد القوى العربية والإسلامية المحيطة.

- الدعوة لصياغة استراتيجية عربية جديدة لمواجهة السياسة الأمريكية الإسرائيلية فى المنطقة تستند لإمكانات القوة العربية الاقتصادية والحضارية ، وتفعيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك الاقتصادى والاجتماعى وتطوير الجامعة العربية لتكون إطارا صحيحا للنظام الإقليمى العربى ، وإعادة الحياة لاستراتيجية التنمية العربية المعتمدة جماعيا على النفس وتحويل قضية التكامل العربى إلى قضية شعبية.

- العمل مع القوى الوحدوية والديمقراطية فى شمال السودان وجنوبه وغربه للدفع فى اتجاه وحدة طوعية ودولة ديمقراطية لكل مواطنى السودان بكل أعراقه ودياناته.

وفى النهاية فان أهم مايسجل للمؤتمر الخامس للحزب هو أنه المؤتمر الذى يتم فيه اعمال مبدأ تغيير القيادات الحزبية وتولى قيادات حزبية جديدة لمهام قيادة الحزب بأسلوب ديمقراطى غير مسبوق فى الحياة السياسية المصرية. ■

المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع

يوم للديمقراطية.. يوم للبهجة

■ عبد الستار حتيته

شهدت قاعة جمال عبد الناصر بالمقر المركزي لحزب التجمع يوماً غير مسبوق في تاريخ الحياة السياسية المصرية، عندما تم "تداول السلطة" بشكل ديمقراطي بين قيادات الحزب في العديد من المواقع أهمها موقعا رئيس الحزب و الأمين العام.

و جاءت التغييرات التي جرت وفقاً للانتخابات التي شارك فيها أعضاء المؤتمر العام بوجوه جديدة في كل من "اللجنة"، و "الأمانة" المركزيتين، و اللجان و الأمانات الحزبية المختلفة.

قادرون على التغيير

و حرص أعضاء المؤتمر العام الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٠٠ عضو على إنجاح التجربة الديمقراطية، بعد أن تمسكوا قبل ذلك بعدة أشهر بالمادة رقم ٨ من اللائحة الداخلية للحزب التي تمنع الإبقاء على أي قيادي في موقعه لأكثر من دورتين مدة كل منهما٤ سنوات.

و لهذا السبب اتسمت المناقشات التي دارت بين الأعضاء داخل أروقة الحزب على ضرورة رفض المحاولات الأمريكية للتدخل في الشئون الداخلية لمصر و غيرها من الدول العربية بزعم نشر الديمقراطية و تعليمها للمصريين. و قال الأعضاء إن تجربة التجمع تثبت قدرة المصريين على الحوار و الاختلاف و الاتفاق بالطرق السلمية من خلال الانتخابات.

كما تثبت كذب المقولة التي يرددها البعض في الحزب الوطني الحاكم عن أن الشعب المصري غير مهيأ للممارسة الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية و نائبه. و طالب المؤتمر العام بضرورة إعطاء الأولوية في المرحلة الراهنة للإصلاح السياسي، و بناء التحالف

الديمقراطي مع القوي الوطنية في البلاد.

و أقر المؤتمر العام الخامس الذي عقد يومي ١٧و١٨ ديسمبر الماضي عدداً من التوصيات المهمة منها أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح. و تقليص الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور.

كما طالب بإلغاء حالة الطوارئ التي يعتمدها نظام الحكم منذ عدة عقود. و على الرغم من الجدل الذي دار في بعض اللجان النوعية على هامش المؤتمر حول القوى السياسية الأخرى التي لا تؤمن بالتعددية كالتيارات الدينية، فإن أعضاء المؤتمر العام حرصوا على إعطاء الأولوية لنبذ العنف و إدانة سياسة الاعتقالات، و المحاكمات الاستثنائية.

ضمانات مطلوبة

و أوصى المؤتمر العام الذي حمل اسم "دورة خالد محيي الدين" بضرورة العمل على الإفراج عن المعتقلين السياسيين، و توفير الضمانات لانتخابات برلمانية حرة نزيهة. و كان جانب من الأعضاء قد طالبوا بمقاطعة الانتخابات البرلمانية، و وصل الأمر ببعض الأعضاء إلى طرح فكرة "سحب" نواب التجمع من مجلس الشعب احتجاجاً على سياسة الحكم في تزوير الانتخابات. كما عبر البعض الآخر عن رفضهم للحوار الدائر الآن بين التجمع و الحزب الوطني في إطار مبادرة الحوار بين الأحزاب.

إلا أن مثل تلك الأفكار المتشددة لم تصل لحد المناقشة في المؤتمر العام. و جاء الرأي العام لأعضاء المؤتمر مع الاستمرار في العمل على تحقيق المكاسب و لو بشكل تدريجي، و التواجد في المجالس النيابية و النقابات و الجمعيات الأهلية، و مؤسسات المجتمع المدني.

و طالب عدد كبير من أعضاء المؤتمر العام بالعمل في الأوساط العامة لحشد الرأي العام، و الضغط على نظام الحكم لتشكيل لجنة قضائية خاصة و مستقلة لإدارة الانتخابات. و شددوا على ضرورة إطلاق حرية تشكيل الأحزاب، و رفع القيود عن نشاطها الجماهيري. و العمل على الفصل الكامل بين الحزب الوطني و الدولة. و كفالة المجتمع المدني و إطلاق حرية إصدار الصحف، و إتاحة الفرصة أمام القوى السياسية في التعبير عن نفسها من خلال الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة.

و كان المؤتمر العام قد قسم أنشطته في اليوم الأول إلى عدة لجان كان أهمها لجنة التقرير

السياسي، و لجنة صحافة الحزب، بالإضافة للجنة الشئون المالية. و تمكنت تلك اللجان من تقديم رؤية عامة حول مجمل التقارير المقدمة للمؤتمر، حيث تم عرض التوصيات و الاقتراحات و الانتقادات في الاجتماع العام الذي عقد في اليوم التالي.

الأطراف الأخرى

و لوحظ أن جانباً من أعضاء المؤتمر العام كانوا قد جاءوا عاقدين العزم على كيل الانتقادات لطريقة تعامل الحزب مع الظروف السياسية و الاقتصادية الداخلية و الخارجية في الوقت الراهن. لكن تلك الحماسة تم الرد عليها من أغلبية زملائهم بضرورة التمسك بالموضوعية في التعامل مع الأطراف الأخرى الفاعلة في الحياة العامة، و على رأسها نظام الحكم، مذكرين بأن الحزب يعمل في ظل القانون و الدستور.

و حصلت "الأهالي" بنصيب مماثل من تلك الانتقادات، عندما افتتح الأعضاء المشحونون بالحماس المناقشات في لجنة صحافة الحزب، بالمطالبة بتغيير سياسة "الأهالي" لتكون أكثر حدة في تناولها للموضوعات مثل بعض الصحف الحزبية و المستقلة الأخرى.

إلا أن مرور الساعات، و تعدد وجهات النظر بين أعضاء اللجنة انتهى إلى ما يشبه الاتفاق على أن "الأهالي" تميزت عن الصحف الأخرى بما فيها الصحف الحكومية بالموضوعية، و التحقق من صحة الأخبار و المعلومات التي ترد فيما تنشره من تقارير و تحقيقات. و وافق الأعضاء في نهاية الأمر على الاستمرار في تلك السياسة التي جعلت "الأهالي" طوال تاريخها محل احترام و ثقة من الرأي العام و القوى السياسية الأخرى في مصر و خارجها.

مواجهة الفساد

و حظيت الأوضاع الاقتصادية باهتمام واسع من أعضاء المؤتمر العام. و تضمنت توصيات المؤتمر ضرورة تبني نظام الحكم سياسات اقتصادية و اجتماعية و تنموية لإنقاذ الاقتصاد الوطني. و تبني خطة للقضاء على الفقر أو تخفيض حدته و الحد من الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في توزيع الدخل و الثروة، و محاربة البطالة التي تتراوح نسبتها بين ١٧٪ و ٢٠٪ من قوة العمل. و اتباع سياسات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل، و ذلك من خلال قيام الدولة بتنشيط النمو الاقتصادي، و تكثيف الجهود في مجال الاستثمار الإنتاجي و التصنيع.

كما طالبوا بعدم الانسياق وراء مخططات البنك الدولي و صندوق النقد و الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية.

و انتهت مناقشات الأعضاء، و من بينهم الخبراء الاقتصاديين لحزب التجمع، إلى ضرورة تحقيق إصلاح ضريبي يستهدف تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل، و مراجعة الاعفاءات الحالية التي.."ثبت عدم جدواها في حفز الاستثمار". و كذلك مواصلة المعركة ضد سياسة الخصخصة، و مواجهة الفساد.

الرهان الخاسر

خيمت الظروف الحاليبة التي تمر بها المنطقة العربية على المؤتمر العام للحزب، و الذي. طالب الحزب الحاكم بعدم الاندفاع في ربط علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية محذراً من الاستسلام الحكومي للمطالب الأمريكية و مخططاتها في المنطقة، مشيراً إلى أن الرهان على المساعدات الأمريكية و المنطقة الحرة معها لا يحقق المصالح المصرية و لا يحافظ على الأمن القومي المصري.

ووضع المؤتمر العام على رأس توصياته أربعة محاور مهمة هي: الصراع العربي الإسرائيلي، حيث طالب عدد من الأعضاء بطرد سفراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و إسرائيل من القاهرة، بسبب الاعتداءات المستمرة على الشعوب العربية و على رأسها الشعبين العراقي و الفلسطيني. كما تناولت المناقشات تطورات الصراع الداخلي و الحرب الأهلية في السودان. و الحاجة إلى تطوير الجامعة العربية و النظام الإقليمي العربي.

و قام المؤتمر بانتخاب الدكتور رفعت السعيد رئيساً للحزب لمدة أربع سنوات بالإجماع حيث فاز بالتزكية، و لم يكن أمامه أي منافس آخر. و قرر المؤتمر العام اختيار مؤسس الحزب خالد محيي الدين زعيماً تاريخياً للتجمع. و انتخبت اللجنة المركزية حسين عبدالرازق أميناً عاماً للحزب، و كل من أبو العز الحريري، و الدكتور سمير فياض، و رأفت سيف نواباً لرئيس الحزب. و مساعدين للأمين العام هم : محمد خليل للشئون التنظيمية، و أمينة النقاش لتدريب القيادات، و محمد سعيد للعمل الجماهيري، و الدكتور زهدي الشامي للشئون السياسية.

حصان طروادة

و قال خالد محيي الدين لأعضاء المؤتمر العام إن قضية توسيع الإطار الديمقراطي "هي قضية

مصرية مصريّة، و قد نتفق أو نختلف حول مداها، و ممكناتـها، و تفاصيلـها، لكننـا نتفـق و نختلف كمصريين، دون أن نسمح ولـو بـأقل قـدر، لأي تدخـل أجنـبي في هـذا الشـأن، و دون أن نعطي أية فرصة لأمريكا بالتحديد أن تتخـذ مـن هـذه المسألة حصـان طـروادة للتدخـل في الشـأن المصري".

و أضاف أن حزب التجمع يمتلك "برنامجـاً جديـداً يجسـد تطلعاتنـا لعـالم القـرن الحـادي و العشرين مؤكدين به رغبتنا و قدرتنا على تجديد أفكارنا و مواقفنا متمسـكين بثوابتنـا". مشيراً إلى.."أننا نمتلك برنامجاً للإصـلاح السياسـي و برنامجـاً اقتصاديـاً دافعنـا عنـه خـلال مناقشـتنا لبرنامج الحكومة طوال السنوات الماضية".

و في خطة الحزب للتحرك مسـتقبلاً مـع الجماهـير و زيـادة فاعليتـه في الشـارع العـام أوصـي المؤتمر العام بتكثيف الجهود من أجل بناء التجمع كقـوة سياسـية جماهيريـة مؤثـرة في الصـراع الدائر حول مستقبل مصر.

و اتفق أعضاء المؤتمر على ضرورة أن يتحول العمل الجماهيري إلى عمل مؤسسـي يرتكـز علـى عشرات المنظمات الجماهيرية و الديمقراطية مع أهمية خوض جميع الانتخابات في كل مؤسسـات المجتمع و منظماته. و بذل الجهود مع عضوية الحـزب بشـكل عـام و العضويـة الجديـدة بشـكل خاص لتدريبها و تثقيفها لكي تتحول إلى كوادر سياسية. مع ضـرورة تنشـيط العضويـة القديمـة الخاملة.

المـرة الأولـى

و على الرغم من الشكاوى المتعددة التي ظهرت بين أعضاء المؤتمر بسبب قلة الموارد الماليـة، و عدم القدرة الكاملة على الإنفاق الذاتي على بعض المقرات بعدد من المراكز، انتهت التوصيـات إلى أن العمل لابد أن يركز في المرحلة القادمة على تطوير المقرات في المحافظات، و المراكز، و الأقسام لخدمة معارك الحزب السياسية.

و لأول مرة يحظى كل من اتحادي "الشباب" و "النساء" باهتمـام خـاص مـن أعضـاء المؤتمـر، خاصة بعد أن شـهدت انتخابـات الاتحـادين منافسـات قويـة و معـارك سياسـية سـاخنة خـلال الشهور الماضية. و يعتبر عدد كبير من أعضـاء المؤتمـر ان الاتحـادين يمكنـهما العمـل إلى جـانب الحزب في جذب العضوية الجديدة. و لذلك جاءت التوصيات الختامية لتؤكد على "ضرورة تواصل

ظاهرة اهتمام المحافظات ببناء اتحادي الشباب و النساء و هي الظاهرة الـتي تم تقييمـها بشكل إيجابي عند الإعداد للمؤتمر الحالي".

و حرص عدد كبير من رموز العمل السياسي و ممثلي الأحزاب في مصر علـى حضـور الجلسـة الافتتاحية للمؤتمر العام لحـزب التجمع، مـن بينـهم محمـد رجـب زعيـم الأغلبيـة في مجلـس الشورى، و منير فخري عبد النور، ممثل الهيئة البرلمانية لحـزب الوفـد، و ضيـاء الديـن داود، رئيس الحزب الناصري، و غيرهم. بالإضافة إلى رؤساء بعض اللجان النوعية في مجلسي الشـعب و الشورى. و اعتبر ضيوف المؤتمر أن انتخابات التجمع، و التغيير في القيادات، بما فيها رئيس الحزب، هي المرة الأولى التي تجري في مصر منذ عودة نظام تعدد الأحزاب في عام ١٩٧٦.

و أعلن خالد محيي الدين خلال المؤتمر أنه سوف يظل يعمل في صفوف الحزب. مشـيراً إلى أن تغيير الموقع الحزبي لن يمنع الاستمرار في العمـل علـى تحقيـق أهـداف الحـزب و طموحاتـه. و وصف يو م الانتخابات التجمعية الديمقراطية بأنه "يوم للبهجة".

كلام الصور:

١- خالد محيي الدين
٢- د. رفعت السعيد
٣- حسين عبد الرازق
٤- أبو العز الحريري
٥- محمد خليل
٦- د. سمير فياض
٧- أمينة النقاش
٨- محمد سعيد
٩- رأفت سيف
١٠-د. زهدي الشامي
١١- صور لجانب من اجتماع المؤتمر العام

نشأة وتطور الرأسمالية

■ إسماعيل صبرى عبد الله

نقرأ هذه الأيام على صفحات «الأهرام» نقاشا عالى الوتيرة وأحيانا النغمة بين عدد من الكتاب ذوى المكانة حول الرأسمالية ورأسمالية الدولة والدولة الرأسمالية ..إلخ . ولا أريد أن أكون طرفا فى هذا النقاش . ولكننى أكتب عن الخلفية التاريخية للرأسمالية الغربية. لأن الشعب الذى يختار نمط إنتاج معيناً وتشكيلاته السياسية ليسْ فى وضع الرجل الملئ الذى يستعرض القمصان المعروضة فى شباك متجر أنيق ليختار أحلاها فى نظره . ثم يعود لزوجته وصحبته فى النادى ليقول أغلبهم إن ذلك القميص لا يليق عليه . فيرميه جانبا ويشترى غيره .وعلى عكس ذلك .لا يجسم اختيار الشعب لنظام يرضى به أن « تتوافر الإرادة السياسية» ويصدر قرار الحكام فتتغير فورا أوضاع المجتمع كله .

ولا يحتاج المرء إلى قراءات فى علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد ليدرك أن التغيير الأساسى فى بنية المجتمع ليس قرارا أو إجراء واحدا يصدر فى يوم مشهود ، وإنما هو عملية process تستغرق سنوات كثيرة يشهد فيها المجتمع تغييرات واسعة كما تعرف العملية المد والجزر ، التقدم والتراجع، الإتساق والتناقض، السعادة والشقاء ، صدام المصالح وتوابعها .كما تغطى عملية التغيير كل جوانب المجتمع وأساليب الحياة فيه وتعبيراته الجديدة فى الأدب والفن .. إلخ. ولما كانت الرأسمالية الغربية« الأنموذج» (بالمعنى الفلسفى) لنمط الإنتاج الرأسمالى فمن المفيد أن تلقى نظرة على نشأتها وتطورها.

(١)

ظاهرة تاريخية

ومعنى تاريخية هنا Historicity الارتباط بالظروف التى أفرزتها وتلك التى مكنتها من التجدد عبر خمسة قرون .وهى ظروف لن تتكرر لأن التاريخ لا يكرر نفسه . ولذلك لا يجوز فى عصر الكوكبة أن نفكر فى محاكاة هذه الظاهرة التاريخية فى أوضاعها الراهنة .ومن المتفق عليه بين المؤرخين والاقتصاديين الجادين وعلماء الاجتماع أن

الرأسمالية كنمط إنتاج ظهرت في القرن السادس عشر ثم نمت ببطء وبتحالفات سياسية متغيرة وأحداث عالمية مهمة حتى حققت «الثورة الصناعية» التى أحلت الآلة محل الجهد العضلى للإنسان ،فكشفت عن حقيقتها وسعت للاستيلاء على الحكم وتغيير الأوضاع السياسية والقانونية والأخلاقية وليس أوضاع الاقتصاد وحدها، وأنشأت الدولة القومية محل دول الملوك وجعلت الأمة مصدر السلطات محل الملك ذى الحق الإلهى . ويصبح السؤال الرئيسى لماذا وكيف كانت نشأة الرأسمالية فى غربى أوروبا وليس فى غيرها من الحضارات؟.

والجواب المعروف عند أهل العلم هو تجمع ثلاثة أسباب جوهرية: التراكم المالى والتراكم المعرفى، والغزو الاستعمارى ونعرض لكل منها بايجاز.

التراكم المالى

الرأسمالية بالتعريف تعنى توافر أموال للاستثمار فى إنتاج السلع والخدمات . فمن أي نشاط وبيد أى فئات توافرت رؤوس الأموال عند نشأة الرأسمالية ؟ لقد اشتهرت العصور الوسطى (من سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية فى القرن الخامس الميلادى إلى عصر النهضة فى القرن الخامس عشر) بالجهل والفقر واختفاء كل سلطة مركزية فيما عدا بابوية الكاثوليك وتفتت السكان إلى جماعات محدودة العدد يحكمها واحد من سادة الإقطاع الكثيرين . وقد ولّد الجهل وطغيان الكنيسة الإيمان بأوهام كثيرة أهمها أن الفقراء أحباب الله لأن الأغنياء وحدهم يملكون ترف الفسق وأنهم ذاهبون إلى الجنة فى يوم القيامة المنتظر فى أمد قريب حيث انتظر البعض أن يكون ذلك عند حلول الألف الثانى بعد ميلاد المسيح . ومن ثم كان لابد من ظهور وسائل غير مألوفة لتحقيق الأرباح وادخار معظمها واستثماره . وبالفعل ابتدأ تكوين رأس المال المالى من «التجارة البعيدة» فلم تعرف أوروبا الغربية مكانا للتجارة الداخلية حيث كان الإنتاج بقصد الاستهلاك الذاتى المباشر فى إطار كل إقطاعية وكان ما بقى من الحرف فيما بقى من المدن بعد اضمحلال الكثير منها التى نشأت تاريخيا بجوار مواقع الفرق العسكرية الرومانية ، واختفت أو تضاءل شأنها باختفاء تلك الفرق الذى أدى إلى أو ترتب على انهيار الامبراطورية . ولكن بعض الأفراد اشتغلوا فى مجال جلب المنتجات الترفية من الصين والهند ودولة الخلافة الإسلامية وبيعها إلى سادة الإقطاع الذين أثروا على حساب رقيق الأرض المجبرين على البقاء عليها وزراعتها وتوريد كمية محددة منها للسيد الإقطاعى أيا كان حجم محصول الزراعة .فقد كانت أوروبا آنذاك «متخلفة» وكانت دول الشرق متقدمة .وحتى هذه اللحظة يوجد نوع من المنسوجات يسميه الأوربيون «موسلين» لأنه فى الأصل جاء من الموصل ، وآخر يسمى «داماسيه» وهو تحريف لكلمة دمشق.

أما المصدر الثانى لتراكم رأس المال فكانت العمليات المالية فى شكلها الأبسط : الإقراض بفائدة عالية ،وهو إقراض فى العادة لسادة الإقطاع المبذرين الذين هاجمهم أدم

سميث فى كتابه الشهير (بحث فى أسباب ثروة الأمم) الذى يعد نشره بداية علم الاقتصاد ،وكانت كنيسة روما تحرم الربا. وعند اليهود المحظور هو أخذ فائدة من يهودى. أما أخذها من بقية البشر فلا عقاب عليه . ومن ثم كان الإقراض بيد اليهود . ومن هنا جاء فكر معاداة السامية (أنظر : مسرحية شكسبير «تاجر البندقية» مثلا) . ولكن بعض المسيحيين أغرتهم الثروة وفتحوا البنوك، وقد بدأت الحركة قريبا من روما فى سهل لومبارديا فى شمال إيطاليا . وقد ظلت كلمة «لومبارد» تعنى المصرفى حتى القرن التاسع عشر . وما زال فى كثير من المدن الأوربية العريقة شارع يسمى «لمبارد» لأنه تاريخيا كان محل النشاط المصرفى.

التراكم المعرفى

وقد واكب نشأة الرأسمالية وتثبيت أقدامها ثورة معرفية شاملة لكل مناحى الفكر والعلم . وقد شهدت الفترة ما بين القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر فيضا متدفقا من العلماء والمفكرين الذين شكلوا الحضارة الغربية . فمنذ عهد النهضة عرفت أوروبا التراث اليونانى (ثم الرومانى) عن طريق المثقفين الذين فروا حاملين مكتباتهم من القسطنطينية عندما قضى الأتراك العثمانيون على الإمبراطورية الرومانية الشرقية واحتلوا عاصمتها(عام ١٤٥٣). وقد سارع المثقفون إلى دراسة هذه الفترة المجيدة فى تاريخهم قبل العصور الوسطى وتخلفها . وبدأ تدريس اللغة اليونانية جنبا إلى جنب مع اللاتينية التى كانت لغة الكتب والعلم والثقافة .كما عرفوا المزيد عن الموروث اليونانى والإبداع العربى بفضل المجتمع الإسلامى فى الأندلس الذى تعددت فيه الإثنيات وتعايش اليهود والنصارى إلى جانب المسلمين ،ومن المسلم به أن مؤلفات ابن رشد هى التى أوضحت فلسفة أرسطو ومنهجه الفكرى ، وأقر الأوروبيون بفضل ابن رشد وفخر أساتذة فلسفة بانتمائهم إلى فكره (ومثال لذلك المدرسة الرشدية فى جامعة باريس).

ولا يتسع المجال هنا لتفصيل التقدم والتجديد فى الفلسفة والدين وعدد كبير من العلوم وأكتفى بسرد أسماء ترد على ذاكرتى وأنا أكتب هذا الكلام : كالفين ومارتين لوثر (وظهور الكنائس البروتستانتية) ديكارت ، بيكون ، هيجل (الفلسفة) نيوتون (الفيزياء) كوبرنيك وجاليليو (الفلك) ليبتتر وتبربيا (الرياضيات) فولتير وروسو (السياسة) آدم سميث (الاقتصاد) فيفالدى باخ، موزار (الموسيقى السيمفونية) شكسبير وموليير (المسرح) ميكل أنجلو ودافنتشى (الفنون التشكيلية).. إلخ مع إشارة خاصة لأول موسوعة علمية فى العالم أعدها فريق من أبرز العلماء والمفكرين بقيادة ديدرو ودالمبير وظهرت عبر مصاعب جمة واعتقالات متكررة فى ثمانية أجزاء فى أواسط القرن الثامن عشر.

ولم تكن الطبقة الرأسمالية التجارية والمالية بعيدة عن تيارات المعرفة المتدفقة فكان منهم من يرعون الأدباء والفنانين . ولما كانت الفئتان(أهل المال وأهل الفكر) مستبعدتين فى صالونات الاريستوقراطية ، أخذ أثرياء رجال

المال يبنون لأنفسهم دوراً تنافس قصور النبلاء تنظم فيها صالونات يتردد عليها زملاؤهم ويرحبون فيها بكبار المثقفين ، وهكذا اكتسب كبار التجار ورجال المال معارف علمية جديدة وأفكارا اجتماعية تناقض الأوضاع السائدة . وقد ساهموا في انتشار «الأنموذج» الفكرى الغربي : وصول الإنسان إلى إنشاء جنة أرضية عن طريق استخدام الطبيعة ومواردها التى ليس من وسيلة إلى التعرف عليها إلا بالعلم الذى يكشف ويحدد القوانين التى تحكم الطبيعة والإنسان. وبهذا استقر مفهوم القانون العلمى الثابت بالتجربة والتحقيق مطلبا مجتمعياً.

غزو واستعمار القارات الأخرى

تطلعت الرأسمالية الغربية منذ مرحلتها الأولى إلى نهب الشعوب الأخرى . ويمكن نقول أن أولى محاولاتها الكبرى كانت غزوات الفرنجة للشام(بالمعنى الواسع) وفلسطين ومصر ،والتى تتابعت عبر الفترة من ١٠٩٦ إلى ١٢٩١ .وقد أطلق عليها بابا روما اسم الحروب الصليبية لتساعد الغزاة من النبلاء والأمراء فى تجنيد الفقراء . ولم يضلل هذا الاسم المؤرخين العرب المعاصرين للأحداث الذين حددوا الغزاة على أنهم «الفرنجة» نسبة إلى القبائل البربرية (فى عرف الرومان) التى استقرت فى غربى أوروبا والتى بقى أثرها فى اسم فرنسا . ولكن أساتذة التاريخ عندنا الذين درسوه على مراجع غربية تبنوا التسمية الخادعة وكتبوا عن الحروب الصليبية.

وما يعنينا فى هذا المقام هو الجوانب التجارية والمالية التى دعت لهذه الغزوات وما تحقق خلالها من مكاسب . وبادئ ذى بدء لابد أن نذكر أن خلال تلك الأزمنة كان الثراء والتقدم فى شرقى البحر المتوسط فى حين كان غربيه فقيراً وجاهلا ومتخلفا (العصور الوسطى) ولذلك قدمت تلك الجيوش لنهب ثروات المنطقة وإقامة حكام منهم عليها ليبتزوا من سكانها الجزية والضرائب غير المباشرة وينعموا بأسلوب الفخامة الذى يخوض فيه سلاطين المشرق وأمراؤه وقادة جيوشه . وقد استفادت الرأسمالية الناشئة من تلك الحروب بأساليب متعددة : توريد ما يلزم للجيوش من غذاء وكساء وسلاح وخيول وسفن . ثم شراء السلع الشرقية الترفيهية بثمن بخس أو حتى سرقتها لبيعها لأغنياء أوروبا بأعلى الأثمان . ودون إطالة أتذكر مثلا شهيراً وهو نظام رهبنة عسكرى يسمى« فرسان المعبد» تأسس فى جزيرة مالطا ثم انتشر وأصبح أهم مصرف فى غرب أوروبا . ثم أغرت ثروتهم بعض الملوك فحصلوا من البابا على قرار باستبعاد هذه المؤسسة من الكنيسة . وهكذا تمكن ملك فرنسا فيليب الوسيم من قتل قادتهم وإعمال السيف فى أتباعهم ومصادرة أموالهم(١٠٧٨).

والواقع بالمقابل أن هذه الغزوات أضعفت طبقة النبلاء التى لقى كثير من فرسانها مصرعهم فى الحرب والذين أنفقوا لتوفير معدات القتال ولوازم الحرب لأبنائهم . وقد ساعد هذا الضعف فى دعم مجموعتين :الأولى الملوك الذين كانوا يتحرقون لفرض سلطاتهم المطلقة (الحق الإلهى) على الدولة بأسرها وإلغاء سلطات الإقطاعيين بل وتصفية أعداد

منهم والثانية ، هى الرأسمالية التى وردت للسلطة الملكية ما يحتاجه جهاز الحكم من أفراد قادرين وعادة متعلمين (مثل نظار زراعة كبار ملاك الأراضى فى مصر قبل الثورة).

ولم يقعد طرد الفرنجة من الشرق الأوسط الرأسمالية الغنية عن استمرار العمل بكل الوسائل للاستيلاء على ثروات بقية العالم . وبفضل معارفهم عن كروية الأرض وحصولهم على منتجات بديعة من الهند والصين ، أصبح أملهم الوصول إلى تلك المناطق والسيطرة على ثرواتها ، ولما كانت الهند أقرب جغرافيا من أوروبا أصبحت القبلة التى يحلم بها الرأسماليون . وبدأ السباق بين الملكيات المطلقة فىَ غربى أوروبا(إنجلترا ، فرنسا ، البرتغال، أسبانيا وهولندا التى حكمها ملوك أسبانيا) وهنا بدأ ما يسميه الأوربيون عصر الكشوف الجغرافية . وهذا اسم جميل لعمل رذيل : الغزو والاستعمار وكان أمام الحكام وكبار الرأسماليين طريقان، الأول الدوران حول أفريقيا ثم شرقا إلى الهند وقد بدأت رحلة اكتشاف هذا الطريق من البرتغال (١٤٩٧) بأسطول من أربع سفن يقوده فاسكو داجاما وقد نجح فى الدوران حول طرف القارة الجنوبى(رأس الرجاء الصالح) واستعان بملامح من اليمن ليخوض بحر الهند ولكن واقع أن الأرض كروية يجعل من الممكن أن يبحر الأسطول غربا فى« بحر الظلمات»كما كانت العرب تسمى المحيط الأطلسى وقد تصدت أسبانيا لهذا الامتحان العسير وسافر كولمبوس غربا(١٤٩٢) حتى وصل إلى جزر البحر الكاريبى وظن الرجل أنها الجزر الهندية . ومات وهو لايعرف أنه اكتشف العالم الجديد . وظلت أوروبا تطلق على تلك الجزر اسم« الهند الغربية» ! وبهذه المناسبة نذكر أن نفس السنة(١٤٩٢) شهدت سقوط غرناطة آخر موقع للمسلمين فى أسبانيا . وأضيف أن البرتغاليين فى ١٥٠٤ دمروا أسطول المماليك عند باب المندب ودخلوا أطراف الجزيرة العربية . وبعدها بقليل اجتاح الترك العثمانيون (١٥١٧) مصر بعد فتحهم الشام وفلسطين . وهكذا بدأ العرب التقهقر وخاض الأوروبيون بحار التقدم وعلى أية حال كانت مغامرات كولمبوس وداجاما بداية لسيل من الاكتشافات فى أفريقيا وآسيا وتسابقت دول غربى أوروبا لأن من يصل إلى أرض قبل غيره يرفع عليها علم دولته . أما سكان تلك البلاد الأصليون فكانوا «دون البشر» ووصول الأوروبيين يحمل لهم من المدنية ما يخرجهم من الوحشية ، فالغزاة ينشرون المدنية فى كل موقع ورغم أنوف السكان الأصليين . بل لقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا مهما فقد صاحب الغزاة أساقفة من الأسبان والبرتغاليين مباركين النهب والذبح واغتصاب النساء وقتل الأطفال بدعوى أنهم ينشرون المسيحية ولو بالقوة على المتوحشين الذين ما زالوا يعبدون طيورا أو حجارة . أما الأرض التى لم يرفع عليها علم أوروبى فتسمى أرضا بلا مالك ONMAN's land. ونتذكر نحن المصريين أن رسم الحدود الغربية للسودان مع تشاد تولاها ضابطان، أحدهما فرنسى جاء من الغرب فى

أرض بلا صاحب والثانى بريطانى أدعى أنه ممثل خديو مصر التى لها السيادة على تلك الأراضى!.

وليس ثم ما يدعو إلى الاسترسال فى تاريخ الاستعمار الأوروبى ،والذى يعنينا هنا هو دور الطبقة الرأسمالية فى مغامرات الاكتشافات الجغرافية الذى تهمله كتب التاريخ بالكامل وهو دور فعال ومتعدد الصور . لقد وفرت الرأسمالية للرحلات الشهيرة التمويل الذى بدونه كانت تحيات الملوك وبركات الكنيسة لاتجدى نفعا . وأذكر فى هذا الصدد أن تمويل رحلة كولمبوس تحملها بيت تجارى من جنوا (إيطاليا) اسمه centerione، كذلك مولت بيوت تجارية برتغالية رحلة جاما . فلم تكن ثمة دول عظمى تغطى مثل تلك المغامرات وتسترد مادفعت من خلال ماتفرضه من ضرائب واتاوات . والأمر الثانى هو استقرار المهاجرين فى الأراضى المكتشفة الذى خلق أسواقا جديدة للتجارة البعيدة . فقد اتجهت غربا نحو العالم الجديد لتصدر بعد أن كانت تستورد فحسب ، وتصدر مصنوعات تباع بسعر فى متناول مجموعات المهاجرين . وأصبح مصدر ربحهم الأساسى زيادة المبيعات بعكس واردات الشرق غالية الثمن . وكان هذا مادفع كبار التجار إلى الإنتاج الصناعى . وانتشرت لفترة المصانع اليدوية . فتكوين وتقاليد الطوائف الحرفية كانت مبنية على الإنتاج لزبون معروف مقدماً ، فى حين أن مايصدر إلى العالم الجديد تحول إلى الانتاج للبيع فى السوق . وذلك هو الأصل التاريخى لما يسمى " اقتصاد السوق " .

وكانت المصانع اليدوية الجديدة يدوية بالفعل . وتغلب أصحابها على استحالة استخدام الحرفيين المنظمين . وهكذا اكتشف الرأسماليون فكرة التقسيم الفنى للعمل الذى يفكك عملية الإنتاج إلى عدد غير قليل من العمليات المتتابعة والمتكاملة بحيث أصبح من السهل تدريب الإنسان الأمى الذى لامهنة له على عملية بسيطة واحدة ومتكررة . وجاءت العمالة من الفارين من الإقطاعيات الذين لم يتعلموا شيئا إلا القليل من العمل الزراعى أو من خدمة السيد وحشمه وخدمه . وفى مثل هذه الظروف كان أجر العامل فى المصنع اليدوى يكفى بالكاد لتوفير غذائه متدنى القيمة والجودة ، ومن هنا كان اسم المصانع اليدوية manufacture ،وقد ساندها الملوك وكانت تتحول إلى شركات تنشأ قانونا بمرسوم ملكى ومن هنا كانت توصف فى فرنسا المصانع الملكية Royal وفى إنجلترا chartered. وكل هذا معروف . أما المسكوت عنه فهو دور الاستيطان فى حل أكبر مشكلة كانت تهدد بقاء نمط الإنتاج كله ألا وهى عملية استقطاب المجتمع بين أقلية ثرية تزداد بانتظام وإفقار الأغلبية العظمى من السكان وفى مقدمتهم الصناع الحرفيون إذ كانت منتجات المصانع اليدوية أقل كلفة وبالتالى أرخص ثمنا . وقد تنبه إلى هذا الخطر منذ البداية اقتصاديون من أقطاب الجيل المؤسس لعلم الاقتصاد ، وفى مقدمتهم ريكاردو ومالتس . وقد غاب عنهما أن

الرأسمالية الوليدة يمكن أن تتخلص جزئياً على الأقل من المشكلة بتصدير أعداد كبيرة من الفقراء إلى " العالم الجديد " الذى يشمل قارتين غنيتين فى الموارد الطبيعية . ومن الأمور التى تدعو إلى السخرية أن حكومة لندن حين واجهها إعراض المواطنين البريطانيين عن الهجرة إلى استراليا قررت إرسال أعداد لايستهان بها من المسجونين لمدد طويلة إلى القارة المكتشفة حديثا ومنحتهم الحرية !

ويقتضى الإنصاف أن نبرز ما تميزت به هذه الرأسمالية منذ نشأتها بالإقدام على المخاطر حيث تتكافأ فرص الثراء الهائل واحتمالات الخراب الكامل . فمن كان يضمن نجاح رحلة كولمبوس أو داجاما ؟ بل كيف يتأكد مرسل بضاعته على سفينة شراعية ألا تضيع بفعل الرياح والأنواء ؟ ومن ثم ميز الاقتصاديون الأكاديميون منذ القرن التاسع عشر داخل الطبقة الثرية بين " المريعين (rentier)" الذين يعيشون على عائد ثروة دون أى مخاطرة وبلا أى جهد إلا فى الحرص على تدفق الزيادة والنماء على نحو منتظم من ناحية ومن أسموهم eur entrepren ومعناها اللغوى الذى يقدم على عمل جرئ وشاق وأسموا نشاطه enterprise . وقد حددنا - نحن الاقتصاديين العرب - فى الاتفاق على لفظ يؤدى هذا المعنى . قال البعض المنظم ، وقال آخرون المقاول .. الخ دون أن نجد التعبير الدقيق ، وذلك بالرغم من الضرورة القصوى لفهم هذه الوظيفة ، فليس كل من أطلق على نفسه اسم " رجل أعمال" تتوافر فيه صفات الإقدام والمخاطرة وتحمل المشاق . كذلك ليس كل واسع ثراء رأسماليا بالمعنى المحدد أعلاه . وثمة من يجمعون المال من أعمال يؤثمها القانون.

(٢)

العنف والديمقراطية
فى بناء الرأسمالية الغربية

قرأت مؤخراً فى جريدة الأهرام قول كاتب " مما لاشك فيه أن هناك تلازما بين الديمقراطية والرأسمالية " وفى هذا الكلام الشك كل الشك . وهو يقرأ تاريخ الرأسمالية بطريقة موصلة إلى تناقض صارخ مع الواقع والتاريخ المحقق والمكتوب . لقد كان نمو الرأسمالية وتطورها منذ مولدها فى القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر مصحوبا بسلسلة من الحروب تكاد لاتنقطع.

إذ كانت الحرب وسيلة تحديد أرض دول أوروبا ، ثم تلتها حروب الاستعمار والمنافسة فى تقسيم القارات الأخرى بين تلك الدول ثم الحرب لإعادة تقسيم المستعمرات ناهيك عن العنف المستمر ضد السكان الأصليين . ويعرف من قرأ تاريخ أوروبا حرب المائة عام ثم بعد سنوات قليلة حرب الثلاثين عاماً . ثم حرب فرنسا ضد النمسا ، وحربها مع بريطانيا ، ثم حروب الثورة الفرنسية ونابليون ، ثم حروب توحيد ألمانيا : بروسيا ضد النمسا ، ثم ضد فرنسا .. وأوروبا الرأسمالية هى القارة الوحيدة فى تاريخ البشرية المعروف التى أشعلت حربين عالميتين فصل بينهما عشرون عاما فقط . ومن الجانب الآخر نجد سلسلة من الثورات الدامية أشهرها الثورة الفرنسية

الكبرى التى تلتها فى فرنسا نفسها ثلاث ثورات ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ (متزامنة مع ثورة المجر) ١٨٧١ . كما ولد فى أوروبا الإرهاب السياسى على يد اللاحكوميين (ما نقول عنهم الفوضويون وهى ترجمة خاطئة) . ولا ننسى أن تاريخ الولايات المتحدة حافل بدوره بالعنف : حرب الاستقلال ، الحرب ضد المكسيك وانتزاع خمس ولايات من أرضها ضمت إلى الولايات المتحدة ، الحرب الأهلية الدامية ، الحرب ضد أسبانيا التى مكنتها من الاستيلاء على بورتوريكو وكوبا والفلبين .. وقد أعدم شارلس الأول ملك إنجلترا ولويس السادس عشر ملك فرنسا كما اغتيل الرئيس الأمريكى لينكولن. وفى تاريخ الولايات المتحدة على الرغم من قصره العديد من جرائم الحرب والإبادة . فقد أعمل المهاجرون الأوربيون وحكوماتهم قتل سكانها الأصليين الذين أسموهم الهنود الحمر رغم كل ما عرفوا من حضارات من أشهرها المايا والأستيك . ثم استداروا نحو أفريقيا يخطفون شبابها ويستخدم من يصل منهم حيا كرقيق فى الزراعة ولم يلغ التمييز ضدهم إلا فى أواسط الخمسينيات من القرن العشرين ثم قتل فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين : رئيس جمهورية فرنسا وملك صربيا وولى عهد النمسا ، وأخرون من الحكام .كما أعدمت بالجملة قيادات وكوادر الثورات. وكانت الرأسمالية تحقق من تلك الحروب مكاسب جمة عن طريق الإنفاق على الجيوش والأسلحة والذخيرة والمؤونة . وكذلك بتوسيع السوق القومية ، وسوق المستعمرات والاستثمار فى المستعمرات واحتكار تجارة مواردها من المواد الأولية والمنتجات الزراعية .فإذا لم يكن ذلك كله عنفا فماذا يكون؟ هل يكون ديمقراطية ؟ عجبا.

وفى نشأة الرأسمالية وتطورها مراحل: ففى البداية وحتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت التجارة سمتها الأساسية مع ما يرتبط بها من عمليات مالية. ولذلك تعاونت الرأسمالية مع الملوك لتأكيد وحدة الدولة بالحد من نفوذ وسلطات سادة الإقطاع. ودافع كتابها عن «الحق الإلهى» للملوك الذى بنيت عليه السلطة المطلقة وصفق ممثلوها للويس الرابع عشر حين قال «الدولة أنا» .وكانت مكاسب الرأسمالية فى هذا الجو مكاسب متعددة .فقد سيطر أبناؤها المتعلمون على جهاز الدولة فيما عدا الجيش إذ كان ضباطه من طبقة النبلاء وسقطت سلطة الإقطاع فى فرض ضرائب على السلع التى تدخل إقطاعياتهم، أى توحدت إلى حد كبير السوق الوطنية .كذلك أدى تحرير رقيق الأرض إلى توافر عمالة بالغة الرخص لا تملك إلا أن تعمل عشر ساعات فى اليوم أو تموت جوعا .وقد استمات ممثلوها فى الدفاع عن الحماية ضد منتجات الدول الأخرى وانتشرت المصانع اليدوية الملكية كبداية للاتجار فى منتجات صناعية. ولم يكن بينهم وبين الملك من خلاف غير إسرافه فى جباية الضرائب .وقد نجح تجار بريطانيا ومصارفها فى إقرار مبدأ «لا ضريبة إلا بموافقة هيئة تمثل دافعيها» وكانت تلك بداية التمثيل النيابى .كذلك أنشأ الرأسماليون شركات تعمل فى المستعمرات وتساهم فى حكمها بل قد تسبق الجنود فى

السيطرة على إقليم ،ومن أشهرها شركة الهند الشرقية البريطانية ونظيرتها الفرنسية . وقد ساعدت المستعمرات فى دعم الرأسمالية الغربية التى نهبت ثرواتها المستعمرات .وقد كان أول أشكال النهب سحب ذهب وفضة العالم الجديد إلى أوروبا وكان المعدنان متوافرين وكان أكثر الذهب فى بيرو وكلورادو ، وتركزت الفضة فى الجمهورية التى تحمل أسمها حتى الآن الأرجنتين، المشتقة من اسم الفضة فى اللغة الفرنسية Argent. ولما كان السبق فى السيطرة على أمريكا الجنوبية والوسطى لأسبانيا والبرتغال ، فقد أقر صانعو القرار فى البلدين الاعتماد على هذا الفيض القياسى فانصرفوا عن بناء قاعدة اقتصادية للنمو . ودفع هذا أقطارا أوربية أخرى فى مقدمتها فرنسا وبريطانيا إلى التوسع فى صناعة السلع المطلوبة فى أسبانيا والبرتغال وبيعها بالذهب أو الفضة . وقد غمر المعدنان بالفعل الاقتصاد الفرنسى بحيث ظهر لأول مرة تضخم معدنى بعكس ما جاء بعد ذلك من ارتباط التضخم بالعملة الورقية .وهنا برز اسم جان بودان الاقتصادى الفرنسى (مخترع تعبير الاقتصاد السياسى) بكتاب عنوانه أسباب ارتفاع أسعار كل شئ « ١٥٧٤ » عرض فيه لأول مرة «النظرية الكمية» فى تحديد قيمة النقود.

وفى منتصف القرن الثامن عشر بلغت الرأسمالية مكانة مهمة فى المجتمع وتضاعفت ثرواتها بسبب استعمار غرب أوروبا «للعالم الجديد» ونشطت مبادلات السلع والخدمات والأموال عبر الأطلسى .وفى الوقت ذاته تدنى مستوى أداء الحكومات الملكية المطلقة التى أسرفت فى البذخ حتى نضب كثير من مواردها وخوت خزائن الملوك ودفع الجوع جماهير المدن الكبرى للتظاهر والإعراب عن سخطها والتخلى عن مفهوم الولاء الكامل لملك يدعى أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره وكلفه بحكم البلاد . وكانت قيادات الكنيسة الكاثوليكية جزءا من الميراث الاقطاعى. وكان العرف السائد أن تعطى كل أسرة من النبلاء أحد أبنائها للكنيسة (وهى مالك إقطاعى كبير) التى تخص هؤلاء النبلاء بأعلى المناصب حتى كان مجمع الكرادلة ، أو امراء الكنيسة ، كما كانوا يوصفون جميعا من طبقة النبلاء . وتكرر تدخل بعض الملوك الأقوياء فى اختيار البابا رئيس الكنيسة المعصوم. وهكذا فقد الفقراء والمساكين ما كانوا يتوهمون أنه الملاذ الأخير. ومن هنا كان تحول بعض الرأسماليين إلى البروتستانتية . وتوافقت الطبقة فى مجموعها على مبدأ فصل الدين عن الدولة وكف يد الكنيسة عن المشاركة فى الحكم ،وهو ما عرف «بالعلمانية» .وفى خط مواز لهذه المسيرة نشط التراكم المعرفى واهتم المفكرون «بالانسانيات» أى العلوم الاجتماعية . وظهر الاهتمام بالطبيعة وقوانينها ونشأت دراسات فيما سمى بالقانون الطبيعى المؤسس على مفهوم أن الناس يولدون أحرارا وأن الأصل العام فى حياة المجتمع البشرى هو «الحرية والمساواة والإخاء» شعار الدولة فى فرنسا حتى الآن. وقد تبنى فولتير مفهوم «المستبد المستنير» الذى يصلح أحوال كل الناس .وفى الطرف الآخر كتب روسو عن «العقد الاجتماعى» الذى

يعنى أن الناس أحرار ومتساوون فى الحقوق على أن ثمة أموراً ضرورية لبقاء المجتمع وازدهار وسعادة البشر . وبمقتضى هذا العقد يتنازل كل مواطن عن جزء من حريته المطلقة بحيث لا يمس حرية الآخرين ونشأت الدولة لحماية هذا التعدد وضمان استمراره . وكتب مونتسكيو المؤلف الشهير عن «الفصل بين السلطات» ثم جاءت الموسوعة الفرنسية كشهادة كبرى على حقوق الإنسان وإعلاء قيمة العقل والمنهج العلمى فى البحث والدراسة .. إلخ مما أسهم فى تسمية تلك الفترة باسم «عصر الأنوار» الذى تحول فى الثقافة العربية إلى عصر التنوير. ولم يكن هذا النهج التقدمى مقصورا على فرنسا فقد عرفت إنجلترا مؤلفات هيوم ولوك وآدم سميث وغيرهم وفى الدولة الوليدة فى أمريكا الشمالية ظهر أمثال : وليام بن وبنجامين فرانكلين .وفى هذه الظروف المواتية والتى صاحبت توجه الاستثمار نحو الصناعة ثم بداية الثورة الصناعية ١٧٦٩. اتجهت الطبقة الرأسمالية إلى السعى لتولى الحكم بنفسها بعد أن كان عمادها التأثير فى رأى الملك بقدر ما يستطاع . وقد استدعى المفكرون الماضى القديم أيام ازدهار الحضارة اليونانية وعرفوا كلمة « الديمقراطية» وتغنوا بالديمقراطية المباشرة فى أثينا . أما الرأسمالية فكانت تستخدم مفهوم «الليبرالية» وبمعنى محدد : قدسية الملكية الخاصة وحرية المالك فى أن يفعل بملكه كما يشاء : يستخدمه أو يؤجره أو حتى يدمره بلا تعقيب وبدون أى تدخل من جانب الدولة . وإزاء ما يمكن أن تفرضه الدولة من ضرائب تبنت الرأسمالية الأوروبية التجربة الانجليزية فى ضرورة موافقة ممثلى دافعى الضرائب على أى ضريبة .وكان وجه استخدام حصيلتها من أهم المقاييس المؤثرة فى قرار ممثلى دافعى الضرائب .وهكذا ظهر مفهوم « ميزانية الدولة» التى تبدأ بما تنوى أن تنفقه الدولة والذى على أساسه تحدد حصيلة الضرائب اللازمة لتمويل ما استقر الرأى على حجم الانفاق .وفى القانون المبنى على هذا المفهوم الليبرالى كان واردا أن حق الانتخاب يقتصر على من يمارسون الملكية أو يدفعون ضريبة. ويبين القانون الحد الأدنى للملكية الذى إذا قلت عنه ملكية مواطن يسقط حقه فى التصويت .لقد أعلت الثورة الفرنسية الكبرى مبدأ الاقتراع العام : صوت واحد لكل مواطن .ومع ذلك لم يطبق هذا عمليا إلا بعد قرابة ثمانين عاما فى ظل الجمهورية الثالثة ١٨٧٢ ..! ولم تحصل المرأة الفرنسية على حق التصويت والترشيح إلا فى ١٩٤٥ بعد بلائها الحسن فى مقاومة الاحتلال الألمانى . ولا يجوز غض الطرف عن أن الفاشية والنازية وما عرفته الشعوب التى سيطرت عليها من أبشع صور القمع والإبادة والحكم الاستبدادى ،كانت من صنع الرأسمالية الألمانية حين عصرها الكساد الأعظم (١٩٢٩-١٩٣٣) ونشطت بين الجماهير الاتجاهات اليسارية.

أما ما نشاهده الآن من أوضاع ديمقراطية فلم يكن أبدا منحة من المالكين لمن لا يملكون وإنما كان ثمرة لنضال طويل ومثابر من القوى الشعبية طوال القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين.

وقد ألمحنا أعلاه إلى الثورات العنيفة التى

راح ضحيتها مئات الألوف والتى واجهت أفظع أنواع القمع طوال ذلك القرن الذى شهد أيضا نشأة أحزاب شعبية وتقدمية والنقابات العمالية والمثقفين الأحرار التقدميين ويحسب للرأسمالية قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة واستمرارها فى التطوير التكنولوجى وزيادة الإنتاج وإنتاجية العمل . وأهم ما يستحق الاعجاب نجاح الرأسمالية فى تنظيم أساليب تداول السلطة دون تغيير فى طبيعة العلاقات الطبقية .فالتعددية السياسية مهما تكن برامجها ،وحتى إذا أعلنت أن هدفها الأخير هو تصفية الرأسمالية التى تستغل العمال مهما تغيرت ظروف العمل ، لا تطالب بذلك فى الحال . وأكثر الأحزاب انحيازا للطبقة العاملة يدخل الانتخابات ببرنامج إصلاحات حالة .ولم تطالب الأحزاب الشيوعية التى شاركت فى الحكم ، غداة الحرب العالمية الثانية(لفترة وجيزة) فى بعض الدول الأوربية كسبت فى الانتخابات تحت برنامج إصلاح اجتماعى وتحقيق بعض المطالب العاجلة للعمال (وبنوع خاص نظام التأمينات الاجتماعية الشاملة).

وليس ثمة مجال لمتابعة تطور الرأسمالية من المشروعات الصغيرة والفردية إلى شركات كوكبية متعدية الجنسيات .وكيف تحققت أثناء ذلك مكاسب ديمقراطية حقيقية . وأكتفى هنا بابراز أن أهم عنصر فى مرونة الرأسمالية وتطورها هو الفائض الاقتصادى الذى تحققه فى علاقاتها بالعالم الثالث . فمن الثابت أن أى تبادل بين دولة صناعية متقدمة ودولة من الجنوب تبادل غير متكافئ فنحن لا نبيع للأغنياء إلا إذا كانت أسعارنا أقل من تلك السائدة فى الدول الغنية . وأساس تدنى السعر هو تواضع الأجور عندنا مقارنة بتلك السائدة فى أوروبا وأمريكا حتى لو أجرينا الحساب على أساس القوة الشرائية للعملة فى كل من البلدين . ولا يجوز أن تنسينا ضرورة التصدير أن محتواه استغلالى .كذلك لابد أن نتابع النقد المتزايد للممارسة الفعلية لمبادئ الديمقراطية والتى تنحاز إلى الرأسمالية. ويكفى دليلا على أزمة هذه الديمقراطية من انصراف المواطنين عن التصويت فى الانتخابات .وفى جميع الأحوال يندر أن يتجاوز عدد المصوتين ٥٠٪ من إجمالى من لهم حق التصويت .ومن هنا ظهر اهتمام القوى الديمقراطية المنحازة للشعوب بمفهوم «المشاركة» الذى يعنى اشتراك المواطنين فى القرارات على المستوى المحلى ،وتمثيل العمال فى مجالس إدارة الشركات وانتشار جمعيات المنتفعين فى الوحدات الخدمية وتنشيط مؤسسات المجتمع الأهلى (أو المدنى كما يقال الآن) فى كل مناحى الحياة.

وأخيرا وليس الأقل أهمية الثمن الذى بنى عليه كل هذا التقدم ألا وهو تخريب البيئة الطبيعية ونسوق مثلا أن ما تجمع فى الجو من ثانى أكسيد الكربون فى القرنين الفائتين يتجاوز ما أفرزه البشر منذ أن وجدوا على الأرض إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ..! والولايات المتحدة أكبر منتج لهذا التلوث لأنها مسئولة عن ٢٥٪ من الغاز الملوث .وقد رفضت التصديق على معاهدة كيوتو للحد من المتدرج لحجم الغازات الكربونية.

(٣)

وهم التكرار وضرورة الابتكار

التـاريخ لا يتكرر وهذا مـا يؤكـده تاريخ البشر وقوانين الطبيعة، وأقوال الفلاسفة وأهل العلم ولابد من أن نعي تماما مـا أشرنا إليه أعـلاه من أن كل ثرى ليس بالضـرورة رأسماليا. فأهل الثراء نوعان : فمنهم من يعهدون بطريقة أو بأخرى أموالهم إلى الآخرين ويقنعون بما يحصلون عليه من عائد هو لغة الاقتصاد ريع وليس ربحا لأنه لا يقتضى ممارسة أى عمل .وهو ممن يقال عنهم أنهم عاطلون بالوراثة . أما الرأسمالى فهو الذى من ماله وبما يفترض من أموال يقتنى أدوات وآلات ويستأجر العمال لإنتاج سلعة أو خدمة بكلفة لم يكلفه أحد بأدائها ولكنه يبيع ما أنتج فى السوق أى لمشترين مجهولين لديه ، وقد يخيب تقديره فلا يجد فى السوق أسعارا مربحة ويضطر إلى قصر طموحه إلى حد تغطية التكلفة .وقد يوفق فى سعيه للربح ويجد أسعار السوق أعلى من تكلفة الإنتاج بكثير . وإذا لم تكن حساباته دقيقة وحرصه على تخفيض تكلفة الإنتاج بالزيادة المستمرة فى إنتاجية العمل يعود ملموما محسورا .فالرأسمالى ينتج مؤملا فى الربح ، والربح متغير يزيد أحيانا ويقل أخرى وقد يتحول إلى خسارة . فهو منتج يزيد فى حجم الإنتاج القومى ويوفر سلعة أو خدمة ويدفع بها إلى السوق. ومع ذلك فقد تكون الخسارة نصيبه وقد يفلس .ومن ثم كان الإفلاس آلية مهمة فى مسيرة الرأسمالية لأنها بالمنطق الداروينى (البقاء للأصلح) فى تطورها عبر خمسة قرون تخلص السوق من المنتج غير الكفء .وقد عرضنا فى إيجاز تاريخ تطور وظروف تكوين الطبقة الرأسمالية.

وإذا افترضنا جدلا أن العرب فى مجموعهم أو (مصر وحدها) استطاعوا أن يحققوا فى خمسين عاما ما حققته الرأسمالية الغربية فى خمسمائة عام سنجد الغرب حقق طفرات جديدة . وقد قيل فى الخمسينيات والستينيات إن البلدان المتخلفة يجب أن تجتهد للحاق بالدول الصناعة المتقدمة . ولكن هذا القول سرعان ما اندثر ولا نرى له ذكرا فى الأدبيات المعاصرة . فنحن لا نملك أيا من دعائم الرأسمالية الثلاث. فليس لدينا تراكم مالى، ومعدلات الادخار والاستثمار متدنية بدرجات متفاوتة. ولذلك نجرى وراء الاستثمار الأجنبى بوهم أن الرأسمالية العالمية ستبنى رأسمالية العالم الثالث . وما أقل ما يصلنا من هذا الاستثمار الذى يتجه معظمه إلى عدد محدود من بلدان العالم الثالث الناجحة فى نموها الاقتصادى مثل الهند التى يقدم إليها أكبر جزء من رأس المال الأجنبى الموجه لبلدان العالم الثالث .والأدهى من ذلك أن أصحاب المال من أبناء العالم الثالث يستثمرون على نحو متكاثر فى أوروبا وأمريكا . وإبان أزمة المديونية فى عدد كبير من دول الجنوب فى منتصف الثمانينيات وجدت فى أوراق صندوق النقد الدولى تقديرات لتدفق رأس المال من الجنوب إلى الشمال مع استبعاد دول النفط الغنية كانت حوالى ٥٨١ مليار دولار، أى كثير من إجمالى مديونيات تلك الدول .وفى وثيقة

أعـــدها البنك الدولى صـــدرت ١٩٩٢ عن استـثمارات عدد من دول الشرق الأوسط فى الخارج اكتشفت أن رصيد استـثمارات المصـريين فى أوروبا وأمـريكا للفـتـرة من ١٩٧٥-١٩٩٢ قد بلغ ٨٣ر٧ مليار دولار بدون الاستثمار العقارى الذى يصعب حصره .وذلك فى الوقت الذى كانت ديون مصر الخارجية تقدر بحوالى ٥٠ مليار .كل ذلك كان قبل عشر سنوات .كم حجم هذه الاستـثمارات ٢٠٠٣؟ أظن لو قلنا أكثر من مائتى مليار دولار كان تقديرنا متحفظا . وأزعم أن عدد المصريين الذين يملكون منازل فى أوروبا وأمريكا أكبر بشكل واضح من عـدد السـعـوديين . وتظل الحكومة فى الحديث عن تسـهيلات جديدة للمستثمرين وحل مشكلة تعثر كبار المقترضين وامتناعهم عن سداد ديونهم لدى البنوك وكذلك فى دعوة الأجانب للاستثمار فى مصر. وأبسط مظهر لاهتمام شركة متعدية الجنسية بالنظر فى احتمال عمل شئ فيها يسعد الحكومة ويهلل الإعلام الرسمى وكثيرا ما ينتهى الأمر إلى لا شئ يستحق الذكر وأتساءل هنا هل يكفى «توافر الارادة السياسية» لخلق طبقة رأسمالية حقيقية تعتمد فى تحقيق ربحها على زيادة الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والقدرة على منافسة شركات أجنبية ؟ ولن أزيد شيئا عن سلبيات ما يسميه الخبراء «رأسمالية المحاسيب» Crony Capitalism التى تحقق أرباحا ضخمة بسبب ارتباطاتها السياسية وما يشيع فى الدولة من فساد وليس عن طريق زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية والنجاح فى المنافسة فى الأسواق الخارجية كما أنها تغطى استثماراتها بأموال المودعين لدى البنوك وترسل أرباحها إلى الخارج . إنها لسذاجة بالغة أن يتوهم البعض ، إمكان خلق طبقة رأسمالية منتمية تقودنا إلى تنمية شاملة ومطردة بين يوم وليلة أو حتى بعد عدة سنوات.

ذلك عن التراكم المالى فماذا عن التراكم المعرفى؟ أحسب أنه لا مجال للإفاضة فى وصف البون الشاسع بين بلدان العالم الثالث الصناعية المتقدمة . ونحن لا نسعى لبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا وليس الأمر نقصا فى الباحثين العلميين . فلدينا ما لا يقل عن مائة مركز للبحوث المتفرغة للبحث وليس عليها أعباء تدريس وفيها عشرات الالآف من الباحثين معظمهم حاصلون على الدكتوراة . ولكن أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص لا يتعاقدون مع أى منها لدراسة اقتراح حل لمشكلة تظهر عند أى منها وتفضل الجرى وراء الخبراء الأجانب وقد يوجد خبراء مصريون أكفأ من بعض الخبراء المرتبطين بشركات كبيرة أو من تختارهم هيئات المعونة الأجنبية . أصحاب النفوذ لا يطرحون فكرة بناء قاعدة مصرية (أو عربية) للعلم والتكنولوجيا، والحديث السائد يدور حول ما يسمى نقل التكنولوجيا وهو تعبير غير علمى وغير واقعى .فما يصلنا مع الآلة المستوردة هو كيف نديرها وليس كيف نصنع مثلها. فهذه ملكية خاصة يدفع له غالى الثمن وتحميها اتفاقية الملكية الفكرية.. ما نحصل عليه لا يزيد عما تحتويه كراسة الارشادات التى يتسلمها المرء عند شراء سيارة جديدة. وكثيرا ما نتوهم أن اقتناء جهاز جديد يتيح لمن يشتريه

إمكانيات هائلة وبالتالى فشراؤه طريق أقصر إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجيا من التعليم وتدريب مصريين قادرين على التعامل مع الجهاز .والعنصر البشرى أهم من العنصر الآلى . وبدون توافر القادرين على تشغيل أى جهاز حديث بكل ما فيه من إمكانات لا يدخلنا عصر التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال أقول إن مجموع أجهزة الكمبيوتر الموجودة فى مصر والتى نراها فى مكاتب من يحسبون أنفسهم مهمين ، لا تعمل فى المتوسط أكثر من ١٠٪ من طاقتها النظرية ، وتستخدم أساسا كآلة كاتبة متطورة . أما ما يسمى البرمجة فلا مكان له ، فيما عدا محاولات السطو على برامج شركات كبيرة وربما إدخال بعض التعديل عليها . ولأهمية دور البشر المتعلم والمؤهل فى الاستفادة من اختراعات جديدة ومجددة تبرز أهمية التعليم والتعلم والتدريب المتجدد لتوفير أعداد متزايدة من القادرين على التعامل معها .وتوفير البشر من ناحية أخرى أقل من تكلفة الآلات التى يعطل الجزء الأكبر من إمكاناتها ،كذلك لابد أن يسعى صانعو القرار لفهم عام للتكنولوجيا الجديدة حتى توجد لغة مشتركة مع الشباب الذين يتعاملون بسهولة مع المفاهيم والمعدات والإمكانات التى أفرزتها الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة .وقد نجحت الهند فى بناء هذه القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا وأصبحت ثانى مصدر عالمى للبرمجيات .وتكونت شركات متخصصة فى التعامل مع كميات ضخمة من البيانات .ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن البنك الدولى تعاقد مع شركة هندية مقرها مومباى لتشغيل كل حساباته .وفى البرازيل أيضا قاعدة علمية جيدة .وبنسبة أقل فى الأرجنتين .وللهند حاليا ١١ قمرا صناعيا لكل منها مهام خاصة .وكلها صنعت بأيد هندية وصممت بعقول هندية . وأقر الشعب بعظمة دور العلم فى التنمية فانتخب أشهر مصممى الصواريخ رئيسا للجمهورية (وهو مسلم ولكنه ليس أول مسلم يتولى هذا المنصب الرفيع).

أما عن الغزو واستعمار بلدان أخرى فهو غير وارد فى عالم اليوم إذ تركز الاستغلال فى عمليات التبادل الاقتصادى فى ظل مفهوم التبادل غير المتكافئ الذى أشرت إليه أعلاه.

وأورد هنا ما قاله شيخ المدرسة الأمريكية اللاتينية فى الاقتصاد والتنمية وصاحب نظرية القلب أو التخوم (أو المركز والأطراف كما يترجمها البعض) ما قاله راوول برنبيش فى المقارنة بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية التخوم فى عبارة وجيزة:

-كانت رأسمالية الغرب مبدعة ورأسمالية التخوم محاكية.

-وكانت رأسمالية الغرب مدخرة ورأسمالية التخوم مستهلكة.

وإذا علينا أن كان ظهور الرأسمالية بصفات الرأسمالية الغربية منذ نشأتها أمرا عصيا إن لم يكن وهميا ،فما العمل فى بلادنا ؟ أعتقد أن علينا أن نبدع أهدافا تتحقق فى الزمن الطويل ، وهى أهداف تحل مشكلاتنا المحددة وليست محاكاة للغير. إن الله سبحانه أعطى القرد المقدرة البارزة على المحاكاة وميز الإنسان بالعقل وقدراته : الخيال ثم العلم الدؤوب لتحقيق ما يطمح ناسنا إليه .وفى

تسيير التنمية لابد من تخطيط على آجال طويلة ومتوسطة وقصيرة . ولا يجدى التخطيط كثيرا ، بل يمكن أن يضر ، إذا لم يكن مستنيرا بجهازه وما يحيط به من مراكز الفكر والإبداع أو ما يسمى عند الأمريكيين think

tanks لأن المعرفة الدقيقة بالواقع والإمكان وابتكار الحلول المتكاملة ضرورة للتخطيط الرشيد .وهذا النوع يحتاج إلى وجود سوق. فالأولوية المطلقة هى الزيادة المطردة فى الإنتاج .ومن ثم لا يجوز تصفية أى منتج أيا كانت أوضاع مشروعه : فردى ، شركة أشخاص أو شركة مساهمة . وتتكفل السياسة الاقتصادية للدولة بتوجيه تطوره أو تغيره بالوسائل الاقتصادية والمالية وليس بالأوامر الادارية .كذلك لابد من تنشيط حركة تعاون جادة لا تخضع لسلطة إدارية وتحظى بتشجيع من الحكومة ، وأيضا يجب الاهتمام بالصناعات الحرفية (القطاع غير الرسمى) ونشير هنا إلى ثلث صادرات الهند من المنسوجات ، منسوجات تقليدية لأن الحكومة تساعدها فى الحصول على المواد الأولية وفى التسويق .ومن الملاحظ عندنا أن السياح الغربيين يزورون خان الخليلى ويشترون القفاطين . ولم يهتم أحد باجتذابهم إلى منتجات أجود قطن فى العالم .وحين نتكلم عن السوق لابد أن نتذكر أنه يفتح أمام المستهلك فرصة أن يمارس حريته فى اختيار ما يأكل أو يلبس أو يزين به بيته .وهذا ما يفرض حظر الأوضاع الاحتكارية (احتكار شركة واحدة أو عدد محدود من الشركات وهو ما يسمى احتكار الأقلية) . وذلك واجب حتى على الشركات المملوكة للدولة ويكمل ذلك أولوية لسياسات التصفية المتدرجة للفقر .فالعدالة فى توزيع الدخل القومى ليست مطلبا اجتماعيا وسياسيا فقط ، ولكن اقتصادية أيضا كما تثبت الأدبيات الكثيرة عن التنمية البشرية . وثالث الأولويات العالية التعامل الرشيد مع البيئة ، وبطبيعة الحال تلك علامات شاملة ، يجب أن تستقر عند الباحثين وفى تقييم المشروعات ولا أدعى القدرة على إبداع استراتيجية تنمية كاملة . فتلك مهمة تنوء بها العصبة من الرجال والنساء ولو كانوا من ذوى الخبرة.

ومع ذلك يمكن في مصر أن يحدد الباحث أمورا صناعية تواجه الشعب المصرى ويزداد خطرها أو تتحسن أوضاعها فى المدى الطويل .وهى أمور موضوعية لا يغير من وجودها أى موقف إيديولوجى وإن اختلفت الايديولوجيات فى أسلوب التعامل معها . وأول ما يتعين النظر فيه هو وضع البيئة الطبيعية ، ونعنى بها الموارد الطبيعية المتجددة والناضبة ثم ما تتعرض له من تلوث قد يفسدها أو يقضى عليها .وفى مصر يبدأ البحث بالضرورة بأوضاع نهر النيل فنحن القطر الوحيد الذى يعتمد وجوده ذاته على مصدر واحد للمياه من نهر تقع مصر على مصبه ولا سلطة لها على منابعه ولا الأقطار الواقعة على مجراه . ومعروف أن لنا من مائه كمية محددة ثابتة فى معاهدة مع السودان وقعت قبل البدء فى بناء السد العالى وحتى إذا ساهمت مصر فى مشروعات أعالى النيل(وأشهرها قناة

جونجلى) فإن زيادة حصتها ستكون محددة ،حوالى ٢ مليار متر مكعب . وهذا ما يستدعى إعادة النظر فى أساليب الرى وتدوير المياه المستعملة كلما كان ذلك ممكنا . والمورد الثانى هو الأرض الطينية التى كونها طمى النيل المتراكم بمدى عشرات الألوف من السنوات حاليا تتناقص بانتظام نتيجة النمو العمرانى للمدن والقرى .والوسيلة الوحيدة لحمايتها هى نقل بضعة ملايين من السكان إلى عمران فى الصحراء .وهنا يجب إعادة النظر فيما سارت عليه سياسة الحكومة من تركيز البحث والتجارب على الزراعة فقط ، فالكلفة هنا عالية والمردود قليل نظرا لفقر التربة فى الصحراء .والمطلوب هو التعمير بخلق فرص عمل جديدة وتعدد الأنشطة الإنتاجية وبالذات الصناعية ، يليها السياحة ومراكز البحث العلمى العميق والمتميز . وبكل أسف نحن نلوث هذين الموردين : فكل نفايات المجتمع تنتهى إلى النيل: الصرف الزراعى وما به من كيماويات متسربة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الصرف الصحى ، نفايات المصانع والمستشفيات وكثير من القمامة غير المعالجة .كما أن الإفراط فى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتكثيف الزراعى تجهد التربة وتتدنى بإنتاجيتها.

ويلى الطبيعة أوضاع السكان . وليس الخطر هنا تكاثر السكان ، فقد هبط معدل زيادة السكان من حده الأعلى السائد فى الستينيات (٥٤ر٢٪) إلى ٦ر١٪ حاليا وتوضح كل توقعات المتاحة دوليا أننا على الجانب الهابط من منحنى الفترة الانتقالية الديموغرافية ، فقد كانت معدلات الزيادة لمئات السنين منخفضة ففى مصر من ١٩٠٧ إلى ١٩٤٠ كان المعدل يدور حول ٢ر١٪ وكان ذلك الاستقرار نتيجة لمعدل الوفيات العالى الذى يسقط أثر معدل المواليد المرتفع .كذلك نرى معدل الزيادة فى الدول الصناعية المتقدمة يتدنى أحيانا إلى أقل من الواحد الصحيح . ويعنى الديموجرافيون بفترة الانتقال التى بدأت غداة الحرب العالمية الثانية لسنوات عديدة التى شهدت انخفاضا سريعا فى معدل الوفيات بسبب تقدم الصحة العامة وقلة ظواهر الأوبئة والحروب. ولكن محاولات التنمية وتحسن مستوى المعيشة كانت أقل بكثير عن أوضاع الدول المتقدمة فبقى معدل المواليد مرتفعا .وفى مصر كان معدل الخصوبة ٥ر٤ فى ستينيات القرن الماضى وهو حاليا ١ر٣ فقط .والمشكلة السكانية عندنا هى احتمالات التكدس فى الوادى والدلتا لاستيعاب حوالى ٢٠ مليون ساكن .ومن ثم يجب أخذ قضية تعمير أجزاء من الصحارى بكل جدية.

وزيادة السكان ليست فى ذاتها كارثة إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عازمة وقادرة على تعليم الجميع وتوفير فرص عمل .لأن عصر الكوكبة يجعل حجم السوق ذا أهمية كبيرة فى التعامل مع الشركات متعدية الجنسية .ومن هنا تأتى أيضا الدعوة إلى التكامل الإقليمى لتوفير هذه السوق . ويجمع خبراء التنمية فى العالم الثالث على أن التكامل الإقليمى ضرورة حياة . وطبيعة الحال ، ولأن حجم الطلب فى أى سوق لا يعكس الحاجة إلى السلعة أو الخدمة فحسب

، بل لابد أن تكون مقرونة بالقوة الشرائية .فالمهمشون والذين يقل دخلهم عن دولار واحد فى اليوم ليسوا جزءا من الطلب .وهذا ما يطرح بإلحاح قضية الفقر. وقد تخلى خبراء الغرب أنفسهم عما كان يسمى« مفعول التساقط» لأن كثيرا من الدول حققت نموا اقتصاديا ملحوظا دون تأثير يذكر على حجم الفقر .ومن ثم يدعو البنك الدولى نفسه لوضع سياسات موجهة نحو تقليل عدد الفقراء تدريجيا .فالتصدى لقضية الفقر لم يعد مجرد طلب اجتماعى وإنما أصبح ضرورة للتنمية بما فيها الجانب الاقتصادى.

ومن أبشع مظاهر التخلف فى مصر أننا ما زلنا نتحدث من حين لآخر عن «محو الأمية ومع ذلك مـا زال حـوالى ٣٠ مليـوناً من المصريين أميين. وذلك فى عصر يعرف الأمية بأنها العجز عن التعامل مع الحاسوب. كذلك يشكو كثير من الخبراء من ضعف مستوى التعليم الذى ما زال فى مصر التلقين والحفظ ونحن نحتاج إلى استخدام العقل والتفكير والإبداع والقدرة على الاستمرار فى التعلم مدى الحياة . ويجب أن يكون هدفنا الجوهرى فى هذا الصدد الحرص على بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية. وقد أشرنا أعلاه إلى وهم نقل التكنولوجيا . ويجب أن يكون مجتمعا قادرا على إنتاج المعرفة وليس مجتمعاً يعيش على الفتات الذى يحصل عليه بثمن غال . البنك الدولى يتكلم عن« مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة» إن أسوأ تبعية فى الحال والمستقبل هى التبعية العلمية والتكنولوجية لأن لها محتوى عنصريا : قوم خصهم الخالق بالقدرة على تحصيل المعرفة وتجديدها باستمرار وأغلبية البشر تستطيع أن تستخدم بعض ما يبدعه أهل الغرب.

وليست المعرفة مجرد تخصصات علمية ، ولكنها تحتاج إلى ثقافة عامة ترتفع بالمستوى المعرفى لكل مواطن وتوفر البيئة الضرورية لسيادة العقلانية وإعمال العقل الذى ميز به الله سبحانه الإنسان عن سائر المخلوقات .كما أن الثقافة تبنى نسق القيم الاجتماعية الإيجابية . وذلك يقتضى منا قراءة معاصرة لتراثنا الفكرى والحضارى وتجدده فتخلصها من الشعوذة التى أحاطت بها فى سنوات تراجع الثقافة العربية الإسلامية بعد أربعة قرون من الازدهار .وعلينا أيضا ألا ننبهر بثقافات الغرب ولكن نقرأها قراءة نقدية .فقد حققت تلك الحضارة إنجازات كبرى فى تاريخ البشرية. ولكنها تتضمن جوانب سلبية نذكر منها الفردية البالغة، والإيمان بالداروينية الاجتماعية .أى البقاء للأصلح والفناء للأضعف .وكذلك مفهوم سيطرة الإنسان على الطبيعة كما لم يكن جزءا منها يتغير بتغييره أوضاعا بيئية. ونضيف أيضا مسلك المبالغة فى الاستهلاك على نحو يهدد البيئة الطبيعية . وأخيرا لا يجوز أن ننسى أن تقدم الغرب استند وما زال على استغلال شعوب العالم الثالث بقدر لا يقل عن استغلال البيئة بما يهدد حياة البشر مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض . بل إن التخلص من نفايات الإنسان من أكبر مجتمع استهلاكى –الولايات المتحدة– أصبح مهمة شاقة وعالية التكلفة.

* قرأت فى عدد أكتوبر ٢٠٠٣ من مجلة« المستقبليات» الفرنسية ، وهى شهرية تصدر منذ قرابة ثلاثين عاما ، بحثا عن الفقر فى أوروبا جاء فيه : «يقول كثير من خبراء دول الجنوب أن رخاء الغرب جاء إلى حد كبير من استغلال شعوب الجنوب وثرواتهم الطبيعية. ومن منا يدعى أن هذا النهب توقف اليوم؟».

وختام هذا الحديث ليس ثمة نموذج كامل متكامل للمجتمع يتكرر عبر التاريخ والجغرافيا والتقدم مرهون دائما بالابتكار فى ضوء المعرفة الملموسة لكل مجتمع .وليس هذا نفيا لدور الإيديولوجيا وإنما هو إبراز لخصائص كل مجتمع، وعلى الإيديولوجيات محاولة فهم الواقع والتعامل معه. ■



أثر ظاهرة العولمة على سوق العمل المصرى

د. ليلى الخواجة

مع بداية عقد التسعينيات ، شهد المجتمع الدولى تطورا أساسيا تمثل فى تسارع وتيرة العولمة على نحو غير مسبوق من قبل ، إلا أنه من الصعب اعتبار العولمة ظاهرة فجائية برزت فقط خلال هذا العقد الأخير ، بل إن الأحرى هو اعتبارها عملية معقدة وتراكمية أخذت فى التبلور تدريجيا نتيجة للتغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى العالمى منذ بداية السبعينيات.

ويمكن تعريف العولمة – فى نطاق هذه الورقة – بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل إلى جانب التحرير المتزايد لتدفقات السلع ، تحركات واسعة لرؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول كنتيجة للطفرة الهائلة فى التطور التكنولوجى خاصة فى مجالات الاتصالات والمعلوماتية ، إلى جانب الاتجاه المتزايد نحو عمليات تدويل الإنتاج بحيث أصبح العالم يبدو كسوق عالمى واحد تحكمه قواعد الاقتصاد الحر بشكل متنام.

وقد تزايد تأثر الدول النامية بشكل عام ومنها مصر بظاهرة العولمة خلال الأعوام الماضية وذلك من خلال عدة آليات مختلفة وتتمثل الآلية الأولى فى تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى ينجم عنها إجراء تحولات جذرية فى الفلسفة الاقتصادية للدولة بحيث تتخلى تدريجيا عن تحكمها فى إدارة النشاط الاقتصادى والاتجاه إلى إعلاء قوى السوق والتحرير المتزايد لجميع معاملاتها السلعية والمالية مع العالم الخارجى بهدف زيادة درجة اندماجها فيه .

أما الآلية الثانية فتتمثل فى إعلان قيام منظمة التجارة العالمية وانضمام مصر إلى عضويتها وهو مايعنى التزامها بالتحرير المتزايد للتجارة فى السلع والخدمات فى إطار ماسوف يصدر عن هذه المنظمة من اتفاقيات

مستقبلية . وأخيرا فان هناك مزيداً من الاتجاه نحو الانفتاح على العالم الخارجى سوف ينجم عن تطبيق اتفاقيات المشاركة بين دول الاتحاد الأوروبى وبعض الدول العربية المتوسطية مثل المغرب وتونس (اللتين وقعت بالفعل عليها) ومصر قامت بالتوقيع عليها خلال شهر فبراير عام ٢٠٠١.

ومن هذا المنطلق، تستهدف هذه الدراسة مناقشة طبيعة انعكاسات ظاهرة العولمة على سوق العمل المصرى من جانب ، وطرح رؤية لمجموعة السياسات الاجتماعية الممكن إتباعها لمواجهة زيادة اندماج الاقتصاد المصرى فى النظام الاقتصادى العالمى بكل مايحمله من تغيرات وتحديات من جانب آخر . وتنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين ، يخصص الأول منها لتحليل طبيعة العلاقات التى تربط بين ظاهرة العولمة وأسواق عمل الدول النامية بشكل عام وسوق العمل فى مصر بشكل خاص ، إلى جانب دراسة مختلف الآثار المتوقعة نتيجة لهذه العلاقات التبادلية . أما القسم الثانى من الورقة فيتناول مجموعة السياسات الاجتماعية المقترحة وفقا للآجال الزمنية المختلفة : المدى القصير ، المتوسط، والطويل مع محاولة ألا يقتصر هدف هذه السياسات على مجرد التخفيف من الآثار المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية التى تمر بها هذه الدول وإنما يتركز مضمونها بالدرجة الأولى على التصدى الفعال لأسباب الاختلالات الاجتماعية وتقوم على تكامل جميع العناصر الفاعلة فى المجتمع، وفى مقدمتها الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى بجميع أشكالها فى تطبيق تلك السياسات.

العولمة وسوق المال

تعتبر انعكاسات ظاهرة العولمة على أسواق العمل من المسائل المهمة التى حظيت باهتمام متنام من جانب الباحثين خاصة فى الدول النامية . ويمكن تفسير هذا الاهتمام بمجموعة من العوامل:

*وجود علاقة تشابكية قوية بين العولمة وآلياتها المختلفة وبين سوق العمل وطبيعته فى كل دولة، فمن ناحية تقترن ظاهرة العولمة خاصة فى الدول النامية بتطبيق برامج للإصلاح والتكيف الهيكلى لزيادة قدرة الدولة على التأقلم مع الصدمات أو المستجدات الخارجية وفى هذا الصدد نجد أن وضع سياسات الإصلاح موضع التطبيق على المستوى الاقتصادى الكلى ، يحدث آثارا نهائية على المستوى الجزئى أى الفرد أو الأسرة.

مما أدى إلى أن حزمة سياسات الإصلاح

الاقتصادية يتم وضعها موضع التنفيذ على المستوى الكلى Macro-level .

،وفى المقابل تتبلور الآثار النهائية لهذه السياسات على مستوى الوحدات المكونة للاقتصاد الجزئى وأهمها الفرد أو الأسرة Micro-level،ويتشكل هذا المردود النهائى من خلال التأثير فى مستوى وسيط يعرف باسم Meso- level والذى يضم كلا من أسواق عناصر الإنتاج وفى مقدمتها «سوق العمل» وأسواق المنتجات التى يتعامل فيها الأفراد (الأثر على جانب الطلب) ، والبنية الاقتصادية التى توفر الخدمات الإنتاجية الأساسية بالإضافة إلى البنية الاجتماعية التى تؤثر فى الاستثمار البشرى لأفراد المجتمع (الأثر على جانب العرض) ، وهو ما يعنى أن هذا المستوى يمثل شبكة من قنوات الاتصال تمر من خلالها انعكاسات برامج التكيف على الأفراد(World Bank,1990).

*والسبب الثانى لأهمية دراسة انعكاسات العولمة على سوق العمل يرجع فى الواقع لاشتداد حدة الجدل بين الاقتصاديين حول طبيعة هذه الانعكاسات . فهناك فريق يروج للمكاسب الضخمة التى يمكن أن تعود على الدول النامية -ومنها مصر- نتيجة اندماجها المتزايد فى الاقتصاد العالمى . وتتمثل هذه المكاسب فى المقام الأول فى رفع قدرة هذه الدول على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة على أثر تصحيح الاختلالات السعرية السائدة لكل من عنصرى العمل ورأس المال من جانب ، ونتيجة رفع قيد السوق المحلى ومحدودية الطلب منه فى ظل الانغلاق السابق لهذه الدول على نفسها من جانب آخر.

وفى ذات الوقت نجد عددا متزايدا من الكتابات التى تؤكد على الطبيعة السلبية لانعكاسات العولمة على أسواق العمل تحديدا ، وذلك بالاستناد إلى ما تقترن به هذه الظاهرة من تطورات تكنولوجية واسعة المدى سوف تقلل من الاعتماد على العمالة بشكل عام وعلى العمالة المنخفضة المهارة بوجه خاص ،علما بأن هذه الفئة الأخيرة هى التى تشكل القاعدة العريضة لقوة العمل فى الدول النامية Abdel Fadil(Korayyem 2000) 1998) ،ومن ثم يصبح من الضرورى التصدى لدراسة الآثار المتوقعة من تزايد تيار العولمة على سوق العمل المصرى فى ضوء طبيعة هذا السوق وآليات عمله ،وفى ظل الخصائص الأساسية ألتى تتسم بها قوة العمل فيه وذلك بهدف التعرف الموضوعى على طبيعة هذه الانعكاسات ومدى حدتها ،وغنى عن البيان أن رسم السياسات العامة اللازمة

لمواجهة هذه الآثار -سلبية كانت أم إيجابية- لا يمكن أن يتم بدون القيام بهذه الدراسة التحليلية.

كما أن دراسة تدفقات رأس المال الأجنبى المباشر المفترض قدرتها على خلق وظائف إنتاجية جديدة يوضح تركزها طوال عقد الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات بين الدول الصناعية المتقدمة وعلى وجه التحديد بين أقطاب ثلاثة هى: الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا واليابان ،حيث أستأثروا بأكثر من ٧٥٪ من إجمالى رصيد هذه التدفقات . أما الدول النامية مجتمعة فلم يتجاوز نصيبها ٥٪ من إجمالى هذا الرصيد خلال ذات الفترة ،بالاضافة إلى تركز ثلثى هذا الحجم المحدود فى ١٠ دول فقط يقع معظمها فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط من توجه رأس المال الأجنبى ونشاط الشركات العالمية النشاط نحو الدول ذات المكونات التكنولوجية والمعرفية المتقدمة، وليس نحو الدول النامية التى تتسم بوفرة الأيدى العاملة محدودة المهارة ومنخفضة الأجر، كما كانت تفترض النظرية النيوكلاسيكية التقليدية ،خاصة بعد أن أصبحت تكلفة عنصر العمل لا تتجاوز ٢٠٪ من إجمالى التكلفة الكلية لأى سلعة صناعية (Lee.1996).

السوق المصرى

فى ضوء ما تقدم ، يصبح من الأهمية بمكان دراسة الانعكاسات الراهنة والمتوقعة للعولمة على سوق العمل فى مصر، وذلك بهدف تشخيص الأوضاع الاقتصادية التى يمكن أن تسفر عنها هذه الانعكاسات نظرا لأن خطورتها تتجاوز المجال الاقتصادى وتمتد إلى الاستقرار السياسى والاجتماعى للدولة.

وسوف نتناول فيما يلى آثار ظاهرة العولمة على كل من مستوى التشغيل والبطالة لقوة العمل المصرية ،الأثر على مستويات الأجور الحقيقية ، الأثر على تجزئة سوق العمل ،الآثار المحتملة لانتقال قوة العمل المصرية إقليميا ودوليا وأخيرا الأثر على مستوى الفقر والاستبعاد الاجتماعى لفئات معينة من العمالة.

١- الأثر على مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل.

على الرغم من القصور الواضح فى قواعد البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة فى مصر ، فضلا عن عدم قدرتها وتعارضها فى معظم الأحيان، إلا أن القدر المتوافر من المؤشرات يوضح وجود علاقة تزامن بين انخفاض مستوى التشغيل مع المضى قدما فى تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى ،مما أسفر

عن ارتفاع معدلات البطالة السافرة مع زيادة فى معدل نقص التشغيل الظاهر والمستتر -كما سيتضح لاحقا- وبالطبع لا يمكن ارجاع هذه التغيرات إلى ظاهرة العولمة بآلياتها المختلفة فقط. فالاقتصاد المصرى قد عانى منذ بداية عقد الثمانينيات من تقلص قدرته على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة على النحو الذى يتلاءم مع الزيادة المطردة فى قوة العمل خاصة فى ظل التراجع الملحوظ لمعدلات النمو الاقتصادى وتباطؤ أو توقف حركة انتقال العمالة المصرية إلى الدول العربية النفطية.

ولكن مما لاشك فيه أن تطبيق السياسات الاقتصادية الراهنة قد أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة واتساع نطاقها كنتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل ، من أهمها:

* التراجع الحاد فى معدلات النمو الاقتصادى الذى شهدته مصر خاصة فى المرحلة الأولى من مراحل الإصلاح والمعروفة باسم مرحلة التثبيت الاقتصادى التى تقوم على اتباع سياسات اقتصادية انكماشية بغرض تخفيض حجم الطلب المحلى إلى مستوى العرض بها ، الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى تراجع مناظر فى معدلات الطلب على قوة العمل وزيادة عدد المتعطلين الباحثين عن فرص عمل ملائمة.

* تراجع الحكومة المصرية عن الالتزام بسياسات توظيف الخريجين فى القطاع الحكومى والعام تمشيا مع سياسة خفض الإنفاق العام وتقليص حجم العجز فى الموازنة العامة ولقد نتج عن هذا السبب أحد أهم خصائص البطالة فى المجتمع، والذى يتمثل فى ارتفاع نسبة المتعطلين من الشباب الحاصل على مؤهلات عليا أو متوسطة ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة، وخاصة بين الإناث المتعلمات.

* أما السبب الثالث فيرتبط بسياسة خصخصة المشروعات العامة، وضرورة تقليص العمالة الزائدة بها قبل انتقال ملكيتها القطاع الخاص، سواء عن طريق تشجيعهم على التقاعد المبكر أو الترك الاختيارى للعمل مقابل حزم تعويض مختلفة.

وأخيرا فإن الالتزام بتحرير التجارة وخفض الرسوم الجمركية -وفقا لمتطلبات برامج الإصلاح أو نتيجة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى -يؤدى إلى تعرض الصناعة المحلية إلى منافسة غير متكافئة لا تستطيع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة ، الأمر الذى ينتج عنه تزايد نسبة إفلاس وإغلاق الكثير من الوحدات الصناعية مع الاستغناء

بالطبع عن العمالة الموجودة فيها.

ولتوضيح نتيجة تفاعل العوامل السابقة على سوق العمل المصرى يمكن الرجوع إلى مصدرين أساسيين فى هذا الصدد، هما: التعدادات العامة للسكان والتى يتم إجراؤها مرة كل عشر سنوات ،وبحوث قوة العمل بالعينة التى يتم إجراؤها سنويا منذ ١٩٩٠ ، هذا فضلا عن دورتين ذات تصميم خاص من مسوح قوة العمل بالعينة قام بهما الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى كل من أكتوبر ١٩٨٨و١٩٩٨) لرصد أهم ملامح التغير فى أعداد وخصائص المشتغلين والمتعطلين خاصة فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى.

توزع قوة العمل المصرية وفقا للحالة العملية (مشتغلين ومتعطلين) بالاعتماد على بيانات التعدادات العامة الثلاث الأخيرة للسكان ،ويظهر من مقارنة هذه البيانات ارتفاع معدل البطالة السافرة- سواء للمتعطلين الجدد أو ممن سبق لهم العمل -من ٤ر٢٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ١ر١١٪ عام ١٩٨٦ ،وتؤكد هذه النتائج تزامن ظاهرتى ارتفاع معدل البطالة وزيادة انفتاح الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى . ولكن فى المقابل توضح بيانات تعداد١٩٩٦ حدوث تراجع ملحوظ فى معدل البطالة ليصل إلى ٩ر٨٪ من إجمالى قوة العمل المصرية. والواقع أن نتائج هذا التعداد قد تعرضت للعديد من التحفظات لعدم اتساقها مع ما تشير إليه المصادر الاحصائية الأخرى من جانب أو مع الأداء الاقتصادى الكلى خلال عقد التسعينيات من جانب آخر.

*فمن ناحية يوضح تحليل نتائج البحوث الدورية لقوة العمل بالعينة اتجاه معدل البطالة إلى الارتفاع المطرد منذ أواسط السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات. حيث بلغت ٨ر١١٪ فى عام ١٩٩٥.

ويتأكد نفس هذا الاتجاه بوضوح عند مقارنة بحث سوق العمل المصرى لعام ١٩٩٨مع دورة أكتوبر ١٩٩٨ ،حيث ارتفع معدل البطالة السافرة من ٤ر٥٪ إلى ٩ر٧٪ أى بحوالى ٤٨٪ خلال العشر سنوات محل الدراسة . أما من حيث الأعداد المطلقة للمتعطلين فقد ارتفعت من ٨٩٠ ألفا عام ١٩٨٨ إلى ٢٧ر١ مليون عام ١٩٩٨ وهو ما يعنى أن معدل النمو السنوى لعدد المتعطلين قد بلغ ٦٠ر٦٪ أي ما يتراوح بين ضعفى وثلاثة أمثال معدل نمو قوة العمل وكذلك معدل نمو السكان فى سن العمل (Assad-١٩٩٩).وعلى الرغم من عدم إمكانية مقارنة نتائج هذين المسحين بالمصادر

الاحصائية الأخرى -التى سبق الإشارة إليها- نظراً لاختلاف التعريفات المستخدمة والمنهجية المتبعة ، إلا أن اتجاه معدل البطالة نحو الارتفاع خلال الفترة ٨٨-١٩٩٨ اعتمادا على تطبيق ذات المعايير فى التاريخين يعنى صعوبة التسليم بانخفاض هذا المعدل ما بين تعدادى ١٩٨٦ و١٩٩٦ . ومن ناحية أخرى ، لانجد فى المؤشرات الأساسية للأداء الاقتصادى الكلى ما بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات ما يبرر انخفاض معدل البطالة على هذا النحو ، فمن الطبيعى ألا يسفر تباطؤ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والاتجاه نحو زيادة الكثافة الرأسمالية خلال الفترة المذكورة عن توسع كبير فى خلق فرص العمل ، لأن معدل النمو السنوى الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فى جميع القطاعات كان يفوق معدل النمو السنوى للتشغيل.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن جميع التقديرات السابقة على الرغم من ارتفاعها تميل إلى تقدير معدلات البطالة السافرة فى المجتمع المصرى بأقل من حقيقتها Under estimated حيث يترتب على طول فترات التعطل ظهور سمات مركبة وخطيرة مثل البطالة اليائسة Discouraged Unemployment أى الفئات التى توقفت عن البحث عن العمل لاقتناعهم بقلة أو عدم وجود فرص متاحة للعمل مما يؤدى إلى استبعادهم من فئة المتعطلين وفقا للتعريفات الدولية لهذه الظاهرة.

وأخيرا لابد من التأكيد على إحدى الظواهر المهمة التي أصبحت تميز البطالة فى مصر والتى تتمثل فى تفاوت معدلاتها بشكل واضح وفقا للنوع ،حيث يلاحظ ارتفاع معدل البطالة بين الإناث -خاصة المتعلمات- عن نظيرها بالنسبة للذكور، حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٧ ٥٪ فقط بين الذكور مقابل ٢٤٪ بالنسبة للإناث، وهو ما يعتبر أحد الدلائل المهمة على إهدار انجازات التنمية البشرية التى تحققت نتيجة التوسع فى تعليم الفتيات فى المجتمع المصرى.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن استمرار وتيرة العولمة مستقبلا سوف يقترن بتزايد حدة البطالة فى مصر نتيجة لما ينتج عن هذه الظاهرة من اختلافات جذرية فى أساليب تنظيم العمل وفى التركيب المهنى للقوة العاملة.

ففى ضوء انخفاض المستوى التعليمى لقوة العمل المصرية حيث إن نحو ٣٦٪ منها أمى وأنه باضافة نسبة من يجيدون القراءة والكتابة إلى المجموعة السابقة، تصل نسبتهم إلى ٥٤٫٥٪ وهو ما يؤكد عدم قدرة نحو نصف قوة

العمالة المصرية مع التعامل مع التقنيات الحديثة والتطورات التكنولوجية المتسارعة التى تقترن بظاهرة العولمة . ويؤيد وجهة النظر السابقة عدد من الشواهد التى توضح أن الانعكاسات السلبية للعولمة على مستويات التشغيل ليست مقصورة على الدول النامية فقط- ومن بينها مصر- بل إنها أحدثت بالفعل تأثيرات مماثلة فى الدول الصناعية المتقدمة إلى الحد الذى دفع إلى ظهور كتاب شهير بعنوان the End of work يتنبأ فيه مؤلفه باختفاء «العمل» على النحو المعروف لنا وحدوث اختلافات جذرية فى أساليب تنظيم العمل وفى التركيب المهارى المطلوب لقوة العمل (Rifkin 1995). ويرجع تفسير ذلك إلى أن الطفرات التكنولوجية تؤدى إلى تدمير أو اختفاء مهن بعينها مقابل خلق مهن جديدة ومستحدثة ذات محتوى معرفى ومهارى أعلى. ومن الطبيعى أن ينصب تدمير الوظائف على العمالة منخفضة أو متوسطة المهارة وهى التى تشكل القاعدة العريضة لقوة العمل فى مصر.

الأثر على مستويات الأجور

أن أحد التغيرات المهمة التى لحقت بسوق العمل المصرى ،خاصة خلال تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى هى اتجاه معدلات الأجور الحقيقية للعمالة إلى الانخفاض بشدة خاصة بعد الارتفاع الذى شهدته خلال العقد الممتد من منتصف السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات بسبب الفورة النفطية وتداعياتها . ويدل اتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض الشديد إلى عدم صحة مقولة اتسام سوق العمل المصرى بالجمود على النحو الذى يحول دون الاستغلال الأمثل لقوة العمل فيها.

ونظرا لأن قوة العمل الأجرية تمثل نحو ٥٦٪ من إجمالى قوة العمل المصرية، فإن الانخفاض الذى لحق بمعدلات الأجور الحقيقية لهذه الفئة يعنى تعرضها لتدهور بالغ فى مستويات معيشتها ويهدد قدرتها على الحصول على الحد الأدنى اللازم من الدخل لتوفير المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية مثل الغذاء وخدمات التعليم والصحة والإسكان المناسبة.

ففى أواسط التسعينيات لم تتجاوز معدلات الأجور الحقيقية فى جميع الأنشطة الاقتصادية ثلثى مستوياتها السابقة فى منتصف الثمانينيات .كما ان انخفاض مستويات الأجور الحقيقية بشكل عام كان أكثر حدة فى القطاع الخاص حيث تراجع بنسبة ٣٨٪ تقريبا- مقارنة بنظيرها فى القطاع العام الذى بلغت فيه نسبة الانخفاض ٢٠٪ ،وذلك على

الرغم من الاتجاه العام للأجور الأسمية إلى الارتفاع بنحو ١٦٠٪ خلال الفترة محل الدراسة.

ومن ناحية أخرى فإن الفروق الواقعة فى معدلات الأجور الاسمية والحقيقية فى أقسام النشاط الاقتصادى تجرى وفقاً للنوع، وهو ما يؤكد وجود نوع من التمييز ضد المرأة في مستويات الأجور حيث تحصل بشكل عام على نسبة لا تتجاوز ٨٣٪ من أجر الذكور مقابل تأدية نفس الأعمال ولكن مع اتجاه هذه التحيز إلى التناقص فى حالة القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص ونستخلص من البيانات السابقة وجود نمط عام لحدوث تراجع ملحوظ فى معدلات الأجور الحقيقية التى حصلت عليها قوة العمل المصرية حتى أواخر عقد التسعينيات وذلك مع وجود بعض التفاوتات وفقا لطبيعة النشاط عام/ خاص «أو لنوع العمالة ذكور/ إناث.

وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن انخفاض مستوى الأجور الحقيقية لم يترتب عليه زيادة الطلب على تشغيل قوة العمل المصرية أو خلق المزيد من فرص العمل الجديدة على النحو الذى يشير إليه التيار المؤيد للعولمة ،والذى يتبنى وجهة النظر القائلة بأن تصحيح الاختلالات السعرية لكل من عنصرى العمل ورأس المال سوف يدفع بأصحاب المشروعات إلى استخدام أساليب إنتاجية كثيفة العمل على أثر انخفاض تكلفة عنصر العمل ،بل إن الواقع المشاهد يشير إلى اقتران ذلك بارتفاع مواز فى معدلات البطالة السافرة-كما أوضحنا فى الأثر الأول- وهو ما يؤكد بوضوح أن الاعتماد على آليات السوق- مثل التغير فى الأسعار النسبية لا يمكن التعويل عليه لعلاج الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها أسواق عمل الدول النامية بشكل عام.

وحقيقة الأمر أن ضغوط التنافسية المرتبطة بالعولمة والتسابق على الفوز بالأسواق ،تجعل الحكومات تتحيز لرأس المال على حساب العمل ، فتخفف الحكومات من الضرائب على رجال الأعمال المحليين أو الأجانب ،وتمنحهم العديد من المزايا والاعفاءات حتى تجتذبهم للاستثمار المحلى وتصرفهم عن التفكير فى النزوح للاستثمار فى دول أخرى ،وفى نفس الوقت ، ولذات الهدف تعمل الحكومات على الحد من الامتيازات التى يحصل عليها العمال ووترفض أى اتجاهات لرفع الأجور الاسمية وذلك بدعوى خفض تكاليف الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية فى الداخل والخارج ،ويشجع الحكومات على ذلك التوجه الدعوة

الملحة من جانب المؤسسات الدولية- مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى- التى تؤكد على أن تخفيض الأجور الحقيقية سوف يدفع بالدول النامية إلى توفير المزيد من فرص العمل ويدعم قدراتها التنافسية ويحقق لها النمو المنشود فى حين أن الحقائق المشاهدة فى سوق العمل المصرى تشير إلى أن هذا الاتجاه يضر أبلغ الضرر بمستوى معيشة الأفراد المنتمين لقوة العمل الأجرية ويعرضهم لعملية إفقار مادى ومعنوى طويل الأجل.

آثار غير مباشرة

وبالإضافة إلى ما سبق ، يمكن الإشارة أيضا إلى الآثار غير المباشرة التى تترتب على الآليات المختلفة للعولمة على مستويات الدخول الحقيقية لجميع الأفراد فى المجتمع .فتنفيذ قرارات دورة أورجواى التى نصت على ضرورة تحرير التجارة فى السلع الزراعية عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية عليها والدعم المقدم لمنتجيها فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ فى المتوسط حتى عام ٢٠٠١ سوف يترتب عليها -خاصة نتيجة تخفيض الدعم- ارتفاع أسعار السلع الزراعية فى الأسواق العالمية، ولما كانت مصر مستوردة صافية للغذاء خاصة فى السلع الزراعية الأساسية مثل القمح والسكر والدقيق ، فمن المتوقع أن يؤدى ارتفاع أسعار هذه السلع إلى تدنى الدخول الحقيقية للمستهلكين خاصة من أصحاب الدخول المنخفضة والتى يشكل إنفاقها على هذه السلع نسبة مرتفعة من دخلها .ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن تنفيذ القرارات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية Trips نظرا لتركز معظم براءات الاختراع فى الدول المتقدمة -سوف يؤدى أيضا إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية خاصة أسعار الدواء ،على نحو يتوقع معه انخفاض طلب الطبقات الفقيرة على العلاج .كما سينجم عن هذه الاتفاقية ارتفاع أسعار بعض المدخلات الزراعية المهمة مثل البذور المحسنة وجميع المنتجات الزراعية الكيماوية مما سينعكس سلبيا على دخول المزارعين وبشكل أشد وطأة على صغار المزارعين الفقراء.

التجزئة فى السوق

تعانى سوق العمل المصرية من العديد من مظاهر التجزئة : عام/ خاص . ذكور/ إناث ورسمى وغير رسمى . ويعد النمط الأخير من أنماط التجزئة بمثابة السمة الرئيسية لهذا السوق ،حيث يبدو سوق العمل غير الرسمى وكأنه الملاذ الأخير لكل من عجزت سوق العمل الرسمية عن استيعابهم وذلك لأن الغالبية العظمى من المتعطلين فى مصر -فى ظل عدم

وجود نظام واضح ومستقر لتأمينات البطالة- لا يملكون ترف البقاء بدون عمل ومن ثم بدون أى مصدر للدخل .وعلى الرغم من الصعوبات الاحصائية المتعلقة بحصر أنشطة هذا القطاع أو حجم المشتغلين به، إلا أن أحدث التقديرات المتعلقة به تشير إلى حدوث ارتفاع بالغ فى أعداد الملتحقين بسوق العمل غير الرسمى خاصة خلال عقد التسعينيات وقد وردت هذه التقديرات فى دراسة حديثة عن درجة التنافسية والمرونة فى سوق العمل المصرى والتى قامت بتقدير أعداد العاملين فى قطاع العمل غير الرسمى بطريقتين مختلفتين.

فوفقا للطريقة الأولى يتم تقدير عدد المشتغلين فى القطاع غير الرسمى باعتباره ناتج طرح إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص الرسمى غير الزراعى (أى المنشآت التى يعمل بها أكثر من ١٠ عمال) من إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص غير الزراعى .وفى هذا السياق أعداد الملتحقين بقطاع العمل غير الرسمى قد بلغت نحو ٥ر٢ مليون فرد يمثلون ما يقرب من ٩٢٪ من إجمالى العمالة المشتغلة بالقطاع الخاص بعد استبعاد العاملين بالقطاع الزراعى.

أما الطريقة الثانية فتعتمد فى تقدير أعداد المشتغلين بالقطاع غير الرسمى على نوعين من المصادر الاحصائية وهى التعداد العام للسكان عام ١٩٩٦ ،ونشرة التوظف والأجور وساعات العمل لذات السنة .وفقا لهذه الطريقة يتم التوصل إلى التقدير المطلوب عن طريق جمع إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص خارج المنشآت (أى الجائلين) إلى إجمالى المشتغلين فى المنشآت الخاصة التى تستخدم أقل من خمسة عمال ، وذلك بعد استبعاد العاملين فى القطاع الزراعى فى الحالتين.

ووفقا لذلك فإن إجمالى عدد الملتحقين بالقطاع غير الرسمى قد بلغ ٨ر٤ مليون فرد عام ١٩٩٦ منهم ٣ر٢ يعملون خارج المنشآت بنسبة ٥ر٤٨٪ من الإجمالى بالإضافة إلى ٥ر٢ مليون فرد فى المنشآت صغيرة الحجم بنسبة ٥ر٥١٪.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن عدد العاملين فى سوق العمل غير الرسمى قد تراوح فى منتصف التسعينيات بين ٨ر٤ مليون فرد كحد أدنى، ٢ر٥ كحد أقصى ،وهو ما يعنى فى الحالتين تضاعف أعداد المنتمين لهذا القطاع مقارنة بعام ١٩٨٦ حيث لم يتجاوز عددهم ٦ر٢ مليون فرد حينذاك.

أما فيما يتعلق بنوعية العاملين فى الأنشطة غير الرسمية فهى تتصف بالتنوع

الشديد حيث تضم المتسربين من النظام التعليمي والداخلين الجدد في سوق العمل من الخريجين والعائدين من الهجرة في الدول النفطية والفئات المتضررة من عملية الخصخصة ،كما ترتفع نسبة الإناث منخفضات التعليم والمهارة من اللاتي يلجأن للعمل فيه كوسيلة لزيادة دخل الأسرة خاصة في ظل ما يلحق برب الأسرة من فقد لوظيفته أو ترد في دخله الحقيقي.

الصناعات الحرفية

والواقع أن هذا السوق غير الرسمي للعمل قد لعب دورا محوريا كمستوعب للصدمات التي لحقت بسوق العمل الرسمي في مصر خلال التسعينيات ، إلا أنه لا يجب إغفال أن العاملين فيه لا يتمتعون بأي حقوق قانونية من حيث عدد ساعات العمل أو الحد الأدنى للأجور، كما يفتقدون أي شكل من أشكال التأمينات أو الضمانات الاجتماعية ،فضلا عما يتسم به العمل في هذا القطاع من عدم الاستمرارية أو الاستقرار، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى سوق العمل غير الرسمي باعتباره آلية من آليات التكيف الطبيعية التي يلجأ إليها أفرد العمل من أجل الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ولكن مع اتجاه مستوى الدخول فيه إلى التدهور بسبب الزيادة المستمرة في أعداد الملتحقين به وشدة التنافس بين وحداته ، ستتحول وحدات هذا القطاع إلى بؤر تتركز فيها العمالة المنخفضة المهارة والدخل ، ومن ثم تزداد فيها حدة التهميش الاجتماعي وتزداد وطأة الفقر خاصة في المناطق الحضرية بكل ما يمثله ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة.

وعلى الرغم من الحقائق السابقة، نلاحظ تزايد الدعوة خلال الأعوام الأخيرة إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع غير الرسمي وإمكانية الاعتماد عليه كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، وذلك لارتفاع قدرته على استيعاب المزيد من العمالة .، ويبرر أصحاب هذه الدعوة وجهة نظرهم بالإشارة إلى تنوع أنشطة هذا القطاع بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة قطاعات فرعية:

* قطاع الصناعات الحرفية بالغة الصغر الذي يعد أكثر أنشطة هذا القطاع ديناميكية وأعلاها إنتاجية.

* قطاع الصناعات المنزلية الذي يتسم بالاعتماد على قوة العمل العائلية غير مدفوعة الأجر خاصة من الإناث والأطفال.

* قطاع الخدمات المتنوعة سواء داخل

المنشآت أو خارجها والذى لا يتطلب أى مستويات مهارية للانضمام إليه

ومن ثم ينادى هذا الفريق بإمكانية الاعتماد على مكون الصناعات الحرفية وبالغة الصغر والارتقاء به وتوسيع حجم نشاطه عن طريق توفير مجموعة الخدمات المساعدة التى يحتاج إليها مثل الحصول على الائتمان صغير الحجم ، التدريب ،التسويق ، والارتباط بالصناعات الأكبر حجما من خلال عمليات التوريد من الباطن ، وذلك بالاستناد إلى نجاح بعض التجارب خاصة فى اليابان أو بنجلاديش ،لكن الواقع المشاهد فى الدول النامية يلقى بالكثير من الشكوك حول إمكانية تبنى هذا الاتجاه كوسيلة أساسية لخلق فرص عمل جديدة .فمن المعروف أن لكل تجربة خصوصيتها، وأن التجارب الناجحة لا تعنى إمكانية تكرارها بشكل حرفى .ومن جانب آخر تشير بعض الدراسات إلى خطورة الاعتماد على هذا المنهج لما سينتج عنه من تكريس التجزئة فى أسواق العمل المعنية وزيادة حدة الفروق بين الفئات المختلفة من قوة العمل ، فضلا عن المصاعب العديدة التى سوف يتعرض لها القطاع غير الرسمى مع اشتداد تيار العولمة وتحرير التجارة وتوافر بدائل كثيرة للمنتجات المحلية حتى التقليدية بجودة أعلى وأسعار أدنى.

الأثر الدولى والإقليمى

يتضح من تعريف ظاهرة العولمة أنها تتمحور حول التحرير المتزايد وإلغاء جميع القيود التى يمكن أن تحول دون انتقال السلع أو عناصر الإنتاج عبر الحدود الوطنية للدول . ويعنى ذلك ضمنيا أن العولمة سوف يترتب عليها المزيد من الحرية فى حركة الأفراد أسوة بتدفقات رؤوس الأموال و حركة التجارة العالمية . غير أن هذا الاستنتاج يحتاج إلى بعض التدقيق والمراجعة وذلك لسببين على الأقل:

أ- أن المناخ المتسم بالعولمة سوف ينتج عنه التفرقة بين ثلاث فئات متباينة من قوة العمل بصرف النظر عن جنسيتها.

ب- فئة محدودة من قوة العمل سوف تكون مؤهلة لشغل إى فرص عمل على المستوى الدولى، وذلك لتميزها بمستوى بالغ الارتفاع من المهارات والقدرات العقلية والفكرية -نتيجة لتراكم عملية استثمار بشرى تم فيها وفقا لأعلى المعدلات الدولية- وهذه الفئة ستتاح لها فرص عمل ذات مستويات أجور بالغة الارتفاع مقترنة بفرص مستمرة للترقى والتنافس عليها من قبل المؤسسات الدولية النشاط (لن يتجاوز حجم هذه الفئة ١٠٪ من إجمالى قوة العمل

فى العالم).

*الفئة الثانية من قوة العمل ستتسم بمستوى أدنى من المهارات مقارنة بالفئة الأولى، وهو ما سيتيح لها فرص عمل داخل حدود دولها ولكن دون ضمان الاستقرار الوظيفى أى الخضوع لمبدأHire and Fire وفرص أقل للارتقاء مقابل حصولها على مستويات معقولة من الأجر. وستتمثل المهام الأساسية لهذه الفئة فى معاونة الفئة الأولى ووضع أفكارهم وابتكاراتهم موضع التنفيذ (هذه الفئة سيتراوح حجمها بين٣٠ إلى ٤٠٪ من إجمالى قوة العمل فى العالم).

*الفئة الأخيرة وهى الأكبر حجما سوف تضم جميع العمالة غير الماهرة التى لن تجد أمامها سوى فرص عمل مؤقتة وغير مستقرة ومستويات أجور متدنية للغاية لاشتداد حدة المنافسة بينهم سواء داخل دولهم أو مع العمالة غير الماهرة فى الدول الأخرى- التى يمكن أن ينتقل إليها رأس المال إذا لم تقبل هذه الشروط -(وسوف تمثل هذه الفئة أكثر من ٥٠٪ من قوة العمل الدولية) .

ونخلص مما سبق أن العولمة ستضع قيوداً متزايدة على حركة انتقال قوة العمل بشكل عام ما عدا قلة قليلة سوف تمثل طبقة محدودة أو متميزة من العاملين على عكس الانطباعات الأولى التى يمكن تصورها.

بالنظر إلى أهم الآليات التى تستند عليها ظاهرة العولمة وهى منظمة التجارة العالمية وباقى ما أسفرت عنه مقررات دورة أورجواى الأخيرة بالنسبة لاتفاقية الجات وعلى وجه التحديد اتفاقية تحرير الخدمات المعروفة باسم الجاتس Gatsسوف يتأكد لنا عدم تكافؤ الفرص أمام الأفراد المنتمين لقوة العمل فى الانتقال من دولة إلى أخرى ، وبايجاز شديد فإن هذه الاتفاقية تتبنى تعريفا شاملا للخدمات من حيث إنها تتألف من أربع طرق لتوريد الخدمة هى :عبر الحدود والاستهلاك فى الخارج والتواجد التجارى فى بلد الاستهلاك والحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين .وما يعنينا في هذا المجال الشكلين الآخرين من تحرير الخدمات حيث يتضمنان انتقال أفراد من قوة العمل من دولة لأخرى لتقديم أنواع معينة من الخدمات المصرفية أو المالية أو المهنيين من تخصصات مختلفة مثل الأطباء والمحاسبين والمهندسين .وذلك بالطبع إذا ما قامت الدولة بالالتزام بتحرير خدماتها فى هذه المجالات.

وغنى عن البيان أن مثل هذا التحرير سوف ينجم عنه انتقال قوة العمل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية فى

الجنوب، وذلك لتمتعها بمزايا نسبية وتنافسية واسعة فى هذا المجال نتيجة لتطور وارتقاء المستوى التكنولوجى بها من جانب ولارتفاع مهارات الممارسين لهذه المهن من جانب آخر وهو الأمرالذى سيزيد من حدة الضغوط التى تفرضها العولمة أمام الدول النامية، ومنها بالطبع مصر التى انضمت إلى هذه الاتفاقية ولكن تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تتيح الفرصة أمام كل دولة لاختيار القطاعات المحددة التى توافق على تحرير الخدمات فيها مما يضمن إمكانية حصر الأثر السلبى لها فى نطاق معين ، فعلى سبيل المثال نجد أن مصر قد تعهدت بتقديم التزامات محددة فى قطاعات معينة هى البناء والتشييد والخدمات المالية والمصرفية والسياحة والمواصلات.

وتنطبق ذات النتيجة بدراسة اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى حيث إن أحد أهدافها الأساسية يتمثل فى الحد من انتقال قوة العمل من دول جنوب البحر المتوسط إلى شماله مقابل تحسين فرص الدخل والعمل فى دول الإرسال خاصة من العمالة ذات المستويات المحدودة من المهارة ، ويعنى ذلك تقلص قدرة قوة العمل المصرية على الانتقال مستقبلا إلى دول الاتحاد الاوروبى -سوى بطرق غير شرعية مقابل ظروف عمل بالغة التدنى والتهديد المستمر بتعرضها للعقوبات القانونية .

أما عن فرص انتقال قوة العمل المصرية داخل نطاق الوطن العربى ، فمن المؤكد أنها قد تناقصت بكثير عن المستويات المزدهرة التى شهدتها خلال الحقبة النفطية، وأنه من الصعب الاعتماد عليها مستقبلا كآلية لاستيعاب قوة العمل المتوافرة فى دول الارسال العربية مثل مصر والأردن واليمن خاصة بعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها السياسية والأمنية . أما الحركة المحدودة المتاحة فسوف تتركز على الفئات عالية المهارة وفى تخصصات محدودة يصعب إحلالها سواء بالعمالة المواطنة أو العمالة الآسيوية.

ومن كل ما تقدم يتضح لنا أن الأثر المتوقع من العولمة على انتقال قوة العمل المصرية سوف يكون محدودا من حيث الحجم ولكنه سيترتب عليه تفريغ هذه الدول من أفضل عناصرها البشرية -سواء فى حالة انتقالها إقليميا أو دوليا- والتى هى بحاجة إليها لدعم جهودها التنموية وفى المقابل ستتزايد بها أعداد المتعطلين سواء من أصحاب المؤهلات الذين يفتقدون المهارات المطلوبة فى أسواق العمل الخارجية أو الفئات غير المؤهلة الذين يفتقدون المهارات المطلوبة فى أسواق العمل

الخارجية أو الفئات غير المؤهلة نتيجة لتقلص الطلب الداخلى عليهم كما اتضح من الأثر الأول.

وبالإضافة إلى ما سبق، توضح الدلائل المشاهدة حديثا لجوء أصحاب الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب إلى استقدام عمالة أجنبية للعمل فى سوق العمل المصرى خاصة بالنسبة لفئات العمالة الماهرة القادرة على التعامل مع الفنون الإنتاجية الحديثة ، وتتركز أهم جنسيات العمالة الوافدة فى العمالة الآسيوية خاصة من كوريا والصين لما يعرف عنها من الانضباط والالتزام بمعايير الجودة فى تنفيذ ما يعهد إليها من أعمال . ويلاحظ انتشار هذه الظاهرة فى قطاع المقاولات -خاصة فى حالة تنفيذ مشروعات ضخمة أو منتجعات سياحية -فضلا عن قطاع الخدمات الطبية المعاونة مثل الحكيمات والممرضات .وفى ذات الوقت يشهد سوق العمل المصرى توافد أعداد متزايدة من السودان وأثيوبيا وأريتريا من العاملين غير المهرة الذى يشغلون بالدرجة الأولى المهن المتعلقة بالخدمات المنزلية، وهى بالقطع ظواهر تدعو إلى الدهشة خاصة فى ظل توافر أعداد شديدة من المتعطلين المصريين الذين يمكنهم شغل هذه الوظائف سواء إذا توافر لهم برامج التدريب الملائمة -فى حالة العمالة الماهرة- أو قبلوا ممارسة الخدمات المنزلية -فى حالة العمالة غير الماهرة -خاصة أن هذه الفئة الأخيرة تحصل على أجور عالية وبالنقد الأجنبى مقارنة بمستويات الأجور السائدة والتى شهدت تراجعا مطردا -كما أوضحنا فى الأثر الثانى.

الأثر على انتشار الفقر

على الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين انعكاسات العولمة على أسواق العمل وظاهرة الفقر، فإنه يمكن القول بأن المحصلة النهائية لتفاعل مجموعة التغييرات التى سبق الإشارة إليها فى هذا القسم قد انعكست بشكل سلبى على المستويات المعيشية للغالبية العظمى من العمالة المصرية. كما أن هناك دلائل عديدة تشير إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة حدته فى المجتمع . ويتضح ذلك جليا من ظهور العديد من الدراسات والأبحاث التى تتناول قضية الفقر بشكل متعمق وقياساته المختلفة سواء فى الحضر أو الريف المصرى خلال السنوات الماضية.

ومن ثم يمكن القول بأن التصدى لهذه الظاهرة والتخفيف من انعكاساتها السلبية قد صعد إلى قمة جدول أعمال صانعى السياسات والجهات المختلفة المعنية بالتنمية البشرية

والاجتماعية . وبدون الدخول فى تفاصيل خريطة الفقر وسماته ومسبباته فى الاقتصاد المصرى- لتوافر العديد من الدراسات فى هذا الصدد -فأن ما يهمنا فى هذا المجال هو الإشارة إلى ملاحظتين عامتين تتعلقان بكيفية تناول هذه الظاهرة وآثارها على المجتمع بصفة عامة:

*حدوث تطور جوهرى فى المداخل المستخدمة فى تعريف الفقر وقياس نسبة انتشاره فى مجتمع من المجتمعات .فقد سيطر لسنوات طويلة على الأدبيات المعنية بهذه القضية مفهوم أو مدخل يستند على معيار الدخل والانفاق مما أصبح مشهورا بخط الفقر- المطلق أو النسبى- وذلك عن طريق استخدام مؤشر يركز على دخل الأسرة المعيشية وحدود السلع والخدمات الأساسية التى يمكن أن تحصل عليها بهذا الدخل .وهو ما يعنى تحديد مستوى أدنى من الاستهلاك واعتبار الأسرة المعيشية التى يقل مستواها عنه أسرة فقيرة . ولكن مع ظهور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ، تم تقديم مقياس جديد يبين مدى تعرض مجتمع ما للفقر بدلالة مفهوم «فقر القدرات الإنسانية» (مثل عدم القدرة على الحصول على تغذية وصحة سليمة وعدم القدرة على التعليم وتحصيل المعارف أو عدم القدرة على الانجاب وفقا للوسائل الصحية) .ونتيجة لهذا التطور اعتبر البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مقياس « فقر القدرة» على أنه المقابل لمؤشر التنمية ونعتقد أن هذا المفهوم الجديد للفقر يعد أكثر ملاءمة للتطبيق على حالة الدول النامية التى تعانى فى مجموعها من عجز فى القدرة الإنسانية (مقاسا بمؤشر التنمية البشرية) مقارنة بمستوى الدخل المتاح فيها (مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حسب تعادل القوة الشرائية للدولار) فعلى سبيل المثال يوضح التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٩ وجود قيمة سالبة أو عجز بين ترتيب مصر وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حسب تعادل القوة الشرائية للدولار وترتيبها وفقا لمقياس التنمية البشرية يبلغ(-١١).

ويعد هذا العجز مقياسا غير مباشر لما يمكن تسميته «بالفقر المحكم تجنبه» كما يمكن اعتباره من منظور آخر دليلا على فرص مهدرة لم يستغلها الاقتصاد المصرى وقت أن توافرت لديه القدرات المالية لتحسين مستوى التنمية البشرية فيها.

ب- تتمثل الملاحظة الثانية فى أن تطبيق مفهوم للفقر يستند على« فقر القدرة الإنسانية» على مصر يقودنا إلى استنتاج ضمنى

مضمونه أن الفقر هو فى الأساس عملية من عمليات الاستبعاد الاجتماعى تحول دون وصول فئات واسعة من المواطنين إلى الأصول الاقتصادية (مثل الأراضى الزراعية والمياه النقية وفرص العمل المنتج ورأس المال العينى والمادى) والأصول البشرية (مثل التعليم الجيد والصحة) والأصول الاجتماعية (مثل الخدمات العامة وشبكات الاتصال وأنظمة الدعم الاجتماعى).

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن تزايد انفتاح الاقتصاد المصرى على السوق العالمى بآلياته المختلفة قد ساعد على تكريس ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى خلال السنوات العشر الأخيرة، فالعولمة وفقا لبعض التعريفات هى عملية مركبة ومعقدة تنتج عنها آثارا متعارضة تتمثل فى عمليات اندماج واستبعاد آنية ، بعبارة أخرى يمكن القول إن انعكاسات العولمة على الدول النامية بشكل عام ومن بينها مصر تساعد على اندماج نخبة أو صفوة محدودة العدد من أبناء كل دولة فى عمليات الإنتاج والتراكم الرأسمالى المرتبط بالسوق العالمى يطلق عليهمLabor aristocray وهم الذين تتاح لهم فرصة التمتع بمستوى رفاه أعلى بكثير مما يتيحه دخل الفرد فى هذه الدول. وفى المقابل يتزايد أعداد المستبعدين أو المهمشين من حلقات الإنتاج والدخل بحيث يقترن توليد الفقر بعملية الاستبعاد الاجتماعى والاقتصادى هذه. والأخطر من ذلك هو ديناميكية «الفقر» فى هذه الحالة حيث إن تفاقم الفقر يؤدى إلى زيادة حدة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل وبالتالى تتناقص قدرة الفقراء على امتلاك رأس المال المادى والبشرى والاجتماعى مما يخلق حلقة خبيثة من الفقر والتخلف يعيد فيها الفقر إنتاج ذاته وتصبح الازدواجية الاجتماعية Social dualism إحدى السمات الأساسية التى يعانى منها المجتمع ولكن بدرجات متفاوتة . وغنى عن البيان أن مثل هذه الازدواجية تهدد وحدة النسيج الاجتماعى للدولة وتولد مخاطر عدم استقرار على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Amin.1999) ■

ملف العدد

التعليم فى مصر

ثقافة الاستبداد فى المدارس المصرية

■ د. كمال نجيب
كلية التربية -جامعة الإسكندرية

«الأمة التى لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية»

عبد الرحمن الكواكبى
طبائع الاستبداد ومصارع العباد
(دمشق : دار المدى ، ٢٠٠٢) ص١٢٤

إن أى تغيير فعلى فى مجتمع ما لا يمكنه أن ينبثق إلا من صميم ذلك المجتمع، (أى بتغيير الذات) ،فالتحرر الصحيح لا يمكن أن يحصل إلا من خلال عملية تنبثق من قلب المجتمع(أى التحرر الذاتى) .

هشام شرابى
مقدمات لدراسة المجتمع العربى
(بيروت : دار نلسن ،١٩٩٩) ص٣٣.

الاهتمام الرئيسى لعلم اجتماع التربية اليوم يتمثل فى محاولة تحليل وفهم التفاعلات والترتيبات والأنشطة التربوية التى تكمن فى واقع الحياة اليومية داخل الفصول وداخل المدارس ، فى إطار البنى والمؤسسات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع الأكبر. فى عبارة أخرى ، فإن ثمة اتجاهاً واسعاً بين النقديين من مفكرى التربية وباحثيها فى هذه الآونة بصفة أساسية للتركيز على دراسة «ثقافة الفصل» و«ثقافة المدرسة» ، أى ما تشتمل عليه ثقافة الأفراد والجماعات ، الطلاب والمعلمون وهيئة الإدارة المدرسية ، من مدركات ومعان ومنظورات وكيفية تعاملهم فى حياتهم اليومية داخل المدرسة، ومحاولة تحديد العلاقات والتداخلات بين هذه الثقافة وما يجرى فى المجتمع الأوسع من علاقات وتفاعلات ، على اعتبار أن الثقافة المصغرة .. ثقافة المدرسة هى« امتداد لثقافة المجتمع وتمديد لها فى نفس الوقت».

والدراسة الحالية تتصدى لهذه القضية

بمحاولة تقديم وصف إثنوجرافى نقدى لواقع ثقافة الفصول المدرسية فى مصر يساعد فى تحليل وفهم الخبرة الإنسانية اليومية والعلاقات الاجتماعية داخل هذه الفصول والمدارس ، وعلاقاتها بالواقع الاجتماعى فى المجتمع الكبير . وترتكز هذه الدراسة على تنظيرات الاتجاه النقدى الجديد، وعلى تقاليده البحثية التى ظهرت فى سياق تطور علم اجتماع التربية خلال العقدين الأخيرين ، خصوصاً مايتعلق منها بمفاهيم إعادة الإنتاج الاجتماعى والثقافى ، والإنتاج الثقافى ، والمقاومة.

ويمكن القول بأن دراسة ثقافة الفصل فى المدارس المصرية ، ومايحدث داخله من علاقات وتفاعلات اجتماعية ، ومايجرى به من عمليات إعادة إنتاج للثقافة المجتمعية ، وعمليات الإنتاج الثقافى التى يمارسها الطلاب والمعلمون لمقاومة هذه الثقافة المسيطرة، تزودنا بأسس واقعية لفهم الواقع التعليمى المصرى ، وتقاليده ، وقيمه ، وعملياته ، كما تحدث فى الحياة اليومية للمدارس.

ولقد جرى فى هذه الدراسة عرض مشاهد ولقاءات مكثفة مع مديرى ومعلمى وطلاب سبعة من مدارس الفئات الاجتماعية الدنيا الحكومية بمدينة الإسكندرية ، ومدرسة واحدة ينتمى طلابها للشرائح الوسطى أو الدنيا من الطبقة الوسطى ، فى حين تضم مدرستان من مدارس هذه الدراسة خليطاً من الفئات الدنيا والوسطى . حاولنا أن نرصد ثقافة المدرسة وثقافة الفصل ، والكشف عن المفاهيم والمقولات التى تدور فى عقول المديرين والمعلمين والطلاب ، والقواعد التى تحكم عمليات التدريس والضبط الاجتماعى داخل الفصول ، والعلاقات الاجتماعية بين الإدارة والمعلمين من ناحية ، والطلاب من ناحية أخرى ، والمعايير والقيم التى يتم التأكيد عليها فى ثنايا هذه العلاقات ، وفى ارتباطها الجدلى بثقافة الطلاب الذين قد يشكلون مساحة واسعة أو ضيقة من الاختلاف مع النظام المدرسى وتقاليده وأعرافه ، والطرق والأساليب والاستراتيجيات التى يبدعها الطلاب للتعامل مع الثقافة المسيطرة للمدرسة . وعلى سبيل الإجمال ، نعرض فى هذا المقال ملخصاً موجزاً لما كشفت عنه الدراسة بخصوص هذه القضايا والموضوعات.

(١) إعادة الانتاج .. ما الذى يعاد إنتاجه؟:

فى جميع هذه المدارس ، جسدت المشاهدات واللقاءات التى جرت فى سياق الدراسة الحالية ، أوضاع المدارس الإعدادية الحكومية التى تتسم ببنية هرمية استبدادية ، تقوم على مبدأ الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة فى المدرسة لمصلحة البيروقراطية الأعلى . أى أن سلطات مدير المدرسة وقراراته

ونمط إدارته ، تتحدد فى ضوء تعليمات وتوجهات القوى الإدارية الأعلى.

ولذلك ، فمدير المدرسة يمارس نوعا من أنواع " الاستبداد بالوكالة " ، أى أنه الإستبداد يجرى فى ضوء قرارات وتعليمات وتوجيهات ومتابعات السلطات الأعلى ولمصلحتها . هذا الاستبداد بالوكالة يخلو من الصلاحيات الأساسية اللازمة لممارسة الإدارة المستبدة على نحو يحقق فاعلية تنظيم شئون المدرسة ، والتغلب على التحديات والمشكلات التى قد تواجهها ، حتى وفقا للنمط الإدارى الاستبدادى نفسه . ولذلك ، فهى إدارة خائفة دوما من السلطة الأعلى ، وعاجزة عن حل كثير من مشكلات الحياة المدرسية ، وعن ممارسة الإدارة بالمعنى الحقيقى للكلمة نتيجة هذه الضغوط الإدارية الإستبدادية الفوقية ، ونتيجة تجريد إدارة المدرسة من صلاحياتها الإدارية الطبيعية.

ومع ذلك يبقى أن البنية المؤسسية للمدارس الإعدادية ، تقوم على هيمنة السلطة الأحادية داخل المدرسة ، باعتبار أن المدير – برغم مايستبد به من خوف وعجز – هو المحور الذى تنتظم حوله جميع أعمال المدرسة ، وهو المرجع الوحيد فى إنتاج القرارات والأوامر . إذ أن ثقافة الاستبداد السائدة فى المدارس – كما فى المجتمع – تقوم أصلا على وحدانية المرجع فى إنتاج القرارات والأوامر ، وإلغاء الآخر الذى يقول بمرجع أو قرار آخر محتمل ، والتحكم فى أقانيم المسموح والممنوع من القيم والتقاليد والأنشطة والممارسات والعلاقات ، وقبل هذا وذاك ، إتقان فن الخضوع إلى من هو أعلى وقمع من هو أدنى . فالعلاقة بين السلطة الخارجية الأعلى والمدير هى علاقة إملاء وخضوع، والعلاقة بين المدير والمعلمين وكذلك مع هيئة الإدارة بالمدرسة هى علاقة إملاء وامتثال أحادية المرجع أى أن جميعها علاقات سيطرة وخضوع.

ومن الواضح أن ثقافة الاستبداد وما تنطوى عليه من قهر وقمع ، تعمل على إعادة إنتاج " الشخصية المستبدة " التى تجيد ممارسة علاقات السيطرة والخضوع باتقان بين القائمين على السلطات الإدارية بمستوياتها المختلفة ، وفى صفوف المعلمين أيضا . ولذلك ، نجد أن كل فرد من العاملين فى المدرسة ، يمارس دور القامع والمقموع معا ، مقموع من السلطة الأعلى وقامع للسلطة الأدنى . وفى كل الأحوال ، فان رضاء السلطات الأعلى وماينجم عنها من مكافآت وترقيات ، يتجه دائما إلى نمط " الشخصية المستبدة " التى تجيد أداء هذا الدور المزدوج : الخضوع الكامل لمن هو أعلى ، والقمع العنيف لمن هو أدنى .

ومن ثم ، نجد أن بنية التنظيم المدرسى ، لاتشجع على إشراك العاملين ، سواء من هيئة الإدارة كالنظار والوكلاء، أو من المدرسين والطلاب ، فى مختلف النشاطات المتعلقة بإدارة المدرسة ، وبالتالى فى صنع القرار والمصير. بل العكس هو الواقع ، وجدنا أن هذه البنية تحيل كل العاملين فى المدرسة إلى كائنات خائفة ، عاجزة ، مغلوب على أمرها ، ولاحول لها ولا قوة إزاء السلطات التعليمية الأعلى.

وفى سياق نظام تعليمى استبدادى لاقوة فيه إلا للقمة الحاكمة ، وباقى أهرامات السلطة، مجرد أدوات تحركها تلك القوة وتعبث بها كما تشاء وجدنا أن المدير يقايض الخضوع والاستسلام للأوضاع التعليمية والإدارية المتردية ، بخصخصة جزء من وظيفته والسعى نحو تحقيق مصالحه الشخصية . وتتحول الإدارة المدرسية على هذا النحو إلى إدارة شكلية تكون القواعد واللوائح المكتوبة فيها بلا أى معنى إلا من حيث إرضاء السلطات الأعلى وتحقيق المنافع الشخصية . كما وجدنا أيضا أنه فى ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التى يعانى منها المعلمون، وظروف الهيمنة الاستبدادية التى تمنعه من مجرد التفكير فى المشاركة فى تغيير الواقع التعليمى الهابط يتحول المعلم إلى نفس الطريق الذى سلكه مدير المدرسة . فى هذه الأجواء المضطربة ، ينتشر الفساد والتحلل فى بنية ثقافة المدرسة ، وينتقل - كما رأينا - إلى ثقافة الفصل.

وجدنا داخل الفصول بنية استبدادية تقوم هى الأخرى على هيمنة السلطة الأحادية للمعلم ، الذى يعتبر محور جميع أعمال الفصل وأنشطته . ووجدنا أن علاقة المعلمين بالطلاب ، هى بالدرجة الأولى ، علاقة سلطوية استغلالية قليلة الانضباط بلا حماية قانونية أو أخلاقية فاعلة .. ففى سياق الانحراف التعليمى والسعى لتحقيق المصالح الخاصة حول الدروس الخصوصية ، يفقد كثير من المعلمين المعنى الحقيقى للتدريس والتربية ، ويتجهون إلى الاستخدام المتعسف للسلطة وفرض قواعد الضبط والربط بطريقة تتسم بالهوى والنزوات وبأساليب تحقق لهم مصالحهم الشخصية.

ويغيب القانون والعدل ومبدأ الحقوق المتساوية من ثقافة الفصل ، تكرارا مطابقا لما يحدث فى المجتمع . ولذلك نجد التلاميذ القادرين على " شراء" المعلم بالدروس الخصوصية، ينعمون بفرص تعليمية أفضل داخل فصول المدارس الحكومية . فى الوقت الذى يتحول فيه أغلب الطلاب فى مدارس الفقراء إلى فئات وجماعات معزولة عن العملية التعليمية ، ليس فقط بحرمانها من المناقشات

وطرح الأسئلة والحصول على درجات مرتفعة ، بل بشتى مظاهر القهر والعنف والحط من كرامتها ، وسد جميع سبل النمو الشخصى والنفسى السليم أمامها . ويؤدى كل ذلك إلى انحدار وانهيار فى ثقافة الفصل وفى العلاقات الاجتماعية اليومية المؤسسة عليها . ويتجه نظام الفصل الاستبدادى جنبا إلى جنب مع استغلال السلطة من جانب المعلم ومن جانب إدارة المدرسة بشكل متعسف وتحكمى فى اتجاه تحقيق المصالح الخاصة.

أما عن الوسائل الرئيسية للسيطرة والإخضاع داخل الفصل ، فقد رأينا أنها تقوم على بعدين هما : التلقين والقمع . فالتلقين يمثل علاقة الاتصال التعليمية التعلمية الأساسية داخل هذه المدارس . وأساس التلقين أن يستمع الطلاب ساعات طويلة إلى شروح المدرسين التى لا تنتهى ، وتقاليده ، أنه : " لاكلام ، لاصوت ، لا التفات إلى الزملاء ، لاتحدث مع الآخرين خلال شرح المعلم " (طالبة من المدرسة (ب) . وجميعها شروح نظرية بعيدة تماما عن أن يكون لها أى قيمة أو معنى حقيقى فى حياة الطلاب العملية . كما أنهم محرومون تماما – فى سياق التلقين – من ممارسة أنشطة يمكن أن يكون لها معنى فى حياتهم المدرسية ، مثل التربية الرياضية أو الموسيقية أو الفنية الحقيقية . الهدف من التلقين – كما أشرنا – مجرد إعادة إنتاج أشخاص خائفين يتقبلون النظام السلطوى وقيمه دون تردد ، ويتكيفون معه دون مقاومة رغم الإهانة والألم اللذين يكبدهم رياهما هذا النظام وقيمه.

والوسيلة الثانية للإخضاع هى القمع والعنف . ففى سياق علاقات التدريس القائمة على النقل والتلقين فى إتجاه واحد من معلم لايناقش إلى طالب سلبى لايشارك ، ونصوص دراسية جامدة ، مطلوب من التلميذ أن يحفظها فى ذاكرته ، وفى ظل تجريده من كل مصادر القوة والتحكم الكامل فى كلامه وحركته وتفاعله الاجتماعى مع زملائه ، لايمكن الاستمرار فى المحافظة على النظام والضبط الاجتماعى للتلاميذ بغير قمع وقهر دائمين.

فى هذه الثقافة التى ترتكز بصفة أساسية على التلقين والقمع ، لايكون للطلاب سوى القليل من السيطرة على تحديد مهامهم وطرق إنجازهم لهذه المهام وعلى الجهود المضنية التى يبذلونها فى عملية التعلم . ولايكون الطالب ناجحا ومتفوقا فى هذه الثقافة إلا إذا أجاد عمليتى القمع والخضوع فى إطار المؤسسة التعليمية . يخضع إلى من هو أعلى ، ويقمع – بالتنافس والدرجات والكراهية والاتجاهات العدائية – من هو أدنى . ومن ثم ، وجدنا أن هذه الثقافة تكرس قيم السلبية

والخضوع والخوف والكراهية والتنافس والأنانية والعجز والكذب والغش بين الطلاب.

ويبدو أن جميع هذه القيم تمثل خصائص رئيسية " للشخصية المستبدة " . ونعتقد أن المدرسة الإعدادية فى مصر تحاول إعادة إنتاج هذا النوع من الشخصية بين تلاميذها.

لقد انطلقنا فى هذه الدراسة من فرضية أن ثقافة الفصل فى خصائصها الأساسية ، صورة مصغرة ، أو جزء من ثقافة المدرسة . وثقافة المدرسة صورة مصغرة عن المجتمع . فالقيم التى تسود ثقافة الفصل من سلطة وتسلسل وقهر ، هي التى تسود العلاقات الاجتماعية فى المدرسة . وفى المجتمع بصفة عامة . وبنية المدرسة القائمة على السلطة الفوقية للنظام الاستبدادى ، يقابلها بنية اجتماعية مماثلة داخل الفصل .

والنظام السياسى الاستبدادى فى المجتمع الأكبر ، لايمكن أن يحقق الاستقرار الاجتماعي واستمرار علاقات السيطرة والخضوع ، بغير عملية إعادة إنتاج مستمرة لنمط " الشخصية المستبدة " بين المحكومين . فهو نظام لاقوة فيه إلا للقمة الحاكمة ، وباقى المؤسسات – كما أشرنا – مجرد أدوات تحركها تلك القوة كيفما تشاء.

ولذلك ، يتطلب الحكم الاستبدادى خبراء ووزراء ومديرين ومعاونين من ذوى الشخصيات المستبدة ، أى من المدربين تدريبا متقنا جدا على الانصياع المطلق لإرادة الحاكم ، وفى نفس الوقت ، لديهم قدرات فائقة على إخضاع المستويات الجماهيرية الأدنى وقمعها . ويستمر هذا التسلسل فى السيطرة والخضوع ، من قمة هرم الحكم حتى نهاية قاعدة هذا الهرم . وتكون ممارسة السلطة من جميع القيادات الأدنى من قمة الحكم فى ضوء مبدأ " الاستبداد بالوكالة " .

الشخصية المستبدة بكل خصائصها ، هى إذن ، أساس بناء النظام الاستبدادى ، وبدونها لايتحقق انصياع الجماهير لقوة الحكم . فالاستبداد يضع المواطنين بعضهم فوق بعض ، وبعضهم فى مواجهة بعض ، يمارسون السيطرة والخضوع على بعضهم البعض وتصب هذه الممارسة فى نهاية الأمر ، لصالح قمة الاستبداد . وعلى ذلك ، تسود هذه الثقافة نمط الحياة اليومية للناس ، وتهيمن على عقولهم على اعتبار أنها طريقة الحياة وطريقة تنظيم المجتمع الطبيعية.

وثقافة المدرسة وثقافة الفصل جزء من ثقافة المجتمع ، وتعمل على إعادة إنتاج ثقافة الاستبداد ، وخصائص " الشخصية المستبدة " بين تلاميذها ، والمدرسة ليست وحدها وسيلة إعادة إنتاج هذه الثقافة ، فلقد أدى تضخم أجهزة الدولة المستبدة واكتساحها لكل تفاصيل

المجتمع المدنى ، إلى تحويل جميع المواطنين إلى تلاميذ فى مدارس التلقين والقمع ، وأعطت المدرسة مكانها للمجتمع بأسره ، بعد أن أصبحت أجهزة الدولة الإعلامية والثقافية تصوغ ثقافة المجتمع وتختار عناصرها . أصبحت الدولة معهدا جمعيا وعقلا ومعلما جامعا يصوغ عقل المجتمع وفقا لقوانين السيطرة والخضوع والمسموح والممنوع.

(٢) إنتاج الثقافة .. ومقاومة الطلاب :

نحن إزاء مؤسسات تعليمية فى حالة إنحدار وتدهور شديدين . يكفى أن نعلم هنا أن معنى التعليم وقيمة التعلم وأهدافه قيم ضائعة فى هذه المدارس ، وبصفة خاصة فى مدارس الفئات الدنيا السبعة . هى مدارس بلا تعليم حقيقى ، وتفتقد إلى جميع القيم والمبادئ والتقاليد التى تجعل منها مؤسسات تعليمية فعالة.

فى هذه المدارس ، يوجد طوابير طويلة من المديرين والنظار والوكلاء ، لكن جميعهم لايدير بصورة مستقلة مرنة تحقق مصلحة المدرسة الفعلية . والكلمة العليا فى الإدارة المدرسية ، هى للسلطات الهرمية الأعلى.

لدينا معلمون ، لكنهم لايعلمون ، إنما يستغلون المدرسة وفصولها من أجل كسب مزيد من الطلاب فى مجموعاتهم للدروس الخصوصية . والأسوأ ، أنهم يعلمون الطلاب قيم الفردية الأنانية والتنافسية ، والتمييز الاجتماعى ، والكذب ، والنفاق ، والغش ، وعدم احترام الذات ، كما يعلمونهم كراهية المدرسة وكراهية الآخر.

ويوجد بهذه المدارس قوانين وقواعد ولوائح ، لكن جميعها معطلة ، ويتم تفسيرها فى ضوء رؤية السلطات الأعلى المتعددة الدرجات والمستويات ، ومن ثم ، يشوبها فى كثير من الأوقات تناقضات وتشوهات وعدم ملاءمتها للواقع الفعلى للمدارس . وعلى ذلك ، نجد أن علاقة السلطات الإدارية الأعلى بالمديرين ، وعلاقة معظم المديرين بالمعلمين ، والمدرسين بالطلاب هى بالدرجة الأولى علاقة استغلالية قليلة الانضباط ، بلا حماية قانونية وأخلاقية فاعلة ، لا للمدير ولا للمعلم ولا للطالب.

لدينا مناهج تعليمية ، لكنها هى الأخرى ، مناهج " شكلية " نظرية لاعلاقة لها بحياة الطلاب وظروفهم الاجتماعية ، ولا باحتياجاتهم النفسية . ويتضمن البرنامج اليومى حصصا لمواد دراسية كثيرة مثل الموسيقى والتكنولوجيا والحاسب الآلى ، لكن الواقع اليومى للمدارس يكشف عن عدم تعلم الطلاب أى مهارات تتصل بهذه المواد الدراسية ، ولا ممارسة الأنشطة اللازمة لتعلم هذه المواد.

وتعقد هذه المدارس الامتحانات تلو الامتحانات ، لكنها أولا وأخيرا امتحانات

قمعية وشكلية ، تنصب أساسا على حفظ المعلومات ، وتتميز ثانيا بغش المعلمين أصحاب الدروس الخصوصية فى تقدير أعمال السنة ، فضلا عن غش الطلاب فى الامتحانات.

ثقافة المدرسة تتميز بالشكلية ، وتشير إلى أن مدارس طلاب الفئات الدنيا بصفة خاصة ، تعانى من أزمة حقيقية . غياب الأهداف المشتركة وضياع قيمة التعليم والتعلم ، وفقدان الالتزام من جانب المعلمين وصراعهم على المصالح الخاصة.

فى ظل هذا الانحدار والانحراف التعليمى يعيش الطلاب حياة مدرسية قاتمة ومضطربة ، يسودها قواعد متعسفة تحكمية ، وثقافة فصل يهيمن عليها التلقين والقمع والاستهزاء ، وتشجيع نزعات التنافس والأنانية والكذب والنفاق والخوف والعجز والاتكالية . وهذه الصفات ، جميعها ، صفات ضرورية لإعادة إنتاج المواطن الخاضع الخانع المستسلم والعاجز عن المشاركة فى تحسين أحوال الحياة فى المجتمع ، أو مقاومة أوضاع الظلم الاجتماعى السائدة فى النظام الطبقى الاستبدادى الراهن . هذه هى الصفات والخصائص التى يعمل مديرو المدارس والمعلمون على إعادة إنتاج الطلاب على شاكلتها ، ناهيك عن إعادة إنتاج الفشل الدراسى الذى يقود إلى المحافظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، أى إعادة إنتاج التصنيف الاجتماعى الطبقى القائم.

هذه المدرسة المستبدة المنحرفة .. ماذا يكون موقف الطلاب منها ؟ هل نجحت المدرسة نجاحا مطلقا فى طبع شخصيات الطلاب بطابع الخنوع والخضوع وأعادت معهم إنتاج " الشخصية الاستبدادية " ؟ أو أن رفض الطلاب للقهر من جانب هذه المدرسة جعلهم يستحدثون أساليب ثقافية مختلفة يقاومون بها الاستبداد ببعديه المسيطرين على ثقافة الفصل : التلقين والقمع ؟

الواقع ، أنه لا مناص أمام الطلاب فى مثل هذه البيئة الشاذة التى تسود مدارس الفقراء بالمجتمع المصرى ، سوى أن يستخدموا طرقا مختلفة من طرق التفاعل مع السلطة والقوة ، ويضعوا مجموعة من استراتيجيات الالتفاف حول قواعد الفصل والتكيف مع نظام المدرسة ، بطريقة تحقق لهم التدخل النشط فى بناء شخصياتهم المستقلة.

لقد فضل المديرون والمعلمون التخلى عن قضايا التعليم وبناء الإنسان .. وخانوا القيم المهنية والمبادئ المفترض الالتزام بها من جانب المعلمين . وشاركوا فى عملية إعادة إنتاج ثقافة الاستبداد داخل المدرسة ، بكل ماتتضمنه من خوف وخضوع وكذب وعجز ،

ومن ثم ساعدوا . دون وعى وبلا قصد فى أحيان كثيرة - فى المحافظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ، أى على إعادة إنتاج التصنيف الاجتماعى الطبقى القائم.

ولكن الطلاب رفضوا الانصياع لمقتضيات بنية ثقافة الفصل . رفضوا قبول الأمر الواقع كما هو دون تساؤل ، ورفضوا الوعى الخاطئ الذى كان يمكن أن يجعلهم يرون معنى التعليم والتعلم من خلال نظارات تضعها الثقافة الاجتماعية المسيطرة داخل الفصل وداخل المدرسة رفضوا الاقتناع بأن الضرب والشتائم والاحتقار هى الضريبة المستحقة عليهم لقاء عمليات تعلمهم ، وأن المعلمين ومديرى المدارس يعملون لمصلحتهم ومن أجل مستقبلهم . رفضوا الواقع المسيطر فى المدرسة ، وما يحفل به من ظلم وعنف وسوء معاملة ، ورفضوا تدعيم القوى التى تسيطر عليهم وتظلمهم بالخضوع والصبر . وأقبلوا بإرادة قوية على استخدام وسائل أساليب متعددة للتمرد على هذا الواقع.

ويبدأ انهيار جدار الوعى الخاطئ عندما بدأ الطلاب يتساءلون حول المعطيات الأساسية المسلم بها فى المدرسة . وأهم هذه المعطيات المشكوك فيها من جانب التلاميذ ، أنهم جاءوا هنا لكى يتعلموا ، ويحصلوا على الشهادة ، ومن ثم يحققوا لأنفسهم حراكا اجتماعيا مناسبا فى المجتمع الذى يعيشون فيه .

لقد أدرك الطلاب أن النظام التعليمى - بما وصل إليه من انحدار وتدهور يشاهدونه يوميا فى سياق العلاقات التعليمية التعلمية المدرسية - لايبغى حقيقة تعليمهم وإعدادهم للحياة ، ولن يمنحهم ماقد أحجم النظام الاجتماعى عن إتاحته لهم من فرص متساوية مع الآخرين فى الحياة ، داخل بيئاتهم الفقيرة المحرومة من أبسط الاحتياجات الإنسانية اليومية . لقد أدرك الطلاب بجلاء - من خلال فهمهم لسياق علاقات التمييز السائدة فى المدرسة ودلالاتها ، أنهم لن يتقدموا فى حياتهم الاجتماعية عن طريق التعليم ، ولن يحققوا الحراك الاجتماعى الذى يطمحون إليه . ومع ذلك ، فهم لم يفقدوا الأمل فى هذا التقدم الاجتماعى بصورة نهائية . ولايزال الطموح فى النجاح والتفوق والحصول على الشهادة ، يملأ أفئدتهم . لم يخضع الطلاب لليأس والاستسلام ، ولم يفقدوا الأمل فى النجاح ، بل وضعوا التحصيل الدراسى نصب أعينهم ، كهدف يعملون على تحقيقه . وهكذا ، نجد أن الطلاب الفقراء فى المدارس الإعدادية الحكومية ، يريدون أن ينجحوا فى دراستهم وأن يتكيفوا مع عمليات التعليم المدرسية ، لكنهم يرفضون رفضا باتا الخضوع

والاستسلام لثقافة الاستبداد.

يرفض الطلاب تحمل الظلم وسوء المعاملة وعنت المعلمين وعنفهم بصبر وخضوع واستسلام ويتمردون على النظام المدرسى، ويقاومون الظلم والقمع باستحداث أساليب ثقافية يتحايلون بها على الواقع المر للمدارس، ويتدخلون بواسطتها فى إعادة تشكيل ثقافة الفصل، وإعادة بناء نظام قيمى ونسق للعلاقات الاجتماعية بينهم وبين المعلمين على أسس مغايرة لعلاقات السيطرة والخضوع.

وربما يكون من المفيد لنا أن نلقى إطلالة سريعة جدا على أهم مايقوله الطلاب عن الأساليب التى يستخدمونها للاحتجاج على علاقات التسلط والقهر داخل المدارس، وللتعبير عن رفضهم للمعاملة السيئة من المعلمين، وردود أفعالهم لمشاعر الكبت والاضطهاد من جانبهم.

طالبة من المدرسة(ب) :

" مابنحترمشى المدرس .. ومابنحترمشى حصته. وبنغيظه .. مابنسمعشى كلامه ... وبنتعامل معاه بأسلوب مايعجبهوش .. وممكن نهزأه فى الفصل .. لانحضر أدوات الحصة .. نتكلم فى الحصة .. ولانجيب عن الأسئلة التى يعطيها لنا .. أو نهرب من الحصة .. أو نعبر عن كراهيتنا له . ونقدم شكوى للإدارة .. أو نحضر ولى الأمر إلى المدرسة .. أو نعمل له محضر فى القسم..»

طالبة من المدرسة (ز) :

" بعضهم بيسيب الحصة .. بيزوغ .. والبعض بيقعد فى الحصة مهموم .. وأحيانا عدم احترام المدرس وعمل فوضى فى الحصة .. أحيانا السب فى السر والعلن .. مانعملشى الواجب بتاعه .. ونقلده أثناء الحصة .. وأحيانا البنات مايجيبوش حاجاته .. وغيرها كتير .. بعض البنات بيشتكى المدرسين .. يعملوا لهم محاضر فى القسم أو شكوى للإدارة .."

طالب من المدرسة (ج) :

هناك بعض الطلبة بيعترضوا على نظام المدرس عن طريق الصياح ..هناك بعض الطلبة يخلو بالنظام عن طريق الكلام مع بعض .وعدم الاستماع إلى شرح المدرس ... أو عدم المشاركة فى الحوار .ويحاولوا التشويش عليه أثناء شرحه .. وهذا كله بسبب معاملتهم السيئة لنا.

طالبة من المدرسة(ز) :

مانجيبش الأدوات .. نصفر أثناء الشرح .. نرد عليهم بقلة أدب .. ونعاملهم كأعداء لنا .. ناكل مستيكة ولبان .ونطرقعها أثناء الشرح ونغيظه بصوتها .وناكل فى الحصة».

طالب من المدرسة(ج):

محاولة تعجيز المدرس فى مادته بطرح أسئلة غريبة.. أو السؤال عن معنى كلمة صعبة

لمجرد إحراجه أمام التلاميذ .. أو الاستهزاء به عن طريق القيام بحركات مزرية تثير ضحك الآخرين .والتمرد على الضوابط التى يضعها .والقيام بمحاولة تضييع الحصة .وغيرها من الأساليب «القذرة» التى تناسب مدى غيظنا».

طالب آخر من المدرسة(ح):

نغيظ المدرس .. إما بعدم الانتباه إلى شرحه أو عدم حضور الحصة .. أو نزعق له.. أو نذهب إلى أى قسم شرطة.. ونقدم فيه بلاغ .وهناك بعض التلاميذ ينفد صبرهم .. فيضربون المدرس».

طالبة من المدرسة(د):

فيه بنات بتهرب من الفصل.. وفيه بنات بتهرج فى الحصة.. وتخلى المدرس يسيب الفصل .وفيه بنات بتستسلم.وفيه بنات تخاف من الكلام وتسكت».

طالبة من المدرسة(أ) :

لما بنزهق من الحصة أو الأستاذ أو الأبلة .. بنزوغ من الحصة ..نلعب أو ننام فى الحصة .. أحط دماغى على التختة .. أعمل حجة التعب .. أى شئ يجعلنى لا أفهم الحصة ..لأننى هنا أكون باكره المدرسة وباكره المادة اللى بتدرسها».

طالبة أخرى من المدرسة(أ):

أضع رأسى على التختة .. وأديها نوم .. أشخبط فى الكراسة .وبعض الطالبات بيتجهوا إلى التزويغ من الفصل .والبعض الآخر يتسلق سور المدرسة ويزوغ للشارع».

طالبة من المدرسة(ط) :

نهرب من الحصص .وبعض الطلاب يضربوه .. ولا يحضروا حصته .. ولو شفنا هذا الأستاذ فى الشارع نحدفه بالحجارة.

طالبة من المدرسة (ى) :

لما يهينا بعض المدرسين .. نكرههم .. ونكره المادة اللى بيدرسوها لنا .. ولا نحب حصتهم .. ونرد عليهم بسبب غيظنا .. أحيانا نشتمهم .. أحيانا فى السر .. وبعض الطالبات يردوا فى وش المدرسين ويردحوا لهم».

طالبة من المدرسة(ب) :

لا نسمع كلامه .. ولا ننفذه .. ونضايقه بأكل اللب والمستيكة .. ولا نحضر أدواته .. ننرفزه .. وأحيانا بنطفشه ..بالطبل على التخت أو الكلام بصوت عال.. وننفخ فى وشه .. ونشكوه لإدارة المدرسة ..يقولوا لنا..ده دلع بنات .. وساعات لما نشتكى المدرس .. بينصفوا المدرس بالرغم من أنه يكون غلطان».

طالبة أخرى من المدرسة(ب) :

والله العظيم أحيانا بنطفشه .. لما يتكلم نضحك على كلامه .وناكل فى حصته .. ونتسلى باللب.. ومانسمعشى كلامه .. أنفخ فى وشه .. وأنام عالدسك».

طالب من المدرسة(ط) :

أحيانا يتجه التلاميذ إلى العراك مع المعلم ويضربوه .. وأحيانا لا يحضروا معهم أدوات المدرسة ويعملوا حاجات تهيج فى الفصل».

طالب من المدرسة (هـ) :

«عندما يتعامل المدرس مع الطالب بطريقة سيئة.. ممكن أن نرفض كلامه .. وممكن نشتمه .. ونتريق عليه ونحتقره بينا وبين بعض.. وممكن نزوغ .. وممكن نستسلم للأمر الواقع .وهما مابياخدوش رأينا فى أى قرار .. ولا فى أى طريقة.

على أننا نلاحظ وجود أقلية من الطلاب فى مدارس الفقراء ، تزداد أعدادهم بصورة ملحوظة في مدارس الطبقة الوسطى ، يعبرون عن مشاعر عجز عميقة تقعدهم عن مقاومة ظلم النظام المدرسى .وتعبر طالبة بالسنة الثانية الإعدادية من المدرسة(ى) عن مجمل آراء الطلاب من هذه الفئة بقولها:

«أنا ما أقدرشى أعمل أى حاجة .. بسبب أعمال السنة ..لأنها فى إيديهم وممكن أسقط بسبب أعمال السنة .. وأنا عايزة أنجح .. وأروح تالتة اعدادى .وألاقى نفسى مغصوبة أن أتحمل الأشياء المملة من المدرس.. وهذا ظلم.. وما نقدرشى نعبر عما بداخلنا من ظلم المدرس .. وظلم التعليم .وظلم المنهج .. إلا لبعضينا».

وتعبر هذه المواقف عن وجود نوعين من رد فعل الطلاب لنظام القهر الذى يسود ثقافة الفصل . النوع الأول، يمثلها طلاب يرفضون تقبل الظلم والتعسف ، ويدافعون بقوة عن أنفسهم وأحيانا عن زملائهم .وهذا الفريق من الطلاب يعتقد أن الرغبة فى الاستمرار بالمدرسة لا قيمة له باعتبارها مبررا للاتجاه نحو الخضوع والاستسلام لاستبداد ثقافة المدرسة، على الرغم من أنه يريد فعلا النجاح فى الدراسة والحصول على الشهادة .وهؤلاء الطلاب يعرضون بالطبع مستقبلهم الدراسى للخطر .وغالبا تواجه إدارة المدرسة والمعلمون تمرد الطلاب ومقاومتهم للتعسف المدرسى بمزيد من الاضطهاد والعقاب الذى قد ينتهى بالفصل من المدرسة أو الفشل فى الحصول على الشهادة. أما النوع الآخر من رد فعل الطلاب لثقافة المدرسة المستبدة والظالمة ، فيتمثل فى النوع المحافظ من الطلاب ، الذى يفضل الابتعاد عن المخاطر ، لأن الدراسة عند هذا النموذج من الطلاب تحتل أولوية أولى . فمصلحته الأساسية هى البقاء فى المدرسة والانتهاء من دراسته بأسرع ما يمكن . لذلك يتجنب الصدام مع السلطة ، ويحاول أن يكون منضبطا قدر المستطاع ، ويحفظ لسانه عندما يتعرض لأى مظهر من مظاهر الظلم، بالرغم من رفضه ومعاناته من هذا الظلم .ومع ذلك

،فلقد يقف مع الآخرين -سرا- للدفاع عن حقوقهم وفى تمردهم على ظلم المدرسين.

وإجمالا يمكن القول ، أن الأساليب والأشكال الثقافية التى يستخدمها الطلاب للتدخل النشط فى ثقافة الفصل المسيطرة ومقاومتها ، ومحاولة اختراقها أو تعديلها هى على النحو التالى:

(أ) السلبية والانقطاع عن المدرسة أو التسرب منها:

يحكى الطلاب والطالبات (فى المدرستين(ب)و(و) قصصا عن زملاء وزميلات، انقطعوا عن المدرسة نتيجة اضطهاد المدرسين والمدرسات لهم ،والاعتداء عليهم بالضرب على وجههم بصفة مستمرة ، بالرغم من أن بعضهم كان مقيدا بالسنة النهائية من التعليم الاعدادى . يختصر الطلاب هنا المسافة والزمن ، وينسحبون من الدراسة أو يتسربون منها، أو تبحث الفتيات عن فرص للزواج ،وليس ثمة شك، فى أن الانقطاع عن التعليم ، يعبر عن اغتراب الطلاب داخل الثقافة المدرسية والإحساس بفقد المعنى والذاتية وفقد الهوية . ويتسبب ذلك فى رفض المدرسة والبيئة المحيطة بها ،وكراهية واقعها ،والخروج عليه ،كما يمثل صورة من صور مقاومة الطلاب للنظام المدرسى ،ورفضهم للضرب والقمع من المعلمين.

ومع أنه أسلوب سلبى يعيد إنتاج واقع الفشل الاجتماعى لدى هؤلاء الطلاب من الفئات الدنيا ،وبالتالى أوضاع المجتمع الطبقية ، إلا أنه يعبر عن شكل من أشكال الهروب من عملية إعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية من الخارج ، أى من المدرسة ، إلى عملية إعادة إنتاج ذاتية. كما يعبر أيضا عن موقف من المدرسة ومن التعليم ،وعن رفض لآلياته وأساليبه وما يهيمن على ثقافة المدرسة من تحكم وسيطرة وجمود، وعن فقدان الثقة بالمدرسة وعدم قبول ثقافتها ،والتمرد على ضغوطها بالانسحاب الكامل منها وعدم الاعتراف- على الأقل المستوى الشخصى -بها ،وكأن لسان حال الطلاب المنقطعين والهاربين من المدرسة يقول مع عبد الرحمن الكواكبى : «ما أليق بالأسير فى أرض يتحول عنها إلى حيث يملك حريته ، فإن الكلب الطليق خير حياة من الأسد المربوط».

(ب) تحطيم القواعد والتقاليد السائدة فى ثقافة الفصل وانتهاكها:

الاستخفاف بالقيم التى يرى الطلاب أنها تحكم عالم المدرسة ،والتأكيد على حقوقهم وحرياتهم وتدخلهم النشط والفعال من أجل تغيير هذه الثقافة ، يمثل رد الفعل الأكثر شيوعا وانتشارا بين تلاميذ مدارس الفقراء للثقافة المدرسية المسيطرة . يجد الطلاب

أنفسهم فى مواجهة قهر التلقين وما يسببه لهم فى حياتهم المدرسية اليومية من قضاء ساعات طويلة تحتشد بالملل والضجر والصمت . فى مواجهة هذه الأساليب التدريسية التحكمية والاستبدادية وما يتخللها من قمع وإعلاء قيمة التنافس والنزعات الفردية والأنانية والتميز الاجتماعى بين التلاميذ ونظام العنف المدرسى نفسه ، يبدع التلاميذ باستمرار أشكالا ثقافية للعمل والتفاعل فى محيط الفصل وهذه الأشكال ، جميعها ، عبارة عن بدائل ، يحطمون بها القيود الثقافية للتلقين المفروضة عليهم ويعطلون بها مسار الحصص الدراسية على النحو الإلقائى التلقينى السلطوى ويقاومون بها سلطة المعلم واستبداده.

يهربون من الملل بالنوم أثناء الحصة ، أو الانشغال فى أعمال أخرى بعيدا عن الدرس ، مثل الرسم أو الشخبطة فى الكراسة ، أو الحديث مع الزملاء ، أو الكلام والسخرية من شرح المعلم وافتعال الشجار مع أقرانهم ، ومقاطعة أسئلة المعلم وعدم المشاركة فى حصته .وأحيانا يقومون بتعجيز المعلم وطرح أسئلة صعبة أو غريبة عليه ، أو إثارة أسئلة وحوارات تافهة لا علاقة لها بموضوع الدرس ، أو إلقاء النكت والدعابات ، أو الغناء والطبل وإحداث أصوات غريبة ، وأحيانا القفز من الشباك أثناء الحصة أو القفز فوق المقاعد داخل الفصل وفى أحيان كثيرة ، لا يحضرون أدواتهم المدرسية ، ولا يلتزمون بعمل الواجبات المنزلية ولعل أهم استراتيجيات الطلاب لخرق القواعد تتمثل فى الغياب عن المدرسة (لاحظنا أن نسبة الغياب فى أغلب فصول المدارس العشر خصوصا فى الصف الثالث الإعدادى ، بصفة عامة أكثر من٥٠٪) . وأحيانا يكون الهروب أو «التزويغ» من الحصة أو من المدرسة ، هروبا من الكبت والاضطهاد الفكرى الذى يحاصرهم داخل الفصل فى عملية التلقين ، وإنتهاكا لقواعد المدرسة وثقافتها الاستبدادية.

إن الهروب من الفصل ومن المدرسة ، يمثل فى حقيقة الأمر ، مقاومة من الطلاب لمحاولة المدرسة تجاهل احتياجاتهم ورغباتهم وحريتهم ولذلك فهو يكون أحيانا هروبا لتحرير أنفسهم من تقاليد وأعراف المدرسة والأسرة أيضا ، وإثبات رجولتهم أو أنوثتهن .فلقد يمتزج الهروب من المدرسة أحيانا بالخروج مع البنات(أو البنين) وبالتدخين ، وأحيانا بتعاطى المخدرات.

(ج) العنف المضاد للمدرسة والمعلمين:

افترض المعلمون أن الاستبداد متمثلا فى التلقين والضرب والاحتقار والحط من قيمة وكرامة الطلاب ،بالشتائم والسباب وأشكال العقاب الأخرى ، سوف يجبر الطلاب على الخضوع والإذعان للسلطة ،كما كان يجرى

الحال قديما فى مدارسهم حين كانوا طلابا . لكن الطلاب خيبوا هذه الظنون ، وواجهوا العنف بعنف مضاد : بضرب المعلمين ، وضرب هيئة الإدارة ،وافتعال مشاجرات فيما بينهم ، وامتزج العنف بإعتداء على المدرسة ، وأثاثها ،وعلى أبواب الفصول ونوافذها .

والملاحظة الجديرة بالتبصر أن الغضب والكراهية ومشاعر العداء تجاه المعلم والمدرسة ، يزداد فى أوساط الفقراء ،والحقيقة أن العنف هو الابن الشرعى الأكبر للاستبداد فالطلاب الذين يواجهون بالاعتداء والضرب والازدراء فى محاولة إخضاعهم ،وكسر شوكتهم ، وتحقيق انصياعهم ، يتمردون على مظاهر الاضطهاد التعليمى والاجتماعى ،ويواجهون العنف، بعنف مضاد ،وتعكس مواقف الطلاب مقاومتهم لعمليات القمع والضرب التى تجرى داخل الفصول . فهم يرفضون توجيه الشتائم المهينة لهم ،والاستهزاء بهم ،وتحقيرهم ، وضربهم ، ويستجيبون لها استجابة مماثلة ،وهم يشتمون المعلم ،ويسبونه فى السر والعلن ، ولا يحضرون أدواته ، ويحاولون خرق قواعد الحصة وتعليمات المعلم ،والرد عليه بأساليب تنطوى على عدم الاحترام ، بل وأحيانا يلجأون إلى احتقاره وإغاظته وتهديده بالضرب ، وأحيانا أخرى ينتقمون منه ويعتدون عليه بالطوب والحجارة أو بأسلحة حادة. ويقوم الطلاب بتقديم شكاوى للإدارة أو فى أقسام الشرطة ،والتى تعبر أيضا عن أشكال ثقافية ابتكرها الطلاب لمواجهة علاقات القهر والقمع التى تسود ثقافة الفصل وثقافة المدرسة، واللجوء إلى أقسام الشرطة يعد عملا من أعمال العنف الموجه ضد المدرسة، ومحاولة لفضح أمرها وكشفه أمام آخرين من خارج المدرسة ،وسعيا للحصول على الحقوق بواسطة القوة .. قوة القانون.

ويلاحظ هنا أنه عندما يواجه التلاميذ ممارسات أصحاب السلطة المتعسفة ،فإنهم يشعرون بأن أحدا لا يعترف بأن لهم حقوقا تخصهم ، وأن المدرسة ظالمة لا تنصفهم ،وفى مواجهة سوء استخدام السلطة من جانب المدرسين والمديرين، هذا الذى يتراوح بين الشتيمة والإهانة والتوبيخ ،وحرمان الطالب من الدرجات التى يستحقها ، إلى الاحتقار والضرب أمام الجميع ، واستدعاء ولى أمر الطالب أو طرده من المدرسة ، لا يجد الطالب مخرجا سوى اللجوء إلى قوة خارجية ، فهذه العلاقة القائمة على الاستبداد ، تجعل التلاميذ فى حالة من عدم الأمان ، فيلجأون إلى سلطة خارجية ، يعتقدون أنها أعلى من سلطة المدرسة ،وقادرة على إعادة الأمور إلى نصابها ،واستعادة حقوقهم المسلوبة ،ومن ثم ، تكون شكاواهم فى أقسام الشرطة ، يدعمها أحيانا

تقارير طبية عن الإصابات التى ألحقها المعلم بالطالب . ولكن فى أغلب الأحوال ، فإن التصدى لسلوك المعلمين المتسعف ، يدفع الطالب ثمنه إن آجلا أو عاجلا .فالمدرسة مصممة على تحقيق انصياع الطالب مهما كلفها ذلك من استخدام مزيد من القهر والقمع . إذ أن هذه التصرفات من جانب الطلاب وأولياء أمورهم ،وبصفة خاصة ، لجوئهم إلى أقسام الشرطة وتحرير الشكاوى ضدهم مدعومة بالتقارير الطبية ، تعتبر -من وجهة نظر المدرسة- تهديدا لممارستهم المتعسفة للسلطة، فيتعرض هؤلاء الطلاب لمزيد من الاضطهاد والقهر من جانب المعلمين ، الأمر الذى من شأنه ، دفع التلاميذ إلى مزيد من الانحراف ، وإلى تصاعد حدة مواجهتهم للمدرسة ،وقد ينتهى كل ذلك، بانقطاعهم عن المدرسة أو بفشلهم دراسيا.

وثمة ملاحظة مهمة أخرى تتصل بالمعانى والدلالات التى يحملها لجوء الطلاب إلى أقسام الشرطة .فهم يدركون أن المعلمين ومديرى المدرسة ، ينتهكون القانون والتقاليد المدرسية الحقيقية.فليس من حقهم إهانة الطلاب أو ضربهم واضطادهم والتلاعب فى درجاتهم ، ولا يخولهم القانون أى سلطة تتعلق بهذه التصرفات الشاذة والمنحرفة من وجهة نظرهم.

ومما يضاعف من مشاعرهم بالمرارة والظلم ،معاملة المعلمين المختلفة للطلاب والتمييز بينهم على أساس شخصى بحت يتصل بالدروس الخصوصية .وبناءً على ذلك، يفهم الطلاب أن المعلمين يتحاملون ضد تلاميذ معينين ، فيضطدونهم ويضربونهم ويحقرون من شأنهم، فى حين يدللون آخرين ويتركونهم ينتهكون قواعد الفصل والمدرسة ،ويعتقد الطلاب أن الشرطة ، أى جهاز حماية القانون فى المجتمع ،قد يساعدهم فى تنفيذ القانون داخل المدرسة، وهنا يتضح لنا ما يمكن أن يتعلمه طلاب المدارس الاعدادية عن انتهاك الكبار من المسئولين عن تعليمهم للقانون ،والتصرف بمنطق الهوى والرغبات الشخصية ،فى حين يتمسك الصغار بالدفاع عن حقوقهم ،والاستغاثة فى ذلك- أحيانا- بالقانون.

على أى حال ، فإنهم فى كل هذه الأشكال الثقافية المستحدثة من جانبهم -بما فيها اللجوء إلى تحرير محاضر للمعلمين فى أقسام الشرطة والشهادات الطبية المدعمة لإصابتهم من جانب المعلمين حقا أو زورا- إنما يحاولون تحطيم القواعد والتقاليد المنحرفة القائمة فى ثقافة الاستبداد داخل الفصول.

إضافة إلى ما سبق ، لا يجب أن يفوتنا أعمال الطلاب من تدمير وتخريب لأبواب الفصول ونوافذها ،والكتابة على الجدران ،ومعاملة الزملاء بالعنف ، والردود العنيفة على

المدرسين ،وسرقة أدوات المدرسة وتجهيزاتها .فكل هذه الأعمال تنطوى على عنف صريح ضد المدرسة وثقافتها ،تعبيرا عن حقد وكراهية متزايدة تجاه النظام المدرسى.

(د) التضامن والروح الجماعية:

فى مواجهة علاقات السيطرة والخضوع وعمليات القمع والضرب والاستهزاء بكرامة الطلاب ، نجدهم يتجهون إلى التماسك والتضامن، ويصنعون كيانا طلابيا يسيطر عليه التوجه الجماعى .يحدث ذلك بالرغم مما ينشأ أحيانا من مشكلات وصراعات يتم التعبير عنها بعلاقات الكراهية والعنف .ولكن سرعان ما تنطفئ نيران الغل فى نفوسهم ،ويعودون إلى سابق عهدهم ينظمون صفوفهم لحماية أنفسهم من قسوة النظام وضراوته. تقول مديرة المدرسة(ز) : «توجد شللية واضحة بين التلاميذ» .وهذه الشللية أو الجماعية هى إحدى الاستراتيجيات التى يستخدمها الطلاب لمقاومة ثقافة الفصل والالتفاف حول قواعد المدرسة ،وتشجيع بعضهم بعضا على أعمال الرفض ،والتمرد على السياق الثقافى للمدرسة.

ثلاث وقائع يمكن أن تشير بجلاء إلى هذا التماسك والروح الجماعية بين الطلاب وكيفية استخدامها فى مقاومة النظام المدرسى .حدثت الواقعة الأولى فى المدرسة(ح) .دق جرس المدرسة مؤذنا ببداية الحصة ،ولم يدخل المدرس الفصل .ويقول مدير المدرسة أن المدرس كان مكلفا بالإشراف خلال هذا الوقت ،ومن ثم تأخر عن حصته المقررة له فى أحد فصول الصف الثالث الإعدادى .تجمهر الطلاب واعترض بعضهم وتساءلوا فى صياح عن سبب عدم حضور المدرس، موجهين الشتائم للمدرسة وللمدرسين . وأحدث الطلاب هرجا وفوضى عارمة داخل الفصل .حضر المعلم وسأل عن الطلاب الذين تسببوا فى إثارة زملائهم وأحدثوا الهرج والصياح فى الفصل وأمام الفصل .قام التلاميذ بحماية أقرانهم ورفضوا الإفصاح عن أسماء الطلاب الذين أحدثوا الفوضى .وقالوا إنهم جميعا شاركوا فى هذا العمل .حضر المشرفون فى محاولة أخرى بلا أى جدوى . وتكرر الموقف مع مدير المدرسة الذى هددهم بمعاقبتهم جميعا بالفصل إذا لم يفصحوا عن أسماء الطلاب لمحاسبتهم .وفضل الطلاب هذا العقاب الجماعى ، وانحازوا إلى التماسك والتضامن مع الطرد الجماعى على أن يفشوا بأسماء زملائهم . وأصدر المدير قرارا بالفصل الجماعى لكل طلاب الفصل .ومع ذلك ،،لم يستسلم الطلاب أو يخضعوا لقرار المدير ، بل لجأوا إلى نائب مجلس الآباء بالمدرسة ، ويعمل مستشارا بوزارة العدل ، فاتصل بدوره بأحد نواب مجلس الشعب ،وشكا الطلاب أيضا

المدير للإدارة التعليمية التابعة لها المدرسة وجرى حل المشكلة.

وتتكرر مشاهد حماية الأقران ، في المدارس كل يوم، ويصل الأمر أحيانا إلى اتهام التلاميذ أنفسهم ظلما حماية لأقرانهم . ويحكي المعلمون والطلاب قصصا وحكايات كثيرة عن رفض الطلاب كشف زملائهم الذين يخرجون على قواعد المدرسة ، حتى أن المدرسين أنفسهم يقولون إنهم باتوا لا يسألون الطلاب عمن فعل هذا أو ذاك ، لأنهم يعلمون أن الطلاب لن يستجيبوا لهم. هذا التضامن الذي ينطوي على حماية الأقران ، يشير بجلاء إلى روح جماعية يحاول الطلاب أن يواجهوا بها الاستخدام المتعسف للسلطة من جانب المعلمين وإدارة المدرسة.

الواقعة الثانية حدثت في المدرسة(و) خرج الطلاب من من فصولهم ، أثناء اليوم الدراسي ، وتجمهروا في مظاهرة بفناء المدرسة ينادون بأصوات مرتفعة : «عايزين نروح .. عايزين نروح» سألت أحد الطلاب من السنة الثانية الإعدادية ، لماذا هذا التظاهر ، فأجاب قائلا:

لأن عملية الغياب بين المدرسين خلال الشهور الأخيرة من الدراسة .. كثيرة جدا .. ويقولون لنا .. اذهبوا إلى المدرسة .. ونأتي .. ولكن لا نأخذ شيئا .. ولا نستفيد بشئ أبدا.. ونذهب إلى المدرسة .. لكنهم في الآخر .. يقولون لنا .. إيه اللي خلاكم تيجوا المدرسة؟ وما نلاقيش وقت نذاكر ونسقط في الامتحان آخر السنة.. علشان كده .. إحنا عايزين نروح علشان نذاكر..

واللافت للنظر أن إدارة المدرسة نزلت على رغبة الطلاب ، ونجح الطلاب في فرض إرادتهم ومواجهة نظام المدرسة المتعسف ، وسمحت لهم الإدارة بالانصراف.

أما الواقعة الثالثة، فلقد حدثت بالمدرسة (أ) ،حيث قامت مديرة المدرسة بنقل إحدى المدرسات من أحد الفصول ، وتكليفها بالتدريس في فصل آخر . مرة أخرى ، تتظاهر الطالبات ، ويرفضن تلقي حصص المدرسة الجديدة، ويذهبن إلى مكتب مديرة المدرسة ، ويطالبن بعودة المدرسة . وتضطر مديرة المدرسة إلى تغيير قرارها، وإعادة المدرسة إلى فصلها مرة أخرى.

على أي حال، فإن هذه الوقائع الثلاث تجسد الروح الجماعية التي تسيطر على طلاب مرحلة التعليم الإعدادي في مقابل تنافسية الثقافة المسيطرة للمدرسة وللفصل. ويبدو أن علاقات التماسك والتضامن وحماية الأقران ، خصوصا في مواجهة النظام الثقافي للمدرسة ، تمثل واقعا مهما بالنسبة للطلاب والطالبات . وهي من الأساليب الثقافية التي يتدخل بها

الطلاب فى ثقافة المدرسة، يرفضون علاقات التنافس والأنانية الفردية والصراع على الدرجات ،ويفضلون أساليب التعاون وبناء الروح الجماعية فيما بينهم فى مواجهة استبداد المدرسة.

على أنه أيا ما كان الأمر ، فمن المهم أن نشير إلى أن المدارس الحكومية لتلاميذ الطبقات الاجتماعية الدنيا ، تعيش الآن مرحلة تطغى فيها الفوضى على كل مظاهر الحياة التعليمية والتعلمية فيها ،وتتعرض فيه القيم والعادات والأنظمة الحالية لهجوم مباشر أو غير مباشر من جانب الطلاب وأولياء أمورهم. وهم بالفعل يؤثرون على مجريات الأمور بهذه المدارس. إن الإنتاج الثقافى لطلاب بأشكاله وأنماطه المختلفة، يوضح بجلاء أن الطلاب الفقراء يرفضون رؤية المدرسة والتعليم من خلال أفكار المعلمين ومفاهيمهم ، ويعترضون على إطار القيم والعلاقات التى تحدد لهم هوياتهم وهوية الآخرين ،وتفسر طبيعة النظام والتعليم والتعلم . ويحاولون بهذه القيم والعلاقات البديلة تغيير النظام المدرسى ،وهم بالفعل يؤثرون أحيانا فى أوضاع المدرسة وثقافة الفصل ، ويدفعون المعلمين وهيئة الإدارة إلى تعديل علاقاتهم وإجراءاتهم مع الطلاب . وأحيانا يلجأون إلى مجرد امتصاص غضب الطلاب وأولياء الأمور، ببعض الإجراءات المؤقتة. ولكن تبقى الأزمة أساسا فى أعماق النظام الاجتماعى الاستبدادى الأوسع.

ولكن فى أحيان كثيرة، لا يتجه التغيير الذى يحاول الطلاب تحقيقه فى الاتجاه الإيجابى ،فأغلب الطلاب الفقراء لا يحاولون تهيئة الظروف المواتية لتحقيق نجاحهم الدراسى وضمان حراكهم الاجتماعى وعرقلة إعادة إنتاج أوضاعهم الاجتماعية. لكن السؤال الذى يبرز هنا : هل ثمة إمكانية لتحقيق هذا الوضع فى ظل ظروف مدارس الطبقة الدنيا الراهنة؟.

على أية حال ، فإن مدارس الفقراء فى مصر اليوم ، يعلو فيها حديث الاستبداد وثقافته ، لكن طلابها يتحدثون بخطاب آخر ..خطاب الحرية وثقافته ،والحديث عن ثقافة الفصل فى المدارس المصرية إذن يتضمن الحديث عن الاستبداد والحرية معا ووجود الثقافتين المتناقضتين يعادل وجود الصراع القائم بينهما لا أكثر . وهذا الأمر يجعل التعليم المتحرر يشتق عناصره من واقع الصراع مع ما هو مختلف عنه ، ويدفعه إلى طرح إشكالية تعليم جديد ، تكون الحرية فيه عنصرا أساسيا فى علاقات المدرسة وعلاقات الفصل جميعها.

ملاحظة ختامية:

تبقى بعد ذلك مسألة على قدر كبير من

الأهميـة ، تتـصل بالفـروق والتـبـاينات بين مـدارس الطبـقـة الوسطى والدنيـا. فلقـد كـان الاهتمام والتركيز فى هذه الدراسة موجها بصفة أساسية إلى ثقافة مدارس الطبقات الدنيا، ومع ذلك ، فالواقع يؤكد أنه ليس ثمة اختلافات جوهرية بين ثقافات فصول مدارس الطبـقـات الوسطى والدنيـا .كـمـا لا يوجـد اختلاف بينهما فى ردود أفعال الطلاب لهذه الثـقـافـة، إلا من حـيث ازدياد أعداد الطلاب الأكثـر استـسـلامـا وانصـيـاعـا فى مـدارس الطبـقـات الدنيـا . ونسب التـسـرب والفـشل الدراسى وتعديل المسار والانقطاع عن المدرسة أكـثـر ارتفـاعـا فـى مـدارس الفـقـراء عنه فى مدارس الطبقة الوسطى والمعلمون فى مدارس الطبقـة الوسطى أكثـر رضـاءً عن أوضـاعـهم الاجتماعية والمهنية من معلمى مدارس الفقراء.

ربما يكمن التـبـايـن الأسـاسـى بين طلاب مدارس الطبقات الوسطى والدنيا ، فى تركيبة الشخصية وثقافة الفرد التى اكتسبها الطالب من بيته . فطلاب الطبـقـة الوسطى بطبيعـتـهم أكثر محافظة وانصياعا واحتراما للمعلمين ، وأكثـر تقبـلا لأنماط السلطة والسيطرة التى يستخدمونها . وهم يتمتعون فى نطاق أسرهم مـيـسـورة الحـال بإشبـاع كل احـتـيـاجـاتـهم المعيشية والتعليمية والثقافية . أما الفقراء ، فـهـم- كمـا رأينا- يضطرون غالبا إلى العمل ومـسـاعـدة الأسـرة. وليس لديهم فى بيـوتـهم وسـائل الترفيه والثقافة المتوفرة لأقرانهم من الطبـقـة الوسطى .ومن ثم نجـدهـم يمارسـون أحيانا أنشطة الكبار، مثل التدخين والجلوس على المقاهى والتسكع فى الشوارع وأحـيـانـا أخرى تعاطى العقاقير والمخدرات، فضلا عن أنهم يتمتعون فى أسرهم بقدر أكبر من الحرية وتحمل المسئولية والإحساس بقيمتهم وكيانهم الشخصى.

وهذا الاختلاف فى الأوضاع الاجتماعية للتلاميذ من الطبقات الوسطى والدنيا ، يؤثر -بلا شك- على ردود فعلهم ومواقفهم من ثقافة المدرسة . فتلاميذ الطبقة الوسطى يناضلون بقوة من أجل النجاح والتفوق ، وهم متأكدون وواثقـون من حـصـولهم فى نهاية المطاف على هذا النجاح . فى حين أن تلاميذ الطبقة الدنيا ليسوا متأكدين من أن اجتهادهم فى التعليم قد يحقق لهم فوائد اجتماعية فى المستقبل ، ولذلك، نجد أن التراخى داخل الفصـول وعدم الاهتمام بالتعليم ومعارضة المعلمين والهروب من الفصـول ومن المدارس ، وبحث فتيات هذه الطبـقـة الصـغـيرات عن زواج مـبكر ، وإقامـة عـلاقـات مع الجنس الآخـر ،حيث يعـتـقـدن أن مستقبل البنت الحقيقى يكمن فى الزواج ، وأن الزواج لا التـعليم هـو «سـتـر» لحـيـاة الفـتـاة الفقيرة .كل هذه الجوانب والتصرفات لاتحدث

بسهولة بين تلاميذ الطبقات الوسطى ، رغم كونها تتجسد فى أوساطهم فى ظروف معينة ، حتى المشاعر الجماعية وتضامن الطلاب الذى ينتشر بصورة واسعة بين الفقراء . ونجد بدلا منها مشاعر التنافس والغيرة والأنانية منتشرة على نحو واسع بين تلاميذ الفئات الوسطى

ورغم كل هذه الاختلافات ، فإن الواقع الذى نود التأكيد عليه ، هو أن ثقافة الاستبداد تسيطر على جميع المدارس ، مدارس الطبقات الدنيا والوسطى أيضا . لكن استجابات الطلاب لها تتباين وفقا للانتماء الاجتماعى للطالب ، الذى يلعب – بغير شك -دورا مهما فى تحديد طبيعة موقف الطالب من ثقافة الاستبداد.

لكن ذلك لا يعنى أن الاستجابات نفسها منقولة حرفيا من ثقافة الأسرة، إنما هى إبداعات خلاقة تظهر كرد فعل للظروف الموضوعية التى يواجهها الطالب فى المدرسة .فالأشكال الثقافية التى ابتدعها الطلاب-بما فيها العنف- إنما تنشأ استجابة ورد فعل لظروف التعليم فى المدارس المصرية ،والتى يسيطر عليها الأساليب التحكمية والاستبدادية .فالواقع أن الطلاب يبتكرون باستمرار أساليب ثقافية للتعامل مع بيئة المدرسة المستبدة. ومن الطبيعى ، أن يكونوا متأثرين فى هذه الأساليب الثقافية ، بثقافة أسرهم وبيئاتهم الاجتماعية . لكن هذه الأساليب ليست مجرد «نقل» حرفى لهذه الثقافة الأسرية والاجتماعية . بل بالأحرى ، هى استجابة خلاقة لظروف المدرسة الاستبدادية ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فى هذه المدرسة ، ومحاولة للتحرر من القيود غير المبررة التى تفرضها ثقافة المدرسة عليهم. ■

• التعليم ومكانة حقوق الإنسان

• الدور الوطنى للتعليم المصرى

• التعليم والعدالة الغائبة

د. شبل بدران

كان التعليم وما زال مجالا مهما من مجالات الصراع الاجتماعى والسياسى فى المجتمع ، بين توجهات تريد التعليم للقلة- النخبة- وتوجهات فكرية وسياسية وايديولوجية تكرس كل جهدها نحو توسيع نطاق التعليم وتعميمه ونشره على أوسع نطاق وبين جميع فئات وطبقات المجتمع الإنسانى.. ولقد شهد النصف الأول من القرن العشرين تلك التوجهات إبان فترة الاحتلال الأجنبى لمصر والبلدان العربية فى جميعها وظهرت المدارس الفكرية والسياسية والايديولوجية والتربوية أيضا التى عمقت تلك التوجهات وأفرزت القوى الاجتماعية المساندة لكل توجه ومسعاها وآليات عملها فى تكريسها لمفهومها وسعيها.

ومع منتصف الخمسينيات وتحديداً مع ظهور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، والذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ،ومع إقرار العهدين الدوليين لحقوق الإنسان العهد الأول الخاص بالحقوق السياسية والمدنية فى عام ١٩٦٦ والذى أقر من قبل الدول الموقعة عليه فى ١٩٧٦، وكذا العهد الدولى الثانى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ أيضا والذى أقر من قبل الدول التى وقعت عليه فى عام ١٩٧٦ ..وحركة حقوق الإنسان فى تنامٍ وتعاظم غير مسبوقين.

يضاف إلى كل ذلك اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بحقوق الإنسان وظهور العديد من المؤسسات والمنظمات والهيئات فى وطننا العربى ومصر فى الأساس منه، وكذا ظهور حركة نشطاء حقوق الإنسان فى جميع الدول العربية بدرجات متباينة، والاهتمام المحلى والإقليمى والدولى بحقوق الإنسان يتصاعد ولاسيما أن ذلك الشأن استخدم وما زال فى العديد من القضايا السياسية فى الصراع الدولى المعاصر.

واللافت للنظر أنه منذ الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ وقضية تعليم حقوق الإنسان تحظى باهتمام بالغ على المستوى الدولى حيث نص إعلان الجمعية العامة الصادر فى ديسمبر ١٩٦٥ على تعليم الشباب مثل السلم والإنسانية والحرية والاحترام المتبادل بين الشعوب ، كما جاء فى التوصية الدولية لليونسكو عام ١٩٧٤ على الدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات الكفيلة بجعل كل من مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية بشأن إزالة جميع أشكال التحيز العنصرى عنصرا جوهريا فى تكوين شخصية كل طفل ومراهق وشاب وراشد ، وذلك بتطبيق هذه المبادئ عند ممارسة عملية التعليم على جميع مستوياته وبجميع أشكاله(١) وأوضحت التوصية أنها تنطبق على التربية فى مراحلها كافة وبجميع أشكالها ،تعليم مدرسى وعال وتعليم غير مدرسى ومختلف المنظمات التى تضطلع بأنشطة تعليمية بين النشء والكبار.

ولقد دعا المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقدته اليونسكو عام ١٩٧٨ إلى:«نشر برامج بث الوعى لدى التلاميذ منذ التحاقهم بالمدارس والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ونشر مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى كل مراحل التعليم» وبهذا الصدد تكون المنظمة الدولية قد «توجهت توجهاً متصاعداً نحو العناية بقضية تدريس حقوق الإنسان، وبذلت جهوداً مكثفة للاتصال بالمؤسسات التعليمية وبالقائمين عليها لتوجيه مزيد من العناية نحو تدريس تلك الحقوق وتخصص مقررات دراسية متخصصة تتناولها من جوانبها المختلفة.

وعلى مستوى الفكر التربوى أشار التقرير الختامى وتوصيات المؤتمر السنوى السادس للطفل العربى (١٠-١٣ أبريل ١٩٩٣) قد تضمن فى التوصية رقم(٣) أنه يغدو من الضرورى أن تكون حقوق الإنسان مادة تقدم إلى طلاب العلم فى شتى مراحله بطريقة تتفق ومستوى نضج الطالب بدءا من مرحلة التعليم الأساسى حتى المرحلة الجامعية(٢).

من هنا يتضح لنا أن قضية حقوق الإنسان وإمكانية تربية وتعليم النشء بمراحل التعليم المختلفة قضية جوهرية ومهمة شغلت الفكر التربوى والسياسى خلال الربع قرن الأخير من القرن الماضى .وذلك من خلال المؤتمرات والندوات والحوارات والدراسات وجميع الفاعليات التى جعلت ذلك الفضاء مليئا بتلك الاطروحات وكذا يجعل قضية حقوق الإنسان تتصدر الأولية على أجندة العمل التربوى والسياسى فى مصر.

وسنحاول فى الورقة الحالية أن نتعرف على واقع التعليم فى مصر ومدى قدرته على تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين فى توفير التعليم القادر على تنشيط الذهن والعقلية لكى يصبح الإنسان قادرا على التعاطى مع مستجدات العصر وتحدياته.

١-نشأة التعليم الحديث:

لقد نشأ التعليم الحديث فى مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر مع بداية بناء محمد على الدولة الحديثة فى مصر ، حيث

ترك التعليم الدينى- اعطاه حريته- واستقدم نظام التعليم الأوربى والفرنسى تحديداً من خلال بناء المدارس وإرسال البعثات الدراسية .ولقد أخذ النظام التعليمى الحديث يتطور خلال عهد محمد على وكذا خلفاؤه ،ومع بداية الاحتلال البريطانى بدأ النظر إلى التعليم بوصفه أداة سياسية لمقاومة الاستعمار البريطانى ومطلباً رئيشياً لتحقيق الاستقلال الوطنى-إلى جانب كونه وسيلة للحراك الاجتماعى فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،وخاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ،ومؤخرا خلال الربع الأخير من القرن العشرين كأداة لتحقيق المكانة الاجتماعية دون أن يكون شرطا كافيا لإحداث تغيير جوهرى فى الوضع الاجتماعى للفرد مع التسليم بكون التحولات فى هذه التوجهات قد تمت فى فترات زمنية مختلفة وفى إطار أوضاع اقتصادية اجتماعية متباينة ، وأنها ليست شاملة لجميع طبقات وفئات الشعب المصرى -ولا لجميع أفراده فإنه يمكن القول :إن التوجهات المشار إليها قد طبعت المناشط والأوضاع فى مجال التعليم خلال هذه الفترات(٢).

وكان للاحتلال البريطانى موقف من قضية التعليم فى مصر فلقد كان واضحا منذ البداية الغاء العديد من المدارس الحكومية وتزايد ظهور المدارس الأجنبية ولاسيما المدارس الإنجليزية أو التى تعتمد التدريس باللغة الإنجليزية، ولقد جعل المحتلون من قضية التعليم فى نوعه وكمه وسيلة محكمة لتحقيق أهدافهم بقدر ما يستطيعون ،ومن المعالم البارزة لسياسة الاحتلال البريطانى الحد من ميزانيات التعليم وفرض المصروفات المدرسية الباهظة وتحديد أعداد الطلاب المقبولين فى المدارس والتشدد فى الامتحانات ،وفرض اللغة الانجليزية كلغة للتعليم- نجلزة التعليم- وحصر أهداف التعليم- بصورة أساسية-فى تخريج موظفين حكوميين يعملون فى دواوين الحكومة . ولقد وعى الشعب المصرى بأهداف سياسة الاحتلال البريطانى وعمل على مقاومتها ،حيث نشطت «الجمعيات الأهلية الخيرية وبعض الأفراد فى إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية فى جميع المراحل والأنواع، ولقد تم تتويج تلك بالجهود الأهلية والوطنية بإنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وهى أول جامعة فى الشرق تؤسس بجهود وطنية وأهلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، وإعتبار التعليم أداة للكفاح الوطنى والنضال ضد الاستعمار.

٢- الحق فى التعليم

أما مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتى أنجز المصريون فيها تحقيق مجانية التعليم الابتدائى عام١٩٤٥ والتعليم الثانوى عام١٩٥٢ فلقد شهدت توسعاً غير مسبوق فى التعليم بكل أنواعه ومراحله وخاصة بعد دعوة طه حسين بأن التعليم كالماء والهواء وإقرار المجانية للتعليم قبل الجامعى ،ولقد تم فتح فرص التعليم فى جميع مراحله ومستوياته على مصراعيها بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى أقرت مجانية التعليم فى جميع المراحل الدراسية للجميع دون تمييز للون أو الجنس أو العقيدة أو الوضع الاجتماعى .. إلخ فكما نشأ التعليم

الحديث مجانياً وإلزامياً لأول مرة فى تاريخنا الحديث إن الطالب كان يحصل على مصروفات لنفسه ولاسرته من مأكل وملبس ومشرب ومسكن، وذلك نظراً لحاجة الدولة- محمد على إلى القوى المتعلمة فى بناء الدولة الحديثة واستمر الحال هكذا إلى وقت الاحتلال البريطانى الذى فرض المصروفات وأخذ يضع القيود والعراقيل أمام تعليم أبناء الطبقات الشعبية وأصبح الحلم الذى يراود أفراد الطبقات الشعبية وخاصة الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى وأبناء العمال والفلاحين بتعليم أبنائهم حتى أعلى المستويات الدراسية قابلاً للتحقيق لاسيما بعد أن أقرت ثورة يوليو مجانية التعليم العالى والجامعى عام ١٩٦٢ مع بداية «قوانين يوليو الاشتراكية» وظهور الميثاق الوطنى كوثيقة للعمل الوطنى والسياسى فى المجتمع المصرى.

وتدفق الطلاب الجدد فى جميع مراحل التعليم ويجدر بنا الإشارة فى هذا السياق إلى أن عدد الطلاب فى جميع المراحل التعليمية لم يكن يتجاوز ٢ مليون من الطلاب عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، ووصل إلى حوالى ٦ ملايين طالب عام ١٩٧٠ ،مقابل زيادة سكنية تصل إلى حوالى ٧٠٪ خلال نفس الفترة،وحيث تقدر الزيادة فى مراحل التعليم المختلفة كما يلى :٢٩٨٪ فى المرحلة الابتدائية والاعدادية ٢٦٤٪ وفى التعليم الثانوى العام ، ٨١٤ ٪،و فى التعليم الثانوى الفنى ٤٢٥٪ فى التعليم العالى الجامعى.

ومع مطلع السبعينيات وبعد تكريس حق التعليم والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية وعدم التمييز بين الريف والحضر والذكور والإناث والأغنياء والفقراء بفضل المكاسب الشعبية التى تحققت خلال ثورة يوليو ١٩٥٢ ،جاءت حقبة السبعينيات لتدعيم بعض تلك الحقوق ،حيث أكد الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية والصادر فى ١١ سبتمبر عام ١٩٧١ فى الفصل الأول والخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع المصرى فى مادته الثانية عشر (١٢) نص على« أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامى فى مرحلة التعليم الابتدائى والدولة حريصة على مد الالزام إلى المراحل الدراسية الأخرى ،كما أن الدولة تشرف على التعليم كله» . ونصت المادة عشرون(٢٠) على «أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة».

وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تعنى فى التحليل الأخير إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وأن يدور الاقتصاد المصرى فى فلك التبعية للنظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية شكا ولقد ترتب على ذلك تغير وتبدل شديد فى شكل وطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية ،فعلى الصعيد الاقتصادى تحول الاقتصاد من اقتصاد موجه ومخطط لتحقيق أهداف تنموية تحقق مصالح الغالبية العظمى من الناس إلى اقتصاد السوق- العرض والطلب- ثم تعظيم دور القطاع الخاص والفرد على حساب القطاع العام الحكومى والجماعة.. وظهرت ممارسات

لم يشهدها المجتمع المصرى فى آليات السوق وتم تسعير الخدمات (التعليم والصحة والاسكان إلخ) وأصبحت سلعاً تباع فى السوق يشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها المكلف وأصبح فى المجتمع المصرى ما يسمى برجال الأعمال ووكلاء الشركات الكبرى وأصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية مع بلدان المركز الرأسمالى العالمى.

وعلى الصعيد الاجتماعى تبدلت خريطة القوى الاجتماعية وذلك بظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة خلقتها سياسة الانفتاح وحدث استقطاب حاد فى الواقع الاجتماعى أدى في النهاية إلى فقدان الطبقة الوسطى فى مصر ووجود قلة فى الطبقة العليا والغالبية العظمى فى القاع .ولقد أدى ذلك إلى أن ٥٪ من جملة السكان يحصلون على ٢٠٪ من جملة الدخل القومى و٢٠٪ من السكان يحصلون على٤٥٪ من جملة الدخل القومى و٧٥٪ من جملة السكان يحصلون على ٣٥٪ من جملة الدخل القومى ، وأن أكثر من ٥٠٪ من جملة السكان تعيش تحت خط الفقر حسب المقاييس والمعايير الدولية ، أى أن ٢٥٪ من السكان يحصلون على٦٥٪ من جملة الدخل و٧٥٪ من السكان يحصلون على٣٥٪ من جملة الدخل وأصبحت الأوضاع الاجتماعية متردية وانتشرت ظاهر البطالة عامة والبطالة بين الجامعيين والمتعلمين حيث تبلغ أكثر من ٢٥٪ بحوالى ٣ ملايين عاطل من بين الحاصلين على مؤهلات عليا دراسية وعلى الصعيد السياسى لم يكن متاحا أن يستمر التنظيم السياسى الواحد- الاتحاد الاشتراكى العربى- بل سمحت الدولة بوجود ثلاثة منابر واحد للوسط وآخر لليمين وثالث لليسار، تطورت بعد ذلك فى وجود أكثر من خمسة عشر حزبا سياسياً تتبلور فى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يسار- وحزب الوفد ذو التاريخ الطويل فى حياة المجتمع المصرى منذ الربع الأول من القرن العشرين -يمين الوسط- وإلى جانب الحزب الناصرى وقوى سياسية إسلامية ويسارية وشيوعية غير محزبة وغير مسموح لها بتكوين أحزابها أو هيئاتها.

٣- أنواع التعليم :الازدواجيات التعليمية:

وعلى الصعيد التعليمى والتربوى استجاب النظام التعليمى لكل تلك التداعيات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية حيث تقلص دور الدولة وانسحبت من مجمل الخدمات وسعت الطبقات والشرائح الاجتماعية الجديدة فى خلق قنوات وأنواع للتعليم ، تعلم فيها أبناءها التربية وتعدهم لكى يتولوا القيادة فى المجتمع فيما بعد ، فظهر إلى جانب التعليم الرسمى الحكومى المجانى ، التعليم الخاص بمصروفات باهظة تفوق قدرة الإنسان المصرى العادى إلى جانب تعليم خاص باللغات الأجنبية (الانجليزية والفرنسية تحديدا) ووجود مدارس خاصة أجنبية وأنواع من التعليم تماثل التعليم فى انجلترا وفرنسا وأمزيكا وألمانيا إلى جانب وجود تعليم خاص استثمارى والمعيار الوحيد للالتحاق به هو القدرة المالية ، هذا على مستوى التعليم قبل الجامعى من الحضانة إلى التعليم الثانوى ووصل الأمر إلى وجود جامعات خاصة استثمارية ومعاهد عليا خاصة

والمقاييس للقبول بها هو القدرة المالية العالية وليس قدرة الشخص على مواصلة التعليم.. فأصبح فى المجتمع المصرى العديد من الثنائيات بين أنواع التعليم، تعليم حكومى مجانى وتعليم خاص استثمارى، وتعليم خاص أجنبى ومدارس لدول أجنبية إلى جانب التعليم الدينى الأزهرى ، ولقد كان ذلك استجابة طبيعية من النظام التعليمى للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى خلال الربع قرن الأخير من القرن العشرين، وتحديدا بعد عام ١٩٧٤ أو اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ونستطيع فيما يلى أن نقدم بانوراما الواقع التعليمى خلال عقد التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة -القرن الحادى والعشرين(٤).

٤- تطور التعليم خلال التسعينيات ٩١-٢٠٠١

لقد تطور التعليم تطوراً ملحوظاً خلال هذه العقود وزادت اعداد المدارس من عام ١٩٩٢/٩١ -٢٠٠٠-٢٠٠١ من ٦١٦ر٢٥ ألف مدرسة لجميع مراحل وأنواع التعليم إلى حوالى ٨٨٠ر٣٣ ألف مدرسة بزيادة مقدارها ٨.٢٦٤ آلاف كما بلغت نسبة الاستيعاب -التمدرس -خلال عام ١٩٩٣/٩٢ من ٧٥ر٢٪ للبنين والبنات إلى حوالى ٠٠ر٩١ ٪ لعام ٢٠٠٠ /٢٠٠١، كما زادت نسبة الفصول الدراسية بنسبة ٥ر٢٨٪ والتلاميذ بنسبة ٤ر٢٥٪ والمعلمين بنسبة ٨ر٣٩٪ فى المدارس الرسمية الحكومية المجانية.

ولقد تطور التعليم الخاص ، المدارس الرسمية (لغات) التجريبية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتى تعد مصروفاتها الدراسية أقل من التعليم الخاص الاستثمارى حيث دخلت الدولة سوق المنافسة بتقديم مدارس لغات تجريبية تقدم خدمة تعليمية متميزة مدفوعة الأجر والكلفة أقل بكثير من المدارس الخاصة الاستثمارية حيث زادت تلك المدارس من١٩٥ مدرسة عام ١٩٩٢/٩١إلى حوالى ٥٧٥ مدرسة عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ وبنسبة زيادة مقدارها ١٩٥٪ ،أما التعليم الخاص الاستثمارى فقد زاد وتطور تطوراً كبيراً والجدول التالى يبين ذلك.

جدول(١)

الزيادة فى عدد المدارس والفصول والتلاميذ للتعليم الخاص فى الفترة من١٩٩٢/٩١ -٢٠٠٠/٢٠٠١(٥)

السنة البيان	١٩٩٢/٩١	٢٠٠٠-٢٠٠١	نسبة الزيادة
مدارس	٢٫٧٢٣	٣٫٩٢١	٪٤٤
فصول	٢١٫٣١٨	٣٢٫٦٧٨	٪٥٣
تلاميذ	٨٣٨٫٩٢٥	١٫١٤٣٫١٤٢	٪٣٦

ولو حاولنا أن نتعرف على تطور أعداد الطلاب خلال مراحل التعليم المختلفة خلال العقد الأخير من القرن العشرين سنجد الصورة كما يلى (٦)

-فى مرحلة رياض الأطفال زاد العدد من ٠٥١ر٢٢٣ طفلا عام ١٩٩١، ١٩٩٢ إلى حوالى ٤٣٥ر٣٥٤ طفلا عام ٩٩/ ٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٣٨٤ر١٣١ وبنسبة ٩٠ر٥٨٪ .

-فى مرحلة التعليم الابتدائى زاد العدد من ٧٢٥ر٥٤١ر٦ طالبا عام ٩١/٩٢ إلى حوالى ٩٨٩و٢٢٤ر٧ طالبا عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٢٦٤ر٦٨٣ وبنسبة ٤٤ر١٠٪.

-فى مرحلة التعليم الاعدادى زاد العدد من ٣٦٥ر٥٩٣ر٣ طالب عام ٩١/ ٩٢ إلى حوالى ٣٥٦ر٣٤٥ر٤ طالباً عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٩٩١ر٧٥ وبنسبة ٩٢ر٢٠٪.

-فى مرحلة التعليم الثانوى العام- موضوع الدراسة الحالية -فزاد العدد من ٠٢٦ر٥٧٢ طالباً عام ٩١/١٩٩٢ إلى حوالى ٦٥٨ر٠٣٩ر١ لعام ٩٩/ ٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٩٣٢ر٤٦٧ وبنسبة ٨٠ر٨١٪.

-أما التعليم الثانوى الفنى بأنواعه الثلاثة ،التعليم الثانوى الفنى الصناعى زاد العدد من ٦٧٠ر٥٢١ عام ٩١/١٩٩٢ إلى حوالى ٥٧٧ر٨٦٤ طالباً لعام ٩٩/٢٠٠٠ ،والتعليم الثانوى الزراعى من ١٣٢ر٧٨٧ طالباً عام ٩١/١٩٩٢ إلى حوالى ١٨٨ر٥٨٩ طالباً ،والتعليم الثانوى التجارى زاد من ٤٥٥ر٧٢٧ طالباً عام ٩١/١٩٩٢ إلى حوالى ٨٥٩ر٨٥٦ طالباً لعام ٩٩/٢٠٠٠ ، وبلغت جملة التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة من ١٨٤ر١١٠ر١ عام ٩١/١٩٩٢ إلى حوالى ٠٢٢ر٩١٣ر١ لعام ٩٩/ ٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٨٣٨ر٨٠٢ طالباً وبنسبة ٣٢ر٧٢٪.

والملاحظ أن هناك زيادة هائلة فى أعداد الطلاب نتيجة للزيادة الملحوظة فى عدد السكان وكذا نتيجة للتوسع فى أنواع التعليم الأخرى غير التعليم الرسمى والحكومى.

٤- وضعية المرأة فى التعليم

ولقد تطور تعليم المرأة فى مصر تطوراً كبيراً ،حيث نشأ التعليم الحديث فى مطلع القرن التاسع عشر مقصوراً على تعليم الذكور، ثم بدأت أول مدرسة لتعليم البنات «المدرسة السنية» فى مصر أنشئت فى عهد الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٣ ثم تطور الأمر بعد ذلك بإنشاء الجامعة الأهلية ومشاركة المرأة فى الحركة الوطنية بعد أن طرح قاسم أمين قضية تحرير المرأة ومساواتها بالرجل وخروجها للتعليم والعمل شاركت فى ثورة ١٩١٩ ،وكان تواجدها ملحوظا فى نظام التعليم خلال فترة الاستقلال الجزئى ١٩٢٣ -١٩٥٢ وتطور بشكل غير مسبوق بعد ثورة يوليو ١٩٩٢، والتى رفعت شعار المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية وإتاحة التعليم لجميع الفئات والطبقات الشعبية لاسيما تلك الفئات والطبقات الفقيرة والتى حرمت منه أصلا بحكم وضعها الاجتماعى الطبقى وحرمانها من حق التعليم خلال فترات الاستبداد والاحتلال ،ولقد أهتمت الدولة بتعليم المرأة ويتبين ذلك خلال عقد التسعينيات من إتاحة الفرص التعليمية للمرأة بإنشاء المدارس الخاصة بتعليم المرأة. ولقد استطاعت الجهود المتواصلة فى إصلاح التعليم بمصر تضييق الفجوة بين البنين والبنات من خلال جهود خاصة وجهت إلى التوسع فى فرص التعليم العام للإناث وإنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس فى القرى الصغيرة التى تربط بين التعليم والعمل بالإناث اللاتى يعيشن فى المناطق الريفية والنائية وتكاد خدمة التعليم لا تصل إليهن. لقد أدت تلك الجهود جميعها إلى

انخفاض كبير فى نسب التسرب بين البنات وزيادة حصول الإناث حتى وصل التسارع فى الزيادة إلى ١ر٣٢٪ مقابل ٩٨ر١٩٪ بين البنين فتحسنت بذلك نسبة الفجوة بين البنين والإناث فى التعليم المصرى.

كذلك اهتمت الوزارة بمدارس الفصل الواحد خاصة فيما يتعلق بالإناث مقارنة بالذكور فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ما يقرب من ٣٠ ضعفاً حيث كان عدد البنين ١٨٠٤ فى مقابل عدد الإناث الذى بلغ ٥٤٠٢٢ ولقد كان هذا التطور فى مدارس الفصل الواحد ناتجا عن الجهود التى بذلتها الوزارة فى المشروع القومى لتعليم الإناث ،وتحقيقا للمشروع القومى لتعليم الإناث والذى يهدف إلى مد الخدمة التعليمية إلى المناطق المحرومة من التعليم فقد تم اعداد نموذجاً لمشروع مدرسة الفصل الواحد وتم تنفيذ وطرح حوالى ١٩٨٠ مدرسة فى المحافظات المختلفة وجار اتخاذ الاجراءات لتنفيذ أهداف المشروع المتضمنة إنشاء ٣٠٠٠ مدرسة فى جمهورية مصر العربية.

٥- عدالة توزيع فرص التعليم : التعليم فى الريف والحضر:

لقد تطور اهتمام الدولة بتوصيل الخدمة التعليمية إلى الريف والمناطق المحرومة من التعليم أصلا، وذلك بعد أن كان الوضع خلال الفترات السابقة لصالح الحضر على حساب الريف ولصالح البنين على حساب البنات ولقد تبلورت تلك الجهود فى الجدول التالى لجميع المراحل التعليمية.

جدول رقم(٢)

أعداد التلاميذ والمدارس فى الريف مقارنة بالحضر

من عام ٩١/١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١(٧)

السنة / البيان	٩١/١٩٩٢		٢٠٠٠-٢٠٠١	
	مدارس	تلاميذ	مدارس	تلاميذ
حضر	١١ر٠٨٦	٦ر٤٨١ر٣٧١	١٣ر٢٧٨	٧ر٦١٨ر٨٢٨
ريف	١٤ر٥٣٠	٥ر٦٢٠ر٤٧٥	٢٠ر٦٠٢	٧ر٥٦٠ر٤١٨
الجملة	٢٥ر٦١٦	١٢ر١٠١ر٨٤٦	٣٣ر٨٨٠	١٥ر١٧٩ر٢٤٦

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا ما يلى:

-بلغت نسبة المدارس فى الريف لعام ٩١/٩٢ حوالى ٧ر٥٦ ٪مقابل ٣ر٤٣٪ فى الحضر وتطور الأمر خلال عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ حيث بلغت ٧ر٦٠٪ فى الريف مقابل ٢ر٣٩٪ فى الحضر.

-بلغت نسبة التلاميذ خلال عام ٩١/١٩٩٢ فى الريف حوالى ٤ر٤٦٪ مقابل ٦ر٥٣٪ فى الحضر ،وتطور الأمر فى العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١ حيث بلغت النسبة ٨ر٤٩٪ فى الريف مقابل ٢ر٥٠٪ للحضر.

وربما تكون تلك النسبة دالة على مستوى التعليم الابتدائى والاعدادى ، أما فيما يخص التعليم الثانوى فإن الوضع يظل لصالح الحضر على حساب الريف ففى عام ٩٧/٩٨ بلغ عدد المدارس فى الحضر ١٠١٦ مدرسة ثانوية عامة بنسبة ١ر٦٧٪ مقابل ٤٩٩ مدرسة فى الريف بنسبة ٩ر٣٢٪ ،كما بلغ عدد الطلاب لذات العام ٧٣٢ر٩٨٦ طالبا فى الحضر بنسبة ٩٠٪ مقابل ٨١ر٧٨١ طالباً

بنسبة ۰۰ر۱۰٪ وقد اختلفت تقديرات نسبة سكان الحضر فى مصر بين ٦ر٤٢٪ إلى ٦ر٤٤٪ من جملة السكان فى الأعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦(٨).

٦- مقاربات منهجية ووجهة نظر

إن القطاع المنزلى يتحمل نصيبا متزايدا من تكاليف التعليم كنتيجة لجعل التعليم خصوصيا -خصخصة التعليم- بصورة خبيثة كرد فعل لعدم كفاءته الداخلية .وقد انعكس هذا فى الانفاق من الجيب الخاص لأولياء الأمور على أشياء خارج المدرسة -المدرسة الموازية- كالدروس الخصوصية والكتب الخارجية وغيرها والتى يمكن ترجمتها على أنها تكاليف لفرص أعلى من التعليم تقع على عاتق أولياء الأمور ذوى الدخول المنخفضة .

وتشير الاحصائيات الواردة فى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/٩٧ إلى أن متوسط الانفاق على التعليم بالنسبة للطالب الواحد ٥٦١ جنيها مصرياً ما يعادل ١٥٠ دولاراً أمريكياً (١٠٠٧ جنيهاً فى المناطق الحضرية ، ٢٨٥ جنيهاً فى المناطق الريفية) بمعنى كلفة الطالب فى الحضر حوالى ٣٠٠ دولار أمريكى مقابل ٨٠ دولاراً أمريكياً فى الريف.

وكان معدل الانفاق على الطالب الواحد بالنسبة للأغنياء فى المناطق الحضرية سبعة أمثال قيمة الانفاق من جانب الفقراء ، مقارنة بـ٨ر٣ أمثاله من جانب الطبقة الوسطى .وبالنسبة للجوانب المشتركة فى الانفاق فأن أهم جانب بالنسبة لمن يقطنون الحضر والذين يقطنون الريف أيضا بالنسبة للأسر وأولياء الأمور هى: الدروس الخصوصية وذلك بالنسبة للأغنياء والفقراء على حد سواء حيث تحولت ظاهرة الدروس الخصوصية إلى مدارس موازية للمدارس الرسمية فى المنازل (٩).

وتشير النتائج الاحصائية إلى أن معدل إنفاق أولياء الأمور على الطالب الواحد فى الدروس الخصوصية من قبل الأغنياء ٦ أمثال نظيره من قبل الفقراء ويقبل أولياء الأمور هذا الانفاق نظير خدمة تعليمية أفضل من تلك التى تؤديها المدرسة حيث فقدت المدرسة القدرة على تقديم نوعية جيدة من التعليم والتدريس.

إن مثل هذه العملية «التخصصية»أو بالأحرى الخصوصية غير اللائحية للعملية التعليمية قد تحد من فرص السماح للفقراء لمتابعة تعليم ذى نوعية أفضل ،وهو التعليم الذى يتم من خلال الدروس الخصوصية.

فقد وجد أن حوالى نصف الطلاب المقيدين بالتعليم يأخذون دروساً خصوصية مقارنة بـ٦٠٪ من الطلاب الأغنياء ونسبة الطلاب الأغنياء الذين يأخذون دروساً خصوصية أعلى من نسبة نظرائهم من الفقراء فى كل المستويات التعليمية وتشير الاحصائيات لعام ١٩٩٨/٩٧ إلى العلاقة بين المستوى الاقتصادى والاجتماعى وتعاطى الدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم حيث:(١٠).

-فى التعليم الأساسى ٨ر٤٥٪ للفقراء ، مقابل ٤ر٦١٪ للفئات الوسطى و٦ر٦٤٪ للأغنياء.

-فى التعليم الثانوى ١ر٦٦٪ للفقراء ،مقابل ٦ر٨٨٪ للفئات الوسطى و٦ر٨٣٪ للأغنياء .

-فى المعاهد العليا ٥ر٥٣٪ للفقراء ، مقابل ٧ر٦٧٪ للفئات الوسطى و٧ر٨٥٪ للأغنياء.

-وفى الجامعة ٨ر٧٪ للفقراء، مقابل ٧ر١١٪ للفئات الوسطى ، ٢ر١٦ للأغنياء.

-وجميع من يأخذون دروساً خصوصية فى جميع أنواع ومراحل التعليم ٣ر٥١٪ للفقراء ، مقابل ٢ر٦٣٪ للفئات الوسطى و٥ر٦٠٪ للأغنياء.

إن إعمال النظر فى التوزيع الحالى للانفاق عبر التصنيفات التعليمية ، يوضح أنه فى حين أن التعليم قبل الجامعى مسئول عن٩٠٪ من مجموع الطلاب فهو يتلقى٧٥٪ من حصاد الانفاق ،وعلى الجانب الآخر ، فإن التعليم العالى المسئول عن١٠٪ من مجموع الطلاب يتلقى ٢٥٪ من الانفاق الكلى الحالى ،وعلى الرغم من تكلفة الطالب المفرد فى الحلقات قبل الجامعية تشير إلى أن تكلفة الطالب خلال العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١ تصل إلى حوالى ١٥٠ دولاراً أمريكياً مقابل ٣٥٠٠ دولار فى إسرائيل ، و٦٥٠٠ دولار فى أمريكا و١٢ ألف دولار فى سويسرا.

هذا إلى جانب أن أنماط القبول والقيد تشير إلي تحيز قوى تبعا للمنطقة الجغرافية والجنس، حيث يتضح فى مناطق صعيد مصر وهى أكثر المناطق- المحافظات- فقراً وحرماناً من الخدمات أدنى نسبة ومعدل قيد ، وأعلى نسبة تناقض فى القيد تبعا للجنس.

وعلى الرغم من أن معدل الأمية قد تناقص عبر السنوات الماضية ، إلا أن العدد الكلى للسكان الأميين (+١٥) إزداد من ١٦ مليوناً عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٤ر١٦ مليون عام ١٩٩٩ . ويرتبط توزيع الأميين بتناقضات فى الجنس والموقف الجغرافى ففى عام ١٩٩٦ على سبيل المثال كانت نسبة الأمية بين الاناث ضعف النسبة بين الذكور (٥١٪ ،٢٦٪ على التوالى).

وكانت فى المناطق الريفية تقريبا ضعف المناطق الحضرية (٤٩٪ ،٢٦٪ على التوالى) وتشير التحليلات أن بقاء التلاميذ بالتعليم يرتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فى مقابل التحيز الكامن فى النظام التعليمى نفسه. فكان توقع الحياة المدرسية- التمدرس-للذكور عام ١٩٩٢ (وهو يحدد على أنه المجموع الكلى لسنوات المدرسة التى يتوقع أن يقضيها الطفل فى سن معينة) كان ٨ر١٠ سنوات مقارنة بـ٨ر٨ للإناث . وأن الفجوة بالنسبة للجنس أضيق فى توقع البقاء بالمدرسة ، فهى ١ر١١٪ سنة بالنسبة للذكور و٥ر١٠ سنة بالنسبة للإناث)(١١).

وعلى الرغم من أن الأرقام قد تبدو متضخمة إلى حد ما إلا أنها توحى بأن التحيز للجنس يميل إلى الاختفاء بمجرد أن تدخل البنات إلى المدارس . ويبدو أن العوالم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبقية عوامل أقوى من النظام التعليمى فى التأثير على التحيز الجنسى للالتحاق بالمدرسة .كما أن القضية لم تعد دخول المدرسة بقدر ما هى الاستمرار فى الدراسة ، لأن الرسوب

والتسرب يعد مؤشراً آخر للتحيز ،حيث تلقى الفئات الاجتماعية الدنيا والفقيرة نصيبيا أعلى من المتسربين والراسبين ،حيث يعود التسرب والرسوب فى المدرسة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتى تعجز المدرسة عن أن التصدى لها ..إلى جانب أن الرسوب والتسرب والذى يبلغ ٢٠٪ من جملة طلاب التعليميين الأساسى والثانوى إزداد فى المناطق الفقيرة والعشوائية ويقل فى المناطق الحضرية ، والفئات الاجتماعية العليا.

ولعل الجدول التالى يوضح التوزيع النسبى للسكان خلال عشر سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية للفترة من عام ١٩٧٦ -١٩٩٦ خلال عشرين عاما وسنجد على مستوى التعليم الابتدائى والتعليم والثانوى أن النسبة للذكور ظلت تتراوح ما بين ٤ر١٠ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢ر١٠ بعد عشرين عاما ، أى لا تقدم يذكر، وستكون النسبة أقل بكثير بالنسبة للتعليم الثانوى العام بمفرده ،وبالنسبة للإناث ارتفعت النسبة من ٦ر٥٪ عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٣ر٨٪ عام ١٩٩٦ وظلت النسبة الاجمالية بنين وبنات خلال ذات الفترة لا تتجاوز ٣ر٩٪ ولاشك أن تلك نسب متدنية بالقياس للجهود التى تبذل لتطوير التعليم خلال عقدين من الزمان.

جدول(٣)

تطور التوزيع النسبى للسكان ١٠ سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ذكور			إناث			جملة		
	٧٦	٨٦	٩٦	٧٦	٨٦	٩٦	٧٦	٨٦	٩٦
أمى	٤٢ر٧	٣٧ر٦	٢٩ر٠	٧٢ر٦	٦٢ر٨	٥٠ر٢	٥٧ر٣	٤٩ر٩	٣٩ر٤
يقرأ ويكتب	٢٨ر٦	٢٤ر٠	٢٢ر٧	١٣ر١	١٤ر٩	١٤ر٦	٢١ر٠	١٩ر٦	١٨ر٧
ابتدائى-ثانوى	١٠ر٤	٨ر٥	١٠ر٢	٥ر٦	٦ر١	٨ر٣	٨ر١	٧ر٣	٩ر٣
مؤهل أقل من جامعى	١٥ر١	٢٥ر٢	٣٠ر٧	٧ر٧	١٤ر٧	٢٢ر٩	١١ر٥	٢٠ر١	٢٦ر٩
مؤهل جامعى	٣ر٣	٤ر٧	٧ر٤	١ر٠	١ر٤	٣ر٩	٢ر٢	٣ر١	٥ر٧
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١٩٧٦-١٩٩٦(١٢)

المصادر والمراجع

١- شبل بدران ، التربية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، (القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ،١٩٩٩)، ص ص٢٧-٣٣.

-اليونسكو، توصيات بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولى والتربية فى مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، الدورة (١٨) باريس١٩ نوفمبر عام ١٩٧٤ ، ص ص-٣-٥.

٢- محمد توفيق سلام، دواعى تعليم حقوق الإنسان بمراحل التعليم قبل الجامعى ، (وزارة التربية والتعليم ،مجلة التربية والتعليم، المجلد الخامس، العدد العاشر، سبتمبر ١٩٩٧)، ص ص٩-١٠.

-نادية محمد عبد المنعم ومحمد توفيق سلام، واقع تعليم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى مصر ، المرجع السابق، ص ص ٣٩-٤٠.

٣- فايز مراد مينا ، التعليم فى مصر -الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠-(القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦ -منتدى العالم الثالث ،مصر ٢٠٢٠) ،الفصل الرابع والخامس.

٤- شبل بدران ، تكافؤ الفرص فى نظم التعليم ،(الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢) ،ص ص ٢٠-٢٤.

٥- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ،٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير، ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم ،(القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠١) ص ٣٧.

٦- وزارة التربية والتعليم ،مبارك والتعليم : نحو تعليم متميز للجميع ، (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠٠) ، ص ص ٢٠-٢١.

٧- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم ، مرجع سابق ، ص٤٤.

٨-INp .Egypt , Human Development Report 1997-1998(cairo Inp,pp.35-123)

٩-Ibid, pp: 35-38.

١٠- شبل بدران، «صرورة تغيير نظام التعليم »، (القاهرة ، مجلة الهلال، عدد فبراير ٢٠٠٢)،ص٢١.

١١- شبل بدران ، التعليم والبطالة ،(الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٢) ، ص ص ١٠١-١٠٨.

١٢- ماجد عثمان وآخرون «السكان وقوة العمل ، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠، (القاهرة ،منتدى العالم الثالث، مركز الشرق الأوسط، يناير٢٠٠٢)،ص٢٩. ■

المواطنة والديمقراطية والتربية المدنية..

ثلاثية الغياب فى التعليم المصرى

■ سامح فوزى

لماذا لاتلعب المدرسة دور الوكيل Agent فى تغيير المجتمع إلى الأفضل ؟ ولماذا تظل المدرسة أداة فى تكريس الوضع الراهن بكل مايحمله من جمود بيروقراطى وسياسى وعدم القدرة على حسم اختيارات الحداثة ؟

الاجابة التى إهتديت إليها عن هذين السؤالين تتمثل فى غياب الديموقراطية والمواطنة والتربية المدنية فى التعليم . وهو ما أدى إلى أن تصبح المؤسسة التعليمية ساحة لحرب استنزاف بين الدولة وقوى الإسلام السياسى ، وبدلاً من أن تلعب المدرسة دوراً حداثياً باعتبارها أول مؤسسة مجتمعية حقيقية يتصل بها الفرد تحولت إلى مؤسسة تكرس الفرز الطائفى والأسلوب اللاديمقراطى فى إدارة الشأن التعليمى.

الجهود التى قامت بها وزارة التربية والتعليم منذ مايقرب من عقد كامل مهمة لكنها غير كافية لأنها لاتزال تدور فى رد الفعل دون أن تخرج إلى حيز الفعل والمبادأة..

وماتقوم به وزارة التعليم فى هذا الصدد يتفق مع مجمل السياسات العامة للحكم التى باتت تحارب التطرف بالتدابير الأمنية دون أن تتجه لتعزيز المواطنة فى الوقت الذى تبقى فيه على حالة اللاديمقراطية السائدة .

وإذا استمر الحال كذلك فان خطر وقوع المدرسة فى مستنقع الطائفية والتطرف لايزال قائماً .. وهو الأمر الذى يستوجب طرح هندسة سياسية جديدة.

(١)

البحث عن « معنى »

حصلت على المنحة التى يقدمها المركز الثقافى البريطانى لدراسة الماجستير فى

إحدى الجامعات البريطانية .. أعجبت فى تلك الفترة بمصطلح جديد بدأ نجمه يبزغ فى سماء العلوم السياسية هو الحكم الجيد Good Governanc فوجدت نفسى بعد رحلة بحث قصيرة فى البرامج الدراسية التى تطرحها الجامعات طالباً بمعهد دراسات التنمية (IDES) بجامعة ساسكس susse ضمن أول مجموعة تدرس دهاليز هذا المصطلح الذى زج به البنك الدولى فى حقل التنمية حتى يكون بوسعه الولوج فى قضايا سياسية دون أية حساسيات أو حسابات مع الدول النامية.

المعهد من أشهر مراكز دراسة التنمية فى العالم ، أما جامعة « ساسكس » فهى يسارية المنشأ والتوجه . أساتذتها فى كل فروع العلوم الاجتماعية – وبالأخص العلاقات الدولية والاقتصاد السياسى – فى حالة خلاف دائم حاد أحياناً مع نظرائهم فى كلية الاقتصاد الشهيرة بجامعة لندن المعروفة بيمينيتها المفرطة.

الدراسة فى بريطانيا ليست فقط عملية معرفية لكنها أيضاً عملية تنشئة يخرج منها الطالب بالمعلومة ، والتفكير العلمى ، وكذلك مجموعة من القيم المجتمعية التى تسهم فى توجيه مجمل كيانه الإنسانى .. ونظراً لإننى حصلت فى السابق على درجة الماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فأصبح – بالتالى – من السهل المقارنة بين الحالة الأكاديمية هنا وهناك.

تقع جامعة « ساسكس » فى إحدى المناطق الريفية الخلابة على أطراف مدينة « بريتون» الساحلية .. البداية بالنسبة لى كانت بمثابة مفاجأة الجامعة لاتحيط بها أسوار حديدية ، وليس لها أبواب يقف عندها حراس مدججون بالسلاح ، ولاتوجد « بطاقة هوية طلابية » – كشرط – لدخول الجامعة ، وتستطيع أن تحمل ما تشاء من أوراق وكتب دون أن تمتد إليها يد رقيب أو حارس أو تشعر أنه بمجرد حملها فانك تدخل فى المربع « الخطر ».

إن هذه الحالة الانفتاحية للجامعة تعنى أنها مؤسسة مجتمعية تتصل بالواقع المحيط ، ولاتنفصل عنه ، جزء منه ، لاتحدها عنه أسوار..

فى داخل الجامعة هناك مسرح وسينما ومكتبة وكافيتريا وكنيسة ومسجد أى كل ماله علاقة بتكوين الإنسان معرفياً وإنسانياً وروحياً . الصحف تباع بنصف الثمن – جميع الصحف دون حظر أو تمييز أو تفرقة .. أى أن

هناك تشجيعاً للطلاب على التعرف على ألوان الطيف السياسى من خلال الصحف والأسر الجامعية المعبرة عن أحزاب سياسية والندوات التى تقام دون انقطاع..

العلاقة بين الأستاذ والطالب فريدة .. الحوار هو الأساس .. والاختلاف له احترامه .. ويقود الفصل بين العام والخاص إلى إيجاد بيئة تتسم بالموضوعية وتحجيم دور الاتجاهات السلبية التى قد تغلب على أى علاقة إنسانية .. ومن حق الطالب أن يقيم أداء الأستاذ ، ومحتوى المقرر الدراسى .. هو شريك " فاعل" وليس مجرد " متلق " سلبى للمعلومة .. ويعيش الطالب فى هذا المناخ الصحى رغماً عنه .. قد يغلبه الشك فى البداية ، ويعيش لزمن وفى مخيلته المخاوف التى تربى عليها من السلطة .. ولكن بمجرد أن يرى أستاذين اختلفا بشدة فى الرأى فى ندوة وهما يجلسان فى الكافتيريا يتناولان فى انسجام وود مشروباً يدرك أن الاختلاف فى الرأى جزء من البنية الثقافية للمجتمع بأسره ، وأن هناك من القيم المجتمعية المستقرة التى تحول دون تحويل " الاختلاف " إلى " خلاف "..

القضية – إذن – ليست تعليماً ومعلومات ومناهج ومقررات بل هى فى الأساس سياق مجتمعى يجعل المؤسسة التعليمية – الجامعة – والمدرسة – فى حالة اتصال وتواصل مع المجتمع .. ويجعل الطلاب فى حالة اتساق مع أنفسهم ومجتمعهم ، وتزول – بذلك – مساحة من الضبابية واللا يقين والخوف داخل الطلاب عندما تتصادم رؤاهم وأنشطتهم مع الفلسفة التعليمية السائدة ، أو يجدون أنفسهم ممزقين بين حياة داخل أسوار الجامعة وأخرى خارجها.

جاءت لحظة المقارنة فى نهاية العام الدراسى متأخرة بعض الشئ عندما طرقت إحدى الطالبات اللاتى يدرسن الإخراج التلفزيونى باب حجرتى تطلب منى الإدلاء بحديث عن الحياة الجامعية فى مصر وبريطانيا – ممثلاً للطلاب الوافدين من الخارج . قلت فى الحديث التلفزيونى ما خلاصته أن الطالب هو الطالب . يوجد هنا وهناك . والكتاب هو الكتاب . يوضع على رف مكتبه هنا وهناك .. إنما الاختلاف يكمن فى البيئة المجتمعية للعملية التعليمية التى إما أن تعزز الديمقراطية والمواطنة والحرية .. أو أن تساعد على ترسيخ ثقافة الاستبداد والطائفية والخضوع .. باختصار فان الاختلاف ينحصر فى عبارة واحدة " التكوين مقابل التلقين " ..

التعليم فى الغرب رحلة تكوين مستمرة إرتقائية متنامية للفرد والمجتمع، أما التعليم فى المجتمع المصرى فهو مسلسل تلقين وإعادة إنتاج الأنماط الجاهزة ..

التلقين هو أداة البيروقراطية التى تهيمن على السياسة والإدارة المصرية .. هو السبيل الوحيد لانتاج عقول متناسخة .. متشابهة .. .. تتوافق مع نظام عام يقوم على الاتساق والسير على النص المرسوم والخوف من الخروج من ثقافة الحشد .. التلقين - إذن - هو « صمام أمان » للحفاظ على الجمود السياسى والفكرى .. وفطن الاسلام السياسى إلى أهمية « التلقين »، ودخل فى حرب إستنزاف طويلة مع الدولة للسيطرة على عقول المصريين .. الحرب بين الدولة والحركة الاسلامية - إذن - كانت على أرضية واحدة هى " تأميم العقل ".

كيف يمكن خلق مناخ مواتٍ لتعليم يستند إلى المواطنة ؟ .. حولت التساؤل إلى بحث عندما جاء موعد إعداد أطروحة الماجستير .. بحث عن أسانيد علمية تحقق الاشكالية / الأمنية فى أن تصبح البيئة الخاصة للتعليم مختلفة .. اختلاف من أجل التغيير والحرية..

(٢)

مؤسسة مجتمعية أم طائفية؟

البداية المنطقية لابد وأن تكون من المدرسة نظراً لأن التكوين الأساسى فى حياة الطالب يبدأ ويتراكم عبر مراحل التعليم المختلفة وصولاً للجامعة .. فى الفكر التربوى الحديث " المدرسة " ليست مجرد بناء / منظمة مغلقة يتلقى فيها الطالب معارف منظمة لكنها - فى الأساس - مؤسسة مجتمعية تنفتح على المجتمع المحيط بكل مايحويه من شبكة علاقات إجتماعية كثيفة .. العلم - الذى يتلقاه الطالب - يجيب عن تساؤلات حياته الأساسية، ويرتبط بواقعه المعاش بكل تعقيداته، الحال لدينا ليس كذلك فى كل الأحيان .. العلم - مفرداته ومفاهيمه ومشكلاته البحثية " مستوردة " ولم يحدث له تمصير يجعله يشتبك مع الواقع المحلي..

طرح - يوماً - د. ريتشارد كروك - أستاذ التنمية المعروف فى بريطانيا - سؤالاً حول إشكاليات تطبيق مفهوم الحكم الجيد Good Governance طرح السؤال علينا .. وكنا عشرين طالباً وطالبة من مختلف قارات العالم ذكرت إجابة أذهلته وجعلته يفكر بعض الشئ . قلت له إن الإشكالية الحقيقية التى نواجهها فى الواقع العربى هى ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية على نحو دقيق يعكس ماهيته وجوهره

.. البعض يسميه الحكم الجيد ، وآخرون يقولون « أسلوب إدارة الدولة والمجتمع » ، وفريق ثالث يطلق عليه " الحاكمية " ورابع " الحكم الموسع " .. الخ

هذه هى حالة المفاهيم المستوردة فى العلوم الاجتماعية .. بالنسبة للأستاذ الانجليزى كانت إجابتى غريبة نظراً لأن الأكاديمية الغربية تفرز مفاهيم تتصل بصورة مباشرة وجدلية بالسياق المجتمعى التى ظهرت فيه .. من هنا تكتسب العلوم الاجتماعية أهمية فى الغرب ، وتعتبر فى مجتمعنا من باب " الحشو" أو كما تسمى " علوم نظرية " .

التعليم فى مجتمعنا يجب أن يجيب عن التساؤلات الأساسية للمواطن المصرى .. هذا ماتنبه إليه محمد على باشا فى مطلع القرن التاسع عشر ، وآلت بنا الأوضاع الملتبسة إلى جملة أزدواجيات تعليمية فى المنهج والمدرسة ونمط التعليم .. إلخ

جعلت التعليم يجيب عن تساؤلات عديدة قليل منها مايخص هموم الوطن .. من هنا ليس مستغرباً أن يتعلم الطلاب - فى الخبرة الأوربية - داخل المدرسة المواطنة - فكراً وممارسة - ويؤدى انفتاح المدرسة على المجتمع إلى تواصل الطلاب مع العناصر الأساسية للبيئة المحلية التى يعيشون فيها ، وترجمة المواطنة عملياً.

هناك فى المدرسة نوعان من المناهج . المنهج المعلن الذى يتكون من جملة المقررات الدراسية ويثور الجدل والنقاش حول فحواه . والمنهج الخفى Hidden Curriulum الذى يشمل جميع الممارسات التى تندرج تحت مسمى الحياة المدرسية school Life وتعنى أسلوب تعامل الطالب مع المدرس ، إدارة الشأن المدرسى ، الأنشطة المدرسية ، الثقافة التى يتشربها الطلاب فى المدرسة .. الخ بقول آخر فان المنهج المعلن يخاطب الجانب الكمى فى العملية التعليمية ، أما المنهج الخفى فانه يتناول الجانب الكيفى . ويتعلم الطالب عادة الديمقراطية فكراً وممارسة ، والتعددية ، وإدارة الاختلاف ، والحوار من خلال نمط الحياة المدرسية السائد . المدرسة بالنسبة له المؤسسة المجتمعية - شبه الوحيدة - التى ينضم إليها فى بواكير عمره ، يتعلم فى محيطها آليات التعامل فى المؤسسة وماتفرضه من علاقات السلطة ، والعلاقات الاجتماعية الكثيفة المتداخلة والمعقدة.

فى الخبرة المصرية حدث اهتمام بالمنهج المعلن - من حيث فرض المضمون الشعبوى

الذى يخدم النظام الحاكم – وجرى " بقرطة" المنهج الخفى بحيث لم تعد المدرسة تختلف عن أى بناء حكومى يخضع لسلطة الضبط والإكراه والروتين الإدارى.

وكانت قوى الإسلام السياسى من الذكاء عندما اخترقت المنهج المعلن ، ودفعت بعناصرها ضمن المدرسين ثم سعت للاستيلاء على المنهج الخفى . فى بعض الحالات جرى تحريم تحية العلم ، وحرق الكتب العلمية فى المكتبات ، وصودرت الأنشطة الفنية فى المدارس .. إنها صورة " مجتمع البداوة " التى أرادت هذه القوى أن تبدأ تأسيسه من المدرسة التى تحولت إلى خلايات للتجنيد بعد أن كانت أو يجب أن تكون مؤسسة مجتمعية.

فى الفكر السياسى هناك مؤسسات يطلق عليها مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتعلم فيها الفرد التلاقى مع غيره على أرضية المصالح المشتركة دون نظر أو اعتبار لما بينهم من اختلافات فى العرق أو الدين أو الجنس .. الخ الجيش والمدرسة فى مقدمة هذه المؤسسات التى تحقق الانصهار الوطنى ، وتخلق الولاء الواحد " الأسمى" على حساب الولاءات الضيقة التحتية..

من هنا يجب أن تكون المدرسة " مدنية" . وأقصد بذلك أن يكون السياق الذى يمارس فيه الطلاب أنشطتهم ذات طبيعة مدنية وليست دينية.. المدرسة – فى الحالة المصرية – ليست مدنية بشكل كامل ، كما إنها ليست دينية على نحو مطلق ، إنما تعمل فى حالة وسط مختلطة ملتبسة..

الخطاب الدينى الإسلامى يهيمن على الإذاعة المدرسية الصباحية دون أى إلتفات إلى حالة التعددية الدينية التى توجد داخل المدرسة ، وهو مايجعل الطالب المسيحى يعرف الآخر الدينى فى حين أن الطالب المسلم لايعرف الآخر الدينى الذى يشاركه هموم الوطن .. هذه المعرفة ضرورية .. بل إنها أساسية لاستقرار المواطنة فى هذا المجتمع..

فى كتاب لى بعنوان « هموم الأقباط » طلبت من إحدى الزميلات المسلمات أن تجرى استطلاعاً مبسطاً للرأى وسط المسلمين عما يعرفونه أو مالايعرفونه عن الأقباط .. جاءت الاجابات مذهلة ومخجلة فى آن واحد .. جملة من الخرافات التى تنتقل على الألسنة فى الواقع الفكرى المتردى كالنار وسط الهشيم .. قالوا إن « الأقباط لهم رائحة غريبة .. يعبدون ثلاثة .. يقيمون بروفة للموتى .. يحلقون شعر الزاهبة .. يستحمون كل ثلاثة أسابيع » هؤلاء

– بالتأكيد – هم ضحايا نظام تعليمى وإعلامى بالطبع لم يعطهم فرصة التعرف على الآخر الدينى الذى يشاركهم المواطنة..

عندما كنت طالباً فى السبعينيات والثمانينيات كنت أسمع زملاء لى ينعتونى « بالكفر» .. وعندما رشحت نفسى فى انتخابات اتحاد الطلبة-بالمدرسة الثانوية لم ينتخبنى سوى المسيحيين حتى أن صديقاً مسلماً «حسين» نظر لى فى أسى ، ووقف ينتخبنى قائلاً لبقية الطلاب فى الفصل « ماذا جرى ؟».

وكانت الإدارة المدرسية من السلبية حتى أنها لم توفر للتلاميذ الأقباط فصلاً يتلقون فيه حصة " الدين المسيحى" .. كان مصيرنا " الفناء" .. وكان ذلك للمشاغبين وخفيفى الظل " فرصة للهو" ، لكنه كان بالنسبة لمن يفكرون فيما حولهم « فرز طائفى» غير مبرر..

خلاصة القول أن الوعى الطائفى يخلق فى المدرسة فى ظل مناخ طائفى يجعل المدرسة – كمؤسسة – فى حالة تحالف غير مقدس مع بقايا عناصر المجتمع الطائفى .. وهى حالة ينبغى الخروج منها حتى تصبح المدرسة هى الوعاء الأول الذى يتعلم فيه الفرد مبادئ المواطنة ، وتتحول إلى مؤسسة مجتمعية رائدة فى التغيير المجتمعى – السياسى والثقافى والاجتماعى.

هذه هى خبرة دولة جنوب أفريقيا عندما أرادت أن تخرج من نظام الفصل العنصرى فكان من الضرورى أن يعاد تأسيس المؤسسة التعليمية على أساس من الديمقراطية والمساواة فى الهيكل البنائى والممارسة العملية..

واللافت للنظر أن طائفية المؤسسة التعليمية – فى خبرة مجتمعنا – ترتبط بحالة استبداد إدارى داخلى يحول دون توسيع نطاق المشاركة فى إدارة العملية التعليمية ، وهو ما أدى إلى تحويل الطالب إلى متلق سلبى للمعلومة ، والمدرس إلى سيدMASTER وباتت العلاقة تشبه ذلك النسق الاستبدادى المجتمعى فى العلاقة بين من يملك السلطة ومن لا يملكها والذى يسمى بعلاقة السيد بالتابع - Patron client pelation ship وبموجبه يتحول المدرس إلى سيد ويتحول الطلاب – بالتبعية – إلى تابعين .. ومن الطبيعى أن يفرز هذا النظام بنية تقوم على توزيع المغانم الصغيرة فى المدرسة أسوة بما يجرى فى عموم النظام السياسى ككل .. أى أن تصبح هناك مجموعة من الطلاب – أهل الثقة – على مستوى اتحاد الطلاب ذى الطبيعة الهامشية .. هؤلاء

يحتكرون بعض المزايا القليلة .. المحدودة .. وكأنها عملية تنشئة تجرى لهذه الفئة كى تلعب يوماً دوراً على المستوى العام..

وبالتالى لم يكن مستغرباً أن تصبح الطائفية والاستبداد المدرسى وجهين لعملة واحدة هى الفرز على أساس لاعقلانى .. وأى تحديث للمدرسة لابد وأن يتعامل مع العلتين معاً من خلال قطع الحبل السرى الذى يجمعهما ، وإرساء أسس تعليم مدنى ديمقراطى يستند إلى مفهوم المواطنة الحقيقية فى جميع جوانبها.

(٣)

جهود مهيضة الجناح

لاشك أن وزارة التعليم حاولت أن تفعل شيئاً مع واقع تعليمى " ملتبس " .. فقد جعل د. حسين كامل بهاء الدين – وزير التعليم – إشكالية التطرف فى التعليم فى مقدمة أولوياته .. دخل معارك متتالية كسب بعضها ، وخسر البعض الآخر .. ورغم جسارة التصدى لواقع معقد إلا أن الجهود التى بذلت – وأحسب أنها لاتزال تبذل – تأتى فى إطار رد الفعل – أى التعامل مع التطرف فى العملية التعليمية – على حساب المبادأة والفعل – أى إعادة تأسيس المدرسة على أساس كونها مؤسسة مجتمعية تنشر فكر المواطنة – قولاً وعملاً ..

فى هذا السياق حدثت عملية تنقية المناهج المدرسية مما تحويه من موضوعات تحض على التطرف والطائفية ، وتكثيف حملات المراقبة والتفتيش ، وتحويل المدرسين الذين يقومون بنشر التطرف إلى وظائف إدارية ، والاهتمام – فى ضوء الاحتجاجات المتزايدة – بتدريس جانب من الحقبة القبطية فى المقررات الدراسية .. هى جهود – فى مجملها – إيجابية لكنها « مهيضة الجناح » .. وأقصد أنها تتعامل مع الجانب السلبى للظاهرة دون طرح برنامج إيجابى بديل .. أى تجفيف منابع التطرف فى المدارس دون التعامل مع مشكلة السلطة والاستبداد المدرسى ..

الأزمة لها جانبان : الأول يخص مايعتمل فى المدرسة من ثقافة دون المواطنة ، والثانى يتناول الحياة المدرسية التى تغلب عليها ثقافة دون الديمقراطية .. وماتفعله الوزارة – وهو مايقوم به النظام الحاكم – بمختلف هيئاته ومؤسساته وأجهزته ، هو محاولة التصدى لثقافة التطرف ولكن دون المضى قدماً فى نشر ثقافة المواطنة، والإبقاء على حالة اللاديمقراطية السائدة ..

يترتب على ذلك أن تظل محاربة الطائفية

والتطرف شأنا أمنياً بحتاً يعتمد على الملاحقة والتفتيش والتقارير أكثر مايعتمد على تغيير الذهن ، وتجديد الثقافة ، وتعميق المشاركة المجتمعية..

إذا لم تتجه العملية التعليمية برمتها - ماظهر وماخفى من المناهج الدراسية - صوب المواطنة والديموقراطية فان المدرسة ستظل مؤسسة مغلقة معرضة للتأثر بأى تيار سلبى يتسلل إليها من خلف الأسوار الحديدية التى تحيط بها ، ويتصور القائمون عليها أنها بسبب ذلك " محصنة ".

لم يعد للمدرسة أى اتصال مجتمعى يجعل منها " مؤسسة مجتمعية " تمثل جزءاً من المجتمع الذى توجد فيه .. لايوجد أى تواصل بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى بشتى أنواعها .. وتبعاً لذلك لاتقدم المدرسة العنصر البشرى المتعلم المدرب على المشاركة للعمل فى هذه المنظمات ، وتحمل عبء خدمة المجتمع من خلالها ..

التركيز المفرط على الجانب التقنى فى العملية التعليمية أفقد المدرسة دورها فى مجال التنشئة الاجتماعية ، وخدمة المجتمع المحلى .. والدولة - تحت لافتة محاربة الارهاب والتطرف - تتحفظ على " المدرسة" ، وتجعل منها إدارة حكومية ، وتنظر بعين الريبة والشك والترصد إلى أى جهود ترمى إلى مد جسور التواصل بين المدرسة والسياق المجتمعى الذى تباشر نشاطها فيه..

وبالتالى ليس مستغرباً أن تلفظ المؤسسة التعليمية أجيالاً من المواطنين الخاملين والسلبيين الذين لم يتعودوا يوماً على إدارة شئونهم حتى فى أبسط صورها .. يركنون قط إلى البيروقراطية النهرية المركزية التى تأخذ على عاتقها تنظيم حياة المواطن بوصفها وسيطاً حقيقياً بين المواطن والحكم فى ضوء ضعف المؤسسات الوسيطة التى تقوم على المشاركة والمبادأة والديمقراطية.

والتطوير مهيض الجناح حتى لو كان فى جانبه « التقنى» .. والسبب أن التحديث التقنى لايقترن بالقيم الحداثية التى يتعين عليه أن يحملها وينشرها .. ماذا يفيد الطالب إذا تعامل مع الكومبيوتر فى مناخ يفتقر إلى الحرية ؟.. أو إذا درس كتاباً - ملفتاً فى شكله - لكنه لايرتبط بواقعه المعاش ، وتساؤلات حياته الأساسية؟.

إن الفصل بين التقنية والقيم فى العملية التعليمية - أسوة بشتى مظاهر الحياة فى المجتمع المصرى - يجعل من التعليم « أداة

مـعـرفـة » أكـثـر من كـونه « أداة تـحـديث »، و« ووسيلة ضـبط » وليس « وسـيلة تغيير » ، وهو مايؤدى إلى انتشار ظاهرة البطالة فى صفوف المتـعلمين الذين لايعـرفـون أبسط مـبـادئ التـحـديث، ويفـتـقـرون فى نفس الوقت إلى « المبـادأة » التى تجـعل منهم قـوة اجـتـمـاعـيـة تسـعى للتـغـيـيـر .. ولعل « اللاحـداثة » و « التقاعس المجتمعى العام » هما وقود التطرف والعدمية السياسية .

(٤)

آفاق جديدة

يقودنا التحليل السابق إلى نتيجة أساسية هى أن مدنية التعليم ترتبط بأمرين أساسيين همـا نشـر ثقـافـة المواطنة ، والركـون إلى الديموقـراطيـة فى إدارة الشـأن المدرسى والجامعى .

وتـعـنى المواطـنـة CITIZEN SHIP تمتـع الأفـراد المنتـمين لاقليم دولة مـعـينة بالحـقـوق المدنية والسياسية والاجتماعية دون تمييز بينهم بسـبب الدين أو الجنس أو العرق أو التـراتبيـة الاجتماعية ..... الخ

هناك مـايشـبـه الاتفـاق بين البـاحـثين فـى العلوم الاجـتـمـاعـيـة على أن « المواطنة » موضوع للتعليم والتدريب والاكتساب من خلال رحلة عمر تراكمية ممتدة .. وتبدأ هذه الرحلة من المدرسة التى تعد - كما ذكرت من قبل - أول مؤسـسـة مـجـتـمـعـيـة تـتـعـاطـى مع الطلاب بوصفهم « مواطنين » بعد أن يخرجوا من رحم الأسرة الضيق إلى فضاء المجتمع الواسع .. وهناك فرق بين « الشخص الجيد » و« المواطن الجيـد » .. فـالمواطن يجب أن يكون شخـصـاً جـيـداً أمـا الأخـيـر فـلا يعنى بالضـرورة انه مواطن كامل الأهلية السياسية.

الشـخـص الجيـد هو من يتـعلم جملة من المعايير والقيم الاجتماعية التى تجعل سلوكياته فى إطار لائق .. أمـا المواطن الجـيـد فـهـو من يتعلم كيف يتحمل المسئوليات ويمارس الحقوق المكفولة له فى المجتمع . من هذا المنطلق فان " المشـاركة " تعـد عنصـراً أسـاسـيـاً فى تعـريف المواطنة حـيث إن الأخـلاق البـرجـوازية التى يتحلى بها البعض لاتخلق مواطناً حقيقيا فى المجتمع . ويتعلم التلاميذ فى الفضاء المدرسى أن لهم حـقـوقـاً وعليـهـم واجـبـات ، وإن أى تصرف يصدر عنهم سوف تستتبعه مساءلة أو كشف حساب بالضرورة.

المدرسـة هى المكان الخـصب الذى يتـعلم فيـهـا الطلاب الثـقـافـة القـانـونيـة اللازمـة التى تجـعل منهم " أفـراداً قـانونيين " بالمعنى

الإصطلاحى ، يتعلم الطلاب طبيعة القانون ، وعلاقة المواطن بالقانون ، والعلاقة التى يجب أن تكون بين المواطن ومؤسسات العدالة ، أى يتعلم الطالب - باختصار - " أن القانون يستخدم أو يطبق من أجله وليس فقط ضده " على حد تعبير أحد الدارسين.

ويشير بعض الدارسين إلى أهمية أن يتعلم الطالب فى المدرسة " المواطنة العالمية " فى ظل التسارع الشديد فى وتيرة العولمة والتداخل بين المجتمعات على الصعيدين الاقتصادى والثقافى.

وهناك أربعة محاور أساسية يتعين على المقررات المدرسية أن تتضمنها حتى يصبح الطالب على وعى تام بمسيرة المواطنة تاريخياً وما آلت إليه الآن :-

١- المسار التاريخى للمواطنة الذى أفضى إلى أن تصبح كل مكونات المجتمع المصرى مواطنين كاملى المواطنة .. المقصود - إذن - هو تتبع مسيرة الحركة القانونية والدستورية التى قادت المسلمين والأقباط إلى اختراق حاجز السلطة التى هيمن عليها الأجنبى طيلة تاريخهم.

٢- تتبع مسيرة المرأة المصرية لاستخلاص حقوقها القانونية والدستورية وذلك حتى يترسخ فى ذهن الطالب أن مصر ليست ذكورية ، أو بنيت فقط بسواعد الرجال المسلمين بل إنها وطن بناه ويواصل بناءه كل من يعيش على أرضه ، مسلمين وأقباطاً ، رجالاً ونساء .. إلخ

٣- علاقة الارتباط التى نشأت فى التاريخ المصرى بين " الديمقراطية والمدنية والمواطنة " فقد أينعت المفاهيم الثلاثة - معاً - فى التربة المصرية ، وعندما غاب أى منها تأثر بشدة المفهومان الآخران .

٤- المسيرة الديمقراطية للمجتمع المصرى منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر ، وماشهدته من أنظمة حكم ، وتعددية سياسية تتقدم حيناً وتتأخر كثيراً ، وظاهرة المجتمع المدنى وسبل تدعيمه .. إلخ.

يرافق الحديث عن المواطنة مايعرف فى أدبيات التعليم باسم " التربية المدنية " وهى تعد ضرورة أساسية ، ومكوناً محورياً فى أى تعليم عصرى فى دولة مدنية .. الطلاب يجب أن يتعلموا ثقافة حقوق الانسان ، والحريات ، وسبل ممارستها ، والوعى البيئى واحترام الحضارة والمدنية..

وهناك جملة محاور أساسية يجب أن تلقى حضوراً قوياً فى المقررات المدرسية مثل حقوق

الانسان التى تتضمنها العهود والمواثيق الدولية فضلاً عن الدستور المصرى ، ومايتفرع من ذلك من حقوق تتعلق بتعامل المواطن / الفرد مع الدولة ، وسبل ممارسة هذه الحقوق حتى فى إطار المدرسة ذاتها ، وإدراك الطالب أن المجتمع الذى يعيش فيه « تعددى» وليس « أحادياً » ، وأتمنى بذلك أن يتعلم الطالب أسس التعددية الدينية والفكرية والسياسية داخل المدرسة.

ولعل غياب هذه المحاور عن المقررات الدراسية فى التعليم أدت إلى شيوع ظاهرة غريبة هى انخفاض الوعى الانسانى والحضارى والبيئى لدى الطلاب فى وقت يفترض فيه أن حماسهم الوطنى فى ذروته .. الطلاب يخربون الممتلكات العامة فى المدرسة والشارع والمواصلات ، ويشاركون فى ثقافة « ألرصيف» فى الشارع المصرى على نحو غير مسبوق هذا فضلاً عما تحفل به زيارات المدارس للمناطق الأثرية من إساءة تلقائية للآثار بصورة تثير استياء الأجانب الذين ينظرون فى أحوال كثيرة فى ذهول إلى الشعب الذى يربى أبناءه على إهانة حضارتهم وتاريخهم التليد ..

والوعى البيئى لدى الطلاب ليس أسعد حظاً من الوعى الحضارى .. ويكفى نظرة سريعة للمدرسة من الداخل لتبين حالة النظافة المتردية ، وغياب الاهتمام بالبيئة لدى الطلاب..

(٥)

المنهج الخفى : الفريضة الغائبة

تناولنا فى الجزء السابق المواطنة والمدنية وبقى الضلع الثالث فى مثلث الحداثة التعليمية وهو الديموقراطية.

الطلاب يتعلمون المواطنة والتربية المدنية ضمن المقررات المدرسية - أو يجب أن يتعلموا ذلك - ولكن عملية التنشئة بالنسبة لهم تكتمل إذا مارسوا هذه المفاهيم فى الحياة المدرسية أو ما أطلقنا عليه « المنهج الخفى» . هنا يحدث تلازم واجب - فى أذهان الطلاب - بين النظرى والتطبيقى ، وماهو كائن ومايجب أن يكون ..

وفى هذا الصدد هناك ثلاثة محاور أساسية أو دوائر أساسية على طريق إنشاء سياق مجتمعى مدنى ديموقراطى للعملية التعليمية ..

* المدرسة ثم الجامعة يجب أن تكون مجالاً لالتزام تعاقدى يقبله الطلاب .. هو عقد إجتماعى أخلاقى مصغر يمثل مقدمة فى أذهانهم إلى العقد الاجتماعى - الأشمل -

الذى ينظم الحياة فى المجتمع.

يجب أن يكون هناك ميثاق أخلاقى Code of Ethies يحكم العملية التعليمية أو الحياة المدرسية الداخلية . يعرفه الطلاب ، ويوافقون عليه ، ويصبح بالنسبة لهم الإطار الاسترشادى لممارسة العمل المدرسى .

ويعرف الطلاب أن هذا الميثاق الأخلاقى / الدستور هو جزء من بنية العملية التعليمية ، ويجب عليهم أن يعملوا فى إطاره .. إنه النموذج المصغر لما سوف يعرفه الطلاب – بعد ذلك – فى المجتمع الواسع .. وفى غياب هذا الميثاق التعاقدى فان مايحكم المدرسة هو « ثقافة الفوضى» التى تحكم مجمل المجتمع بمختلف مشتملاته ..

فى الخبرة الفرنسية يعكس الميثاق الأخلاقى للتاريخ بعيد الجذور والممتد للحقوق والحريات .. ومن المبادئ التى يتضمنها الميثاق المدرسى الفرنسى : « كل شخص برئ حتى تثبت إدانته » ، « لايجب أن يخضع أى شخص لعقاب غير عادل أو محاكمة غير عادلة » ، « كل شخص له الحق فى حرية الاعتقاد ، والضمير ، والتعبير واختيار المعتقد الدينى الذى يروق له » ، « كل الأفراد سواء أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف فى الدين أو اللون أو الجنس أو الأصل الاجتماعى أو العرق ..».

* العنصر الثانى المبتغى فى المنهج الخفى هو المشاركة الديموقراطية للطلاب فى إدارة الشأن المدرسى .. فى المدارس المصرية لاتزال هذه المشاركة محدودة أو تستند إلى إدارة غير ديموقراطية تجعل دائماً الطلاب على الهامش ، وتخلق شبكات فاسدة لتوزيع المغانم الصغيرة فى الأنشطة الطلابية ..

والمطلوب هو انشاء مجالس طلابية منتخبة إنتخاباً ديموقراطياً حراً وتعطى صلاحيات فى إاردة الشأن المدرسى من الداخل .. فى الخبرة البريطانية ، يتحمل الطلاب – من خلال مجالس منتخبة – مسئوليات واسعة فى إدارة شئون الحياة داخل المدرسة من خلال ما يعرف باسم Circle Tine ويعنى أن يتلاقى التلاميذ – حتى فى المدرسة الابتدائية – فى حوار مفتوح لمناقشة المشكلات اليومية وطرح أفضل الصيغ لحلها فى ضوء مايتوفر من موارد وإمكانات .. هذه الخبرة البسيطة قامت عليها فكرة إيجاد مجالس منتخبة للطلاب تعمل فى ظل ميثاق أخلاقى واضح وتتحمل تبعة ماتتخذه من قرارات فى إطار نظام محكم للمساءلة والشفافية.

فى الحياة المدرسية ، الطلاب ينشئون أندية أو أسراً خاصة بهم تتخطى الفوارق الدينية والنوعية وأحياناً العرقية على أساس من النظرة المتشابهة والمصالح المتماثلة .. هذه هى البداية الحقيقية لدفع الطلاب لاحقاً لإنشاء أو الانخراط فى إطار ماهو قائم من منظمات المجتمع المدنى بشتى أشكالها وأنواعها.

* العنصر الثالث المأمول فى الحياة المدرسية هو مشاركة عريضة للآباء فى العملية التعليمية باعتبارهم أصحاب مصلحة -Stake holders وهذه المشاركة يجب أن تكون على المستويين المحلى والقومى والخبرة المصرية تشير إلى أن مشاركة الآباء تجرى فى أضيق حدودها ، وعادة ماتكون من أجل جمع الأموال أو التبرعات أو إنشاء شبكة علاقات تترتب عليها منافع متبادلة لأولياء أمور الطلاب والقائمين على الإدارة المدرسية..

إن المشاركة الحقيقية للآباء فى العملية التعليمية تقود إلى بناء جسور تواصل بين المدرسة والمجتمع ، ولكن حتى يتسنى ذلك يجب أن تكون مجالس الآباء ممثلة لقطاعات مختلفة من المجتمع وليس فقط للطبقات الأكثر حظاً فى الثروة أو المكانة الاجتماعية.

فى هذه الحالة تصبح الديمقراطية والمشاركة من صميم العملية التعليمية ويتحول السياق المجتمعى المحيط بالمؤسسة التعليمية إلى بيئة خاصة للتغيير فى الاتجاه الأفضل .

إن هذا الطرح لايمكن أن يكون فاعلاً إلا. فى سياق مجتمعى عام يقوم على الديمقراطية والمواطنة ، ولكن حتى فى ظل غياب أو عدم وجود هذا السياق فان المدرسة سوف تتحول إلى وكلاء Agents للتحول بدلاً من أن تصبح أداة لاستمرار وضع قائم لايجب استمراره.■

تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع

مفتاحان أساسيان لتطوير التعليم فى مصر

فايز مراد مينا*

تنطلق رؤية الكاتب للتعليم من أن الوظيفتين الأساسيتين له هما تحرير الإنسان وتعظيم إسهاماته فى التنمية المطردة، وحيث تستمر عمليتا التعليم والتعلم من المهد الى اللحد [1]. ومن ثم، فإن المجتمع يفترض أن يسعى إلى بناء "المجتمع المتعلم"[2]، دون التوقف عند حدود "النمو الاقتصادى" أو "الاستثمار" أو حتى "الأمن القومى" من جانب المجتمع، أو عند حدود "الشهادة" أو "الوظيفة" أو حتى النمو المهنى من جانب الأفراد، فالتعليم وفقا لتصور الكاتب هو الحياة بكل ابعادها، وهو المستقبل[3].

ومع كثرة الاجتهادات فى محاولة تطوير التعليم، فإننا نختار تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع باعتبارهما المفتاحين الأساسيين لتطوير التعليم فى مصر، ذلك أنهما المفتاحان الأساسيان لحل المشكلات القائمة ولبناء أساس جيد لتعليم المستقبل. ويقصد بتجاوز الشكلية أن يتم تجاوز معالمها الأساسية التى تتمثل فى التركيز على الشكل المناسب بغض النظر عن خدمته للمضمون أو الجوهر والوصول الى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها بغض النظر عن الوسائل المتبعة من أجل ذلك ... وغيرها من المعالم [4]. وتنعكس الشكلية فى مجال التعليم فى عديد من الظواهر، منها القضايا المتصلة بالغرض من التعليم والإدارة التعليمية والعلاقة بين الشعارات المرفوعة

* أستاذ المناهج وطرق التدريس، كلية التربية – جامعة عين شمس.

والواقع التعليمى والتعليم الخاص وتنظيمات المعلمين. ويقصد بالتنوع أنه تنوع مادة التعلم وأساليب التعلم والتقويم ونظم الالتحاق بالجامعات وفرص التعليم المستمر.

ولكى نضع هذه الدراسة فى إطارها الصحيح ، نشير الى الملاحظات التالية:

١- تتداخل القضايا فى المجالات المتعلقة بالشكلية والتنوع [*]، مما يؤدى الى صعوبة الفصل بينهما فى حالات عديدة. فمثلاً يأتى فى مقدمة أسباب الأوضاع الحالية لمعظم المجالات التى تحول دون تنوع النظام التعليمى فى مصر تلك الإدارة المركزية السائدة (وذلك برغم الحكم المحلى)، مما قد ينتمى الى "الشكلية".

٢- تتناول القضايا التعليمية موضع النقاش فى هذه الدراسة بعض أهم القضايا التى تواجه التعليم فى مصر، وليس جميع القضايا. كذلك، فإن المفاتيح المقترحة للتطوير، أى تجاوز الشكلية والتنوع ، تشكل بعض أهم المفاتيح اللازمة للتطوير وليست جميعها، وإن كان استخدامها يؤدى الى صورة مختلفة جذرياً للتعليم وللمواطن المصرى، بل وللمجتمع المصرى.

٣- التعليم نسق[٦] (أو نظام أو منظومة) تتكون أنساقها الفرعية بصورة أساسية من : أهداف التعليم، وبنيته (نظم الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، والانتقال بين الصفوف الدراسية، ومتطلبات التخرج، والحصول على الشهادة، وتحويل المسار ... وهكذا)، وإدارته ، وتمويله، ومناهجه، ونظم تكوين المعلم فى إطاره، والبحث التربوى. كذلك فإن نسق التعليم يعد نسقاً فرعياً للعديد من الأنساق الأكبر، وبوجه خاص النسق المجتمعى، ونسق الثقافة الإقليمية (العربية فى حالتنا)، والنسق الإنسانى فى مجمله، بما يشمله من تغيرات فى العلم ومنهجيته، ومبادئ ومواثيق دولية، وعملية الكوكبة (العولمة) الجارية الآن[٧]... وغير ذلك.

٤- لا توجد صورة واحدة للمجتمع المصرى فى المستقبل[٨]. ومن ثم، فإن تطوير التعليم يرتبط بطبيعة المجتمع القائم والذى يحدث التطوير فى إطاره[٩].

٥- تقتصر حدود الدراسة الحالية على تقديم تصورات عن بعض عناصر مستقبل التعليم "المستهدف" فى مصر

[10]، دون عرض تصور كامل لمعالم صورة المجتمع المصرى المستهدف.

- أما بعد، فنتناول بالتحليل والدراسة فيما يلى القضايا المشار إليها سابقاً عن الشكلية والتنوع، ثم بعض التصورات عن سبل مواجهتها.

قضايا تتعلق بالشكلية

١- الغرض من التعليم

لم يعد الغرض من التعليم على جميع المستويات بالدرجة الأولى الحصول على المعرفة.(بما فى ذلك تطبيقاتها)، وإنما الحصول على "الشهادة". ولقد ساعدت تلك الأولوية للحصول على "الشهادة" على انتشار بعض الظواهر السالبة فى التعليم فى مصر، يأتى فى مقدمتها الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات.

تمثل الدروس الخصوصية مصدراً أساسياً فى معاناة الأسرة المصرية [11]، وتؤدى الى أن تفقد المؤسسات التعليمية مصداقيتها، ولعل المعيار الأساسى "لجودة المدرس الخصوصي" يتمثل فى قدرته على إعداد الطلاب للامتحانات كى يحصلوا على أعلى الدرجات بغض النظر عما حصلوه من معرفة، وبغض النظر عن القيمة الحياتية او التطبيقية، أو جوانب الأهمية الأخرى لمادة التعلم.

أما عن قضية الغش فى الامتحانات[12]، فإنها لا تلقى الاهتمام الذى يتناسب مع المخاطر الناجمة عنها، إلى حد أنه يبدو وجود قدر من الصمت "المريب" بين قطاعات كبيرة من أولياء الامور، وجماهير من المعلمين و / أو "المراقبين" من المتعاطفين مع الطلاب فى محنة الامتحانات، وقطاعات هامة من المسئولين فى وزارة التربية والتعليم. ومن أخطر النتائج التى تترتب على هذه الظاهرة تثبيت بعض القيم لدى أطفالنا و شبابنا، مما يهدد المجتمع المصرى فى مجمله، ويأتى فى مقدمتها "الغاية تبرر الوسيلة" ، "الحصول على ما يتمتع به الآخرون دون بذل الجهد اللازم"، "الشهادة أولاً وثانياً وثالثاً .. وليس المهم التعلم" ... الخ[13].

وقد يقول قائل إن الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات موجودان فى معظم دول العالم .. هذا صحيح.. ولكن أن تتحولا إلى ظاهرتين لهما هذا الحجم الكبير، فإنه لابد وأن تكون لهما جذور مجتمعية وتعليمية أساسية. ويكفى أن نشير ـــ من وجهة نظر تعليمية ـــ إلى أن الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات يصعب انتشارهما على هذا النحو إلا فى ضوء نظم للتقويم تعتمد بالدرجة الأساسية على "الامتحانات النهائية" (دون التقويم

المستمر) وعلى "التركيز على الذاكرة" فى أسئلة الامتحانات، إضافة الى نظم القبول المركزية فى التعليم العالى. ومن المفيد ان نذكر فى السياق الحالى، أن لوائح عقاب المعلمين والمراقبين والمسئولين والطلاب المخالفين، وكافة الإجراءات "البوليسية" التى تتخذ فى مثل هذه الأحوال، لن تنجح فى القضاء أو التخفيف من حدة هاتين الظاهرتين طالما استمرت طرق التدريس وأساليب التقويم وبنية النظام التعليمى الحالى (بما فى ذلك الفرص المحدودة للتعليم المستمر ونظم القبول بالتعليم العالى).. وغير ذلك من مكونات نسق التعليم فى بلادنا.

هذا، وينبغى أن نشير فى هذا السياق إلى خطر يتهدد المجتمع المصرى، إذ أنه يوجد احتمال أكبر فى ظل هذه الأوضاع أن تحصل الطبقات الأعلى بصورة أكبر على التعليم [١٤]، وفرص أكبر للتعيين فى الوظائف العامة والخاصة فى ظل تعثر خطط التنمية وما يترتب عليها من انتشار البطالة، وحيث يتوقع ان يحصلوا على معظم المناصب القيادية فى هذا المجتمع نتيجة انتشار الوساطة والمحسوبية والمحاباة، فيكونون أقل كفاءة وخبرة (ومن المحتمل أكثر طاعة للمسئولين)، كما أنهم لم يتذوقوا قيمة التعلم والعلم والتفوق بكل ما يرتبط بها من معاناة وأيضاً "بهجة"، وحيث يوجد بوجه عام – خلل فى إطارهم القيمى.

٢- إدارة التعليم [١٥]

يتم تناول نظام الإدارة المحلية فى مصر فى إطار محددات، تجعل منه فى الكثير من جوانبه أمراً شكلياً. فبالرغم من وجود هذا النظام فإنه لا يكاد أن يوجد اختلاف على أن إدارة التعليم فى مصر إدارة مركزية. ففى مرحلة التعليم قبل العالى تظل العناصر الحاكمة فى النظام التعليمى من مناهج، وتحديد قواعد التقويم على المستوى القومى، ومنح شهادات نهاية المرحلة الثانوية، واتخاذ القرار بالنسبة لخطط تطوير التعليم والميزانيات الخاصة بالإدارات التعليمية، وتحديد مرتبات ومكافآت المعلمين وكافة العاملين، والبرامج التدريبية .. وغيرها، من صلاحيات وزارة التربية والتعليم، مع بقاء صلاحيات محدودة للإدارات التعليمية المختلفة يتمثل أهمها فى إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس ـ عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية ـ وفقاً لخطة الوزارة، والترخيص بإنشاء المدارس والفصول الخاصة وفقا للقواعد التى تحددها الوزارة، وتحديد مواعيد الدراسة والامتحانات وفقاً لظروف المجتمع المحلى فى حدود المدة المقررة

للعام الدراسى، وتنظيم الامتحانات ومنح الشهادات فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وتبقى الوظائف الأساسية لهذه الإدارات فى "اقتراح" الخطط والميزانيات ... الخ، والإشراف على تنفيذ ومتابعة ما تقرره الوزارة[١٦].

اما على مستوى التعليم العالى، فهناك صور متعددة للمركزية تشمل المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للمعاهد العليا واختصاصات وزير التعليم العالى ورئيس مجلس الوزراء (بالنسبة لجامعة الازهر)، إضافة الى مكتب تنسيق القبول المركزى للجامعات والمعاهد العليا. ومع وجود مجال متسع لاتخاذ القرار على مستوى الأقسام والكليات والجامعات، إلا أن الدولة تقوم بتعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وهى تعد الجهة الأساسية التى تتولى تمويل التعليم العالى الحكومى بكافة صوره وأشكاله.

ويضيف إلى حدة الآثار المترتبة على ذلك ضعف فاعلية منظمات المجتمع المدنى، بما فيها نقابة المعلمين والجمعيات المهنية للمعلمين ونوادى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والأوضاع الراهنة للمحليات [١٧].

والجدير بالذكر ان الإدارة المركزية للتعليم فى حد ذاتها قد لا تمثل العقبة الأساسية نحو تحقيق إنجازات تعليمية هامة كما هو الحال فى بعض نظم التعليم المركزية كفرنسا واليابان، وإنما يتعلق العائق الأساسى بهذا الشأن فى نسق الإدارة على المستوى المجتمعى، وما يرتبط به من قيم سائدة وممارسات، لا شك انها تنعكس على مجال التعليم.

ومن أهم الاختلالات المجتمعية فى حال مصر وانعكاساتها على نظام التعليم، مما يرتبط "بالشكلية"، فى هذا المجال ما يأتى:

- غياب البعد الديمقراطى، وافتقاد المشاركة. ويتمثل ذلك فى عديد من المظاهر، نوجز أهمها فيما يلى:

(١) غلبة المكون البيروقراطى فى المجالس المسئولة عن رسم السياسات و / أو اتخاذ القرار، حيث يكون القطاع الأكبر من أعضاء هذه المجالس أعضاء فيها "بحكم مناصبهم". وينطبق هذا على المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، والمجلس الأعلى للجامعات ... وهكذا، وحتى مجلس المدرسة. ويرتبط بذلك أن جميع أعضاء هذه المجالس معينون او مختارون (وليسوا منتخبين).

(٢) الجانب الأكبر من المقترحات الخاصة بتطوير التعليم يكون غالباً فى اتجاه واحد فى المجالس المشار إليها سابقاً، دون مشاركة او تفاعل حقيقى مع أصحاب المصلحة الحقيقيين من طلاب وأولياء أمور ومعلمين[١٨] ... الخ. ويرتبط بذلك ضعف فاعلية المجالس المنتخبة بوجه عام (مجلس الآباء والمعلمين واتحادات الطلاب بالدرجة الاولى)[١٩]، حيث يتم اهتمام أكبر باستيفاء "الشكل" دون الجوهر.

(٣) يدعم الشكلية فى مناخ غير ديمقراطى، ذلك الإرث الضخم للبيروقراطية المصرية، والذى يتمثل أساساً فى إظهار "الولاء والطاعة" للمسئول (طالما كان يشغل موقعه)، والتظاهر بالموافقة على اتجاهات التطوير التى يطرحها والحماس لها ولما يتصل بها من قرارات ... وهكذا، ثم الإغفال التام أو شبه التام لها والهجوم عليها وعليه حال تركه لموقعه.

(٤) ومن جوانب هذا الإرث أيضاً "الحيطة من الفساد"، مما يؤدى الى مظاهر عديدة منها؛ الوقت الكبير المستغرق فى اتخاذ القرار وفى المشتريات، وتعطيل استخدام الأجهزة والمعدات، وضياع فرص هامة لمنح دراسية ومالية .. الخ، فضلاً عن انتشار الفساد بصورة كبيرة (بشرط "استكمال الإجراءات السليمة").

(٥) بالرغم من انه يصعب التماس الأعذار لعمليات "التنازل طواعية" عن بعض الحقوق الأساسية للمعلمين والطلاب وأولياء الامور، وعن المشاركة فى البناء والتطوير، وممارسة واجباتهم بهذا الشأن حتى فى إطار هذا المناخ وهذه الأوضاع[٢٠]، إلا أن ذلك قد يأخذ صورة أكثر إيلاماً فى حال "الهيئات الجامعية المعطلة" (كثيراً)، مثل مؤتمرات الأقسام فى الجامعات وبعض مؤتمرات الكليات، إضافة الى بعض الممارسات الشكلية فيها . فى حال انعقادها، وفى مجالس الأقسام بوجه خاص.

– عدم الاستناد الى أساس علمى فى عملية اتخاذ القرار[٢١]. وإذا كنا لسنا فى

حاجة الى التدليل على ذلك– فى الواقع المصرى بوجه عام، فإنه يكفى أن نشير إلى أن الجانب الأكبر من البحوث التربوية كانت تالية لاتخاذ قرارات تعليمية أساسية، وليست سابقة لها.

- عدم وجود نظم وأساليب فعالة لتقويم الأداء. فالأصل فى نظام العاملين المدنيين فى الدولة– مما ينطبق على جميع العاملين بوزارة التربية والتعليم وجميع العاملين فى الجامعات باستثناء اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (من جوانب معينة) والجانب الأكبر من مؤسسات التعليم العالى، عدم وجود ارتباط بين تحديد المرتب وكفاءة الفرد فى أداء عمله، فالأساس هو المؤهل الدراسى، وفى حالات معينة المرتب السابق او عدد سنوات الخبرة، وتبقى الترقيات والعلاوات "تلقائية" حتى مستويات الإدارة العليا. فإذا أخذنا فى الاعتبار سوء أحوال العاملين المادية، فإنه يصبح من المتعذر – من الناحية العملية استخدام إسلوب "الإثابة والعقاب" فى الحدود الضيقة المتاحة" وفى إطار المناخ السائد كحافز لتحسين أدائهم. هذا، وتؤدى الأمراض المتعلقة "بالوساطة والمحسوبية والمحاباة والفساد ..."، إلى ترقية عناصر غير كفؤة فى المناصب القيادية فى أحوال كثيرة، وعدم التعرض لبعض التجاوزات وضعف الأداء. وللاختصار نقول ان عملية تقويم أداء العاملين فى وزارة التربية والتعليم وفى أعضاء الجهاز الإدارى بالتعليم العالى تكاد أن تكون شكلية.

ومن جهة أخرى، لا يكاد أن يوجد نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الأخرى الحكومية ، سواء بواسطة الطلاب أو غيرهم، وحيث تخضع ترقياتهم لنظم خاصة (ليست فوق مستوى النقد). هذا، والأرجح ان تؤخذ بعض اشتراطات التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس والترقية إليها أيضاً بصورة شكلية[٢٢].

٣- العلاقة بين الشعارات المرفوعة والواقع التعليمى

يصعب حصر الحالات التى يختلف فيها واقع التعليم عن الشعارات المرفوعة بشأنه، إلى حد أنها تكاد أن تكون هى الأصل فى الواقع التعليمى وما عداها يكون بمثابة الاستثناء، ويشير هذا الواقع إلى "الشكلية" باعتبارها المسئولة عنه فى حالات كثيرة.

ونكتفى فيما يلى بذكر بعض الحالات، التى تتعلق بنقاط محورية فى التعليم، كأمثلة فقط فى السياق الحالى:

١- من أهم الشعارات التى طرحت خلال المؤتمر القومى لتطوير مناهج المرحلة الابتدائية (١٩٩٣) "النظر الى الأنشطة التربوية والمهارات على أنها الوسيط الأساسى فى الصفوف الثلاثة الأولى لاكتساب المهارات والخبرات العملية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية والثقافية واللغوية والموسيقية والجمالية، متكاملة فى ذلك مع تعليم القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية"[٢٣]، ومن خلال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى (١٩٩٤) طرح شعار "تمكين الطالب من مفاتيح المعرفة" (مما يشير إلى التعلم الذاتى والمستمر). ولسنا فى حاجة إلى القول بأنه بعد انقضاء ما يقرب من عشر السنوات من رفع هذه الشعارات، التى يفترض أن تأخذ طريقها إلى الواقع التعليمى، أنه لا توجد علاقة بين هذه الشعارات وواقع التعليم فى بلادنا[٢٤].

٢- إذا تجاوزنا عن بعض جوانب الغموض فى شعار "التميز للجميع" (كما يتم طرحه من قبل المسئولين)، فإن المؤكد أنه لم يتم اتخاذ إجراءات ــ من قريب او بعيد ــ لتحقيق ذلك فى الواقع التعليمى. وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى الملاحظات التالية:

(١) تؤدى دراسة بعض محاولات رعاية "المتفوقين" و "النابغين" وبعض الطلاب المتميزين فى التعليم العالى إلى أنه لا يكاد ان يوجد نظام فعال لرعاية هذه الفئات الخاصة فى الوقت الحاضر، وذلك ربما باستثناء رعاية بعض المواهب فى بعض المدارس المتخصصة (مثل الباليه و الكونسرفتوار ... وهكذا)[٢٥].

(٢) لا تتوافر مادة إثرائية فى مجالات مختلفة، تساعد على رعاية الموهوبين والنابغين، كما لا توجد ميزات خاصة لهؤلاء الطلاب (مثل التقدم لامتحانات معينة مبكراً، إعفاءهم من بعض الامتحانات ... وغير ذلك).

(٣) يتركز الاهتمام على مجموعة من "المواد الدراسية" باعتبارها تمثل "علوم المستقبل". وذلك بالرغم من أن نقطة الانطلاق فى الفكر المعاصر هى تكامل المعرفة الإنسانية، وفى الفكر التربوى المعاصر "الذكاوات المتعددة" وضرورة الاهتمام بجميع

جوانب الشخصية، هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى التميز القومى على المستوى العالمى فى مجالات متنوعة.

وللوهلة الاولى نلمح أن مواد الدراسة موحدة على المستوى القومى (مع فرص محدودة للاختيار)، وأن مواد مثل التربية الرياضية والتربية الموسيقية والمجالات العملية .. وغيرها تعد من قبيل "المواد الثانوية" (وحيث لا تضاف درجاتها الى مجموع الدرجات)، وذلك إضافة الى "الشكلية" التى تتم بها تناول الأنشطة التعليمية وتدريس بعض هذه المجالات فى حالات كثيرة.

(٤) بالرغم من توافر العديد من مقومات البنية الأساسية لاستخدام التكنولوجيا فى التعليم، إلا أن واقع استخداماتها فى التعليم يعد محدوداً. وحتى الآن لم يتم تقديم برامج تعليمية فى الدراسة عن طريق الحاسوب (الكمبيوتر)، ولا تزال درجة الكمبيوتر لا تضاف إلى مجموع الدرجات، كما أن الحديث عن استخدام "الإنترنت" فى التعليم يظل فى أفضل الأحوال "غامضاً" (فى ضوء نظم التعليم والتقويم المتبعة على الأقل)، وقبل ذلك كله التباين فى استخدام أجهزة الحاسوب أصلاً فيما بين المدارس.

٤- التعليم الخاص

اعتبر المسئولون أن وجود نصوص قانونية لتنظيم ملكية مؤسسات التعليم الخاصة وإدارته والإشراف عليه تؤدى الى أن تكون الهيئات المالكة دائماً أو أقرب الى أن تكون "مؤسسات غير هادفة الى الربح"، مما يترتب عليه أن يحدد سياساتها ويتخذ قراراتها الأساسية "مجلس إدارة"، وأن يكون هناك تعاون "للصالح العام" بين مؤسسات التعليم الخاصة وجهات الإشراف الرسمية عليها. وبطبيعة الحال، فإن أصحاب المدارس والمعاهد الخاصة بل والجامعات الخاصة، يستكملون المتطلبات القانونية لإنشائها بصورة "شكلية"، بينما واقع الامر أنه يسهل لكل ذى عينين الإشارة الى صاحب او أصحاب المؤسسة التعليمية الخاصة بإسمه أو أسمائهم، وأنه يتم التعامل معه أو معهم بصفته او بصفتهم "الملاك" لهذه المؤسسات. ومن الطبيعى أن مطلب "الربح" يأتى فى مقدمة أهداف المؤسسة ومعايير نجاحها، وحيث تتراجع

مطالب التعليم (ومتطلباته مثل التدريب العملي او الميداني بأشكاله وأنواعه المختلفة، والأنشطة التعليمية ... الخ)، وحيث يخضع الطلاب لعديد من مظاهر الاستغلال والابتزاز (مما يتجاوز كثيراً الرسوم الدراسية المقررة)، كما يخضع أعضاء هيئة التدريس والعاملين لصنوف مختلفة من القهر وأيضاً الاستغلال، وذلك فضلاً عما يشيعه المالك / الملاك من محاولات للإفساد وشراء الذمم، وما يترتب على خبرة التعليم فى هذه المؤسسات من آثار نفسية واكتساب شبابنا – نتيجة لذلك – قيما "غير مرغوب فيها اجتماعياً".

والشيء الغريب أن التعليم الخاص فى أعتى الدول الرأسمالية تملكه وتديره هيئات خاصة "غير هادفة الى الربح" (بحق)، ولا يملكه أفراد. ومن هنا كان على سبيل المثال، نموذج "جامعة هارفارد" فى الولايات المتحدة الأمريكية، و"المدارس العامة"public schools فى إنجلترا. وتتعدد مصادر التمويل لهذه المؤسسات إلى جانب الرسوم الدراسية، فيساهم فيها عادة العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبعض الخريجين، إلى جانب مساهمة يختلف مداها من جانب الدولة. وتحرص هذه المؤسسات على أن تجذب الموهوبين والمتفوقين إليها بأن تخصص منحاً دراسية _ كاملة أو جزئية _ لهم، وأن تخصص نسبة لإعفاء بعض الطلاب "الفقراء" من الواعدين حيث يتم إعفاؤهم من نفقات الدراسة.

ومن اللافت للنظر أن هناك تجارب ناجحة لمؤسسات تعليم خاصة (وطنية) فى مصر، وإن كان يبدو أنها تشكل قلة، حيث يعد التعليم من المجالات "الجيدة" للاستثمار المالى فى مصر. ويكفى أن نشير الى أحد المعاهد التكنولوجية الخاصة والذى تم إنشاؤه فى إحدى المدن الجديدة وتملكه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى بها، والذى يلتزم بمعايير مشددة للقبول والدراسة والنجاح. وفى المقابل، ما زالت شركات القطاع الخاص بهذه المدينة _ وغيرها _ تتخاطف الخريجين، وذلك رغم أزمة البطالة الحالية.

مرة أخرى، فإن "الشكلية" فى تطبيق القانون وأحكامه مسئولة عن تدهور تعليم قطاعات هامة من أبنائنا، وتعرضهم لنماذج وقدوة سيئة مما يكون له آثار فردية واجتماعية بعيدة المدى، وذلك إلى جانب تعرض ذويهم ومعلميهم وغيرهم لمظاهر من الاستغلال البشع.

٥- تنظيمات المعلمين[٢٦]

تعد تنظيمات المعلمين أحد المجالات الأساسية لممارسة "الشكلية"،

فلدينا نقابة للمهن التعليمية (ونقابات فرعية لها) ونواد لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وبعض الروابط والجمعيات المهنية والعلمية (فى مجال التعليم)، وجميع هذه الهيئات تتم فيها "انتخابات حرة". ومع ذلك، فإننا لا نحتاج الى جهد يذكر لبيان ضعف الأنشطة النقابية والمهنية والعامة للعاملين فى مجال التعليم وأعضاء هيئة التدريس فى التعليم العالى. ويكاد أن لا يوجد خلاف حول غياب أو ضعف فاعلية نقابة المهن التعليمية ونقاباتها الفرعية فى الضغط من أجل تحسين اوضاع المعلمين او المشاركة الفعالة فى توجيه السياسة التعليمية وفى اتخاذ القرار التعليمى. كذلك، فلم نسمع عن أية منظمة تعليمية أهلية فى مصر لها إنتاج علمى متميز، وتصدر صحفا او كتباً متميزة، وتتيح للمعلمين خبرات متجددة ومشاركة فى تسيير أمورهم، على غرار العديد من الجمعيات فى دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية، ويتعقد الامر بصورة أكبر فى إطار الإدارة المركزية حيث يمتد ذلك إلى الممارسة اليومية لعمل المعلم(٢٧).

اما عن الروابط والجمعيات العلمية، فإنها محكومة بقانون تنظيم الجمعيات الأهلية سواء بصورته السابقة او المعدلة، والتى تؤدى إلى إضعاف حركتها وفاعليتها، وإخضاع كل ما تقوم به لوزارة الشئون الاجتماعية وللجهات الأمنية وللتفسيرات المختلفة لأنشطتها. اما نوادى اعضاء هيئة التدريس، فإنه يراد بها أن تتحول إلى "نوادى اجتماعية"(٢٨).

قضايا تتعلق بالتنوع

١- تنوع مادة التعلم

يدرس الطلاب فى مصر فى مرحلة التعليم قبل العالى مادة دراسية موحدة فى جميع الأقاليم والمحافظات والمدارس، رغم تنوع البيئات من حضرية وزراعية وساحلية وبدوية(٢٩). كما أن المعلمين مطالبون "بتنفيذ" المنهج، دون أن يكون لهم دور فى اختيار مادته او الكتاب المدرسى المقرر. والأخطر من ذلك أن مادة الكتاب المدرسى تكتب ـ فى الغالب الأعم ـ على أنها تقدم معرفة "يقينية"، خلافاً لتوجهات العلم المعاصر، وبذلك تسهم فى زرع الجمود (الفكر الدوجماطيقى) فى الطلاب، وهو المقدمة الطبيعية للتطرف والإرهاب.

يحدث ذلك فى مصر ـ ومعظم دول العالم العربى ـ فى الوقت الذى تتنوع فيه مادة التعلم فى دول مختلفة من العالم، غرباً وشرقاً، حتى فى حال كونها دولا يطبعها الإطار المركزى للتعليم. فالأصل فى تلك النظم المركزية أن تقوم السلطات التعليمية فيها غالباً بتحديد الأهداف العريضة

للتعليم، والإطار العام له، ونواتجه المتوقعة عند نهاية كل مرحلة فى كل من المجالات الدراسية، مع ترك المجال مفتوحاً لاختيارات متعددة من جانب المعلم والطالب. ثم يتنافس الناشرون فى إعداد الكتب الدراسية، بما فى ذلك أدلة المعلم، ثم يترك لكل مدرسة أو إدارة تعليمية اختيار الكتاب المدرسى أو قد يستخدم أكثر من كتاب (فى تعليم مقرر معين فى فرقة معينة)[٣٠]. وكنتيجة لذلك، تختلف التوجهات والأساليب ومادة التعلم، وإن كانت تقود فى النهاية الى نواتج عامة فى نهاية المراحل التعليمية التى تقتصر غالباً على مرحلتين تقابل نهاية التعليم الأساسى، ونهاية المرحلة الثانوية. وبطبيعة الحال، لا يعنى بهذه النواتج العامة "تنميط" شخصية المتعلمين، وإنما – فى المحصلة النهائية إعدادهم للحياة العملية فى مجالات متنوعة و/أو إعدادهم للدراسة والبحث فى المستوى الدراسى الأعلى، وللتعليم المتجدد مدى الحياة، موظفين فى ذلك إمكانات التكنولوجيا المعاصرة.

والواقع انه لا معنى لمقررات موحدة على مستوى الأمة بغض النظر عن البيئة المحلية، ولا معنى لتعليم لا يوجد دور للمعلم فى اختيار مادته، ويمتد الأمر الى فقدان "مهنة التعليم" لقيمتها حال ان يقوم المعلمون "بتنفيذ" تدريس مادة معينة قد لا يكونوا مقتنعين بأهميتها وقيمتها. وإذا أضفنا إلى ذلك، فقدان الكثير من مادة التعلم التى يتم تقديمها فى المدارس لقيمتها التطبيقية فى المجالات الدراسية الأخرى، وفى الحياة العملية، فإنه من الطبيعى أن تصبح مادة التعلم عبئاً على كل من الطالب والمعلم، وأن تسود قيمة "البحث عن الشهادة وليس التعلم".

٢- تنوع أساليب التعلم

القاسم المشترك الأعظم لإسلوب التعليم المستخدم فى بلادنا هو "أسلوب المحاضرة"، مع القليل من التدريبات او التطبيقات العملية فى بعض المواد التى تقتضى طبيعتها ذلك (والتى غالباً ما تعد من المواد الثانوية مثل التربية الرياضية والاقتصاد المنزلى والمجالات العملية ... وهكذا).

وبرغم المدى الواسع لاستخدام المحاضرة، والذى يتراوح بين استخدامها لتقديم التكليفات التى يقوم الطلاب بأدائها والاتفاق على إسلوب معين لإعدادها وتوقيتات لالقائها .. وهكذا، وحتى ذكر قدر من المعلومات سواء المترابطة أو غير المترابطة، التى يمكن إقامة الدليل على احتمال صحتها أو التى تقبل "كحقائق" غير قابلة للنقاش، فإنه يرجح أن

الاستخدام الحالى للمحاضرة فى مدارسنا، بل وفى جامعاتنا ومعاهدنا العليا، يغلب عليه تقديم معلومات تتعلق بمادة دراسية معينة، دون أن تثير دوافع لدى المتعلمين نحو مزيد من الدراسة، ويفترض أن لها "قيمة فى حد ذاتها"، ولا نبالغ إذا قلنا انها غالباً ما تكون قديمة بمنطق التطور العلمى، وأنها تكرس "الحقائق المطلقة"(٣١).

وعلى الجانب الآخر، يغيب الاهتمام ـ أو يكون هامشياً أو شكلياً ـ بالجوانب العملية، والتكليفات البحثية والدراسات الميدانية (حتى على المستوى الجامعى)، والمشروعات بأنواعها، والتدريب الميدانى والعملى فى البيئة المحلية، وجمع البيانات (وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فى ذلك)، وتحليل الأحداث الجارية ... وهكذا. وحتى فى حال استخدام مثل هذه الأساليب، لا تنعكس على الامتحانات، مما يجعلها تفقد مكانتها وأهميتها.

هذا، ومن اللافت للأنظار أن استخدام بعض المنتجات التكنولوجية مثل التليفزيون وأشرطة الفيديو والراديو والتسجيلات الصوتية والحاسوب والأقراص المدمجة ... وهكذا، فى الحياة العملية خارج أسوار مؤسسات التعليم يتجاوز استخدامها (النادر أو القليل) فى المواقف التعليمية.

ويرتبط باستخدام مادة وأساليب موحدة للتعليم والتعلم عدد من النتائج السالبة التى تهدد مستقبل البلاد، بعضها سبق التعرض لها والبعض الآخر لم يسبق، ويأتى فى مقدمتها نشر الجمود الفكرى ودعم التطرف والإرهاب، فقدان الاستمتاع بالدراسة – فى زمن اصبح فيه التعلم المستمر المتجدد ضرورة حياتية، انتشار عديد من القيم السالبة (سواء عن الدراسة أو العمل أو مهنة التعليم ... وهكذا)، إلى جانب فقدان الثقة بالذات وعدم القدرة على اتخاذ القرار والعمل الجماعى .. وغير ذلك من أعراض(٣٢).

٣- أساليب التقويم

من الطبيعى أن ترتبط أساليب التقويم بأساليب التعليم وبمادة التعلم. ومن ثم، فليس من المستغرب أن الامتحانات تعقد كل عام باستثناء المرحلة الابتدائية، منها امتحانان على مستوى المحافظة وامتحان على المستوى القومى فى مرحلة التعليم قبل العالى، وأن يعتمد الجانب الأكبر منها على الاختبارات التحريرية، وعلى أسئلة "الحفظ والتذكر" فى الغالب الأعم. ولا تكاد أن تختلف الصورة كثيراً فى التعليم العالى، باستثناء مزيد من الاختبارات

العملية فى مجالات دراسية معينة وأحياناً الشفوية أو الميدانية، وتقويماً لبعض التكليفات البحثية فى بعض الحالات [٣٣].

ومن مظاهر عملية التقويم فى بلادنا فى الجانب الأكبر من مدارس التعليم قبل العالى، وفى مؤسسات التعليم العالى الرسمية، تشكيل ما يعرف "بلجان النظام والمراقبة"، والتى تتولى الإشراف على جميع مراحل الامتحان، منذ وضع الأسئلة وحتى نتيجة الامتحان واعتمادها. ويبرر المسئولون الغرض من هذه اللجان، التى تستنفد جهوداً ووقتاً كبيراً وأموالاً طائلة، بأن الغرض منها "عدم التلاعب" فى الامتحانات ونتائجها .. الخ. ونشير فى هذا السياق إلى عدد من الملاحظات الهامة:

- الأصل أن يقوم المعلم بتقويم أداء طلابه، وأن يترك له حرية استخدام الوسائل التى يراها. وقد يتخذ مجلس معلمى الفصل (بالتعاون مع أولياء الأمور وبعض ممثلى الطلاب أحياناً) القرارات الأساسية بالنسبة للطالب.
- تجرى الاختبارات العامة فى الدول الأكثر تقدماً فى أضيق الحدود، وغالباً ـ كما سبقت الاشارة ـ عند الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسى وعند نهاية المرحلة الثانوية، وتزداد سبل التقويم وتوقيتاته غالباً فى مرحلة التعليم العالى. وتجدر الإشارة الى أنه – حتى فى حال الامتحانات العامة ـ فى مثل هذه الدول، يوجد مكون جزئى لحصيلة تقدير المعلم، نتيجة لاستخدامه أساليب متعددة من التقويم، كما قد لا تكون نتيجة بعض الامتحانات العامة فى هذه الدول سبباً فى التوقف عن مواصلة التعليم النظامى.
- بالرغم من ضياع الجهد والوقت والمال، فإن "لجان النظام والمراقبة" لم تمنع التجاوزات. وتجدر الإشارة الى أن تنوع أساليب التقويم، ومسئولية المعلم عن عملية التقويم، مطبقان فى مؤسسات التعليم العالى الأجنبية والخاصة فى مصر، وتتضمن الآلية الخاصة بذلك إمكانية تصحيح أى خطأ فى تقدير الدرجات، كما يرتبط بذلك غالباً مشاركة الطلاب فى تقويم معلميهم فى هذا المستوى من التعليم.
- تنتشر الظواهر المتعلقة بالدروس الخصوصية و"الغش فى الامتحانات" فى إطار الامتحانات المعتمدة على "الحفظ والتذكر"، بصورتها التى

تجـرى فــى مؤسســات التعليــم الرسمية(ومن يتبع نظمها).

- يعـد إسـهام عمليـة التقويـم محـدوداً جداً، فى إطار النظـام الحـالى المتبـع بـهذا الشـأن، فـى عـلاج مشـكلات الطـلاب التعليميـة ورفـع مسـتوى أدائـهم، وذلـك فضـلاً عـن الجـانب المهمل الذى يتعلق بتعديل سلوكهم.

٤- نظم الالتحاق بالجامعات

إذا استبعدنا الجامعـة الأمريكيـة بالقـاهرة وبعـض مؤسسـات التعليـم العـالى الخاصـة فـى مصـر وبعـض المؤسسـات التعليمية الأخرى كجامعة الازهر وأكاديميـة الفنون والكليات العسـكرية، فإن الالتحـاق بالجامعات والمعـاهد العليا يتـم عـن طريـق "مكتب التنسيق"، وهو مكتب مركزى يتبـع المجلس الأعلى للجامعات، ويقـوم بتوزيـع الطلاب الناجحين فى شهادة إتمام الدراسة الثانويـة العامـة وبعــض الحـاصلين علـى شهادات إتمـام الدراسـة الثانويـة الفنيـة[٣٤] على مؤسسـات التعليـم العـالى هـذه. أى أن هـذا المكتـب هـو "البوابــة" الأساســية (الوحيدة) للالتحاق بمعظم مؤسسات التعليم العالى فى مصر، نتيجة الامتحانات المركزية (على مستوى إتمام الدراسة الثانوية).

ومنـذ عـام ١٩٩٦ طـرح الكـاتب ضرورة القضاء على مركزية الثانوية العامـة، وذلـك مـن منظـور تحقيـق اسـتقلالية الجامعـات، ولمـا يحملـه هـذا الإجـراء مــن علاج لبعـض المشـكلات التعليميـة المزمنـة، وفـى مقدمتـها "الـدروس الخصوصيـة"[٣٥]. وبالرغم من مطالبة الرئيس بإجراء امتحـان الثانوية العامة على مستوى كـل محافظـة، إلا انه يبدو أن المسئولين فـى وزارة التربيـة والتعليم ما زالوا يقاومون هذا الاتجاه[٣٦].

والواقع أن مركزية الشهادة الثانوية ونظام الالتحاق بالجامعـات والمعـاهد العليـا فى مصر تعـد تعبـيراً عـن عـدم التنـوع فـى نظامنـا التعليمـى، إضافـة الى إعــلاء شـأن المركزية والتمسك بها، مما يعد مسئولاً عن العديد من "الأمراض" التعليمية والاجتماعية والاقتصاديـة التــى تـترتب علــى نظامنــا التعليمى الحالى.

٥- فرص التعليم المستمر

إن فـرص التعليم المسـتمر تعنـى ببساطة تعـدد الفرص التعليميـة، وإمكانيـة مواصلة عمليتى التعليم والتعلم فـى أى عمـر ومن أى مستوى تعليمى، وبلا حدود.

وإذا كـان حديثنـا فـى هـذا المقـال يتركز على التعليـم النظـامى، فـإن الأهميـة الكـبرى لهـذا النـوع مـن التعليم ترجـع بصـورة رئيسـية إلى أنــه يمثـل إحــدى حلقـات التعليــم المسـتمر، إذ يلعـب دوراً متميزاً فى إكساب الفرد مهارات الاتصال

وخاصة اللغة والرياضيات والفنون والخاسوب، وأساليب التعلم الذاتى، وبعض السلوكيات المتصلة بذلك.

وقد عنيت دراسة حديثة للكاتب بتناول فرص التعليم المستمر فى مصر[٣٧]، وتوصلت إلى أن هذه الفرص محدودة. ونقتصر هنا على تناول بعض العناصر المتعلقة ببنية النظام التعليمى، وفرص التعلم الذاتى[٣٨]، إضافة الى النماذج الجديدة للتعليم العالى والتى تغيب عن الواقع المصرى.

١- فيما يتعلق ببنية النظام التعليمى :

يمكن القول بأن بنية النظام التعليمى (نسق التعليم) فى مصر تتمتع بدرجة عالية من الجمود، بل إنها كابحة لفرص التعليم المستمر. ومن أهم ما يشير إلى ذلك ما يأتى:

(١) يمكن ان تسير حركة الطلاب فى اتجاه واحد فقط، نحو الأقل فرصاً فى استكمال الدراسة، وتحديداً من المسار العام إلى المسار المهنى فى كل من المرحلتين الإعدادية والثانوية، ولكن من غير المسموح به التحويل من المسار الفنى الى المسار العام.

(٢) توجد شروط إضافية وفرص محدودة لالتحاق خريجى التعليم الثانوى الفنى بالتعليم الجامعى والعالى عموماً.

(٣) يشترط أن يلتحق خريجو المرحلة الثانوية بمؤسسات التعليم العالى فى معظم الأحوال فى نفس عام الحصول على الشهادة الثانوية (فقط).

(٤) لابد من استكمال عدد معين من سنوات الدراسة قبل التقدم لامتحانات نهاية المرحلة الثانوية. وينطبق نفس الشيء فى التعليم العالى فى الغالب الأعم.

(٥) لا يسمح بالتناوب بين الدراسة والعمل (أى الدراسة لفترة والعمل لفترة أخرى).

(٦) لا يسمح للدارسين المقيدين بمؤسسات التعليم العالى الحكومية بالحصول على جانب من دراساتهم خارج هذه المؤسسات.

(٧) حتى مجال الالتحاق بالتعليم المفتوح يشترط الحصول على مؤهل سابق (شهادة إتمام الدراسة الثانوية) كمتطلب سابق للدراسة.

٢- فيما يتعلق بفرص التعلم الذاتى:

يصعب القول بأن التعلم الذاتى يمثل أحد أساليب التعلم فى مرحلة ما قبل التعليم العالى، وذلك بالنظر إلى أساليب التدريس السائدة وإلى طبيعة الورقة الامتحانية، كما يصعب لاعتبارات عديدة القول باستخدام "الإنترنت" فى التعليم فى هذه المرحلة التعليمية. والواقع أنه تبذل جهود فى مركز التطوير التكنولوجى فى وزارة التربية والتعليم فى عمل برامج تعليمية باستخدام الحاسوب، كما تقدم بعض وسائل الإعلام برامج تعليمية على الأرجح فى التليفزيون والراديو [٣٩]، إلا أن المشكلة الحقيقية لجميع هذه البرامج أنها تدور فى الغالب الأعم حول المناهج الحالية، ويقتصر العائد منها على تقديم أبعاد إضافية لثنائية المعلم والكتاب المدرسى، دون أن يكون لها عائد تعليمى يذكر فى إطار التعلم الذاتى، كما يتضح فى النهاية عدم الحاجة إلى المتطور منها من منظور الامتحانات المدرسية. فإذا انتقلنا إلى التعليم العالى (الرسمى)، فإننا سنجد أن الأمر ليس أفضل كثيراً، حيث يتم فى الغالب الاعتماد على الكتب المقررة (وكثيراً المذكرات) باعتبارها المصادر الأساسية للمعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن دور الحاسوب وشبكات الاتصال الدولية فى التعلم الذاتى وفى التعلم المستمر فى مصر - بوجه عام - يظل هامشياً [٤٠]، رغم اهتمام الدولة مؤخرا بالتطوير التكنولوجى ومن سرعة انتشار أجهزة الحاسوب الشخصى والاشتراك المجانى فى خدمات الإنترنت. وفى تصورنا أنه لكى يحدث طفرة فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى التعليم والتعلم فلابد من نشر ثقافة المعلومات والاتصالات منذ الطفولة المبكرة ومن جعل دراسة الحاسوب إجبارية فى جميع مراحل التعليم (وأن تضاف درجاتها إلى المجموع)، مع التركيز على استخدام البرامج الجاهزة وشبكات الاتصال، والتوسع

فى استخدامها فى برامج التعليم عن بعد.

ج- نماذج جديدة للتعليم العالى [41]:

كانت الجامعة تعرف تاريخياً على أنها مجتمع لإبداع المعرفة المتقدمة ولتعليم مجموعة الصفوة من الشباب. ومنذ الستينيات، وضعت العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالى هذا الاعتقاد موضع التساؤل، وانطلقت فى توسيع مدى طلابها من صغار الراشدين الى الكبار منهم [42]. حتى أنه أصبح اليوم من مؤشرات التقدم، إلى جانب نسبة القيد الإجمالى فى التعليم العالى من الشريحة العمرية المقابلة ونسبة المقيدين والخريجين فى تخصصات معينة، أيضاً نسبة القيد فى "جامعة تعليم الكبار" university adult education [43]. ومن ثم فلقد نشأت نماذج جديدة للجامعات والتعليم العالى عموماً، يجمعها تجاوز الشروط "الشكلية" فى الالتحاق. وقد أصبح المقيدون فى التعليم العالى فى إطار مثل هذه الجامعات، يمثلون نسبا كبيرة من المقيدين فى التعليم العالى فى عدد من دول العالم [44].

كلمة ختامية : الطريق نحو تطوير التعليم فى مصر

تؤدى مراجعة ما ورد فى هذا المقال إلى أن تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع، بمظاهرهما العديدة، يمثلان مفتاحين أساسيين لتطوير التعليم فى مصر.

ومع التحفظات الخاصة بأن نسق التعليم هو نسق فرعى من الثقافة المجتمعية، والتى هى بدورها تعد نسقا فرعياً للأنساق الخاصة بالثقافات الإقليمية والإنسانية، وإمكانية تعدد صور المستقبل بالنسبة لمصر، فإن الكاتب يلخص بعض المقترحات "الاستهدافية" لتطوير التعليم فى مصر كما يلى:

١- أن تقتصر وظيفة وزارة التعليم المركزية على تنظيم الجوانب الخاصة بالعلاقات الخارجية، والقيام بالاحصاءات التعليمية، والإشراف على البحث العلمى فى مجال التربية، وتقديم المشورة للمحليات .

٢- أن تشكل جميع المجالس المختصة بإدارة التعليم بالانتخاب على المستوى المحلى، وعلى مستوى المدرسة. وبحيث يتم توثيق علاقات الإدارات التعليمية والمدارس بمؤسسات البيئة المحلية، وبمناشطها المختلفة.

٣- أن تقتصر ملكية مؤسسات التعليم الخاصة على المؤسسات غير الهادفة إلى الربح.

٤- أن يكون المعلم هو المسئول الأساسي عن تقويم أداء طلابه في جميع مراحل التعليم.

٥- مقرطة نقابة المهن التعليمية ونقاباتها الفرعية، وإحياء أنشطة نوادي أعضاء هيئة التدريس، وإطلاق حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني (وضمنها المنظمات التي لها أنشطة تعليمية).

٦- تعدد المادة التعليمية المتاحة، ودور رئيسي للمعلم / المعلمين و/ أو الإدارة التعليمية في اختيارها وتعدد وتنوع أساليب التدريس المستخدمة.

٧- إحداث تغييرات أساسية في بنية النظام التعليمي بحيث يسمح بالتعليم المستمر.

٨- إجراء امتحان شهادات الثانوية على مستوى المحافظة، والاقتصار على إجراء هذا الامتحان، وامتحان آخر في نهاية مرحلة التعليم الأساسي (قد لا تكون نتيجته تمثل قيداً على مواصلة الطالب لتعليمه).

٩- إنشاء جامعات تعليم الكبار والتوسع في الجامعات المفتوحة (بدءا من أي مستوى تعليمي وأي عمر).

١٠- التوسع في توظيف الحاسوب والإنترنت في عمليات التعليم والتعلم.

ويختتم الكاتب هذا المقال من حيث ما ابتدأ منه من أن الوظيفتين الأساسيتين للتعليم هما تحرير الإنسان وتعظيم إسهاماته في التنمية المطردة، وحيث تستمر عمليتا التعليم والتعلم من المهد إلى اللحد .. وأن التعلم هو الحياة بكل أبعادها، وهو المستقبل.

الهوامش

(١) للتفصيلات المتعلقة بتوضيح وشرح هذه العبارة، ولمسلمات الكاتب الأخرى عن التعليم، أنظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠١). **التعليم في مصر ؛ الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية (ضمن كتب مشروع مصر ٢٠٢٠). ص ص ٤٠ - ٥٢

(٢) يقصد "بالمجتمع المتعلم" أن يصبح التعلم موزعاً في كل زمان ومكان، وفي كل خلايا المجتمع. وقد قدم إدجار فور هذا المفهوم منذ عام ١٩٧٢ في عمله المعروف "تعلم لتكون" .

انظر :

إدجار فور (١٩٧٢). **تعلم لتكون**، ترجمة حنفي عيسى (١٩٧٤). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. ص ٢١

مقتبس عن :

منير بشور (١٩٩٥). **التربية العربية ؛ التعليم في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين**. السويد: دار نلسن. ص ٢٦

(٣) انظر : فايز مراد مينا، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٤) جاءت الشكلية مقابل الجوهرية في تحليل الكاتب للعناصر المكونة لأقطاب بعض سمات الشخصية المصرية. أنظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠٣). **قضايا في مناهج التعليم**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ص ص ٣٧-٤٠ (وبوجه خاص ص ٣٧)

(٥) نعني بالقضايا المتعلقة بالشكلية تلك القضايا المتعلقة بتجاوز الشكلية. ونستخدم حتى نهاية هذه الدراسة تعبير "الشكلية" في سياق إصلاح التعليم في مصر كي يشير إلى تجاوز الشكلية (وذلك للاختصار).

(٦) يقصد بالنسق مجموعة من العناصر (الأنساق الفرعية) التي ترتكز على علاقات متداخلة فيما بينها. وهذا يتضمن أن تغيير أحد عناصر النسق يؤدي إلى تغيير عناصره الأخرى.

انظر :

رشدي لبيب وفايز مراد مينا (١٩٩٣). **المنهج ؛ منظومة لمحتوى التعليم**، الطبعة الثانية. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية. ص ٢٠

(٧) الأصح استخدام مصطلح "كوكبة" عن "عولمة" باعتبارها ترجمة للمصطلح الانجليزي globalization ،

ويقصد بالكوكبة "ما يتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة لإجراء حكومي".

انظر :

إسماعيل صبرى عبد الله (١٩٩٩). "توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة"، **أوراق مصر ٢٠٢٠**، ٣. القاهرة : منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط. ص ص ٧-٨

فمثلاً، توصلت دراسة مصر ٢٠٢٠ إلى خمسة بدائل لصورة المجتمع المصرى عام ٢٠٢٠، هى:

- سيناريو مرجعى أو اتجاهى يعبر عن المحافظة على الاتجاهات العامة الراهنة.
- ثلاثة سيناريوهات تدعى الابتكارية فى عنصر أو أكثر من العناصر الحاكمة لحركة المجتمع المصرى. وهذه السيناريوهات هى: سيناريو "الدولة الإسلامية" وسيناريو "الرأسمالية الجديدة" وسيناريو "الاشتراكية الجديدة".
- سيناريو " التآزر الاجتماعى" أو "السيناريو الشعبى" المعبر عن حل وسط يمكن أن تلتف حوله قطاعات عريضة من الشعب المصرى.

إبراهيم العيسوى وآخرون (ديسمبر ١٩٩٨). "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠"، **أوراق مصر ٢٠٢٠**، ٢. القاهرة : منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط. ص٨

(٩) على سبيل المثال، يمكن وصف صورة المجتمع المصرى عن طريق دراسة العناصر الآتية:

- القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية المرتبطة بها.
- نهج اتخاذ القرارات لإدارة شئون المجتمع والدولة.
- البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.
- البشر، والتعليم والتعلم والتدريب كعوامل حاكمة لتنميتهم.
- أداء وتنافسية الاقتصاد، والسياسات الاقتصادية.
- التعامل مع قضايا ذات أهمية خاصة، وبخاصة الفقر والبطالة والفساد والإساءة للشعور الوطنى.

—الموارد الطبيعية والبيئية.

—نسق القيم المتوائم مع توجهات النخبة الحاكمة (وإن لم تدع إليها النخبة الحاكمة صراحة).

—المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية.

—موقف الجماهير والقوى المعارضة والتناقضات الناشئة.

انظر : المرجع السابق، ص ص ١٢–١٣.

(١٠) لا يشترط أن يكون المجتمع المستهدف أو التعليم المستهدف هو ما يعبر عن صورة الواقع فى المستقبل. وقد يمثل "السيناريو الاستهدافى" أحد سيناريوهات المستقبل فى الدراسات المستقبلية. وعندئذ تكون نقطة البدء هى مجموعة أهداف محددة ينبغى تحقيقها فى المستقبل، يتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية متناسقة، ثم يرجع كاتب السيناريو من المستقبل إلى الحاضر لكى يكشف المسار أو المسارات المكنة لتحقيق الأهداف المرجوه أو الصورة المستقبلية المبتغاه.

انظر :

إبراهيم العيسوى (يوليو ١٩٩٨). "السيناريوهات ؛ بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠"، أوراق مصر ٢٠٢٠، ١. القاهرة : منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط. ص ٧–٨.

(١١) أحدث تقديرات الإنفاق العائلى على الدروس الخصوصية فى مصر ١٢ مليار جنيه سنوياً، وتأتى فى مقدمة أسباب إسهام هذا الإنفاق فى أزمة السيولة والركود فى الاقتصاد المصرى.

انظر :

محمود عبد الفضيل (فبراير ٢٠٠١). "نحو تفسير جديد لأزمة السيولة والركود فى الاقتصاد المصرى"، **وجهات نظر**، ٢٥، ص ص ١٦–١٩. ص ١٧

والجدير بالذكر، أن ظاهرة الدروس الخصوصية لم تعد قاصرة على مرحلة التعليم قبل العالى، وإنما امتدت إلى عديد من الكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالى.

(١٢) انظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ٢١٥ ٢١٦.

(١٣) وذلك إلى جانب اهتزاز صورة "المعلم" و "المسئول" .. وهكذا، وصورة "المجتمع بأكمله"، فضلاً عن وضع

تساؤلات حول مصداقية التعليم والشهادات التى يتم منحها نتيجة له . ومن الغريب أن يعلو الصراخ عندما "يغش مهندس فى مواد البناء"، وأن يتباكى الناس على "الرشوة والفساد" و"الصراعات غير الأخلاقية" .. الخ، ويتناسون أن قطاعاً كبيراً منهم أسهم فى تهيئة المناخ لذلك، وأنهم قد برروا لأنفسهم ذلك تحت دعاوى مختلفة.

(١٤) سواء لزيادة فرص حصولهم على الدروس الخصوصية أو حصولهم على بعض الشهادات الأجنبية المعادلة للثانوية العامة (والتى تتطلب ثراء خاص) وتؤهل للالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى الرسمية فى مصر خلافا لما يحدث فى العالم، أو لغير ذلك من أسباب.

(١٥) الأفكار الأساسية فى مجال إدارة التعليم، مأخوذة عن :

المرجع السابق، ص ص ١٣٥ .١٤٢

انظر :

National Center for Educational Research and Development (1996). **Development of Education in Arab Republic of Egypt 1994/95-1995/96,** A report presented to the International Conference on Education, Forty-fifth session, Geneva, 1996.

(١٦) وإذا كان من المتعذر تناول هذه الأوضاع فى السياق الحالى، فيكفى أن نشير إلى أن المحافظين ورؤساء المدن والأحياء والعمد يتم تعيينهم دون انتخابات، وأن انتخابات المجالس المحلية قد بدأت قريباً نسبياً فى نفس الإطار العام لأوضاع الانتخابات فى مصر، وأنه لم يتضح بعد معالم تقاليد تتعلق بممارستها للدور الرقابى والمساءلة، كما لم يتضح أيضاً إلى حد ما بعض جوانب العلاقة بين السلطات المحلية والسلطات المركزية.

(١٧) وذلك رغم الاحتفاظ بممثلين "رمزيين" لهم، كما يحدث فى المؤتمرات القومية لتطوير التعليم أو فى مؤتمرات الكليات أو الأقسام (حال انعقادها) .. وهكذا. وما نتصوره أن مثل هذه المؤتمرات والمجالس يجب أن تكون مسبوقة بدراسات واستطلاعات للرأى تمثل مجتمع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين ...، دون اقتصار على هذا التمثيل الرمزى. بل ويجب أن يتم تفاعل مبنى على

صيغ "مؤسسية" مستقرة، لا تتسم بالطابع الوقتى.

(١٨) وذلك جنباً إلى جنب مع التدخل فى انتخابات الاتحادات الطلابية، سواء كان ذلك بصورة تتيحها لائحة هذه الاتحادات، أو بغير ذلك من صور. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الحالات الاستثنائية حيث تكون هذه المجالس ذات فاعلية أكبر، وهو الأمر الذى يستند أساساً إلى اعتبارات تتعلق بشخصية المسئول، والأعضاء المنتخبين أنفسهم، وأوضاع المؤسسة التعليمية، دون أن يستند ذلك إلى قواعد وتقاليد تحكم تشكيلها وعملها.

(١٩) وذلك مثل العزوف عن المشاركة فى الانتخابات والأنشطة، أو عدم التمسك بحقوقهم فى مجالات عديدة، اذ توجد مساحة ما - يختلف مداها باختلاف مرحلة التعليم وموقع الأفراد فيها - لممارسة هذه الحقوق.

(٢٠) لا نعنى بالأساس العلمى فى السياق الحالى ضرورة الاستناد إلى "بحوث أكاديمية"، ولا حتى إلى "بحوث إجرائية"، وإنما - على الأقل - إلى منطق مناسب يأخذ فرصة مناسبة للنقاش والحوار الجاد على مستويات متعددة.

(٢١) من حيث أن يكون المرشح "ملتزماً - فى عمله ومسلكه بواجباته ومحسنا أدائها". أنظر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٩٩٧). **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات**، الطبعة الثانية عشرة المعدلة. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ص ٣١-٣٤.
وتجدر الإشارة إلى أنه أيضاً توجد عدد من القضايا الإدارية الأخرى فى التعليم المصرى، وذلك مثل تضخم الجهاز الإدارى، واستخدامه فى جميع مراحل ونوعيات التعليم الحكومى (على الأرجح) أساليب متخلفة فى أداء عمله (يدوية ودفترية فى الغالب)، مما يترتب عليه نتائج سلبية متعددة، ومما لم نتناوله فى السياق الحالى.

(٢٢) وزارة التعليم (أكتوبر ١٩٩٤). **مشروع مبارك القومى؛ انجازات التعليم فى ٣ أعوام**. القاهرة : وزارة التعليم قطاع الكتب. ص ٤٦

(٢٣) لبيان الأوضاع الحالية فى التعليم فى الحالين، أنظر:
فايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ١٤٤ ١٤٦، ص ص ١٥٨-١٥٩.

وأيضاً من أمثلة الشكلية فى تنظيم هذه المؤتمرات تلك المشاركة الرمزية للطلاب وأولياء الأمور والمعلمين وغيرهم، دون أن يتم ـ كما سبقت الإشارة ـ إعداد دراسات عن آراء هذه المجموعات، التى من المؤكد أن من حضر المؤتمر منهم لم يكن عينة ممثلة أو حتى قريبة من التمثيل لها. كذلك، فلقد تصور المسئولون فى تبسيط زائد بل ونقول مخل أن إلقاء عدد من المحاضرات فى حدود ساعتين من قبل بعض أفضل قادة الفكر المتنورين فى مصر فى مجالات مختلفة كفيل بأن يؤدى إلى تغيير هذا التراث "التقليدى" (ولا نقول "المتخلف").

(٢٤) انظر : المرجع السابق، ص ص ١٧٨ ـ ١٨٠.

(٢٥) انظر : المرجع السابق، ص ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢٦) وتشير دراسة عن مستوى معلم المرحلة الأولى بمصر إلى أنه "يبدو أن حرية المعلم فى عمله محدودة جداً، فليس أمامه فرص إبراز ذاتيته وإطلاق طاقاته وإمكاناته وإبداعه، فهو محاصر بتعليمات صادرة من جهات أعلى منه. فمازال يتقبل الخطة والمقرر والكتاب المدرسى وأساليب التقويم من أجهزة مركزية وما عليه إلا أن يلتزم بتنفيذها حرفياً".
كلية التربية جامعة عين شمس (١٩٨٢). مستوى معلم المرحلة الأولى (بمصر). القاهرة: كلية التربية جامعة عين شمس (استنسل). ص ١٦١
ولا يمكن القول بحدوث اختلافات هامة من الناحية الفعلية منذ ذلك الوقت، حتى بافتراض مشاركة "ممثلين" عن المعلم فى بعض "المؤتمرات أو المهام".

(٢٧) جاء فى أهرام الجمعة ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ أن لجنة التعليم بمجلس الشعب "أعربت عن تأييدها لقرارات ... وزير التعليم، بشأن ضرورة احترام الدستور والقانون بتأكيد ممارسة أساتذة الجامعات العمل السياسى والوطنى من خلال القنوات الشرعية، وهى الأحزاب السياسية ومجلسا الشعب والشورى وغير ذلك من التنظيمات السياسية وأن يقتصر نشاط أندية هيئة التدريس على الأغراض التى أنشئت من أجلها".
والطريف أنه قد جاء فى نفس العدد فى صدر الصفحة الثالثة فى معرض

تلخيص العناصر الرئيسية لخطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة "توسيع قاعدة المشاركة بالرأى والعمل فى قضايا الوطن" كأحد متطلبات فترة ولايته الثالثة، مع إشارات متكررة فى الخطاب إلى المهام الملقاة على عاتق أساتذة الجامعات.

(٢٨) حتى فى الحالات المحدودة التى يوجه فيها الطلاب لجمع معلومات عن بيئاتهم أو محافظاتهم فانه على الأرجح إما أن يتم إغفالها أو يتم تقديم إجابات نمطية بشأنها على مستوى المحافظة.

(٢٩) تقوم المدارس فى بعض الدول بتوفير نسخ من الكتاب المدرسى أو الكتب المستخدمة فى تدريس مادة معينة فى مجال معين، وفقا لعدد تلاميذ الفصل الدراسى، بحيث يكون من المتاح لكل طالب استعارتها وإعادتها عند نهاية العام الدراسى.

(٣٠) ويكمل هذه الحلقة الاعتماد فى تعليمها على مصدر واحد هو الكتاب المدرسى، إضافة إلى الاعتماد فى تقويم أداء الطلاب على الامتحانات القائمة على الحفظ والاسترجاع. ومن المؤسف أن جامعاتنا تنفق ملايين الجنيهات فى "دعم الكتاب الجامعى" الذى يكرس وجود مصدر واحد للمعرفة، وفى كثير من الأحيان يقدم صورة ممسوخة لبعض الوقائع العلمية (وكثيراً ما يكون فى صورة مذكرات).

(٣١) لم نناقش فى هذا السياق الدعوة إلى وحدة المعرفة "تكامل المنهج"، وما يرتبط بذلك من دراسات عبر معرفية transdisciplinary ، والتى تمثل روح العلم المعاصر ومنهجيته، وذلك بالنظر إلى أن المحاولات الخاصة بتطبيق ذلك فى مجال التعليم فى مراحله المختلفة لم تستقر بعد، وتأخذ حالياً الصورة التجريبية فى حالات عديدة. وإن كان يتحتم على نظامنا التعليمى الاستعداد لمواجهة ذلك، وما يترتب عليه من نتائج سواء فى مادة التعلم، أو أساليب التعلم أو أساليب التقويم .. وغيرها.

(٣٢) توجد تحفظات تتعلق باستخدام أساليب التقويم الشفوية والميدانية والبحثية، سواء فيما يتعلق بعدم استناد التقديرات فيها إلى بعض المعايير التى يمكن الاتفاق عليها، أو تتعلق بمستوى الإجابات والأعمال المقدمة، أو عن أساليب إجرائها ..

وغير ذلك، جنباً إلى جنب مع بعض جوانب القصور في الاختبارات "العملية". كذلك، فلن نناقش هنا تقويم ما يتعلق بالجوانب الوجدانية، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه تقويم هذا المجال وحدوده على المستوى العالمي.

(٣٣) حيث يتم قبولهم في المعاهد العليا في بعض التخصصات، كما يتم قبول نسبة محدودة منهم في الجامعات بشروط خاصة، غالباً ما تتضمن إجراء معادلة في إحدى أو بعض مواد الدراسة. هذا، وقد يتم إجراء اختبارات خاصة في "القدرات" عند الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد. كذلك يتم قبول نسبة معينة من الحاصلين على الشهادات "المعادلة" الممنوحة من بعض وزارات التربية والتعليم العربية والأجنبية (وهيئات الامتحانات بها). وتوجد تحفظات أساسية على نظم القبول المتبعة في هذه الشهادات، وبخاصة الشهادة البريطانية IGCSE.

(٣٤) انظر :

فايز مراد مينا (٢٢ مايو ١٩٩٦). "ضرورة استقلال كل جامعة والقضاء على مركزية الثانوية العامة"، **جريدة الأهالي**، ص ٥.

(٣٥) جاء في الصفحة الأولى من عدد جريدة الأهالي الصادر في ٦ فبراير ٢٠٠٢ تحت عنوان "مبارك يطالب بإجراء امتحانات الثانوية العامة .. على مستوى كل محافظة" ما يلي:

"... وتساءل الرئيس خلال افتتاحه لمدينة مبارك للتعليم في السادس من أكتوبر: لماذا لا تكون امتحانات الثانوية "لا مركزية" على مستوى المحافظات، وعندما رد وزير التعليم بأن مركزية امتحانات الثانوية العامة لتحقيق تكافؤ الفرص لجميع الطلاب بأنحاء الجمهورية، طلب الرئيس دراسة تولي لجنة موحدة على مستوى الجمهورية، وضع الأسئلة لكل محافظة على حدة لتتناسب الأسئلة مع طبيعة المحافظة سواء كانت حضرية أو ريفية أو ساحلية".

انظر :

فايز مراد مينا (٣ إبريل ٢٠٠٢). "تكافؤ الفرص .. في التعليم وليس في الامتحان"، **جريدة الأهالي**، العدد رقم ١٠٧٠، ص ٩.

وأيضا الرد على هذا المقال في العدد التالي للجريدة:

حامد عمار (١٠ إبريل ٢٠٠٢). "تكافؤ الفرص في التعليم وفي الامتحان أيضاً"، **جريدة الأهالي**، العدد ١٠٧١، ص ٧.

(٣٦) انظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ١٤٣ ١٥٥.

(٣٧) ولا نتناول في السياق الحالي العناصر الآتية : الارتداد إلى الأمية، برامج تعليم الكبار، برامج الانتساب الموجه والتعليم المفتوح، برامج التدريب، إسهام وسائل الإعلام.

انظر : المرجع السابق.

(٣٨) الأرجح أن البرامج التعليمية تعد تكراراً لموقف الفصل الدراسي، وفي حال البرامج التليفزيونية لا تتم الافادة من إمكانات التليفزيون في أغلبها. هذا فضلاً عن أن بعض هذه البرامج يتم عرضه من خلال قنوات تليفزيونية مشفرة، لا يستطيع الفقراء وقطاعات عريضة من الفئات الوسطى استخدامها.

(٣٩) تحوز نسبة صغيرة للغاية (٥,٨ من كل ألف من السكان عام ١٩٩٦) على أجهزة حاسوب شخصي، وتقترب نسبة المشتركين في الإنترنت من الصفر (٠,٣١ من كل عشرة آلاف من السكان في يوليو ١٩٩٧). وبالرغم من أن أجهزة الحاسوب الشخصي آخذة في الانتشار ومن التسهيلات المقدمة للحصول عليها والاشتراك المجاني في شبكة الإنترنت، فإنه يبدو أنه مازال دور الحاسوب وشبكات الاتصال الدولية في التعلم المستمر في مصر هامشياً.

البيانات السابقة مأخوذة من:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي (١٩٩٩). **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩/٩٨ "المعرفة طريق إلى التنمية"**. واشنطن : البنك الدولي. ص ص ٢٢٦ ٢٢٧

(٤٠) انظر :

فايز مراد مينا (البحرر) (يناير ٢٠٠١)." التعليم العالي في مصر ؛ التطور وبدائل المستقبل"، أوراق مصر ٢٠٢٠، ٥. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ص ص ٣٦-٣٧

(٤١) انظر :

Kasworm, C.E. (1994). Torsten and T.Neivelle Postlethwaite (Eds.), **The International Encyclopedia of**

Education, Second edition (pp. 6547-6551). P. 6547

(٤٢) وقد جرى العرف على الإشارة إلى المتعلمين الكبار فى جامعة تعليم الكبار بصفات مختلفة، مثل: "الطلاب الناضجين" أو "الطلاب العائدين للالتحاق" أو "الطلاب لبعض الوقت" أو "طلاب التعليم المستمر" أو "طلاب الفرصة الثانية" أو "الأكبر من الطلاب الراشدين"، وأيضاً "تاركوا المدرسة".

انظر: Ibid, p. 6548

(٤٣) ولعل إلقاء نظرة سريعة على نسب قيد الطلاب (٢٥ عاماً فأكثر) فى برامج المرحلة الجامعية الأولى فى الجامعات كنسبة من جملة القيد فى الجامعة فى بعض الدول توضح لنا حجم هذه الظاهرة: السويد (٦٥,٩٪) ، ألمانيا (٥٠,٦٪)، الصين (٤٩,٠٪)، فنلندا (٤٧,٢٪)، النرويج (٤٥,٠٪)، النمسا (٤٤,٨٪)، الولايات المتحدة (٤١,٠٪)، أستراليا (٤٠,٣٪)، كندا (٣٧,٠٪)، المملكة المتحدة (٣١,٨٪) بخلاف طلاب الجامعة المفتوحة)، إسرائيل (٣٠,٧٪)، أسبانيا (٢٣,٥٪)، فرنسا (١٦,٢٪)، الدانمرك (٩,١٪)، فنزويلا (٧,٣٪)، بلجيكا (٤,٨٪). وذلك وفقا لأحدث البيانات المتاحة، وهى تتراوح بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ويتوقع إزدياد هذه النسب الآن، حيث يلاحظ أن حوالى نصف الدول المشار إليها لم يكن بها نظم لتعليم الكبار على المستوى الجامعى فى أوائل الثمانينيات، وكذلك الاتجاه نحو تزايد تلك النسب بصورة واضحة فى الدول التى كانت توجد بها هذه النظم.

انظر: Ibid, p. 6548

(ولاحظ أن البيانات الخاصة بألمانيا والنمسا والدانمرك تتضمن مجموعات أخرى من الطلاب).

دراسات

الفقر في العالم، الإملاق، والتراكم الرأسمالي

سمير أمين

ترجمة : سعد الطويل

الخطاب الشائع اليوم، عن "الفقـر" وضـرورة القضـاء عليه، أو على الأقل التقليل من حجمـه، وهـو خطـاب الإحسان بأسلوب القرن التاسع عشر، الذي لا يتصـدى للسؤال عن الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتـج "الفقر" في حقبة يسمح فيها التقـدم العلمـي والتقنـي المتوفر لدى البشرية بالقضاء عليه نهائياً.

الرأسمالية والقضية الزراعية الجديدة

كانت جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات فلاحية، وكانت زراعتها تحكمها أشكال مختلفة من المنطق، ولكن جميعها تختلف عن منطق الرأسمالية في مجتمع السوق، وهو تحقيق أقصى ربح لرأس المال.

وتستعد الزراعة الرأسمالية، ممثلة في أغنياء الفلاحين الجدد، أو الإقطاعيين الذين يستخدمون الأساليب الحديثة، أو المزارع الشاسعة للشركات متعدية الجنسية أو رأس المال الزراعي، للهجوم على الزراعة الفلاحية، وقد تلقت الضوء الأخضر لذلك من منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وهناك ضحايا كثيرون لهذا الهجوم أغلبهم من الفلاحين في العالم الثالث الذين يكونون اليوم نصف الإنسانية.

والزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والتي توجد بالكامل تقريباً، في أمريكا الشمالية، وأوروبا، والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، وأستراليا، لا تستخدم سوى بضع عشرات الملايين من الزارعيين، الذين لم يعودوا "فلاحين" تقريباً. ولكن إنتاجيتهم، بفضل استخدام الآلات (وهم يكادون يحتكرونها على مستوى العالم)، والمساحة الراجعة لكل منهم، تتراوح ما بين مليون ومليوني كيلوجرام مكافئ من الحبوب للفرد في العام.

وفي المقابل، تشمل الزراعة الفلاحية حوالي نصف الإنسانية - ٣ مليارات من البشر. وتنقسم هذه الزراعات بدورها بين تلك التي انتفعت بالثورة الخضراء (الأسمدة، وقاتلات الآفات، والبذور المنتقاة)، ولكنها لا تستخدم إلا القليل من الآلات، وتتراوح إنتاجية هؤلاء الفلاحين ما بين ١٠ آلاف، و ٥٠ ألف كيلوجرام مكافئ للفرد. ولكن إنتاجية الفلاحين الذين لم يحصلوا على التكنولوجيات الجديدة فتصل إنتاجية الفرد فيها إلى حوالي ١٠٠٠ كيلوجرام فقط.

وهكذا ارتفعت النسبة بين إنتاجية الزراعة الأفضل تجهيزاً وتلك الراجعة للفلاحين الفقراء، من ١٠ إلى ١ قبل عام ١٩٤٠، إلى ٢٠٠٠ إلى ١ اليوم! وبعبارة أخرى، فإن معدل ارتفاع الإنتاجية في الزراعة قد فاق معدلها في الأنشطة الأخرى بمراحل. وفي الوقت نفسه، أدى هذا إلى تخفيض الأسعار النسبية لمنتجات الغذاء (بالنسبة لمنتجات الصناعة والخدمات)، إلى خُمس ما كانت عليه منذ ٥٠ عاماً. والمشكلة الزراعية الجديدة هي نتيجة هذا التطور غير المتكافئ.

جمعت الحداثة دائماً، بين بعد بناء وهو التراكم الرأسمالي، وتقدم قوى الإنتاج، وبين أبعاد مدمرة تجعل من الإنسان مجرد الحامل لقوة العمل، والتي صارت بدورها سلعة، وكثيراً ما دمرت بعض القواعد الطبيعية لإعادة إنتاج القدرة الإنتاجية، والحياة، وكذلك استقطبت توزيع الثروة على مستوى العالم. والحداثة كانت على الدوام، تضم البعض كلما خلقت الأسواق المتوسعة مجالات للعمل، وتستبعد أولئك الذين فقدوا مكانهم في الأنظمة السابقة ولم يجدوا مكاناً في النظام الجديد. وفي المرحلة الصاعدة من تاريخها، كانت الرأسمالية تضم الكثيرين، مع استمرار عملية الاستبعاد. أما الآن، فهي تستبعد جماهير غفيرة من الناس في مجتمعات العالم الثالث الزراعية في حين لا تضم إلا القلة.

والقضية المثارة هنا، هي بالضبط ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر بالنسبة للملايين الثلاثة من البشر الذين ما زالوا يعيشون وينتجون في المجتمعات الفلاحية في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

فما الذي سيحدث إذا عوملت الزراعة، وإنتاج الغذاء كأي سلعة أخرى تتعرض للمنافسة في سوق مفتوح وغير مقنن، كما تقرر من ناحية المبدأ في اجتماع منظمة التجارة العالمية (في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١)؟ وهل سيدفع ذلك إلى التوسع في الإنتاج؟

يمكن للمرء أن يتصور أن الطعام الذي يدفعه للسوق المليارات الثلاثة من فلاحي العالم الثالث بعد أن يضمنوا لأنفسهم حد الكفاف، يمكن أن ينتجه بدلاً من ذلك عشرين مليوناً من مزارعي العصر الحديث. ولضمان نجاح هذا البديل، سيحتاج الأمر لنقل مساحات كبيرة من أجود الأراضي لهؤلاء المزارعين الجدد (وطبعاً ستؤخذ هذه الأراضي من المجتمعات الفلاحية الحالية)، وإلى رأس المال (لشراء المعدات والمدخلات الزراعية)، وإلى الوصول إلى الأسواق. وسينجح هؤلاء المزارعون في المنافسة مع المليارات من الفلاحين الحاليين، ولكن ما الذي سيحدث لتلك المليارات من البشر؟

في ظل هذه الظروف، يعني القبول بمبدأ المنافسة في المنتجات الزراعية والغذاء، كما تفرضه قواعد منظمة التجارة العالمية، القبول باستبعاد المليارات من هؤلاء المنتجين غير القادرين على المنافسة خلال بضع عشرات من السنين. فماذا إذن سيحدث لهذه المليارات من البشر، وهم اليوم من أفقر الفقراء، ولكنهم يطعمون أنفسهم كيفما اتفق؟ أية تنمية صناعية منافسة بدرجة أو بأخرى، منتظرة خلال السنوات الخمسين القادمة، حتى مع افتراض معدل نمو خيالي مستمر قدره، ٧٪ سنويا، لا يمكن أن يستوعب حتى ثلث هذا الاحتياطي.

والحجة الرئيسية التي تقدم لتبرير مبدأ المنافسة الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية، هي أن مثل هذه التنمية قد نجحت بالفعل في أوروبا والولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث أنتجت مجتمعاً حديثاً، غنياً، حضرياً/صناعياً، وما بعد صناعي، يتضمن

زراعة قادرة على إطعام الأمة وتصدير الفائض من الطعام. فلماذا لا يمكن تكرار هذه التجربة في بلدان العالم الثالث المعاصر؟

وهذه الحجة تتغافل عن عنصرين أساسيين يجعلان تكرارها في بلدان العالم الثالث مستحيلاً تقريباً. الأول هو أن التجربة استغرقت من أوروبا فترة قرن ونصف من الزمان، مع وجود صناعات تستخدم تكنولوجيا كثيفة العمالة. والتكنولوجيا الحديثة تستخدم عمالة اقل بكثير، وسيكون على القادمين الجدد أن يستخدموا هذه التكنولوجيات إن كانت صادراتهم الصناعية ستحتل مكاناً منافساً في السوق العالمي. والثاني، أنه طوال تلك الحقبة الانتقالية، وجدت أوروبا حلاً لمشكلة تزايد السكان في الهجرة إلى الأمريكتين.

لقد كانت دوائر واسعة من اليسار تقبل دائما القول بأن الرأسمالية قد نجحت في حل المشكلة الزراعية في مراكزها المتطورة، ومن الأمثلة على ذلك كتاب كارل كاوتسكي الشهير "المشكلة الزراعية" الذي كُتب قبل الحرب العالمية الأولى. وقد ورثت الأيديولوجية السوفيتية هذا المفهوم، وعلى أساسه بدأت التحديث بأسلوب المزارع الجماعية الستاليني بما حققه من نتائج محدودة. وما جرى تجاهله هو أن الرأسمالية، وإن كانت قد "حلت" المسألة الزراعية في مراكز النظام، قد خلقت مسألة زراعية جديدة ذات حجم هائل، لا تستطيع حلها إلا بالإبادة الجماعية لنصف الإنسانية في التخوم. وفي معسكر الماركسية، كانت الماوية وحدها التي قدرت الحجم الصحيح لهذا التحدي. وهذا دليل على أن من يتهمون الماوية "بالانحراف الفلاحي"، إنما يثبتون بذلك أنهم لا يمتلكون الأساس لفهم ماهية الرأسمالية الإمبريالية ، لأنهم يكتفون بخطاب مجرد عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي في عمومه.

والحداثة عن طريق تحرير الأسواق كما تنادي بها منظمة التجارة العالمية، ومؤيديها، تضع في النهاية جنباً لجنب، إنتاج الغذاء على المستوى العالمي، على يد المزارعين، الحديثين، المنافسين، الموجودين أساساً في الشمال، وإن انضم إليهم في المستقبل بعض الجيوب في الجنوب كذلك، مع تهميش، واستبعاد، وإفقار أغلبية الثلاثة مليارات من الفلاحين في العالم الثالث اليوم، ثم في النهاية "ركنهم" في نوع من المحميات. وهي حتى لا تجمع بين هذين الاتجاهين،

وهما: الخطاب المنادي بالتحديث والكفاءة الإنتاجية، مع مجموعة سياسات ذات مضمون بيئي-ثقافي-للمحميات يسمح للضحايا بالعيش في حالة من الضنك المادي (والبيئي). وهذان الجناحان للسياسة قد يتكاملان بدلاً من التعارض.

فهل يمكننا تخيل بدائل أخرى تُقدم للمناقشة على نطاق واسع؟ بدائل تسمح باستمرار الزراعة الفلاحية خلال المستقبل المنظور في القرن الواحد والعشرين، ولكنها تتابع في الوقت نفسه، عملية من التقدم التكنولوجي والاجتماعي؟ وبهذه الطريقة، يحدث التغيير بمعدلات تسمح بانتقال متدرج للفلاحين إلى أعمال غير زراعية وغير ريفية.

وهذه الأهداف البديلة تفترض سياسات مركبة على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

فعلى المستوى الوطني، تفترض سياسات كلية تحمي الإنتاج الفلاحي للغذاء من المنافسة غير المتكافئة للزراعة الحديثة، أو الشركات الزراعية الكبرى، محلية أو دولية. وهذا معناه الإبقاء على أسعار مقبولة للغذاء محلياً، معزولة عن أسعار السوق العالمية، والتي تنخفض أكثر بفعل سياسات الدعم للمزارعين في الشمال الغني.

وهذه الأهداف لا تقبل أنماط التنمية الصناعية والحضرية على علاتها، والموجهة نحو التصدير (وتحافظ لذلك على أجور منخفضة، وبالتالي أسعار منخفضة للغذاء)، وتعطي اهتماماً أكبر للتوسع المتوازن اجتماعياً للسوق الداخلي.

وهذا يعني في الوقت نفسه، مجموعة متكاملة من السياسات لضمان الأمن الغذائي الوطني - الشرط الضروري للاحتفاظ للبلاد بوضع العضو النشط في المجتمع العالمي، الذي يتمتع بالقدر المناسب من الاستقلال في اتخاذ القرار، والقدرة التفاوضية.

وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، هذا يعني الابتعاد عن المبادئ الليبرالية الجامدة لمنظمة التجارة العالمية، ووضع حلول خاصة واسعة الأفق للمناطق المختلفة، تأخذ في اعتبارها القضايا الخاصة بكل منطقة، وظروفها التاريخية والاجتماعية الملموسة.

يصل سكان الحضر في الوقت الحالي إلى حوالي نصف البشرية، أي ثلاثة مليارات من الأفراد، والنصف الباقي يضم الفلاحين. والأرقام الواردة بالجدول تسمح بتحديد تقسيم هؤلاء السكان إلى ما يمكن تسميته بالطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية.

وفي المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية، لا تمثل الطبقات المسيطرة، أي المالكين لأدوات الإنتاج الرئيسية، وكبار المديرين القائمين على تشغيلها، سوى جزء صغير من مجموع السكان، وإن كانوا يستحوذون على أغلبية الدخل المتاح لمجتمعاتهم. ويضاف لذلك الطبقات المتوسطة بالمعنى التقليدي، أي غير الأجراء، المالكين للمنشآت الصغيرة (ومتوسطي الموظفين)، وهي ليست طبقات في انخفاض بالضرورة.

ولكن الكتلة العظمى من العاملين في قطاعات الإنتاج الحديثة، تتكون من الأجراء الذين تزيد نسبتهم عن أربعة أخماس سكان المدن في المراكز المتقدمة. وتنقسم هذه الكتلة إلى قسمين على الأقل، يظهر الفرق بينهما للمراقب الخارجي، كما يعيشها كل قسم، ويعيها بوضوح.

فهناك قسم يمكن أن يوصف بأنهم "ذوي الأوضاع المستقرة" بمعنى أنهم مستقرون نسبياً في أعمالهم، بفضل مؤهلاتهم الفنية (ضمن أشياء أخرى) التي تعطيهم قدرة على التفاوض مع أصحاب العمل، وتسمح لهم بالتنظيم في نقابات قوية، في بعض البلدان على الأقل. وفي جميع الحالات تمثل هذه الكتلة وزناً سياسياً كبيراً يزيد من قدرتها التفاوضية.

وتتكون بقية الطبقات الشعبية "غير المستقرة" من الأجراء ذوي الأوضاع الضعيفة لضعف قدرتهم التفاوضية (لضعف مؤهلاتهم الفنية، أو وضعهم كغير مواطنين، أو نوعهم الاجتماعي كنساء)، أو من غير الأجراء (العاطلين رسمياً، أو العاملين في القطاع غير الرسمي الفقير). ونصف هذا الجزء الثاني من الطبقات الشعبية "بغير المستقرين" بدلاً من التعبير "غير المنتمين"، أو "المهمشين"، لأنهم يكونون جزءاً منتمياً تماماً لمنطق النظام الذي يتحكم في تراكم رأس المال.

وبتجميع البيانات المتوفرة من البلدان المتقدمة، وبعض بلدان الجنوب (مع استكمال البيانات بالاستقراء)، يمكن الوصول إلى النسبة بين حجم كل من الطبقات التي عددناها أعلاه إلى مجموع سكان الحضر، كما تظهر في الجدول التالي الذي يمثل النسب المئوية لسكان الحضر:

	المراكز	التخوم	العالم
الطبقات الغنية والمتوسطة	١١	١٣	٢٥
الطبقات الشعبية	٢٤	٥٤	٧٥
المستقرة	(١٣)	(١١)	(٢٥)
غير المستقرة	(٩)	(٤٣)	(٥٠)
الإجمالي	٣٣	٦٧	١٠٠
عدد السكان (بالمليون)	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠

وإذا كانت الطبقات الشعبية تضم ثلاثة أرباع سكان الحضر في العالم، فغير المستقرين منهم يكونون اليوم، ٤٠٪ في المراكز، و٨٠٪ في التخوم، أي حوالي ثلثي الطبقات الشعبية على مستوى العالم. كما يمكن القول بعبارة أخرى، إن الطبقات الشعبية غير المستقرة، تكون اليوم نصف (على الأقل) عدد سكان الحضر في العالم، وتزيد النسبة عن ذلك كثيراً في التخوم.

وعند المقارنة مع سكان الحضر منذ نصف قرن، أي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، يتبين أن تغيراً كبيراً قد أصاب تركيب الطبقات الشعبية بالمقارنة بوضعها اليوم.

فالعالم الثالث لم يكن يومها يحتوي سوى نصف سكان الحضر في العالم (وكانوا يبلغون أيامها حوالي المليار نسمة). ولم تكن توجد حينئذ مدن عظمى مثل التي نراها اليوم في أغلب بلدان الجنوب. فلم يكن هناك سوى بعض المدن الكبرى في الصين، والهند، وأمريكا اللاتينية.

وفي المراكز، استفادت الطبقات الشعبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من وضع خاص ترتب على الحل الوسط التاريخي الذي فرضته الطبقات العاملة على رأس المال، مما سمح بتثبيت

أغلبية العمال العاملين تحت الأشكال المسماة بالفوردية في المصانع الكبرى. أما في التخوم، فلم تتجاوز نسبة غير المستقرين نصف الطبقات الشعبية (في مقابل أكثر من ٧٠٪ اليوم)، وكان النصف الباقي من هذه الطبقات يتكون جزئياً من الأجراء المستقرين في الأشكال الجديدة من الاقتصاد الاستعماري، والمجتمع الحديث، وجزئياً في الأشكال التقليدية من النشاط الحرفي.

والتحول الرئيسي الذي ميز النصف الثاني من القرن العشرين يعبر عنه رقم واحد ذو مغزى، وهو أن نسبة الطبقات الشعبية غير المستقرة قد زادت من أقل من الربع إلى أكثر من النصف من سكان الحضر في العالم. وعادت ظاهرة الإفقار هذه إلى الظهور بنسب ذات مغزى في المراكز المتقدمة ذاتها. وزاد عدد هؤلاء السكان الحضريين غير المستقرين من أقل من رُبع مليار من الأفراد، إلى اكثر من مليار ونصف خلال نصف قرن، وهي زيادة تفوق أية زيادة في معدلات التوسع الاقتصادي، أو الزيادة السكانية، أو زيادة سكان الحضر.

ولا توجد صفة تعبر عن الاتجاه العام طويل المدى أكثر من التعبير "الإفقار".

وهذه حقيقة صارت معترفاً بها في الحديث الجديد السائد، فقد صار "تخفيض الفقر" السائد بين الأهداف التي تدعي السلطات العمل على تحقيقها. ولكن "الفقر" المعني لا يقدم إلا كظاهرة تقدر جزافياً إما عن طريق توزيع الدخل ("عتبة الفقر")، أو عن طريق المؤشرات المركبة عن التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دون أية إشارة للمنطق أو الآليات التي تنتج هذا الفقر.

أما عرضنا لذات الظاهرة فيتجاوز ذلك لأنه يسمح بالتعرف على تفسير الظاهرة وتطورها. والفئات المتوسطة، والفئات الشعبية المستقرة، والفئات الشعبية غير المستقرة، تساهم جميعاً في نفس نظام الإنتاج الاجتماعي، ولكن كل منها تقوم بدور متميز. فبعضها "يُستبعد" إذن، من منافع "الوفرة"، ولكن هذا لا يعني أنها مُهمشة بمعنى أنها ليست داخلة وظيفياً في صلب النظام.

إن الإفقار ظاهرة حديثة (والواجب الحديث لا عن الفقر، وإنما عن "تحديث الفقر")، لا تُختصر في "عدم كفاية الدخل للإبقاء على الحياة"، ولها آثار مدمرة على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية. ففي حالة المهاجرين الذين اندرجوا في الطبقات الشعبية المستقرة (فقد عملوا في

المصانع) خلال السنوات الثلاثين المجيدة (١٩٤٥-٧٥)، ولكن أبناءهم والوافدين الجدد، يبقون على هامش الأنظمة الإنتاجية الرئيسية، وهذا يخلق بدوره ظروفاً تجعل التضامن على أساس العلاقات "الفئوية" تحل محل الوعي الطبقي. كذلك لها تأثير على النساء اللاتي يتعرضن لعدم الاستقرار اكثر من الرجال، فتزيد من تدهور أوضاعهن المادية والاجتماعية. وإذا كانت الحركات النسائية قد حققت الكثير من التقدم في مجالات الفكر والتصرفات، فإن المنتفعات من هذا التقدم في الغالب من الطبقات المتوسطة، وهن لسن بالتأكيد من الطبقات الشعبية الفقيرة. ولها تأثير كذلك على الديمقراطية، التي تتأثر مصداقيتها، وبالتالي شرعيتها، بعجزها عن منع التدهور في أوضاع أجزاء متزايدة من الطبقات الشعبية.

والإفقار ظاهرة لا تنفصل عن الاستقطاب على المستوى العالمي، وهو الناتج الكامن في توسع الرأسمالية القائمة بالفعل، والتي يجب وصفها لهذا السبب، بأنها إمبريالية بطبيعتها.

إن إفقار الطبقات الشعبية في الحضر، مرتبط تماماً بالتطورات التي تحدث لمجتمعات الفلاحين بالعالم الثالث، وخضوع هذه المجتمعات لمتطلبات توسع الأسواق الرأسمالية، يعزز أشكالاً جديدة من الاستقطاب الاجتماعي تستبعد نسبة أكبر من الفلاحين من حق الانتفاع بالأرض. وهؤلاء الفلاحين الفقراء جديثاً، أو المحرومين من الأرض، يغذون ـ بدرجة أكبر من النمو السكاني ـ الهجرة نحو المدن العشوائية. وتزداد جميع هذه الظواهر سوءاً طالما لم يُطعن في المعتقدات الليبرالية، وأية سياسة تصحيحية لن تنجح في وقف سريانها.

والإفقار يتحدى نظريات الاقتصاد، واستراتيجيات النضال الاجتماعي في الوقت نفسه.

ونظرية الاقتصاد الشائعة التقليدية، تفرغ القضايا الحقيقية التي يثيرها توسع الرأسمالية من مضمونها، لأنها تستبدل بتحليل الرأسمالية القائمة بالفعل البناء النظري لرأسمالية خيالية تُعتبر امتداداً بسيطاً ومباشراً لعلاقات التبادل (السوق)، في حين أن النظام يعمل، ويعيد إنتاج نفسه على أساس علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية (وليست التجارية فحسب). ومع هذا الاستبدال تأتي ببساطة بدهية لا يؤيدها لا التاريخ ولا التفكير المنطقي، تقول بأن السوق بطبيعته ينظم ذاته، وينتج الوضع "الأفضل اجتماعياً". وهنا لا يمكن تفسير الفقر إلا بأسباب

خارجية بالنسبة للمنطق الاقتصادي، مثل زيادة السكان أو "أخطاء" السياسات. وتستبعد العلاقة بينها وبين منطق التراكم الرأسمالي من النظرية الاقتصادية. وهذا الفيروس الذي يلوث الفكر الاجتماعي المعاصر، ويلغي قدرته على فهم العالم، ومن باب أولى القدرة على تغييره، قد تغلغل بعمق في مجموع "اليسار التاريخي" لما بعد الحرب العالمية الثانية. ولن تتمكن الحركات المشاركة حالياً في النضال من أجل عالم جديد (أفضل)، وعولمة بديلة، من تحقيق تقدم اجتماعي ذي مغزى، إلا إذا تخلصت من هذا الفيروس، لتفتح الباب أمام حوار نظري جاد. وطالما لم تتخلص من هذا الفيروس، فإن الحركات الاجتماعية ذات أحسن النوايا، لن تخرج من أسر الفكر الأحادي، وتبقى لهذا أسيرة الاقتراحات "التصحيحية" غير الفاعلة، النابعة من الطنطنة حول "تخفيض الفقر".

ويمكن للتحليل الذي لخصناه فيما سبق أن يفتح الطريق لمثل هذا الحوار، لأنه يؤكد على حقيقة الارتباط بين التراكم الرأسمالي من جهة، وظاهرة إملاق الجماهير من الجهة الأخرى. وقد بدأ ماركس منذ مائة وخمسين عاماً تحليلاً للآليات التي تكمن وراء هذا الارتباط، ولم يتصدَّ أحد لمتابعة هذا التحليل منذ ذلك الوقت، وبالأحرى، لم يتصدَّ له أحد على مستوى العالم.

الطليعة الوفدية:

عندما تلتقى الماركسية بشباب الوفد

د. رفعت السعيد

فى افتتاحية العدد الأول لمجلة اليسار الجديد طرحت الأسباب التى تستوجب من وجهة نظرى إصدار مجلة لليسار من نوع جديد ، تركز على بحث القضايا الفكرية الخاصة بالاشتراكية ، ونناقش فى نفس الوقت مشاكل مصر ونطرح حلولا لها من وجهة نظر اليسار المصرى.

فكرة التناقض المتداخل مسألة فلسفية قديمة، وهى بالأساس فكرة أرسطية وجدلية. وقد تناولت هذه الفكرة كظاهرة سياسية وجدت لنفسها مكانا على ساحة الفعل السياسى المصرى فى رسالة دكتوراه العلوم والتى أعددتها تحت عنوان «الماركسية كيف أثرت فى مصر وكيف تأثرت بها» ثم أعدت تناولها فى كتاب «كلام فى السياسة». وإذ تناول البعض هذه الفكرة عبر توجسات ومخاوف وليس عبر تفهم لطبيعتها الفلسفية ولتألقها السياسى المتكرر. وجدت نفسى مضطراً إلى تقديم نموذج عملى لما يمكن أن يكون عليه.. التناقض المتداخل فى عالم السياسة.

منذ البدايات كانت ثمة علاقات بين مصطفى النحاس واليسار.

ففى عام ١٩٢٦ ترصد صحف هذه الفترة فى دهشة زيارة قام بها النحاس بك للمسيو روزنتال لكى يستطلع رأيه فى صيغة بيان سوف يصدره حزب الوفد. والمسيو روزنتال كما كان معلوماً ـ آنذاك ـ يمثل التوجه اليسارى أو على الأقل جناحاً منه(١).

بل كانت العلاقة مع حزب الوفد أحد أسباب المشكلات التى نشبت بين الحزب الشيوعى المصرى وبين الحزب الشيوعى السوفيتى، والكومنترن عامه. فالرفيق ستالين وجد فى

الخلاف الذى وقع بين الرفاق الصينيين وبين الكومنتانج (حزب البرجوازية الصينية آنذاك) خيانة للثورة الوطنية الديمقراطية من جانب الكومنتانج. وجرى تعميم هذه الفكرة - التى كانت صحيحة فى الصين - على كل الأحزاب البرجوازية الوطنية فيما أسماه ستالين بمستعمرات الدرجة الثانية، ومنها مصر. ومن ثم فقد أكد أن مثل هذه الأحزاب قد ألقت بعلم الحريات إلى الوحل، وخانت الثورة. وأن الحل الوحيد هو مناصبتها العداء وحشد الجماهير ضدها، وتشكيل جبهة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة (الفلاحين)(٢). وتجاسر الشيوعيون المصريون ورفضوا ذلك، وأعربوا فى اجتماعات مؤتمر الكومنترن السادس، عن صعوبة شن حملة ضد حزب الوفد فى الوقت الذى كان يخوض فيه تحت زعامة مصطفى النحاس معركة الدفاع عن الدستور الذى ألغاه الطاغية صدقى عام ١٩٣٠. وأكدوا فى تقريرهم - عبر محاولة للمساومة مع التشدد الستالينى، «أنه لا تحالف مع قيادة حزب الوفد، وإنما عمل مشترك مع قواعده»(٣). ورفض هذا الاقتراح بشدة، واعتبر موقفًا انتهازيًا. وانتهى الأمر بأن تم قطع العلاقة بين الحزب الشيوعى المصرى والكومنترن ومن ثم الاتحاد السوفيتى. وصدرت الإنسكلوبيديا السوفيتية عام ١٩٣٦ وهى تضم أسماء الأحزاب الشيوعية فى العالم، ولم يكن من بينها الحزب الشيوعى المصرى، فقد قرر ستالين طرده من جنة الشيوعيين المخلصين لأفكاره ومواقفه.

محاولات الترويع

وتظل العلاقة حميمة بين اليسار وبين الوفد رغم أن سعد زغلول هو الذى أصدر قرار حل الحزب الشيوعى، وأرسل قادته إلى السجن (وتتكرر الصورة فيما بعد فى صورة علاقة حميمة بين الشيوعيين وعبدالناصر رغم ما ارتكبه ضدهم من جرائم بشعة). ويمكن القول إن كثيرًا من الكوادر الشيوعية قد بدأت حياتها السياسية فى حزب الوفد. والأسماء عديدة نذكر منها على سبيل المثال (حلمى يس - محمد حسن جاد - سيد البكار - إلخ فقائمة الأسماء ممتدة بغير حصر)(٤).

وفى عام ١٩٤٦ قام الطاغية إسماعيل صدقى فى إطار حملته الشهيرة ضد الحريات بأوسع حملة قبض طالت مختلف قوى اليسار ومن بين المقبوض عليهم كان عشرات من الوفديين متهمين بالشيوعية، ولمْ يكونوا سوى وفديين يساريين أو طليعة وفدية ومنهم على سبيل المثال د. محمد مندور ونعمان عاشور وآخرون كثيرون؛ وقد دفع ذلك جريدة «صوت الأمة» الوفدية إلى شن حملات ضارية دفاعًا عن المقبوض عليهم ومنهم طبعًا الشيوعيون(٥).

وكثيرًا ما جرى خلط متعمد بين الليبراليين الوفديين واليسار، ربما بهدف إخافة الوفد، وعزله عن الحركة اليسارية وعن التوجه الليبرالى.

وقد استمرت محاولة الترويع هذه أمدًا

طويلاً، وشهدت كثيراً من الافتعال والتلفيق. فالمنشقون عن الوفد (١٩٣٧) (أحمد ماهر والنقراشى) اتهموا النحاس بالبلشفية. فقد أعلن أحمد ماهر أن النحاس «قد أغدق النعم على العمال حتى أبطرهم، وجرأهم على الإخلال بالنظام، والعمل على التحكم فى رؤسائهم». وقال إن قرار النحاس بنقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال «عمل شبيه بأعمال البلشفية»(٦).

أما د. محمد مندور فقد اتهمته جريدة «أخبار اليوم» (وكان آنذاك رئيسًا لتحرير الوفد المصرى) بأنه كان الواسطة بين «حزب الوفد والكومنترن» وأنه «أسهم فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية الثالثة»(٧).

ثم ما لبث حزب الأحرار الدستوريين أن تورط فى تلفيق مجموعة من الوثائق (١٩٥١) اتهم فيها النحاس بإقامة علاقة سرية مشبوهة مع الرفيق كيكتييف مستشار السفارة السوفيتية. فما كان من النحاس بعد نشر هذه الوثائق المزعومة إلا أن توجه وهو رئيس للوزراء للنائب العام طالبًا التحقيق فى الأمر»(٨) (وقد أثبت التحقيق أن الوثائق مزورة وأن اثنين من أقطاب الأحرار الدستوريين متورطان فى الأمر وهما محمد على علوبه باشا وحسن عبدالوهاب باشا).

الاستعمار والديكتاتورية

وحتى د. طه حسين جرى تصنيفه يسارياً واعتبر القصر الملكى اختياره وزيراً عملاً يسارياً، ولكن النحاس تمسك به. ويروى حسين سرى باشا القصة فى شهادته أمام محكمة الثورة. (أثناء محاكمة كريم ثابت) وكان رئيس الوزارة التى أجرت انتخابات ١٩٥٠ التى فاز فيها الوفد بأغلبية كاسحة «لما طلبت من النحاس تأليف الوزارة عرض علىَّ بعض الأسماء، وكان من بينهم طه حسين بعضهم استبعدته بموافقة النحاس، وقلت للنحاس بلاش طه حسين لأنهم فى السراى بيقولوا عنه إنه أفكاره يسارية، فقال: «ده أهمهم. فقلت أنت متشدد فيه؟ فرد قائلا: إن ده أهم واحد عندى، إنشالله تشطب الكل أنا مستعد أتنازل عن كل الوزراء ما عدا طه حسين. فقلت للملك: آدى الكشف، وإللى بيتشدد فيه النحاس قوى طه حسين، فالملك قال: مستحيل، ده راجل أفكاره يسارية، قل للنحاس أنا مش عايزه، ولكن النحاس تمسك به»(٩).

وكعادته دومًا فإن النحاس لم يتراجع أمام اتهام الخصوم له باليسارية أو الإفراط فى الليبرالية بل كال لهم الصاع صاعين. وعندما أغلق إسماعيل صدقى فى إطار حملته الواسعة ضد اليسار عام ١٩٤٦ «مجلة رابطة الشباب» لسان حال «الطليعة الوفدية» أسرع صاحب امتيازها حامد طلبة صقر بإصدار جريدة جديدة.. يومية هذه المرة هى «صوت الأمة» وقد حددت أهدافها «الديمقراطية السياسية، العدالة الاجتماعية، استقلال وادى النيل» ورداً على الحملة البوليسية ضد اليساريين ومنهم شباب الطليعة الوفدية خصصت «صوت الأمة» (وهى لسان حال

حزب الوفد) كامل صفحتها الأولى ومعظم صفحتيها الرابعة والخامسة لموضوع واحد «أسرار وخفايا قضية الشيوعية الكبرى - قصص لم يسبق لها مثيل فى التاريخ» واتهمت صوت الأمة إسماعيل صدقى بأنه دبر حملة صليبية وهتلرية ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية. وقالت إنها حملة فى خدمة الإنجليز «وكل وطنى يشتم من هذه الحملة رائحة الخيانة والاستعمار والدكتاتورية». ووصفت المقبوض عليهم بأنهم «صفوة من شباب مصر المثقف وكتابها المعروفين، يلعب الكثيرون منهم دوراً ملحوظاً فى حياة مصر الثقافية والوطنية» وتحدثت عن خطاب صدقى أمام مجلس الشيوخ والذى اتهم فيه المقبوض عليهم بالعمالة للاتحاد السوفيتى قائلة «وقد جاء التحقيق الذى أجرته النيابة فكان قاطعاً بأن كل ما أدلى به صدقى باشا فى بيأنه من اتهامات لا أساس له من الوجود. وحتى ولا شبهة الوجود، بل إن كل ما قاله كان من أوهامه وخياله المريض، وتلفيقا فى تلفيق» وتشن «صوت الأمة» هجومها على أخبار اليوم «ولئن نفهم أن تكذب أخبار اليوم وتلفق، وهى صحيفة غير مسئولة، ومعروفة بحقارتها، فلم يكن يصح من صدقى باشا المفروض أنه رجل رسمى مسئول، لأنه رئيس الوزراء أن يقف فى أكبر مجلس نيابى فى وطننا هو مجلس الشيوخ فيتهم مواطنين أبرياء وهم تحت يد القضاء بتهم لا أساس لها من الصحة، بل ويتهم دولة كبيرة هى الاتحاد السوفيتى، بالتدخل فى الشئون المصرية»(١٠).

استنتاج خاطئ

ولعله من الصعب الكتابة (سواء فى مجال التاريخ أو السياسة) عن «الطليعة الوفدية» دون الحديث عن المنظمة الشيوعية «طليعة العمال»، فقد كانت العلاقة بين «الطليعتين» وثيقة إلى الدرجة التى جعلت بعض خصوم «طليعة العمال» من الشيوعيين يتهمونها بأنها كانت مجرد امتداد وفدى، وبعض خصوم «الطليعة الوفدية» بأنها مجرد امتداد شيوعى. والحقيقة أنه لا هذا ولا ذاك كان صحيحاً، أو حتى قريباً من الصحة.

ولعله من المفيد أن نلجأ إلى وثائق «طليعة العمال» لنعرف حقيقة موقفهم من الوفد، ونتعرف على حقيقة علاقتهم بالطليعة الوفدية. ونقرأ تحت عنوان «مشاكل الوحدة والصراع مع الوفد» (ونلاحظ هناك أن الوحدة والصراع يشكلان جوهر التناقض المتداخل) «يختلف تحليلنا للوفد عن التحليل الذى يقدمه بعض الاشتراكيين. فبعض الاشتراكيين المصريين يتبعون طريقة خاصة فى تحليلهم للوفد وتمثيله الطبقى. فيقولون إن الوفد يمثل أصحاب الأملاك، وإن البارزين فيه هم من كبار ملاك الأرض، ويستنتجون من ذلك أن الوفد لابد وأن يشتد عداؤه للاشتراكية، ومن ثم يتعين على الحركة الاشتراكية ألا تدخل معه فى تحالف أو تتعاون معه، وأن تقف منه موقف الحياد على أكثر تقدير، ونحن نختلف مع هذه الطريقة فى التفكير لأن نقطة الانطلاق عندنا فى تحديد

الموقف من الوفد تنطلق من أن الاشتراكى المصرى يجب ألا يختلف اختلافًا أساسيًا وجوهريًا عن المجاهد الوطنى الديمقراطى المصرى، فنحن نرى أن المعركة الكبرى التى يخوضها الشعب بما فيه الطبقة العاملة ليست معركة الاشتراكية، وإنما هى معركة الاستقلال والديمقراطية، وقد كان الوفد دائمًا منذ تأسيسه فى جانب الحركة الوطنية الديمقراطية على وجه العموم، ولم يكن فى جانب الاستعمار والرجعية»(١١).

وتقول الوثيقة فى وضوح «نقول للزملاء النقابيين ألا يتنازلوا ولو لحظة واحدة عن مطالب العمال اليومية، وألا يترددوا فى الضغط على الوفد إذا كان ذلك ضروريًا للحصول على مكاسب الطبقة العاملة فى كفاحنا اليومى، ولكن نقول أيضا إن الطريقة الوحيدة لتثبيت هذه المكاسب هى أن توجد حكومة ديمقراطية وأن تستقل مصر، وهذا هو الهدف الذى ناضل الوفد من أجله الآن. فلا يمكن للطبقة العاملة إلا أن تؤيده وتشترك معه فى هذا النضال» ثم «إن المستوى الجديد الذى وصل إليه كفاحنا الوطنى يجعل من الوطنية ـ أكثر فأكثر ـ هدفًا ذا مضمون طبقى» ثم «لذا نقف من الوفد موقف التحالف، بل إن هذا لا يكفى وإنما يجب أن يكون موقفنا من الوفد التأييد والتقوية»(١٢).

وتمضى هذه الوثيقة إلى غايتها قائلة «إن تأييد العناصر الاشتراكية للوفد، لا يعود على الوفد بالتقوية الكمية فحسب، لأن هذه التقوية ستفتح المجال أمام الجناح اليسارى للوفد ليكون أكثر يسارية، كما أنها ستفتح المجال للعناصر اليمينية كى تتمرد وبمعنى آخر ستؤدى هذه التقوية إلى تطهير الوفد من عناصره اليمينية كى تصبح أكثر يمينية وتنشق، أو على الأقل شلها، كما أنها ستقود إلى تبلور الجناح اليسارى فى داخله»(١٣).

ثقل محسوس

وتقول الوثيقة عن الطليعة الوفدية إنها «وجدت فى الوفد كانعكاس لأكثر العناصر الوفدية شعبية ويسارية، وكان لتأييد الاشتراكيين دور فى مساعدتها على أن تتخذ سياسة أعمق إزاء المسائل الحزبية. كما تدل تجارب الاشتراكيين على أن المجال مفتوح أمامهم فى جميع اللجان والأوساط الوفدية لتعظيم ضغوط اليسار فى داخل الوفد على قوى اليمين»(١٤) ثم «نستنتج مما سبق شيئًا رئيسيًا طالما تحدثنا عنه فى الأشهر الأخيرة، وهو وجوب انضمام أغلب زملائنا إلى اللجان الوفدية التابعة لأحيائهم، ووجوب نشاطهم فى البيئات الوفدية».

وهكذا فإن هذا التقرير يتحدث عن العمل داخل الوفد، لكن «توجه الزملاء إلى العمل فى بيئات وفدية لا يعنى أن يصبحوا وفديين، مثل الوفديين الآخرين يتبعون أسلوب الوفد، وطريقة الوفد فى التفكير».

وطبعًا فإن قيادة الوفد لن توافق على التوجه السافر لشبابه بالاتجاه يسارًا. ومن ثم فقد بدأت سكرتارية الوفد فى الهجوم على

الشبان اليساريين فقررت أن تحل مؤتمر النشاط الوفدى، وصدرت الأوامر إلى الصحف الوفدية بعدم نشر أى شىء عنه «وحذر النحاس باشا الشبان الوفديين اليساريين من مهاجمة سراج الدين، وأنذر كل من يفعل ذلك بالفصل، ثم صدرت التعليمات إلى الصحف الوفدية بتشديد الحملة على الشيوعية، وبدأ النحاس باشا نفسه باتخاذ موقف رسمى فهاجم روسيا والشيوعية، الأمر الذى لم يحدث من قبل»(١٥).

ويقول التقرير «بينما راحت عناصر وفدية كثيرة تحتضن الآراء الاشتراكية» لكن «القيادة الوفدية ككل لم تكن عند مستوى مسئوليتها فى الدفاع عن الجماهير» ثم أن «ما سمى باليساريين الوفديين الذين عبروا عن أفكارهم وموقعهم أساسًا فى مجلة «رابطة الشباب» و«لجنة القاهرة للتأليف والنشر» قد أثبتوا وجودهم فى الشارع، وكان لهم ثقلهم المحسوس عندما قاوموا زحف اليمين الرجعى على قيادة الوفد، ولكن ما أن بدأت حركة الجماهير تنحسر بشكل مؤقت حتى بدأ الهجوم على اليسار الوفدى من داخل الوفد ومن خارجه، ووجهت إلى عناصره تهمة الشيوعية، وتعرضوا باستمرار لعمليات القبض والسجن والتشريد، وفى النهاية لم يلق الجناح الوفدى اليسارى حماية حقيقية من قيادة الحزب»(١٦) ورغم ذلك فإن التقرير يلاحظ اعتناق «بعض الوفديين للمبادئ الاشتراكية. وتبلور حماس التيار الوفدى المطالب بالعدالة الاجتماعية فى تضامن الطلبة الوفديين مع العمال فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وفى تعاونهم الصادق مع الاشتراكيين فى الجامعة، وفى احتفال الصحف الوفدية بعيد أول مايو»(١٧).

ثم تؤكد الوثيقة أنه يوجد أكثر من مجال للقيام بعمل مشترك فى الحقل الوطنى على الأساس التالى:

«الجلاء عن وادى النيل ووحدته ومحاربة الاستعمار الأنجلو - أمريكى فى مشاريعه السياسية والاقتصادية والعسكرية فى الشرق الأوسط، والحد من حقوق الملك الدستورية، وإلغاء حق الإقالة، وحق التعيين فى مجلس الشيوخ، وتأهيل «تأميم» الاحتكارات الأجنبية، العامة كشركة مياه القاهرة الكبرى، وشركة ترام القاهرة، وشركة سكة حديد الدلتا لما يحوط مثل هذه الشركات من شبهة النشاط السياسى». وتحديد الملكية الزراعية. وكفالة الحريات العامة، ومنها الحرية النقابية وحق الإضراب ومجانية التعليم فى جميع مراحله. وتصنيع مصر، وإيجاد جامعة عربية تمثل الشعوب العربية»(١٨).

وكان هذا هو البرنامج المشترك الذى سعت «طليعة العمال» لجذب «الطليعة الوفدية» نحو العمل المشترك من أجل تحقيقه.

ويبدو أن د. محمد مندور قد حاول أن يضع ميثاقًا، أو برنامجًا للطليعة الوفدية، فكتب مقالا فى رابطة الشباب بعنوان «طريق الخلاص» جاء فيه «على كل شاب أن يتعصب

لدستور وطنه، وما يكفله هذا الدستور للمواطن من حقوق، كحق التمثيل النيابى، وكفالة الحريات العامة، ويجب أن يؤمن إيمانًا راسخًا ومتينًا بأن قضية وطنه لن تحل ما لم تتحقق إرادة الأمة فى اختيار ممثليها الحقيقيين، وكل رأى يخالف هذا الرأى إنما هو نفاق تمليه مصالح الحاكمين الذين يستبدون بأمورنا»(١٩).

وفى مواجهة مزاعم من خارج الوفد ومن داخله بأن «الطليعة الوفدية» ليست وفدية بالمعنى المفهوم يكتب عبدالمحسن حموده قائلا «إن الطليعة الوفدية ترى فى الوفد دون الأحزاب الأخرى معانى الوطنية الصادقة، والصلابة فى الكفاح، وتفخر بتعصبها لوفديتها، وتطرفها فى مبادئها التى تدعو لطرد الإنجليز، والدفاع عن الحرية والديمقراطية، وحقوق الجماهير الشعبية المقهورة» وردًا على اتهام حسن البنا للطليعة الوفدية بأنها تنظيم شيوعى يكتب عبدالمحسن حموده مقالا بعنوان «لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديمقراطيون»(٢٠).

جبهة معارضة

والحقيقة أن النحاس باشا ما أن وصل إلى الحكم عام ١٩٥٠ حتى أعلن فى خطاب العرش عن «إلغاء الرقابة على الصحف وكافة المطبوعات، وإلغاء الأحكام العرفية، وكانت قائمة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية، وترتب على ذلك إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية»(٢١).

لكن الملك ما لبث أن مارس ضغوطا شديدة على الوفد، « وبدأت حكومة النحاس باشا فى تقديم تنازلات عديدة مثل مشاريع قوانين الجمعيات، وقانون المشبوهين السياسيين، وقانون حظر نشر أخبار القصر الملكى فى الصحف إلا بعد الموافقة عليها مسبقًا من جهة الإدارة، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش إلا بعد الموافقة عليها من جانب الرقابة»(٢٢).

وفى مواجهة ذلك تشكل فى مجلس النواب «ذو الأغلبية الوفدية» جبهة للمعارضة من نواب «الطليعة الوفدية» وعلى رأسهم د. عزيز فهمى، مصطفى موسى وقد تصدى د. عزيز فهمى لقانون المشبوهين السياسيين بهجوم عنيف قائلا:

«إنه قانون رجعى يهدم حريات الشعب وحقوقه الدستورية. خاصة أن الأمن ليس فى حاجة إلى مثل هذا القانون ليحميه، ومسئوليتنا الأولى هى توطيد دعائم الحريات والحقوق الدستورية»(٢٣).

لكن المعركة الحاسمة فى مسألة الليبرالية والتى خاضتها «الطليعة الوفدية» كانت تشريعات الصحافة.

ويروى إبراهيم طلعت (أحد قادة الشباب الوفدى آنذاك) القصة قائلا «اقترح كريم ثابت المستشار الصحفى للقصر الملكى على الملك أن يستدعى النحاس باشا ويقدم له مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات تعديلا من شأنه أن يفرض الرقابة على أنباء القصر» و«قد قام محمود سليمان غنام بتسليم هذه المشروعات

بقانون لإسطفان باسيلى ليقدمها باسمه، وكان الهدف من ذلك إثارة النواب والشيوخ الوفديين ضد الملك وأحكامه الجائرة، ومن ثم فقد كان إسطفان باسيلى مجرد مخلب قط لإثارة البرلمان والرأى العام ضد الملك»، وبدوره أكد إسطفان باسيلى هذه النظرية. «فالنحاس إذ قبل تقديم مشاريع القوانين التى تستهدف تقييد الحريات إنما كان يسعى لفضحها وحشد مظاهر العداء ضد الملك»(٢٤).

لكن مثل هذا التفسير أو التبرير لا يتقبله الكثيرون الذين يرون أن الجناح اليميني فى الوفد كان يسعى لكسب رضاء الملك.

ويستند فى ذلك إلى عديد من المواقف. فمحمود سليمان غنام باشا واجه هجوم عزيز فهمى على مشاريع القوانين هذه فى اجتماع الهيئة الوفدية قائلا: «إن هذه الاقتراحات على الرغم من أنها سيئة إلا أنه يمكن صياغتها كتشريعات لا تجهض الحريات العامة أو حرية الصحافة، وفى ذات الوقت تحول بين الطعن فى أعراض الناس والعائلات»(٢٥).

كذلك فإن مضابط مجلس النواب تسجل أن عبدالفتاح حسن باشا وزير العدل فى الحكومة الوفدية. وكان وزير الداخلية بالنيابة نظرًا لسفر فؤاد سراج الدين باشا للخارج قد دافع عن هذه التشريعات باسم الحكومة الوفدية أمام اللجنة التشريعية طالبًا منها ألا تتأثر بالضجة المثارة ضدها فى الصحف، مؤكداً أن هذه التشريعات ليس فيها حد من حرية الصحافة، بل هى على العكس تحمى الصحافة الحرة من عبث الدخلاء عليها، والذين لا هم لهم إلا إشاعة الأكاذيب، وتشويه سمعة الشرفاء، والخوض فى أعراضهم»(٢٦).

كذلك فقد صرح وزير وفدى آخر هو د. حامد زكى بضرورة قبول هذه التشريعات كوسيلة لمواجهة الصحف التى تعمل على قلب النظام الاجتماعى والفرقة بين الطبقات وقال «إن هذه التشريعات يجب أن تطبق فى مصر مهما كان الأمر، إذ لا يمكن أن تحكم وزارة بيضاء شعبًا أحمر»(٢٧).

تقييد الحرية

هذا بينما شنت جريدة المصرى (الوفدية الاتجاه) حملة ضارية ضد هذه التشريعات «التى تفرض قيودًا جديدة تحد من الحريات العامة التى كفلها الدستور الذى كافح الوفد ورجاله سنوات طويلة تحمل خلالها الكثير من المتاعب لتوطيد أركانه، وتدعيم نصوصه» وناشد «المصرى» أعضاء مجلس النواب أن «يحرصوا على حضور جلسة المناقشة حتى يعرف الشعب أن الذين كانوا جنودًا للدفاع عن الدستور لن يكونوا أداة لتحطيمه»(٢٨). وفى نفس الوقت قدم عدد من المحامين الوفديين «اقتراحًا إلى مجلس نقابة المحامين بفصل إسطفان باسيلى من عضوية النقابة لأنه قد تقدم بتشريع لخنق حرية الصحافة»(٢٩).

وقرر الصحفيون عدم ذكر اسم إسطفان باسيلى فى أى صحيفة.. بينما أسمته بعض الصحف «إسطفان باميه».

ويؤكد د. يونان لبيب رزق أن الأمر لم يكن تمثيلية وفدية تستهدف حشد الرأى العام ضد الملك، بل كان تعبيراً عن انقسام حقيقى فى الحزب من قمته إلى قاعدته ويقول «إنه بالرغم من تأييد بعض الوزراء لمشاريع القوانين، فقد كان هناك معارضون فى الوزارة منهم محمد صلاح الدين وزير الخارجية الذى أكد أنه يعارض كل مشروع مقيد للحرية، وأنه سيذهب فى المعارضة إلى أقصى الحدود التى ترسمها مسئوليته كوزير، سواء فى هيئة الوزارة، أو فى الهيئة الوفدية، أو فى مجلس الشيوخ»(٣٠).

.. و«انعقدت الهيئة البرلمانية لحزب الوفد فى شكل جمعية عمومية بالنادى السعدى. وقد حضر الاجتماع جميع الوزراء فيما عدا فؤاد سراج الدين باشا الذى كان خارج البلاد. وتزعم عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح، ومحمد مندور وإبراهيم طلعت، ورفيق الطرزى، ومصطفى موسى، وعبد اللطيف المردنلى وحافظ شيحا وكانوا جميعًا أعضاء فى الطليعة الوفدية جبهة المعارضة لهذه التشريعات وقد حظى هؤلاء النواب بتشجيع وتأييد من بعض الوزراء الذين كانوا لا يزالون على عهدهم بالتقاليد الوفدية، مما ترتب عليه حدوث اضطراب وقلق شديد»(٣١).

وقد جرى فى اجتماع الهيئة الوفدية نقاش حاد، لا يمكن تصور أنه ناتج عن تمثيلية وفدية تستهدف إحراج الملك، فقد خا د. عزيز فهمى فى نقاش حاد مع محمود سليمان غنام باشا، وطالب المجتمعين «برفض هذه المشروعات حتى ولو وافق عليها النحاس باشا من ناحية الشكل (لعله قصد: تحت ضغط السراى) وذلك بالرغم مما يحمله لنا جميعًا من عاطفة الأبوة والزعامة، وما نكنه له من إخلاص وحب وتقدير، ذلك أن إقرار هذه التشريعات يعنى أن يسجل التاريخ لبرلمان الشعب أنه تولى بنفسه محق الدستور والاعتداء على ما كفله من حريات»(٣٢).

بينما أكد أحمد أبو الفتح فى ذات الاجتماع «أن الموافقة على هذه التشريعات فى عهد حكومة الوفد يكون عاراً على الوفد، وعاراً على صفحة الجهاد النظيفة التى حمل الوفد رايتها منذ فجر الحركة الوطنية»(٣٣).

وانتهى الاجتماع العاصف بقرار يعد انتصاراً ساحقًا للاتجاه الليبرالى لحزب الوفد فقد قرر الاجتماع أن يطلب إلى إسطفان باسيلى سحب هذه التشريعات المقترحة، فإن لم يفعل توجب فصله من الهيئة الوفدية. وسحب إسطفان باسيلى التشريعات المقترحة. وهزم الملك وهزمت التوجهات الرجعية فى حزب الوفد، وانتصرت الليبرالية.

لكنه يتوجب علينا أن نلاحظ أن مصطفى النحاس برغم أنه كان رئيسًا للوزراء قد حرص حرصًا شديداً على عدم دعم هذه التشريعات، ولعله لو فعل لكان قد أجبر اتجاه الريح على أن يتغير. خاصة أن أحد أركان الحكومة الوفدية يؤكد «أنه كان هناك أكثر من وزير فى الحكومة الوفدية مقتنعًا بصواب

إصدار التشريعات التى تقدم بها إسطفان باسيلي، فلما قوبلت بتلك الموجة من السخط تراجع الجميع»(٣٤).

ولعل هذا يمنح مصطفى النحاس والطليعة الوفدية شرف إنجاح هذه المعركة الليبرالية ضد طموحات القصر الملكى، وربما أيضا ضد التوجهات اليمينية فى قمة حزب الوفد.

النموذج الليبرالى التقدمى

وقد نجحت «الطليعة الوفدية» فوق ذلك فى إرساء أفكار تقدمية واجتماعية مهمة. فقد تحدث د. رياض شمس (طليعة وفدية) أمام مجلس النواب مطالبًا بفرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء «على هؤلاء القادرين على الحصول على الدجاج والشواء والثمار الفاخرة، فيدفعون فى أقة الكريز ثلاثين قرشًا بينما لا يستطيع غيرهم أن يأكل الخيار». وقال «على من يشتري أقة الكريز بثلاثين قرشًا أن يدفع لوزارة المالية ثلاثين قرشًا أخرى، وطالب أن ترتفع حصيلة الضرائب على الكماليات فى الميزانية من مليونين إلى عشرين مليونا».

وفى ذات الجلسة طالب إبراهيم طلعت (طليعة وفدية) بفرض ضرائب تصاعدية حتى يمكن أن تضاعف الميزانية العامة من ٢٠٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون»(٣٥).

وخلال مناقشة مجلس النواب لتقرير لجنة الشئون الخارجية حول البرنامج الذى طرحه الرئيس الأمريكى ترومان للتعاون الفنى مع مصر طبقا لبرنامج النقطة الرابعة، أعلن محمد بلال ومصطفى موسى (طليعة وفدية) رفضهما لهذه الاتفاقية. وقال محمد بلال «إن هناك حسابًا لم يصف بعد بين الدول العربية، وأمريكا التى ساهمت فى إقامة دولة إسرائيل لتكون شوكة فى قلب العالم العربى، وإذا كانت أمريكا تريد مساعدة مصر فإن عليها أن تتدخل لمعاونة مصر فى الحصول على الجلاء»(٣٦).

وهكذا كانت «الطليعة الوفدية» نموذجًا ليبراليًا مكتملاً ومتكاملاً. أو بالدقة نموذجًا لموقف ليبرالى حقيقى وتقدمى أيضاً. أما عن علاقة ذلك كله بالماركسية فهو أمر آخر. فنحن أمام أفكار «خلاسية» أو جرى تهجينها بين مكونين: الوفد بتراثه الفكرى وقيادته التى سادت فيها شخصيات من كبار الملاك العقاريين وبين توجهات ماركسية.

هذا التهجين توافق مع أوضاع تفوح منها رائحة التغيير الثورى الحاسم.. فأبدع لنا نموذجا فريداً هو الطليعة الوفدية.

ويبقى سؤال ملح: هل من عملية تهجين أخرى؟ هل يمكن تخيل «طليعة وفدية» أخرى؟ وهل هذا ممكن؟ فالتناقض المتداخل لا يتحقق فى كل وقت وفى كل وضع وإنما يتطلب شروطًا موضوعية أخرى ذاتية.

الهوامش

١ - د. رفعت السعيد - الشيوعيون المصريون وروسيا - بحث قدم لندوة روسيا والعالم العربى والإسلامى - جامعة حلوان - كلية الآداب - إبريل ٢٠٠٢.

٢ - Stalin-J- Marxism and the national and Colotnial question - Iondon - 1947. p.210.

3- International Press Correspondanse - No:72 - 17/10/1982- p7311.

٤ - لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد - هكذا تكلم الشيوعيون.

٥ - لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - جـ ٣.

٦ - المصرى - ١٩٣٧/١٢/٢٥.

٧ - أخبار اليوم ١٩٤٦/٧/١٣.

٨ - الأهرام ١٩٥١/٦/٧.

٩ - محاكمات الثورة - الكتاب الرابع - إعداد كمال كيره - مكتب شئون محكمة الثورة - محاكمة كريم ثابت - ص ٦٥٩.

١٠ - صوت الأمة ١٩٤٧/١/١٢.

١١ - راجع النص الكامل لهذه الوثيقة فى: «أبو سيف يوسف - وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ١٩٤١ - ١٩٥٧ - القاهرة (٢٠٠٠) ص ١٥٣.

١٢ - المرجع السابق - ص ١٥٤.

١٣ - المرجع السابق - ١٥٥.

١٤ - المرجع السابق - ١٥٥.

١٥ - المرجع السابق - ١٦٠.

١٦ - المرجع السابق - ١٦٢.

١٧ - المرجع السابق - ١٦٣.

١٨ - المرجع السابق - ١٦٦.

١٩ - رابطة الشباب ١٩٤٧/٤/١١.

٢٠ - رابطة الشباب ١٩٤٧/٥/١٥.

٢١ - مجلس النواب - مضابط الهيئة البرلمانية العاشرة - جلسة ١٦ يناير ١٩٥٠ - خطاب العرش الذى ألقاه صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء.

٢٢ - طارق البشرى - الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - ص ٣٤٨.

٢٣ - روزاليوسف - ١٩٥٠/٥/٢٦ مقال د. عزيز فهمى.

٢٤ - صلاح عيسى - محاكمة فؤاد سراج الدين - القاهرة (١٩٨٣).

٢٥ - د. إسماعيل محمد زين الدين - الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص ٧٤.

٢٦ - مجلس النواب - مضبطة جلسة ١٩٥١/٧/٢٩.

٢٧ - المصرى ١٩٥١/٨/٣.

٢٨ - المصرى ١٩٥١/٧/٣٠.

٢٩ - روزاليوسف ١٩٥١/٧/٣١.

٣٠ - د. يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية ص ٥٠٧.

٣١ - د. إسماعيل زين الدين - المرجع السابق - ص ٨٠.

٣٢ - روزاليوسف - ١٩٧٧/٢/٤ - إبراهيم طلعت - أيام الوفد الأخيرة.

٣٣ - المصرى ١٩٥١/٨/١.

٣٤ - عبدالفتاح حسن - ذكريات سياسية - القاهرة (١٩٧٤).

٣٥ - مجلس النواب - مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين - ٢٣ مايو ١٩٥٠.

٣٦ - عزة وهبى - تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر - ص ١٦٨.

العولمة: المرحلة الأخيرة للرأسمالية

■ نبيل قرنفلي

العولمة على ألسنة الجميع. هذا اللفظ الذى بدأ استعماله منذ بضع سنوات فحسب، يحتل الصدارة فى كل دراسة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تتناول عالمنا المعاصر . كيف أصبحت العولمة تحتل هذه المكانة القصوى فى هذه الفترة الوجيزة؟ ذلك لأن جذور العولمة قديمة قدم الرأسمالية منذ مهدها الأول . لنتفحص بعناية ما كتبه ماركس وإنجلز عام ١٨٤٨:

«أعطى اكتشاف أمريكا والملاحة حول أفريقيا (ابتداء من القرن السادس عشر) للبرجوازية الجديدة مجالا جديداً للنشاط، فأسواق جزر الهند الشرقية «والصين «واستعمار أمريكا «والتبادل التجارى مع المستعمرات ، وزيادة وسائل التبادل «وعموما السلع، مكنت التجارة والملاحة والصناعة من نهضة لم يسبق لها مثيل ومن ثم سرعت تطور العنصر الثورى فى صلب المجتمع الاقطاعى المتداعى.

إلا أن الأسواق كانت تتسع باستمرار والطلب يزداد دوما . وهكذا أصبحت المانيفاتورة بدورها قاصرة (عن تلبية طلب السوق) .عندئذ ثور البخار والآلة الإنتاج الصناعى. وخلعت الصناعة الحديثة المانيفاتورة عن عرشها ، واحلت البرجوازية الصناعية الوسطى مكانها للصناعيين من أصحاب الملايين ، لقادة الجيوش الصناعية الحقيقية لبرجوازيى العصر الحديث.

لقد خلقت الصناعة الكبرى للسوق العالمية ، هذه السوق التى ساعد اكتشاف أمريكا على خلقها . سرعت هذه السوق العالمية نمو التجارة وطرق المواصلات تسريعا مذهلا . وأثر هذا النمو بدوره على توسع الصناعة ، وبقدر ما كانت الصناعة ، والتجارة ، والملاحة «والسكك الحديدية تنمو ، كانت البرجوازية ، تنمو هى أيضا ، وتنمى رأسمالها وتزيح إلى المؤخرة جميع الطبقات التى خلفتها القرون

الوسطى.

لقد لعبت البرجوازية فى التاريخ دورا ثوريا تماما ،فحيثما استولت على السلطة حطمت جميع العلاقات الاقطاعية ، الأبوية ، العاطفية . ومزقت دون رحمة جميع العلاقات المعقدة المتنوعة التى كانت تشد الإنسان الاقطاعى إلى من هم طبيعيا أعلى منه مقاما ، لكى لا تبقى على أية علاقة أخرى بين الإنسان والإنسان ، سوى علاقة المصلحة الصرفة والإلزام القاسى بـ «الدفع فورا» .لقد أغرقت أقدس انفعالات الوجد الدينى ، والحمية الفروسية ورقة البرجوازية الصغيرة الرخيصة (وعاطفيتها المفرطة المحافظة) فى صقيع الحساب الأنانى ،وحولت الكرامة الشخصية إلى مجرد قيمة تبادل وأحلت حرية التجارة الوحيدة والغاشمة محل الحريات العديدة المعترف بها كتابة والتى انتزعت بأعلى التضحيات ،وباختصار ،فقد استبدلت بالاستغلال الذى كانت تموهه الأوهام الدينية والسياسية ، استغلالا صريحا ، وقحا مباشرا ، ووحشيا.

«لقد جردت البرجوازية من هالتها جميع ألوان النشاط التى كانت حتى ذلك الحين مجللة بالوقار وتحاط باحترام مقدس .فالطبيب والقانونى والكاهن والشاعر والعالم جعلتهم جميعا أجراء فى خدمتها.

«لقد مزقت البرجوازية الحجاب العاطفى والتأثر الذى كان يغطى العلاقات العائلية واختزلتها إلى مجرد علاقات مالية.

«لقد كشفت البرجوازية كيف أن التباهى بالقوة الغاشمة فى القرون الوسطى ، الذى تعجب به الرجعية أيما إعجاب ، فالبرجوازية هى أول من برهن على ما يستطيع النشاط الإنسانى أن يأتى به . لقد حققت عجائب أين منها أهرامات مصر ، وقنوات روما والكاتدرائيات القوطية، وقادت ببراعة حملات عسكرية أين منها اجتياحات الأمم القديمة والحروب الصليبية.

أفكار عتيقة

لا تستطيع البرجوازية أن توجد دون أن تثور باستمرار أدوات الإنتاج القديم بدون تغيير فقد كان ، على العكس ، الشرط الأول لبقاء جميع الطبقات الصناعية السابقة .فهذا التثوير الدائم للإنتاج ،وهذه الزعزعة المتواصلة للنظام الاجتماعى كله ،وهذا الاضطراب وهذا القلق المتجددين كل ذلك يميز الحقبة البرجوازية عن جميع الحقب التى تقدمتها .فكل العلاقات الاجتماعية التقليدية ،والباهتة تتفسخ وتتفسخ معها مواكب تصوراتها وأفكارها العتيقة الوقورة ،والعلاقات التى تحل محلها لا تلبث أن تهزم حتى قبل أن يصلب عودها، وكل ما كان مكينا ومستقرا يتطاير هباء منثورا ،وكل ما كان مقدسا يغدو مدنسا

، وأخيرا يضطر الناس إلى فحص شروط حياتهم وعلاقاتهم المتبادلة بأعين صاحية.

«تكتسح البرجوازية» مدفوعة بحاجاتها إلى أسواق أبدا جديدة، الأرض بأسرها . فلابد لها من أن تعشش فى كل مكان ، وأن تستغل فى كل مكان ، وأن تقيم العلاقات فى كل مكان.

«أعطت البرجوازية »، باستغلالها للسوق العالمية ، طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها . ورغم أسى الرجعيين العميق انتزعت البرجوازية من الصناعة قاعدتها القومية .فالصناعات القومية القديمة دمرت ، ويلحق بها يوميا مزيد من الدمار .وحلت محلها صناعات جديدة أصبح تبنيها من جميع الأمم المتحضرة مسألة حياة أو موت ، ولم تعد هذه الصناعات تستخدم المواد المحلية ، بل مواد أولية آتية من أكثر المناطق بعدا، وتستهلك منتجاتها لا داخل البلد وحسب ، بل فى جميع أنحاء العالم .وعلى أنقاض الحاجات القديمة التى كانت تلبيها المنتجات الوطنية ، تلد حاجات جديدة يتطلب إشباعها استيراد منتجات البلدان والأقاليم النائية .وعلى انقاض الانعزال القطرى والقومى القديم .القائم على الاكتفاء الذاتى ، تنمو تجارة عالمية وتبعية متبادلة بين جميع الأمم .وما هو صحيح بصدد الإنتاج المادى لا يقل صحة بخصوص الانتاج الفكرى .فالآثار الفكرية لأمة ما تصبح ملكا مشتركا لجميع الأمم ويغدو قصر النظر والتقوقع القوميان مستحيلين أكثر فأكثر . ويولد من مجموع الآداب القومية والقطرية أدب عالمى.

«وتجر البرجوازية بالاتقان السريع لأدوات الإنتاج ، وبالتحسين الدائم لوسائل المواصلات ، إلى تيار الحضارة ،حتى أشد الأمم همجية . أما رخص منتجاتها فيظل المدفعية الثقيلة التى تشن بها هجوما عنيفا على جميع الأسوار الصينية ، وترغم بها على الاستسلام أشد الهمج مراسا فى عداء الأجانب .وتقود قسرا جميع الأمم ، تحت طائلة الهلاك ، إلى تبنى نمط إنتاج البرجوازية ، وترغمها ، مهما أبت ، على إدخال الحضارة المزعومة إليها ، أو قل ترغمها على أن تصبح برجوازية .وباختصار فهى تخلق عالما على صورتها .

هذا الوصف الرائع للصعود المزدوج للرأسمالية ولانتشارها فى العالم ، للتفاعل الجدلى بين الرأسمالية فى مهدها وعولمة الرأسمالية فى ذلك العصر، جاء هذا الوصف المتفحص للرأسمالية وبدايات العولمة فى« البيان الشيوعى» الذى صدر عام ١٨٤٨ أى منذ أكثر من مائة وخمسين عاما وهو دلالة قاطعة على أن العولمة لم تنشأ من الفراغ بل إنها عملية نامية متطورة وتبلورت ابتداء من

النصف الثانى من القرن العشرين وانطلقت فى شكلها ومضمونها الراهن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى فى أوروبا.

فبعد المرحلة الأولى لتدعم الرأسمالية فى بعض بلدان الغرب فى القرن الثامن عشر بدأ التوسع الرأسمالى فى إنشاء المراكز التجارية الرأسمالية فى مختلف القارات ثم جاءت مرحلة احتلال المستعمرات للاستحواذ المؤمن على أسواق وموارد لمواد خام مضمونة ، ثم مرحلة تقسيم العالم أجمع إلى امبراطوريات استعمارية كل منها تابع لإحدى الدول الصناعية ، ثم مرحلة الامبريالية التى تميزت عن سابقاتها بتصدير رؤوس الأموال إلى البلدان التابعة وأصبح استغلال الشعوب فى كل امبراطورية يعتمد - بالاضافة إلى أشكال القديمة- سوقاً مضمونة للبضائع ومورداً مضموناً للمواد الخام-على هذا الشكل الجديد للاستغلال وهو تصدير رؤوس الأموال إلى المستعمرات واعتصار فائض القيمة مباشرة من الشعوب المستعمرة . ونتيجة التصارع بين الامبرياليات قامت الحربين العالميتين نتيجة التداخل والصراع بين مختلف مراكز الامبريالية العالمية. ولكن إدراج الاتحاد السوفيتى عنوة فى الحرب الامبريالية الثانية نتيجة غزو النازى للاتحاد السوفيتى واضطرار المعسكر الامبريالى الآخر الموصوف بـ «المعسكر الديمقراطى» إلى التحالف غصبا مع العدو السابق لجميع الامبرياليات -الاتحاد السوفيتى ،غير طبيعة الحرب من حرب إمبريالية إلى حرب تحررية ديمقراطية ضد دول المحور الفاشستى .والانتصار على الفاشية-وهنا لعب الاتحاد السوفيتى الدور الأكبر فى هزيمة النازية- فتح الباب على مصراعيه للنضال التحررى للمستعمرات وأدى فى نهاية الأمر فى الستينيات والنصف الأول من السبعينيات إلى القضاء التام على النظام الاستعمارى الكولونيالى فى شكلة القديم.

وفى الجزء التالى من الدراسة عن العولمة استلهمت بعض الآراء من مؤلف نظرى وفلسفى -Empire إمبراطورية -صدر أخيرا عن مؤلفيه الإيطالى-Antonio Negri والأمريكى Michael Hardt ولنعود الآن إلى العولمة ، من الطبيعى أن تكون عولمة اليوم الوريثة الطبيعية لعولمة الأمس ولذا فالعولمة الحديثة مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية بعد مرحلتى الاستعمار والامبريالية .كما أن خصائصها هى نضوج طبيعى وطفرة لظواهرها القديمة فى ظروف العالم الجديدة ، ولكن يجب ألا ننسى طوال هذه الدراسة أننا نصف هذه الظاهرة الحديثة فى صيرورتها أى فى حركة تطورها ونموها .ففى بعض المناطق

وبعض الدول سوف نرى العولمة فى مرحلة البذرة التى تنبت منها الجذور وفى بلاد ومناطق أخرى سوف نرى آثارها فى شكل ثمارها الناضجة وفى غالبية بلاد العالم أى فيما سمى لمدة طويلة بالعالم الثالث ، سوف نرى الماضى الاقطاعى أو القبلى يتعايش مع الماضى الإمبريالى، وكذلك مع ظواهر العالم الجديد ظواهر العولمة . إننا لا نصف هنا ظاهرة استاتيكية ثابتة اكتسبت كل صفاتها ومميزاتها كاملة بل سوف ندرس العولمة كظاهرة جدلية متطورة فى مرحلة الترعرع والنمو.

كيف تطورت العولمة فى أحشاء الامبريالية؟

منذ السنوات الأخيرة للقرن التاسع غشر بدأت السيطرة الاستعمارية الكولونيالية على العالم المقسم بأجمعه بين دول الرأسمالية المصنعة تكتسب صفة الامبريالية أى أن الاحتكارات والمؤسسات الرأسمالية الغربية والمصارف الكبرى المتداخلة المصالح إلى حد ما بدأت تصدر رؤوس أموالها إلى البلاد المستعمرة لكى تستغل مباشرة اليد العاملة الرخيصة فى هذه البلدان غير مكتفية بالمواد الخام الرخيصة وبتصريف بضائعها فى سوق مضمون محتكر وفى الوضع الامبريالى الجديد رغم تداخل الاحتكارات ومصالحها فى بلدان رأسمالية عديدة ظل النفوذ الكامل أو الأكبر فى البلاد المستعمرة فى يد احتكارات البلد المستعمر وحيث إن تطور الرأسمالية كان يدفع إلى تعدى مرحلة المنافسة الأولى وإلى تشكيل الاحتكارات الرأسية والأفقية وتداخل مصالحها عالميا ، بدأ النقاش بين محللى الامبريالية حول ما إذا كان هذا التداخل والتفاعل سوف يؤدى فى نهاية الأمر إلى امبريالية عظمى موحدة واحدة . وكان رأى لينين فى مؤلفه «الإمبريالية أعلى مراحل الاستعمار» أن هذا لن يحدث وأن قوى التناقض والصراع بين الامبرياليات المختلفة سوف تسود . وثبت كلام المفكر العظيم فى نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغيرت الظروف تماما واتصف الوضع العالمى الجديد بما يلى

الامبريالية العظمى —وجذور العولمة

الظاهرة الأولى هى أنه بعد الحرب انفردت دولة عظمى فى المعسكر الإمبريالى بالهيمنة بحكم قوتها الاقتصادية التى لا تضاهى وبحكم مركزها كدائن وحيد حينذاك لكل الدول الامبريالية الأخرى .كما أن رؤوس أموال أمريكية دخلت بقوة لا مثيل لها فى الماضى فى اقتصاديات الدول الإمبريالية الأخرى عن طريق مشروع« مارشال» كما سادت الولايات

المتحدة تماما من الناحية العسكرية فى خلف الأطلنطى الامبريالى خاصة بحكم ملكيتها المنفردة لمدة طويلة للقنبلة الذرية.

ومن الناحية الأخرى اتسع المعسكر الاشتراكى وأصبح يضم إلى جانب الاتحاد السوفيتى الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية وبعد سنوات قليلة الصين الشعبية فى الشرق . ثم نجح الاتحاد السوفيتى فى أوروبا الشرقية بعد فترة وجيزة فى امتلاك القنبلة الذرية.

وهنا اتضح للجميع أن أية حرب بين الامبرياليين مثل الحربين الأولى والثانية سوف تعنى الانهيار النهائى للنظام الرأسمالى الامبريالى ولذا انضوت الدول الامبريالية جميعها رغم تناقضاتها تحت لواء الأخ الأكبر القوى المدافع فى نهاية الأمر عن كيانها ووجودها رغم جشع الاحتكارات الأمريكية وتعديها لحكم قوتها ومصالحها الذاتية على مصالح الدول الإمبريالية الأخرى (برر هذا التناقض بين انجلترا وأمريكا مثلا فى التأييد الأمريكى لحكم عبد الناصر فى سنواته الأولى).

إذا فقد تغير الوضع بين الامبرياليات كيفيا بعد الحرب العالمية الثانية وانفتح الباب لظهور امبريالية عظمى تجب شيئا فشيئ الامبرياليات الأخرى وهنا بدأت تترعرع جذور العولمة الحديثة . وبعد انهيار المعسكر الاشتراكى الأوروبى انطلقت هذه العولمة الرأسمالية دون منازع يحجمها وأصبحت اليوم تسود العولمة العالم أجمع بما فيه الصين الشعبية التى انضمت أخيرا إلى منظمة التجارة العالمية أحدث وأبرز منظمات العولمة.

وقد برز تصور بعد انهيار المعسكر الاشتراكى بأن التناقضات بين الامبرياليات سوف تتفاقم ،حيث إن مهدد كيانها الرأسمالى قد انهار . وبالفعل برزت على السطح بصورة أوضح من قبل اختلافات فى المصالح وفى المواقف السياسية . ولكن تداخل المصالح فى آلاف المؤسسات الاقتصادية غير الوطنية وتزاوج رأس المال المالى على نطاق عالمى والقوة العسكرية الأمريكية المهيمنة هيمنة كاملة دون منازع فى العالم تنبئ بصورة شبه أكيدة أن تضافر المصالح الرأسمالية العالمية أقوى من أى نزاعات أو اختلافات . وأن عوامل الفرقة سوف تتغلب عليها عوامل المصلحة المشتركة والهيمنة العسكرية المطلقة للأخ الجديد الذى تقيمه القوى الرأسمالية الكبرى المسيطرة القديمة إمبريالية كانت أم وطنية تحت إشراف وهيمنة الامبريالية العظمى رغم التناقضات والتنافس والصراعات.

أما الظاهرة الثانية فهى تعميم العلاقات الرأسمالية فى الإنتاج بصورة لم يسبق لها مثيل .فبالرغم من أن النظام الرأسمالى بدأ

يسود العالم منذ تحول أوروبا الغربية إلى الرأسمالية وساد الاستعمار جميع القارات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم من أن نسبة عالية جداً من الإنتاج الاجمالى العالمى كانت تنتج أثناء هذه الفترة وفقا لقواعد الاستغلال الرأسمالى ، إلا أنه ظلت هناك مناطق شاسعة فى العالم ونسبة عالية من سكانه يتم فيها الإنتاج الزراعى أساسا وفقا لأساليب شبه إقطاعية ،حتى نهاية الستينيات تقريبا . فالتصنيع فى بلاد عديدة مثل البرازيل والهند وتايوان وكوريا الجنوبية والأرجنتين ومصر والجزائر وبلدان أخرى عديدة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا لم يأخذ مداه والإنتاج الصناعى لم يصبح القطاع المدر لنسبة عالية من الدخل القومى إلا فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات .كما أن علاقات رأسمالية وزاد تسويق الغلات الزراعية -الصناعية مثل الكاكاو والفول والبن والخشب..إلخ ، كما انتشرت الوسائل الحديثة للزراعة الواسعة الرأسمالية فى العديد من هذه البلدان .لقد أصبحت الزراعة تحت سيطرة الصناعة حتى لو كانت الإنتاج السائد من ناحية الكم فى بعض المناطق . لم تختف الزراعة بالطبع ولكنها تحولت فى أغلب مناطق العالم إلى زراعة مصنعة . وأخيرا أصبح التنقيب عن البترول وانتاجه وهى عملية صناعية تتم وفق أسس النظام الرأسمالى ، ظاهرة عالمية من أفريقيا الوسطى حتى اندونيسيا والصين وفى أمريكا اللاتينية من الشمال إلى الجنوب . وأصبح بلدا مثل السعودية الذى تسود فيه إلى الآن العلاقات الاجتماعية والسياسية القبلية بلدا رأسماليا تماما من الناحية الاقتصادية كما تعتبر رأسماليته جزءا لا يتجزأ من الرأسمالية المعولة.

الثورة والمعلومات والاتصال

. الظاهرة الثالثة التى يجب الإشارة إلى أهميتها هى الثورة المعلوماتية فى عملية الإنتاج والتطور الهائل فى وسائل الاتصال عن بعد ووسائل الإعلام المرئية نتيجة للأقمار الصناعية .بدأت كل هذه التطورات تأخذ مداها فى السبعينيات وتغزو مجالات الانتاج الصناعية والزراعية والخدمية ولعبت دورا مهماً فى إبراز تخلف النظام السوفيتى وعدم قدرته على مجاراة التقدم العلمى والتكنولوجى . وتزامنت هذه التطورات الهائلة مع أفول النظام السوفيتى ثم انهياره ،كما عاصرت وساعدت على التحول فى اتجاه العولمة.

إن أول تأثير للتحول من الاقتصاد الصناعى إلى الاقتصاد المعلوماتى هو السماح بلا مركزية الإنتاج .فالإنتاج الصناعى كان يستند إلى المصانع الضخمة وقرب مصانع

التحويل من مصنع الإنتاج المركزى . إن التقدم فى وسائل الاتصال عن بعد وتكنولوجيات المعلوماتية جعل من الممكن نقل الإنتاج وتوزيعه فى أى مكان لأن الاتصال والإشراف وفى بعض الأحيان المنتجات غير المادية ذاتها يمكن أن تنقل عبر العالم فى وقت قصير ودون تكلفة . إن تسهيلات الإنتاج يمكن أن تنسق فى إنتاج متزامن سلعة واحدة مما يسمح بتوزيع المصانع فى مواقع مختلفة . إن الانتقال إلى الإنتاج المعلوماتى والهيكل الشبكى للتنظيم يجعل التعاون الانتاجى والفعالية غير متوقفين إلى حد كبير على القرب والمركزية .فالعاملون فى عملية واحدة يمكنهم أن يتصلوا عن بعد ويتعانوا من مواقع بعيدة دون اعتبار للمسافة.

ولكن كان من نتيجة هذه الأوضاع الجديدة عدم وجود العمال فى تجمعات كبيرة مما يضعف قوتهم عند التفاوض الجماعى مع أصحاب العمل .فرأس المال فى مقدوره أن ينسحب من المفاوضة بنقل موقع الانتاج إلى مكان آخر ويضعف بذلك التضامن العمالى ويسمح للإدارة أن تستعيض عن عمالها السابقين بوسائل متنوعة من العمل مثل العمل الحر المستقل والعمل فى المنزل والعمل المؤقت والعمل بالقطعة . إن التوزيع الجغرافى للإنتاج يتطلب مركزية أقوى فى الإدارة والتخطيط ومركزية متزايدة للخدمات المتخصصة وبصفة خاصة الخدمات المالية . إن الإدارات والخدمات المالية فى مدن لندن ونيويورك وطوكيو تدير شبكات عالمية للإنتاج . لا غرابة إذا أن تعتبر الحكومة الأمريكية أن من أهم أولوياتها إيجاد هيكل إعلامى عالمى فشبكات الإعلام أصبحت أكثر الآليات نشاطا فى دمج المؤسسات الاقتصادية وكذلك فى تنافس أكبر المؤسسات الاقتصادية غير الوطنية.

مواسم هجرة الطبقة العاملة

الظاهرة الرابعة فى ظل العولمة هى قابلية التحرك للقوى العاملة التى اتخذ مداها حدا لم يسبق لها مثيل .فالهجرات فى الماضى القريب نسبيا مثل الهجرات الجماعية الكبيرة إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ونقل العبيد من أفريقيا عنوة إلى المزارع العبودية فى القارة الأمريكية يمكن اعتبارها هجرات قزمية بالنسبة للتنقلات البشرية فى عصرنا الراهن . إن ما يدفع هذه الهجرات دفعا هى الرغبات والاحتياجات التى خلقتها عمليات العولمة فى أذهان وعقول الجماهير العريضة التى ترى عن كثب من جراء وسائل الإعلام المرئية الحديثة كل المزايا التى يمكن أن يستمتع بها البشر فى عالم اليوم .إن الهروب من العالم الذى كان يسمى بالثالث إلى العالم الأول بحثا عن الرزق وهجرة العقول فى نفس الاتجاه والهجرة غير

القانونية وتدفق اللجوء السياسى يفوق كل الهجرات الماضية . فضلا عن أن هجرات اليوم ليست من الجنوب المؤقتة أو شبه الدائمة من جنوب شرق آسيا ومن البلاد العربية غير النفطية إلى منطقة الخليج . ومن اللافت للنظر أن بلدا مثل مصر التى لم يهاجر شعبها وطنه القديم فى أى مرحلة من تاريخه تشاهد اليوم هجرة أبنائه من جميع الطبقات لأول مرة فى تاريخها الطويل.

وكذلك منذ عشرات السنين تحدث هجرات ضخمة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية داخل كل بلد وعلى نطاق العالم، ولكن حتى هذه الهجرات الضخمة تبدو أقل عددا بكثير، وكذلك أقل شقاء من هجرة اللاجئين المضطرين إلى ترك ديارهم وأراضيهم نتيجة المجاعة أو الحرب . إن نظرة سريعة إلى العالم من أمريكا الوسطى إلى وسط أفريقيا ومن البلقان إلى جنوب شرق آسيا يبين بؤس أوضاع هؤلاء الذين فرضت عليهم هذه البداوة والانتقال. فبالنسبة لهؤلاء يعنى الانتقال عبر الحدود هجرة إجبارية فى ظروف من الفقر والبؤس لا يمكن أن تعتبر تحررية .وفى الواقع بالنسبة للاجئين فإنها مكان ثابت ومحدد للإقامة والعيش ، وأى نوع من الثبات والجمود يبدو على العكس أكثر الحاجات إلحاحا.

إن كل هذه التحركات الضخمة فى الخريطة السكانية للعالم وقابلية العاملين للانتقال من مصدر رزق إلى مصدر رزق آخر يسمح لنا بالحديث عن « بدونه» البروليتاريا العالمية الحديثة.

إن كل قوى عالم الشمال متحالفة ضد هذه الهجرة التى تتزايد عاما بعد عام رغم القيود والقوانين والحواجز على الحدود ورغم انتعاش قوى اليمين الأقصى التى تتزعم الدعوة لوقف الهجرة وطرد هذا السرطان البروليتارى الخطر بجميع الأساليب . إن الشبح الذى يرعب اليوم عالم الشمال هو شبح الهجرة.

الظاهرة الخامسة هى أنه فى أكثر البلاد النامية تقدما مثل الهند والبرازيل وغيرها تتواجد معا جميع مستويات عمليات الإنتاج : الخدمات القائمة على المعلوماتية والانتاج الصناعى الحديث والصناعات اليدوية التقليدية والزراعة المتخلفة والمصنعة والإنتاج الاستخراجى مثل المناجم واستخراج النفط .كل هذه الأشكال الإنتاجية موجودة فى إطار شبكات السوق العالمية وتحت سيطرة الإنتاج المعلوماتى الخدمى . إن المعلوماتية والإعلام اصبحت تلعب اليوم دورا أساسيا فى عمليات الانتاج .وبالطبع كل هذه الظواهر موجودة بصورة أقل فى بلاد أقل نمواً .

إن الاقتصاديات الخاضعة يمكنها

أن تنمو ويزيد حجمها فى ظل العولمة . ولكن هذا لا يعنى أنها لا تظل خاضعة للنظام العالمى كما يعنى أنها لن تصل أبدا إلى الشكل الاقتصادى السائد للاقتصاديات المتقدمة. إن بعض البلاد أو المناطق يمكنها أن تغير موضعها فى سلم السيادة ولكن بغض النظر عمن يحتل أى موقع فإن الاستقلال الاقتصادى مناله مستحيل حيث إن النمو يعنى الانغماس أكثر فأكثر فى الشبكات العالمية للإنتاج الرأسمالى.فالتصور السابق بأنه يمكن تنمية الاقتصاد القومى بمعزل عن السوق الرأسمالية العالمية حتى يضاهى هذا النمو وضع الدول السائدة ويستقل عنها كما تمت المحاولة فى الحقبة الناصرية وهم مستحيل تنفيذه اليوم .فإذا كان هذا الأمل من الممكن تحقيقه مجازا فى ظل وجود معسكر اشتراكى يمكن الاستناد إليه للتخلص من الاخطبوط الامبريالى ،فهذا الاحتمال النظرى غير موجود الآن.فأى محاولة للانعزال والافتراق سوف تعنى فقط نوعا أشد عنفا للإخضاع من قبل النظام العالمى وقهر أكبر يؤدى إلى مزيد من الضعف والتخلف والفقر . إن العولمة موجة جارفة لا يمكن وقفها أو تفاديها ، فهى نتاج تطور تاريخى للنظام الرأسمالى يمكن مقاومة بعض جوانب ضراوته إلى حد ما ولكن يستحيل تغيير مجراها الطبيعى أو الفكاك منها إلا بالقضاء على النظام الرأسمالى المعولم نفسه.

الخصخصة من لزوم العولمة

الظاهرة السادسة هى أنه بعد مرحلة نمو الملكية العامة بصفة خاصة ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضى فى الدول المتقدمة لأسباب متنوعة ومتعددة وفى البلاد المستقلة حديثا لتدعيم استقلالها ، تطالب رأسمالية النظام العالمى الجديد وتعمل على خصخصة كل مجالات الانتاج والاقتصاد حتى مجالات البنى التحتية مثل السكك الحديدية وإنتاج الكهرباء وتوزيعها والطرق العامة السريعة ووسائل الاتصال مثل البريد والهاتف وكلها وسائل ومجالات تابعة أصلا وتقليديا للدولة فضلا بالطبع عن جميع مجالات الإنتاج الأخرى . وقد شاهدنا فى مصر المعركة التى دارت وتدور حتى الآن لتفكيك القطاع العام والتخلص منه ولكن الأدهى أن نرى نفس المعركة تدور على قدم وساق فى الصين الشعبية التى لا يزال يحكمها حزب يحتفظ حتى الآن باسمه الشيوعى.

بروليتاريا جديدة

الظاهرة السابعة هى المركز الراهن للطبقة العاملة التقليدية التى تعمل فى المصانع الكبيرة فى قلب الموجة العارمة الجديدة للبروليتاريا العالمية . إن تحول العالم إلى نظام

الأجر الرأسمالى بدلا من أنظمة اقتصادية أخرى متبقية من العهد الإقطاعى أو القبلى أو حتى البدائى ، وكذلك حركة الهجرة العالمية الضخمة نحو البلاد الغنية يؤديان إلى قيام بروليتاريا عالمية من نوع جديد. إن مفهوم البروليتاريا القديم المبنى على الطبقة العاملة الصناعية فى كل بلد من البلاد يتحول إلى مفهوم للبروليتاريا جديد يشمل جميع هؤلاء الذين يخضعون لرأسمال يستغلهم وينتجون تحت هيمنته. إنه يجب أولا كل بروليتاريى الزراعة هؤلاء الذين يعملون بنظام العمل المؤقت أو من منازلهم أو بالقطعة فضلا عن البروليتاريا التى تبيع قوة عملها فى ظروف أقل قسوة فى البلاد الديمقراطية والبروليتاريا التى تعمل فى بلدان تفتقد الحريات العامة مثل بلادنا . فهو يشمل إذا الطبقة العاملة الصناعية ولكنه لا يقف عند حدودها وفى مقابل تشابك المصالح الرأسمالية داخل النظام المعولم تتشابك مصالح البروليتاريا العالمية بصورة لم يسبق لها مثيل إذ أن مستغليها مترابطون ولذا تحاول الرأسمالية العالمية تقسيم صفوف القوى المعادية لها . فمثلا كانت تحاول فى الماضى استخدام الاحتياطى فى قوة العمل الناتج عن البطالة لتحجيم الصراع الطبقى وتخفيض سعر العمل، كما كانت تنقل المصانع من منطقة إلى أخرى داخل حدود البلد الواحد لتفكيك نضال العمال والهروب من المواقع الساخنة إلى مناطق أكثر هدوءاً .أما اليوم فهى تتبع نقص الأساليب على نطاق عالمى إذ تستغل الاحتياطى فى قوة العمل فى بلدان العالم الفقير وتنقل مصانعها إلى هذه البلاد لتحجيم الصراع الطبقى فى بلادها وتخفيض سعر العمل وطمعا فى مرحلة أطول من الهدنة فى الصراع الطبقى ضد الاستغلال.

إن العالم الثالث الذى كان محددا ومنفصلا فى المرحلة السابقة يتداخل اليوم فى العالم الأول ويصبح كأنه مدن الصفيح للعالم الأول بينما يدخل العالم الأول والعالم الثالث ويخترقه بحداثته وبورصته ومصارفه وشركاته عبر الوطنية ، تكتمل الصورة باختراق العالم الثالث للعالم الأول . بتدفق المهاجرين الذى لا ينقطع . إن مختلف الأمم والمناطق تتضمن نسب متفاوتة لما كان يظن أنه العالم الأول أو العالم الثالث. إن نسب عدد السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر فى بلاد المركز يزداد باطراد . إن جغرافية النمو غير المتكافئ وخطوط الانقسام والسيادة لن توجد بعد ذلك وفقا لحدود قومية أو دولية ثابتة بل فى حدود تتميز بالسيولة بين ما هو دون الجدود القومية وما هو فوق الحدود القومية. من كل ما ذكرناه أنيا نستخلص أن الجموع البروليتارية العالمية

من كل جنس ومنطقة وبلد تشكل مع جموع الطبقة العمالية التقليدية العمود الفقرى لمقاومة النظام الامبريالى المعولم.

أفول الدولة القومية

الظاهرة الأخيرة ينبغى النظر إليها وفهمها فى صيرورتها لا فى واقعها الآنى . يصف ماركس وإنجلز الدولة القومية بأنها مجلس الإدارة الذى يدير مصالح رأس المال. إنهما يعنيان بهذا أنه بالرغم من أن عمل الدولة قد يبدو متناقضا فى لحظة ما مع مصالح بعض الرأسماليين فإن هذا العمل على المدى الطويل سوف يخدم دائما مصالح رأس المال الجماعى . أما اليوم فالعلاقة بين رأس المال والدولة قد نضجت تماما إذ أن المؤسسات عبر الوطنية قد اخترقت عمليا سيادة الدولة القومية فى الحكم والتشريع عن طريق ارتباط هذه الدولة وخضوعها للاتفاقات الدولية التى أسسها النظام العالمى الجديد . يمكننا القول إذا أن الدولة القومية قد هزمت أو فى طريقها إلى الهزيمة أمام سيادة المؤسسات عبر الوطنية فى العالم .فالحكم والسياسة القومية فى طريقهما إلى الاستيعاب فى النظام عبر الوطنى والسيطرة تتم من خلال مجموعة من الهيئات والوظائف الدولية. إن السياسة لا تختفى على النطاق القومى ولكن الذى يختفى أو سوف يختفى على المدى القريب فهو الاستقلالية فى السياسة القومية.

ومنذ نهاية النظام الاستعمارى القديم قويت لفترة ظواهر السيادة القومية فى العالم الثالث المستقل حديثا فى مواجهة سيادة دول العالم الأول استنادا إلى التناقض بين المعسكرين . ولكن انهيار المعسكر الاشتراكى ونمو النظام الجديد القائم على العولمة أذنت بأفول السيادة القومية التى اخترقتها سيادة المؤسسات القانونية والاقتصادية للنظام المعولم. ولذا فكثير من محاولات النضال ضد الأشكال القديمة للسيادة الامبريالية تفشل لسوء فهمها للعدو وطبيعته الراهنة .كل هذا لا ينطبق على دول العالم الثالث فحسب بل على جميع دول العالم بدرجات متفاوتة.

إن الاتجاه إلى تحقيق السوق العالمية يعنى القضاء على أية نظرة تقول إن أى بلد أو منطقة يمكن اليوم أن تعزل نفسها وتنفصل عن الشبكات العالمية للاقتصاد والسلطة كى تخلق من جديد ظروف الماضى وتنمو كما نمت الدول الرأسمالية السائدة .حتى الدول السائدة تابعة اليوم للنظام العالمى . إن تفاعلات السوق العالمية فى طريقها إلى تفكيك جميع الاقتصاديات القومية وقد مضت شوطا بعيدا فى هذا الاتجاه . إن أى محاولة للانعزال والانفصال سوف تعنى أكثر وأكثر وبصورة متزايدة رد فعل أكثر وحشية من قبل النظام

العالمى ومزيدا من الضعف والفقر.

ومن ناحية أخرى فالدول التى تحافظ على جمودها بالنسبة للمزايا التى اكتسبتها قوى العمل (سواء فى العالم المتقدم أو العالم الفقير) وتقاوم السيولة والمرونة الكاملة لقوى العمل تطحن وتعاقب وفى نهاية الأمر يقضى على مقاومتها عن طريق الآليات النقدية.

يقول Robert Reich وزير العمل السابق فى الولايات المتحدة :« بما أن كل أشكال الإنتاج تقريبا ، النقود، التكنولوجيا ، المصانع ، الآلات ، تنتقل دون جهد عبر الحدود فإن مجرد فكرة الاقتصاد القومى تصبح دون معنى .ففى المستقبل لن يكون هناك منتجات وطنية أو تكنولوجيات وطنية أو مؤسسات وطنية أو صناعات وطنية . ولن يكون هناك اقتصاد قومى ،حيث إن الحدود الوطنية تتلاشى تدريجيا والسوق العالمية تتحرر من هذه الحدود».

إن العلاقة الأخيرة التى تفسر الخضوع المحتوم للدولة القومية فيما بعد النظام الكولونيالى هى النظام العالمى لرأس المال . إن سلطة الرأسمالية العالمية التى تخضع الدول القومية ذات السيادة رسميا فى إطار نظامها تختلف جوهريا عن الدوائر الاستعمارية والامبريالية التى كانت مسيطرة سابقا . إن نهاية الاستعمار لم تفتح بالطبع عهدا جديدا للحرية بل أدت فى الواقع إلى أشكال جديدة للسيطرة تعمل على نطاق عالمى.

هيكل السلطة فى النظام العالمى الجديد:

فى قمة الهرم السلطوى للنظام العالمى الجديد توجد سلطة عظمى هى الولايات المتحدة التى تهيمن على إمكانية استخدام القوة فى العالم ، قوة عظمى يمكنها أن تعمل منفردة ولكنها تفضل العمل بالتعاون مع آخرين تحت مظلة الأمم المتحدة . وقد تأسس هذا الوضع مع نهاية الحرب الباردة وتأكد هذا التأسيس فى حرب الخليج . وفى المستوى الثانى ولكن فى قمة الهرم أيضا هناك مجموعة من الدول القومية التى تسيطر مع الولايات المتحدة على الأدوات النقدية العالمية الأساسية وبهذا تتمكن من تنظيم التبادل الدولى . هذه الدول القومية مرتبطة فى مجموعة من الهيئات مثل مجموعة السبع دول ونوادى لندن وباريس ودافوس .. إلخ . ثم تأتى بعد ذلك الدول القومية ومهماتها المتنوعة . أولا للتوسط مع القوى المهيمنة والمساومة مع المؤسسات غير الوطنية وتوزيع الدخل حسب الاحتياج داخل حدودها الوطنية . إن الدول القومية تلعب دور المصفاة للتدفقات العالمية ودور المنظم لتنفيذ رغبات القوة العظمى . وبمعنى آخر فهى تتسلط على تدفق الثروة من وإلى السلطة العظمى وتعمل على انضباط السكان فى

حدودها أى تلعب دور الشرطى المحلى لحساب القوة العظمى . وتتحول الجيوش القومية من جيوش وطنية تدافع عن مصالح الأمة إلى نوع من فروع سلطة بوليسية عالمية تلعب دور الشرطة بالنسبة لشعبها ولشعوب المنطقة بالتعاون مع مثيلاتها تحت إشراف السلطة العالمية المهيمنة (حرب الخليج ، حروب البلقان ، أفغانستان ، الحرب ضد الإرهاب) . وتحصل السلطة العليا ، بحكم هيمنتها العسكرية والسياسية والاقتصادية وخضوع منظمة الأمم المتحدة لها فى اتخاذها للقرارات أو فى شلها(حق الفيتو) ، على حق التدخل فى شئون جميع الدول بشتى الحجج . ويستخدم هذا الحق لتلبية مصالح الامبريالية العظمى أو يشل هذا التدخل أيضا لتلبية هذه المصالح (فلسطين).

إن التدخل الأمريكى لايحدث بالضرورة رغم إرادة الدول التى يحدث فيها هذا التدخل أو إرادة الدول القريبة منها . بل كثيرا مايحدث أن تطالب هى بالتدخل الأمريكى أو ترى فيه مصلحة لها . إن الولايات المتحدة أصبحت اليوم " شرطة السلام " خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . فالتدخل ل " تحرير" الكويت من احتلال العراق والتدخل فى البلقان جاء بموافقة الدول التى تم التدخل فيها والدول المحيطة بها . فالولايات المتحدة أصبحت القوة المركزية فى النظام العالمى الموحد الجديد . إن شبكات الموافقة والمشاركة وقنوات التدخل فى حل الصراعات والتنسيق فى تحرك الدول يتأسس فى إطار النظام المهيمن الجديد . إننا نعيش المرحلة الأولى لتحويل العالم أجمع إلى مجال مفتوح لسيادة الإمبريالية الموحدة العظمى. والوسائل البنيوية للتدخل ترتكز على استخدام الآليات النقدية والمناورات المالية فى الحقل عبر الوطنى للأنظمة الإنتاجية المتوقفة بعضها على بعض وكذلك فى مجالات الإعلام وأثرها على إضفاء الشرعية على نظام ما أو سحب هذه الشرعية منه . إن ترسانة القوى الشرعية للتدخل كبيرة ومتنوعة ولاتتضمن التدخل العسكرى فحسب بل أيضا أشكالا أخرى مثل التدخل الأخلاقى والتدخل القانونى . وفى الواقع فان امكانات التدخل تفهم بصورة أفضل إذا وضح لنا أنها لاتبدأ مباشرة باستخدام السلاح العسكرى بل تبدأ بالأدوات الأخلاقية التى تلعب دورا أساسيا فى مجالها منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وكذلك المؤسسات القانونية التى خلقتها أخيرا الأمم المتحدة مثل المحكمة الجنائية الدولية .

عندما نتحدث عن منظمات حقوق الانسان فاننا نشير إلى طيف واسع من الهيئات تلعب اليوم دورا مهماً فى المجتمع المدنى ومهامها

هى تمثيل الناس والعمل لمصلحتهم بعيدا عن مؤسسات الدولة القومية وفى كثير من الحالات ضد هذه المؤسسات . إن هذه المنظمات تلعب دورا على المستوى المحلى والإقليمى والدولى ويقدر عددها على نطاق العالم أجمع بعشرات الآلاف . إننا نهتم هنا أساسا بتلك المنظمات التى تتخصص فى الدفاع عن حقوق الإنسان وفى أعمال الإنقاذ على النطاق المحلى أو الدولى مثل Human Rights watch ،Amnesty International, Med cins Sans Frontieres, oxfam وغيرها من المنظمات الدولية التى تلعب دورا سياسيا مهماً على النطاق العالمى وتحتل مكانة مهمة فى نظام الأمم المتحدة بصفتها مراقبا . إن هذه المنظمات من أقوى الأسلحة السلمية التى يستخدمها النظام العالمى الجديد بغض النظر عن الإدراك الواعى لأعضائها للدور الذى تلعبه . إ ن هذه المنظمات تشترك فى " الحروب العادلة " بدون أسلحة أو عنف أو حدود . وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا مزدوجا خاصة تلك المنظمات التى تلعب دورا عالميا وجميعها موجودة فى بلاد المركز . فهى تلعب دورا معاديا للاعتداءات على الديمقراطية فى دول المركز ووصل الأمر إلى حد إبعاد مارى روبنسون ، التى كانت على رأس وكالة الأمم المتحدة لحقوق الانسان .من منصبها لمعارضتها السياسة الأمريكية فى كوسوفو وأفغانستان وفيما يختص بمعتقل غوانتانامو، كما استبعدت أيضا لإدارتها الفاشلة ، على حد قول الدول الغربية ، لمؤتمر دوربان فى جنوب أفريقيا الذى انسحبت منه الولايات المتحدة وإسرائيل تحت ضربات الوفود العربية ووفود الدول الأفريقية . ونرى اليوم معارضة المنظمات غير الحكومية المتخصصة فى حقوق الإنسان أو منظمات الأطباء أو الصحفيين ، وكلها منظمات عالمية مركزها الغرب . ضد سياسة إسرائيل الإجرامية التى تؤيدها الولايات المتحدة . إلا أن كل هذا يمثل وجها واحدا من الصورة الإجمالية . لأن هذه المنظمات بانتقادها وهجومها على الحكومات القومية ، كما حدث فى الماضى وكما يحدث حاليا . بالنسبة للعراق والبلقان وأفغانستان وزيمبابوى وفينزويلا وكولومبيا وكوبا لاتأخذ فى الاعتبار الأسباب الحقيقية لعداء القوى العالمية المهيمنة . وبغض النظر عن ظروف هذه الدول المهاجمة وتوقيت الهجوم عليها وهوية القوى التى تعادى هذه الحكومات القومية ، فهذه المنظمات تفتح الباب للهجوم الاقتصادى والسياسى للسلطة العالمية المهيمنة وللهجوم العسكرى إذا اضطرت هذه القوة المهيمنة إلى ذلك . وهذا الدور السلبى تلعبه المنظمات غير الحكومية دون غضاضة

بحكم أيديولوجيتها البورجوازية التى تدفعها إلى التصور إنها يمكن أن تتصرف إنسانيا دون أخذ السياسة فى الاعتبار وتنسى أن السياسة تدخل فى صميم معالجة شئون الإنسان . وهكذا نتذكر الجريمة السياسية الكبرى التى ارتكبتها فى أفغانستان منظمة الأطباء دون حدود التى انحازت دعائيا وعمليا إلى القوى الظلامية المتعاونة مع الإمبريالية ضد نظام شعبى كان يعمل أساسا من أجل تقدم الشعب الأفغانى وتنويره أيا كانت أخطاؤه (ونذكر هنا مرة أخرى أن هذه المنظمة نفسها تأخذ اليوم موقفا حاسما ضد العدوان الإسرائيلى) . وكذلك موقف منظمات حقوق الانسان التى تنتقد كوبا منذ سنوات طويلة وتنسى ظروف هذا البلد الذى تحاصره الإمبريالية منذ أربعين عاما وتحاول حتى اليوم القضاء عليه . فالحكم السياسى على هذه المنظمات ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار إزدواجية طبيعتها وتناقضات مواقفها المختلفة القائمة على إهمالها التام للنتائج السياسية لتصرفاتها واعتمادها فى قراراتها على المبادئ المجردة البعيدة عن واقع الحياة.

ونفس هذه النظرة الجدلية يجب أن نلقيها على مؤسسات دولية أخرى مثل محكمة حقوق الإنسان التى تحاكم رئيس يوغوسلافيا السابق العدو اللدود لخضوع بلاده للهيمنة الأمريكية والأوربية . وهنا نذكر أن الولايات المتحدة فى الوقت الذى فرضت على الحكومة اليوغسلافية تسليم ميلوسيفتش إلى المحكمة مستخدمة فى ذلك الابتزاز الاقتصادى ، سحبت اعترافها المبدئى بالمحكمة الجنائية الدولية التى أنشأتها الأمم المتحدة واعترفت بها أكثر من ستين دولة حتى الآن . خوفا من أن يحاكم أمامها بعض المسئولين الأمريكيين بسبب الجرائم التى ارتكبوها . كما تفتح هذه القوانين الحديثة الباب لمحاكمة مجرمين دوليين مثل الدكتاتور الفاشستى بينوشيه ومجرم الحرب شارون . هذه الهيئات التى ابتكرتها القوى الامبريالية المهيمنة لخدمة أغراضها تشكل ضمنيا ونظريا خطر الانقلاب على صانعيها.

نمو القوى المعارضة للعولة الرأسمالية:

إن انهيار معسكر الدول الاشتراكية وضع الحركة الاشتراكية بأكملها فى أزمة طاحنة وبصفة خاصة الأحزاب الشيوعية التى كانت تشكل بالرغم من نواقصها المتعددة رأس الحربة فى مقاومة النظام الامبريالى . ولكن التناقضات المتصاعدة فى النظام العالمى الجديد الجارى إقامته ونتائجه الوخيمة منذ نشأته بالنسبة للبروليتاريا العالمية جعلت دائرة المقاومة ضد النظام الجديد تتسع بحيث تشمل العالم بأكمله تعبر عنها الكراهية الجامحة

للولايات المتحدة الرأس المهيمن فى النظام الجديد التى تحمل مسئولية كل الجرائم التى ارتكبتها وجرائم أخرى لم تكن من مسئوليتها المباشرة ولكن ناتجة عن تدعيمها لنظم قومية دكتاتورية ورجعية تمقتها شعوبها قبل أن تلعب العولمة دورها الراهن..

إن مقاومة النظام الجديد برزت منذ نشأته ومن أوائل علامات هذه المقاومة المؤتمرات المتعددة لدراسة الفكر الماركسى من جديد وتبيان الأخطاء التى أدت إلى انهيار النظم الاشتراكية القائمة وتقارب تيارات ماركسية أو ماركسية لينينية تقاطعت وتحاربت لمدة طويلة فى الماضى وبدأت تتجادل من جديد ، ثم الاحتفال بمرور مائة وخمسين عاما على صدور البيان الشيوعى مما يثبت من ناحية قيمته النظرية العامة حتى اليوم ومن ناحية أخرى ازدياد أعداد المثقفين الثوريين المتمسكين حتى اليوم، رغم تباين الظروف ، بفكر ماركس وإنجلز الثورى.

وكذلك فان انهيار المعسكر الاشتراكى لم يعن انهيار أو توقف المقاومة للعدو القديم ولشكله المعولم الجديد . فهناك إعجاز صمود كوبا وانتصار الشعب الأفريقى ضد نظام الفصل العنصرى، وهناك ثبات وتقوية الثورة المسلحة لقوى ال FARC المسلحة الثورية فى كولمبيا وانتصار القائد البوليفارى شافيز مرتين فى فنزويلا ، الأولى عند انتخابه رئيسا للجمهورية والثانية عند عودته إلى السلطة على أكتاف الانتفاضة الشعبية المؤيدة له ضد الانقلاب الذى قامت به القوى الرأسمالية فى فنزويلا بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وهناك الثورة العارمة للشعب الأرجنتينى ضد النظام المعولم الذى اتخذ الدولار الأمريكى عملة محلية وأيضا المقاومة المسلحة ضد التدخل الأمريكى فى بيرو . وفى نيبال تنتصر القوى الشيوعية فى الانتخابات كما يستمر الكفاح المسلح ضد قوى الملكية والاقطاع . وهناك الصراعات الطبقية فى فرنسا وإيطاليا وبلدان أوربا الغربية التى تدل عليها الإضرابات والمظاهرات التى لاتنقطع تعبيرا عن الإستياء من الأوضاع القائمة . وهناك أخيرا وليس آخرا الانتفاضة الفلسطينية التى تقدم أروع مثال للصمود ضد العدوان الإسرائيلى الأمريكى وضد هدف رئيسى من أهداف النظام الجديد .

مناهضة العولمة

وهناك الحركة المضادة للعولمة التى ظهرت علنا وبقوة للمرة الأولى فى مدينة سياتل بالولايات المتحدة ثم أخذت تتسع لتضم العديد من العاملين فى مجالات السياسة والاقتصاد والعمل النقابى وفى شئون حقوق الإنسان وحقوق المرأة والسلم وحماية البيئة ... إلخ

وشكلت المظاهرات الضخمة فى مدينتى جينوا وبرشلونه وفى العديد من المدن الأخرى وأينما اجتمعت الهيئات الاقتصادية التى تمثل الرأسمالية المعولة . وفى التجمع الثانى للحركة المضادة للعولة الرأسمالية فى مدينة بورتو أليجرى فى البرازيل حضر من العالم أجمع ١٥٠٠٠ مندوب ومثلت ٥٠٠٠ جمعية ومنظمة واشترك فى مظاهراتها ٥٠٠٠٠ شخص بينهم ١٠٠٠٠ من منظمات شبابية و٨٠٠ عضو برلمان و٢٥٠ من عمد المدن الكبيرة . وأصبحت لهذه الحركة قوة معترف بها ترهبها الحكومات وخاصة قوى العولة الرأسمالية ولذا اهتم الجناح الليبرالى اليمينى للإشتراكية الديمقراطية بالاتصال بها والتأثير عليها والتخفيف من حدة عدائها للرأسمالية . ومن ناحية أخرى فقد انضمت إلى النواة الأولى منظمات ديمقراطية من كل نوع ، ثورية وإصلاحية ، تشكل فى مجموعها معارضة حقيقية لجوانب عديدة من العولة الرأسمالية ، ولكنها لاتعادى بالضرورة الرأسمالية كنظام اجتماعى ولذا فهى تشكل فى مجموعها حركة إصلاحية مفيدة جدا فى معركة الكفاح ضد أبشع النتائج المباشرة للعولة ولكنها حركة تفتقد إلى الآن القيادة الثورية المتمرسة لمواجهة النظام الامبريالى الموحد السائد اليوم فى عالمنا.

ومن كل ماسبق نرى أن معارضة العولة رغم أهميتها وعنفها فى بعض المواقع لازالت متفرقة ولاتتمتع بقيادة موحدة . فالعولة يجب أن تواجه بعولة مضادة إذا أردنا هزيمتها وهذا يعنى قوة أممية موحدة ديمقراطيا تتمتع بقيادة واحدة ، ثورية ، تنسق المعارك ضد هيمنة النظام العالمى الجديد كما تنسق التضامن بين كل حركات المقاومة ، إذ أن كل صراع محلى يمس جوهريا النظام المعولم ويشترك فى الحركة العالمية لمقاومة النظام.

وفى الوقت نفسه لم تصل الإرادة الثورية نظريا إلى حل بديل للنظام الامبريالى المعولم إلا من زاوية الهدف النهائى وهو الاشتراكية . هذا الحل لن يظهر نتيجة ابتكارات أو استخلاصات عقلية فى دوائر المثقفين الثوريين ، بل سيظهر فى محك الصراع العملى الطبقى ضد النظام العالمى . إن التجربة الجماعية المتكررة الخلاقة هى التى سوف تسمح بتصور وابتكار البديل أى اشتراكية الغد.

ولكن معارضة العولة لاتقتصر على القوى الديمقراطية الإصلاحية والثورية بل تشمل أيضا قوى اليمين الأقصى فى البلاد الأوربية وأمريكا، وكذلك قوى الظلامية فى البلدان العربية وفى البلاد الإسلامية الأخرى . ولكن هناك فارق عظيم بين كلا المعارضين . إن المعارضة الديمقراطية تهدف أولا إلى تحجيم

الأضرار المباشرة للعولمة الرأسمالية كما يهدف جناح من هذه المعارضة إلى القضاء على الرأسمالية كنظام . أما معارضة أقصى اليمين والظلاميين فهى لاتعادى الرأسمالية على الإطلاق بل يصرح كلا الجانبين علنا أنهما لايعارضان الرأسمالية بل أن هذا النظام الاجتماعى الرأسمالى يناسبهم تماما. إن معارضتهم قائمة على مواقفهم العنصرية ضد الأجانب وعلى تعصبهم القومى والعرقى والدينى وعلى رفضهم لقوى التغيير والتجديد بشكل عام ويرون فى العولمة مصدرا رئيسيا لهذه القوى . فضلا عن ذلك فهم لايخفون عداءهم المطلق للديمقراطية والعلمانية ويعلنون رسميا أن الشيوعية عدوهم الأول

وهناك نقطة مهمة أخرى . فقد سادت فى مرحلة ما النظرة التى كانت تفترض أن التناقضات الأساسية أصبحت بين النظام الامبريالى العالمى فى العالم الأول وقوى الثورة فى العالم الثالث . وهذا معناه أن احتمالات الثورة قائمة فى العالم الثالث ومقصورة عليه . إننى أرى أن هذه النظرية الماوية ثبت خطؤها منذ نشأتها فى ظروف عالم ماقبل العولمة، ويتضح بطلانها اليوم أكثر من ذى قبل لأنها تتجاهل تفاقم التناقضات والصراعات الطبقية داخل العالم الذى كان يسمى بالأول والثانى كما تتجاهل الفارق الهائل فى القوة العسكرية والاقتصادية بين السلطة الموحدة لرأس المال فى الدول الغنية والفقيرة معا وبين قوى العمل فى العالم الفقير . وهذا المنظور يتجاهل أيضا إلتقاء وتزاوج الصراعات فى العالم أجمع . أى فى الدول السائدة والخاضعة معاً . إننا بحكم الظروف وعلاقات القوة والضعف الجديدة أى بحكم انعدام التوازن بين الدول السائدة والخاضعة ، قد عدنا إلى مقولة ماركس الأصلية التى سادت قبل الظروف الاستثنائية للثورة السوفيتية وهى توقع اندلاع الثورة أولا فى مركز من مراكز العولمة الرأسمالية . إن الحديث عن بداية انهيار سلطة الامبريالية الموحدة سليم نظريا لأن ظاهرة الرأسمالية العالمية الموحدة تحمل فى طياتها بذور تفتتها وانهيارها ولكن الخطأ هو التصور أن تناقضات العولمة قد بلغت مداها وأن قوى التغيير جاهزة . إن الواقع الفعلى هو أن البديل الثورى للسلطة السائدة لم يتشكل حتى الآن نظريا ولم تتجمع وتتوحد بعد القوى الثورية على نطاق العالم. ■

ما بعد الحداثة والنظرية النقدية والثقافية

بقلم انتونى ايست هوب

Amtomy East Hope

من كتاب« دليل ما بعد الحداثة»

ترجمة د. وجيه سمعان عبد المسيح

تعد صورة «فتيات» أفينيون التى استكملها بيكاسو حوالى ١٩٠٧ نصا تأسيسيا فى شريعة الحداثة ، تصدم المتفرج فى كل مناسبة .وقد أرسى موروث القرن الخامس عشر (فن عصر النهضة خلال ذلك القرن) وهو الشكل السائد فى الفن الغربى ، عرفا يقضى بتمثيل الأشياء فى منظور خطى. وفى عمل بيكاسو فإن وجه الشخص الموجود فى أسفل اليمين والذى يبدو جالسا القرفصاء على نوع من مقعد المرحاض الذى يستخدم فى الاغتسال والنظافة تم رسمه من الأمام وبصورة جانبية فى نفس الوقت وهو تأثير يحطم الموروث (كما يفعل فى تشكيل الأجسام بعامة).

ويذكّر هذا الوجه وذلك الموجود فى أعلى الجانب الأيمن بالأقنعة الأفريقية ، ناقضا أى معارضة بين أوروبا «المتحضرة» والعالم «البربرى» خارجها . وبينما مثل الموروث الأساسى المرأة فى صورة سلبية (عادة عارية وفى وضع الاستلقاء بعامة) والتى ترد باحتشام حملقة المشاهد ، فإن تلك النسوة (ومن الواضح أنهن بغايا) تحدقن بعيون ترفض الخضوع لأية نظرة مسيطرة أو متحكمة .وتبرز رسوم بيكاسو تاكيدا إيجابيا بأن الماضى يموت، مظهر كاذب ، وإنه يتعين العثور على حقيقة جديدة وعلى طرق مختلفة للتصوير والرسم.

وتثير الصورة التى رسمها الفنان الأمريكىEricFischl فى ١٩٨٢ عن «قارب الرجل العجوز وكلبه» الواردة أدناه ، الكثير من الأسئلة .فهل تصور رحلة للمتعة أو أعقاب كارثة؟.

فهل يتعين علينا أن نلتفت إلى النصف الأسفل المشمس أو إلى المهاد المظلم، حيث

هناك موجة تهدد بغمر السفينة ؟ وهل الأشكال العارية من أجل المتعة الجنسية أو من قبيل الفاقة والعوز؟(وهل المرأة الموجودة فى وسط الصورة تأخذ حمام شمس أم هى ميتة؟) . وبينما تتناسب الشخصية الموجودة فى الركن الأيسر مع إطار اللوحة تماما فإن اصبعها يقود فى مسار حلزونى يشير عرضا إلى الشخصية الأساسية ثم يتجه إلى اليسار نحو الرجلين اللذين يزحفان وفيما يتعدى الصورة إجمالا ولا يمكن التمييز فى تصويرFischl بين الظاهر والواقعى -فكل خط تساؤلى تلغيه إمكانية أخرى.

وتشيرهاتان اللوحتان إلى التعارض بين تأكيدات الحداثة الواثقة الثائرة على المعتقدات والمؤسسات التقليدية وما بعد الحداثة التى تتأسس على الازدواجية (ثنائية الضدين) ولابد أن توجد عدة أسباب لهذا الضرب من التغيير وقد يكون أحدها أن الفن يمتثل لضرورة ما لكى يتحرك ولذلك فإن الحداثة تركت لأنه تعين العثور على أمر جديد.

ومن المؤكد أن التأثير المراد للحداثة قد تضاءل بمرور الزمن :وفى عام ١٩١٧ فإنMarcel Duchamp(١) أفزع قاعة العرض الفنية بتقديمه مبولة للرجال من الخزف الصينى تحت عنوان «نافورة» ،لكنها عندما عرضت مرة أخرى فى معرض للدادية (٢) فى أواخر الخمسينيات ، وكما لاحظ Hams Richter فى كتابهDada: Artand Anti-Art (١٩٦٥) ، لم يتبق أى أثر للصدمة الأولى» ، وأوضحت الحداثة أكثر تدجينا أيضا فى الثقافة المضادة التى سادت فى ستينيات القرن العشرين.

وننسى اليوم بسهولة أن كثرة من البشر فى عام ١٩٢٠ أفزعها مستقبل مجهول تستولى فيه الطبقة العاملة على السلطة السياسية(وقد فعلت الثورة السوفيتية القليل لتخفيف وطأة هذه المخاوف) وقد ارتبطت نزعة الحداثة ارتباطا قويا بهذا القلق .وبحلول ستينيات القرن العشرين قد بات جليا أن الجماهير أمكن أن تتكيف لحسن الحظ فى نطاق المؤسسات القائمة، وقد تجلى هدوء معتدل يشوبه الارتياب استطاعت فيه ما بعد الحداثة إعادة تدوير الأفكار والآثار من النزعة الحداثية دون حدوث أى انزعاج جدى.

ما بعد الحداثة : جينكسJencks

يمكن التمييز بين استخدامات رئيسية ثلاثة لمصطلح ما بعد الحداثة، أحدها فى مجال تاريخ القرن العشرين ليشير إلى روايات John Bark(٣) ورقص Merce Cumningham (٤) .وجاء أول انتشار واسع النطاق مع صدور كتابJencks

The language ofعن Charles past-modern(١٩٧٥) .

وقد أعطى جنيكس تطبيقا محددا للغاية وموحيا مع ذلك لفكرة ما بعد الحداثة . وكان المثل الأعلى الحديث النزعة فى المجال المعمارى حضريا ومعمما ودوليا ، يرفض الزخرفة ، مستخدما المواد المعاصرة بطريقة وظيفية ويتمثل بشكل نموذجى فى كوب هندسى وعلبة من الصلب، متجانس التكوين من جميع الاتجاهات ، ويمكن الاستدلال على الحدود فيما بين الجزء والكل، كما أنه يمكن أن تستدل من الكل على الجزء ويرى جنيكس أن ما بعد الحداثة تنشأ حالما تلتقى الحداثة مع التكنولوجيات الجديدة ، فينتج خليط تعددى من الأساليب ومعه إحساس مختلف بالفراغ أو الفضاء:

إن الحيز ما بعد الحداثى محدد تاريخيا ، متجذر فى الأعراف غير محدود أو مبهم فى تحديد المناطق و«لاعقلى» أو تحويلى فى علاقة الأجزاء بالكل . وغالبا ما تترك الحدود غير واضحة ويمتد الحيز أو الفضاء إلى ما لانهاية دون حد ظاهر جلى.

ومن هذا العرض يتضح أنه بينما يجرى تصميم مبنى الطراز الحديث من حول مركز محورى فإن نظيره من الطراز ما بعد الحديث ومن خلال استعمال الخطوط القطرية وتعدد الطبقات وأنصاف الأشكال والمحاور المتنقلة يغدو غير متماثل ولامركزى .وليس ذلك تماما هو ما يعبر عنه جنيكس لأن اهتمامه هو أن يقدم تحليلا تفصيليا لأمثلة من الفن المعمارى الحديث، وإنما هى طريقة لايجاز موقفه الذى يربطه بالنصير الأول المهم لما بعد الحداثة فى مجال الفلسفة والثقافة ، جان فرانسوا ليوتار.

ليوتار وبودريار

تناول كتاب ليوتار «أحوال ما بعد الحداثة» الذى نشره فى فرنسا اتجاها غير متوقع بعض الشئ : وضعية العلم فى العالم الحديث .وقدم ليوتار فى خضم هذا النقاش إعادة نظر جذرية مقلقة الكيفية التى عملت بها المعرفة فى الغرب منذ النهضة ، انطلاقا من وجهة النظر القائلة إن العلم أصبح اليوم بالنسبة لنا وثيق الصلة باللغة:

«المعرفة العلمية نوع من الخطاب.. ومن الانصاف القول إنه بالنسبة للسنوات الأربعين الأخيرة فإن التكنولوجيات والعلوم« الرئيسية» تعين عليها أن تكون ذات علاقة مع اللغة: الفونولوجيا (علم الأصوات) والنظريات اللغوية، مشاكل الاتصال والسيبرنطيقا (علم التحكم الآلى) ونظريات الجبر الحديثة والمعلوماتية ، الكمبيوتر ولغاته ، مشاكل تخزين المعلومات وبنوك المعلومات ، وارسال المعلومات عن بعد واتقان المحطات النهائية الذكية ،علم

المفارقات!».

(ومع مجئ فترة التصنيع أضحى الحديد والصلب سلعتين وفى عالم« ما بعد الصناعة» غدت المعرفة نفسها سلعة ولذلك يشير ليوتار إلى « تحويل المعرفة إلى تجارة»(٥) . ولا يقتصر الأمر على المعرفة بصيغة المفرد، ولكن المعارف ما دامت توجد حاليا منافسة متعددة بين المعارف . ويستنتج ذلك بروز مشكلة «الشرعية».

لأنه كما يسأل ليوتار «من يقرر ما هى المعرفة»؟.

لقد جرى، عادة ، تعريف «المعرفة العلمية» بالتعارض مع الإيديولوجيا أو العكس بالعكس . بيد أن هذا ، كما يشير ليوتار، يطرح مشكلتين مما يثير التساؤل عن مدى صحة العلم، وأولا . إذا كانت الإيديولوجيا لونا من ألوان «الخطاب» فكذلك «المعرفة العلمية نوع من الخطاب» ،مما يستتبع سؤالا هو«كيف نميز بينهما»؟ وثانيا، هناك مشكلة النكوص أو التقهقر اللانهائى : فإذا كان يتم التوصل إلى الحقيقة العلمية بالدليل والبرهان فإن ليوتار يتساءل «وما هو البرهان» على أن برهانى حقيقى؟.

ويزعم ليوتار أن المعرفة العلمية لم تمنح نفسها أبدا الصفة الشرعية لأنها اعتمدت دائما على ما يسميه «المعرفة السردية» لمساندتها .والمعرفة السردية متواضع عليها أو اعتيادية ،وهى جزء لا يتجزأ من الثقافة وتتجسد فى أشكال من الكفاءة الاجتماعية مثل« الخبرة الحية» التى تعتبر وبشكل نموذجى نوعا من السرد . وخلافا للمعرفة العلمية فإن المعرفة السردية تتجاوز معيار الصدق ولا تستلزم أى مشروعية أخرى لأنها تضفى على نفسها المشروعية.

وإذا كان هذا هو كل ما تعين على ليوتار قوله فما كان ممكنا أن يغدو الشارح الأساسى لما بعد الحداثة ،وقد جاءت النقلة التالية لتضفى بعض الأهمية على عرضه ، لأن ليوتار يزعم بأن المعرفة السردية التى اقتضاها العلم قد اتخذت شكلا أو آخر من نوعى السرد المتربعين على الرئاسة ، أو الكبيرين . وقد تكّونا من:(١) رواية التحرر والانعتاق ، قصة «تحرير الشعب» حيث أعتقد العلم أنه وسيلة ضرورية (يفكر ليوتار بشكل خاص فى عقلانية القرن الثامن عشر التى كانت فى خدمة الثورتين الكبيرتين ، الأمريكية والفرنسية ، وهى عقلانية تفسر الخرافة كاسترقاق يمكن للمعرفة أن تحررنا منها) و(٢) رواية انتصار العلم كتأمل أو معرفة محضة وأصيلة (وهذه الرواية السردية نشأت مع ثقافة النهضة ،واستمرت بفضل التنوير وفى أعمال هيجل ووضعية القرن التاسع عشر) . وإذ لاحظ ليوتار سيادة

هذين النوعين من السرد فإنه أضاف وبطريقة جامة قائلا إن الماركسية «تذبذت بين هذين النموذجين من المشروعية السردية».

وقد ذهب كل هذا الآن.. وفى أحوال ما بعد الحداثة فإن «الرواية الكبرى فقدت مصداقيتها.. بغض النظر عما إذا كانت رواية تأملية أو رواية تحرر وانعتاق .وبدلا من شمول وتوحيد الروايات (السرديات) فى مركز الثقافة- وتكوين مركز للثقافة- فإن أى «تسلسل هرمى للتعلم» سابقا قد أفسح المجال حاليا لشبكة متأصلة ، وإن جاز التعبير ، مسطحة من مجالات الاستفسار والاستقصاء.

وعند هذا الموضع ينزلق ليوتار من الوصف إلى الدفاع والتأييد .

فالمعرفة تتكون حاليا من عدم تجانس المعارف المحلية المتنافسة حيث توجد فيها ببساطة «جزر الحتمية» .وقد غدت المعارف ادائية (ترمى إلى فعل شئ فى مقابل الأسلوب الخبرى»(م) ولم يعد يحكم عليه بما يسميه ليوتار« التبرير غير المنطقى» (البارالوجى) ، مقدرة المعارف المتوازية بدلا من المعارف المترتبة هرميا على أن تتقدم بنقلة جديدة ، أى أحداث تجديد. ويرحب ليوتار بما يعتبره محصلة سياسية لهذا الوضع الجديد أى نهاية النزعة السلطوية المتضمنة فى أى مطلب بالفهم الشمولى للواقع- ويقول «دعنا نشن حربا على الكلية والشمول».

وفى هذا السياق فإن ما بعد الحداثة جرى تعريفها بوضوح تام: فهى تميز وضعا معاصرا صاغه ليوتار ، بقوله «إن أغلبية البشر فقدت الحنين إلى« الرواية المفقودة» .وقد يكون من سوء الفهم لتحليل ليوتار الإجابة بأنه ما زالت هناك«روايات كبرى» وإن تاريخه لكيفية تمهيد عقلانية التنوير السبيل لنزعة الشبكية لما بعد الحداثة تعد واحدة من هذه الروايات» .والأمر موضع الخلاف ليس مجرد الوعى والادراك بل شدة الاعتقاد والثقة اللذين يفترضهما مفهوم المعرفة السردية عن المعرفة العلمية على النحو الذى يزعمه ليوتار. وقد اختلف معه بعض الكتاب ومنهم جاك دريدا Jacques Derridaالذى قال بلا مواربة فى مقابلة معه فى-Radical phi losophy (١٩٩٤) : «لم أوافق البتة على تلك الإعلانات والتصريحات عن نهاية ضروب الخطاب الكبرى ذات الطابع التحررى والثورى».

ويعد جان بودريار مفكراً أقل جدية والتزاما بوجه العموم من ليوتار، وغالبا ما تتسم مناقشته لما بعد الحداثة بالاعتراض والطعن نتيجة لكونه استفزازيا وهازلا . وإذا كان ليوتار يشدد على أنه فى أحوال ما بعد الحداثة لا يمكنك أن تعثر على العلم حقيقة ،

فى الواقع لذلك يميزه عن الايديولوجيا (ويغدو العلم نفسه خطابا حيث تسفر محاولته للبرهنة على حقيقته الخاصة به عن نكوص مستمر) فإن بودريار يتصور ما بعد الحداثة بوصفها دورة لانهائية لها علامات Signs سقط منها أى معنى واقعى ، فهى عالم لا توجد فيه غير المحاكاة ، ولاشئ غير المحاكاة Simulations.

وفيما مضى(على نحو ما يوضح بودريار) أمكن أن تكون العلامات عوضا عن الواقع أو يمكن مبادلتها بالواقع ، بمعنى أنها كانت تمثيلا للواقع ،وفى مرحلة تاريخية تالية ، ارتبطت العلامات بعلامات أخرى تميل إلى الواقع ،والآن ، فى مرحلة ثالثة ، نظام ما بعد الحداثة ،فإن العلامات لا ارتباط لها بالواقع ،فالعلامات أصبحت أكثر واقعية بالفعل من الواقع فيما يسميه بودريار «ما فوق الواقع» أو إلغاء الواقعHyperreal وعلى سبيل المثال فإنه يزعم ، واجدا متعة فى المفارقة ، بأن ديزنى لاند«Disney land» فى الولايات المتحدة توجد كما هى لكى تعطى التأثير أن بقية أمريكا واقعية . ومرة أخرى ،وعلى نحو فاضح ، كتب مقالتين أثناء حرب الخليج فى ١٩٩٠ ، مقترحا أولا أنها لا يمكن أن تحدث ، ثم عقب ذلك أنها تحدث .غير أنه ثمة جانب له قوته فى مبالغات بودريار، لأنه يجعلنا نتساءل عما إذا كانت حرب يخسر فيها أحد الجانبين ٢٠٠٠٠٠ مقاتل ويخسر الجانب الآخر قرابة٧٠ مقاتلا ، معظمهم قتل من جانب قواتهم فيما يطلق عليه اسم حوادث «النيران الصديقة» تعد بأى اعتبار تقليدى حربا حقيقية.

جيمسون Jameson

قد يكون من المفيد عند هذا المنعطف تسجيل مجموعة من الآثار التى ارتبطت بما بعد الحداثة.

١- الشك فى وجهة نظر التنوير القائلة إن العقل فى استطاعته الاعتماد على أساس متين لكى يفصل فيما بين الحقيقة والكذب وهو تراث وثيق الارتباط بالعلم.

٢- عدم اليقين إزاء النزعة الإنسانية التقليدية(٦) وأفكار التقدم .

٣- تطور غير مسبوق على الإطلاق فى مجال وسائل الإعلام الجماهيرية -Maso media ،ولاسيما الوسائل السمعية البصرية (مثل التلفزيون والسينما والإعلانات وما إليه) منذ ١٩٥٠.

٤- الرخاء المتسع النطاق الذى يلوح أنه وجد ليبقى ،معبرا عن نفسه فى النزعة الاستهلاكية.

٥- اضعاف أى إحساس بالسلطة الاجتماعية المركزية لصالح التعددية فى مجال

أساليب الحياة والأخلاقيات الاجتماعية المقبولة.

وإذا كان ليوتار وبودريار بإنتماءاتهما الفكرية التى ترجع أصولها إلى نيتشه وجيل ديلوز ، دافعا عن ما بعد البنيوية فإن الناقد الأمريكى -الهيجلى -الماركسى- فردريك جيمسون اتخذ موقفا مدويا مناهضا لها. وفى أعقاب نشر كتاب ليوتار «فى وقت كان ينتشر فيه مصطلح ما بعد الحداثة لكن قلة هى التى عرفت ماذا يعنى ، نشر جيمسون فى ١٩٨٤ مقالة فى مجلة New left Review عن: ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافى للرأسمالية فى مرحلتها المتأخرة».(وقد غدت لاحقا عنوان كتاب كامل) ، لم يقدم فيها تفسيرا واضحا لماهية ما بعد الحداثة فحسب بل شجع أيضا على إصدار حكم حاسم عليها.

يعتمد جيمسون بلا تردد فى حجته على أساس رواية واحدة أوردها ارنست ماندل A.Mandel فى كتابه Late Capita-tism (١٩٧٥) «التقسيم إلى فترات زمنية تتوافق فيها قوى الإنتاج مع مرحلة من مراحل التطور الرأسمالى ونمط الإنتاج الثقافى .

بعد ١٨٤٨ : الآلات وتوليد الطاقة بالبخار / رأسمالية السوق/ الواقعية.

من١٨٩٠ : المحركات الكهربائية ومحركات الاحتراق / رأسمالية احتكارية /الحداثة.

من١٩٤٠ : الأجهزة الآلكترونية والأجهزة المدارة بالطاقة النووية / الرأسمالية المتعددة القوميات / ما بعد الحداثة.

وباستئصال الأشكال القديمة فإن النمط المعاصر امتد لكى يشمل جميع جوانب الحياة إلى درجة أن «الإنتاج الجمالى أضحى اليوم مندمجا فى الإنتاج السلعى بوجه عام» ما بعد الحداثة ، أو، المنطق الثقافى للرأسمالية فى مرحلتها المتأخرة ويوضح عرض جيمسون لما بعد الحداثة ما يعتبر النتائج الثقافية لهذا المنطق.

لقد سبق لمارتن هيدجر أن عبر عن رأيه إزاء لوحة فان جوخ (زوج من الأحذية) (١٨٨٧) «والتقط جيمسون هذه الحجة بحماس: فالصورة تكشف حقيقة أحذية(١٨٨٧) «والتقط جيمسون هذه الحجة بحماس: فالصورة تكشف حقيقة أحذية الفلاحين وكيف أنها تنتمى إلى عالم العمل والأرض. ويقابلها بصورة Andy Warhol عن أحذية البلاط المسماةdiamond Dust shoes التى انتجها فنان بدأ حياته رساما تجاريا والتى تتواطأ سلبيا «فى زعمه ، مع النزعة الاستهلاكية التى تصفها. والنتيجة ، فى أحوال ما بعد الحداثة، فقدان الإحساس بالواقع وبالتالى بروز « نوع جديد من التسطيح» واللاعمق ، نوع جديد من السطحية

بالمعنى الحرفى التام».

إن هذا المحو للواقع من خلال «تحويل الأشياء إلى سلع» له تشعباته عبر الثقافة بأسرها ولا يقتصر على التصوير والرسم والفن المعمارى والتنظيم المتصور للحيز والفضاء بل يشمل أيضا السينما والرواية والشعر، والنظرية نفسها فى واقع الأمر . ويفضى فقدان الواقع التاريخى فيما أصبح يسمى حاليا «مجال التغاير الأسلوبى والاستطرادى دون معيار» إلى احلال «المعارضة محل» المحاكاة التهكمية»(٧).

وبينما كانت المحاكاة التهكمية (الباروديا) تقوم فى السابق على أساس تقليد أسلوب آخر بقصد السخرية والتهكم اللاذع (الهجاء) أو على الأقل إصدار حكم عليه فإن «المعارضة» الحالية تنتج معالم شكلية من أجل الاستمتاع بالاستشهاد بها، فى نوع من ممارسة «السخرية الخالية من المعنى» . ويتزايد تمثيل الماضى فى تجاهله للخصوصية التاريخية ولا يقدم سوى مجرد إحساس ماضوى بالماضى.

ويرى جيمسون أن فقدان الواقع يؤدى إلى اختزال الاستقلال التقليدى للنفس ما دامت الذات الفردية لم تعد قادرة مع نزعة ما بعد الحداثة على أن تتبين موقعها فى مواجهة موضوع خارجى يعول عليه . وإن قصيدة Bobperelman المسماة «الصين» تكشف بشكل نموذجى عن نمط بناء الجملة وتركيبها غير الكامل جذريا حيث يتبين جيمسون فيما وراء ذلك نوعا من «التشظى الفصامى» (الشيزوفرينى)» كما أن فندق Bonaren-ture فى لوس انجلوس لا يوفر أى فضاء يمكن للذات أن تعزز فيه حريتها واستقلالها إذ يطمح إلى أن يكون «فضاء شاملا» دون مداخل ومغطى بغلاف خارجى زجاجى يصد ويعكس المدينة فى الخارج ولا توجد حتى أى مساحة تستطيع أن تقرر المشى فيها لأن «آلة انتقال» هى التى تحدد انتقالك . إن اغتراب (استلاب) الذات ، الذى فرضته نزعة الحداثة (راجع لوحة بيكاسو السابقة). إزاحة فى ثقافة ما بعد الحداثة «تشظى الذات» فلا توجد عاطفة ، ولا عمق لأنه «لم تعد هناك نفس حاضرة لتمارس الشعور».

ومجمل القول إذن ، إن شمولية النزعة الاستهلاكية والتحويل إلى سلعة التى تتناسب مع التنويع متعدد القوميات ، بما يستأصل أى ادراك للواقع ووعى به لصالح« المعارضة» Pastiche وتكرار نقل النسخ ، اثمرت «اختفاء الذات الفردية» وما يبدو معتقدا حاليا هو أى بعد نقدى للثقافة والتكوين الاجتماعي والذى قد يتيح القيام بعمل جماعى من أجل التغيير ، ويتمثل الخوف فى أننا قد نغوص ونصبح غرقى حالما تتزايد أبدا صعوبة تصوير

الحاضر وعرضه على أنفسنا.

وبالاضافة إلى الأمثلة الكثيرة المتألقة التى قدمها جيمسون فإنه استمد معظم توصيفه من عرض بودريار (وبدرجة أقل من ليوتار) لكنه أضفى عليه تفسيرا مختلفا جذريا .وعلى الرغم من أن مدى وحيوية نظريته يجعلانها ذات دلالات موحية للغاية ، جملة وتفصيلا نظرية ما بعد الحداثة التى يقدمها لا يصعب استجوابها وطرح الأسئلة عليها. وبوصفها نظرية عامة فمن المؤكد أن مصيرها رهن بـ «القوة المنتجة» التى تعترف الماركسية بأنها الأساس الذى تقوم عليه وقد يلوح من غير الممكن ، بعد كل هذه السنوات من الثقافة الإنسانية ، لمجتمع ما أن يتطور وينمو ولم تعد توجد فيه ذوات فاعلة، ولذلك فإن تأكيد جيمسون هو ببساطة محصلة خيار مشكوك فيه : أما الذات الكاملة أو لا ذات على الإطلاق. وهل نحتاج إلى الإحساس بالشمول لكى ندخل تقييما نقديا ومقاوما أو هل تستطيع تدبر الأمر بما هو أقل من ذلك ؟ وكم من التحليل يتناسب مع الولايات المتحدة أكثر من أى مكان آخر ؟ (وهل كان فى استطاعة جيسمون أن يكتب كما فعل عن ديزنى لاند باريس) ومع ذلك فإن جيمسون يعد أبرز نقاد ما بعد الحداثة.

ما بعد الحداثة والواقع : نوريس -NOR RIS وإيجلتونEAGLETON كما قد يتوقع المرء من ثقافة تعد فيها التجريبية واستحواذ الواقع وسيطرته قديما العهد وعميقا الغور فإن الاستجابات البريطانية لما بعد الحداثة قد كانت غير متعاطفة على نسق واحد تقريبا .

وقد نشر كريستوفر نوريس كتابين ينتقدها:

WHAT'S WRONG WITH POST-MODERNISM (١٩٩٠) THE truth، ABOUT POSTMODERNISM (١٩٩٣) ونشرALEX CALLINICOS ويترى إيجلتون كل منهما كتابا وفى إحدى مقالات الكتاب الأول المعنونة LOST IN THE FUN-hOUSE .

اختار نوريس أن يحمل على بودريار لأنه دفع طريقته فى الكتابة إلى أبعد مدى يمكن أن تصل إليه ، متلاعبا عن قصد بالبلاغة كسلاح موجه ضد خصوم عقيدة ما بعد الحداثة. ويهاجم بودريار بدءا لتراجعه عن العقلانية -ولاستنباطه نتائج بعيدة المدى من دلائل محدودة».

وتجاهله «العلامات» التى قد تعقد تشخيصه وكذلك« عادته فى القفز باطراد من لعبة لغوية إلى أخرى». غير أن الدافع الأساسى لخصومة نوريس هو إصرار بودريار على أنه فى وضع ما بعد الحداثة ،حيث تتسم العلامات بالكثرة والتعدد، لم يعد ممكنا «تمييز

الحقيقة TRUTH أو شتى بدائلها وما ينوب عنها- « العلم» أو «الواقع» أو «الموضوعية» أو «القيمة الاستعمالية» أو «الحاجة» أو ما إلى ذلك- عن التمثيلات الإيديولوجية التى تطالب على نحو عام أو شائع بهذا اللقب» وفى مقابل هذا يطرح نوريس عدة حجج . تشير إلى إحداها وهو مقطع من كتاب بودريار THE MASSESيجرى فيه مقابلة بين الحقيقة والزيف.

بيد أن نوريس يشعر بحق أن هذا التسجيل للنقاط غير كاف مستطردا فى اقتراح مايلى على نحو مختلف.

١) إن استراتيجية الإقناع عند بودريار لايمكنها فى حد ذاتها أن تفلت من التعارض بين الحقيقة / الزيف مادام لايصدقه أحد ، ومالم يستطع الادعاء بصحته وإنه على بينة بذلك . ومن ثم يغدو عرضة للوقوع تحت وطأة الحجة الصارخة التى استخدمت فى مواجهة مذهب النسبية منذ زمن أفلاطون ويوجزها نوريس بقوله « إذا أفلح فى تقويض كل احتكام إلى الحقيقة ... فلا يمكن إذن أن يوجد أى أساس لاعتباره على صواب .. وإذا لم يوفق .. فانه يحق لنا أيضا أن نرفض دعواه».

٢- تتجه الكتابات الحديثة فى الفلسفة يذكر نوريس DAN- HILARY PUTNAM ALd DON IDSON إلى إظهار أنه بدلا من كون الأمر يتعلق بأن لغة معينة أو « خطة مفهومية» تقوم بتشفير إدراكها للحقيقة فان اسناد المقدرة على الإحالة إلى الواقع إلى لغة ما هو بالفعل " شرط مسبق " لمعرفة أى لغة ".

٣- وكما زعم يورجن هابر ماس -HA BERMAS « إن قضايا الحقيقة والعقل السليم يثيرها على نحو لامفر منه أى خطاب يطرح نفسه من أجل نيل تقدير جاد على نمط التعقيب التشخيصى » ، وبقول آخر فانه يتعين على بودريار أن يستخدم حجة عقلانية ودليلاً مناسبا إذا كان ينبغى إقامة وزن لما يقوله (ومن الجلى أن وجهة نظر نوريس هى أنه ليس كذلك ولن يكون على هذا النحو مادام قد بدأ مقالته بأن يحثنا على أن نتغاضى عن بودريار).

إن نوريس تواق لتوديع بودريار ومابعد الحداثة ، لأنه على حد قوله ، إن المقدرة فقط على معرفة الحقيقة مما يعمل على إبراز التعارض الفعلى بين المعرفة والأيديولوجية هو الذى يجعل ممكنا القيام بنقد سياسى يرمى إلى تحويل الموقف ذاته الذى يصفه كاتب مثل بودريار على نحو معبر تماما (مثير للمقت ، يضيف نوريس)

وفى-THE LiwSIMS OF POST MODERNISM(١٩٩٦) فان يترى ايجلتون ، الذى يكتب من منظور اشتراكى بوجه عام

يتخذ اتجاها أقوى من نوريس عندما يرى أن مابعد الحداثة ، بكل ماتنطوى عليه من نزعة استهلاكية بالغة القوة ، ونزعتها النسبية والاحتفاء بالتعددية ، هى بالذات مايمكن أن يتوقع المرء بروزه فى وقت كُفت فيه مؤقتا الحركات السياسية الجماهيرية عن النشاط ومايضيفه عمله إلى الحجج المناهضة لما بعد الحداثة هو رفض الاتجاه إلى الجزم والتعبير عن آراء قطعية على أساس بعض المعارضات الزائفة.

بالرغم من كل حديث نظرية مابعد الحداثة عن الاختلاف والتعددية والتغاير فانها كثيرا ماتعمل فى نطاق تعارضات ثنائية متحجرة تماما ، إذ يصطف " الاختلاف" و" التعددية " وما إلى ذلك من مصطلحات مرتبة وعلى نحو بديع على أحد جانبى السياج النظرى بوصفها ايجابية بما لايحتمل اللبس ، ومهما تكن نقائضها (الوحدة ، الهوية ، الشمولية ، الكونية) فانه يجرى صفها على نحو مهلك فى الجانب الآخر .

لقد أحسن إيجلتون القول متابعاً نوع النقد الذى يكشف عنه هذا بزعمه مثلا أن النزعة الثقافية Culturatism(٨) هى شكل من أشكال الاختزالية reductionism مثلها مثل النزعة البيولوجية biologism ، رافضا ، بذلك وجود تعارض بين الرأى القائل أنه مادام الواقع الجسمانى يجرى تفسيره عبر الخطاب فان الجسم يتكون فقط من الخطاب من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاعتقاد البسيط بأن السلوك الانسانى يحدده أساسا الجسم .

وبحيلة تفكيكية مماثلة يرفض وجود تعارض بين التركيب الاجتماعى والفعاليات الحرة وبين مناهضة مذهب الجوهرية ومذهب الجوهرية نفسه (٩) ، ويواصل تأكيد أنه لايمكن أن يوجد اختيار ساذج بين " التاريخ بوصفه حكاية مصاغة ومشكلة والتاريخ باعتباره هيولى chaos(المادة اللامتشكلة المفروض أنها سبقت وجود الكون (م) .) غنية بالألوان ونابضة بالحياة أو (وضع علامة استفهام أساسية فى مواجهة ليوتار) وبين الرأى القائل بوجود إما رواية شارحة - METANAVVA TIVE(رواية تتحدث عن نفسها وعن أساليبها السردية (م)) وحيدة أو العديد من الروايات السردية الصغيرة . ومداخلة إيجلتون جادة ولاذعة وهزلية فى أحيان كثيرة .

دريدا ومابعد الحداثة

مادام ليوتار يؤكد أنه مازال من المتاح عدم التصور المعرفى الذى يجد أساسا له فى الحقيقة فانه يواجه نوعا من الارتباك فى إثبات أن روايته للواقع (عدم وجود الروايات (السرديات) الكبرى ، إنما يوجد فقط التبزير غير المنطقى أو الاستدلال الزائف -PARAL OGY) صائبة . ولايصادف جيمسون مثل هذه الصعوبة فى استنكار ثقافة مابعد الحداثة مادام يجد أساسا له فى حقيقة المادية التاريخية (أو عدم حقيقتها) . كما يتمسك نوريس وإيجلتون بأساس يقولون عليه فى انتقاد مابعد الحداثة.

وفى الختام ، قد يكون من المفيد الإشارة

إلى كتابات جاك دريدا لمعرفة رأيه فى هذه القضايا . بما أن العمل التفكيكى الذى بدأه دريدا لنقض وزعزعة « التعارض الثنائى» الذى ينشد الحفاظ على معنى « الحضور »(١٠) ، ومادام " الحضور " بوجه عام جرى الشعورية كأثر ضرورى فى إدراك الحقيقة ، فان دريدا يعتبر على نطاق واسع فيلسوف مابعد الحداثة (ولهذا انتقده بشده CALLINICOS فى كتابه -AGAINST POST - MODERN ISM ، ١٩٩٠) . ومع ذلك ، فان موقف دريدا إزاء ثلاث قضايا حاسمة ، فيما يتعلق بالواقع وطبيعة العقل وإمكان النقد السياسى يبعث على الاطمئنان على نحو مذهل .

دريدا والواقع

لقد اشتهر دريدا فى ارتباطه بالزعم الذى سجله فى كتابه " عن علم الكتابة OF GRAMMATOLSGY" لاشئ خارج النص " "IL N'YA PAS DE BORS - TEXTE" ، وهو شعار كان يمكن لبوديار أن يفتخر بصياغته . ومع ذلك يصعب معرفة ماذا يمكن أن يشبه عالم إنسانى لاتوجد فيه سوى نصوص وأن العلامة SIGN لاعلاقة لها البتة بأى شئ فيما عداها . غير أنه لايتعين علينا حتى إمعان النظر فى هذا لأنه إذا تمت قراءة دريدا بتدقيق ، كما يلاحظ بالفعل -DOMI NICK LA CAPRA فى SOUNDINGS IN CRITICAL THESRY(١٩٨٩) يتضح أن نظرته هى أنه لايوجد شئ داخل النص كذلك . داخل / خارج النص : كيف يمكن للمرء أن يقرر بصفة جوهرية أين ينتهى النص ويبدأ *الواقع* ؟ كيف يستطيع المرء أن يشغل منصبا بحيث يكون فى وسعه أن يؤكد انطلاقا منه فى الختام ماهو " نص " وماهو " واقع " (إن الله وحده هو القادر على ذلك) . إن الحجة المتعلقة بالمعرفة لايتعين عليها بالضرورة أن تصعد السلم حيث يظن ليوتار أنه السبيل الوحيد إلى الحقيقة بسؤاله « ماهو الدليل على أن دليلى حقيقى ؟» النص والواقع ، ماهو داخل النص وماهو خارجه ، يصلان معاً ، صفقة شاملة.

دريدا والعقل

إن نفس نوريس *الذى* يدين بودريار يوافق على مايشغل دريدا بوضعه العقل موضع تساؤل ، إذ يحاول (وفقا لكلماته فى دراسته عن دريدا ، ١٩٨٧) " أن يتطلب مبررا لكون الأمر معقولا نفسه " أو بالأحرى فان *دريدا* ، كما يوجز نوريس ، " يعتبر المعقولية فى أشكالها الراهنة (تكنولوجية وغيرها) تكوينا تاريخيا محددا للغاية لايمكن أن يلتجأ إلى نوع مامن المبرر النهائى " . وبهذا القول فان استعراض نوريس بأكمله يبين (وربما حتى بشطط) أن دريدا يمارس المعقولية فى كتاباته وأن حججه تستحضر دوما العقل بكونها متماسكة المعانى ومتساوقة وتفصيلية على نحو ملائم . ومن *هذا* العرض يتضح أن العقل لايحتاج إلى « مبرر نهائى » فى الواقع لكى تكون له فعاليته المتوارثة كخطاب عقلانى.

دريدا وفوكوياما

في ١٩٩٢ نشر فرانسيس فوكوياما كتابا بعنوان مابعد حداثى مدوى "THE END OF HISTORY AND THE LAST MAN" وتضمن رسالة مابعد حداثية مجلجلة بأن الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية الاستهلاكية سوف تستولى فى نهاية الأمر على العالم قاطبة وبذلك تستكمل التاريخ الإنسانى وتودع الوداع الأخير مطالب أى نقد اشتراكى أو راديكالى للنظام الرأسمالى ولم يجد دريدا مشقة كبيرة ، أولا (فى كتابة Specters of Mars ، ١٩٩٤) فى إظهار العدد الضخم من الثغرات وجوانب الإغفال فى رواية فوكوياما لـ « الأخبار السارة » - فلا تسير جميع الدول صوب الديمقراطية الليبرالية بشكل حتمى فى رقة ودماثة كما يفترض فوكوياما . فالسوق الحرة لاتنتج بالضرورة حرية سياسية (أى نعم « حربان عالميتان » وأهوال النظام الشمولى).

وثانيا فان دريدا يؤكد أن نغمة فوكوياما الإنجيلية تستحضر بدقة « الإيمان المسيحى بالآخرة » وأنه ينزلق باستمرار فيما بين الواقع الفعلى ومثال أعلى ، وأنه يفترض نوعا من التعريف الشامل للطبيعة الإنسانية (الإنسان كانسان) .

وخلال هذا النقد المدمر لفوكوياما لم يظهر دريدا أى تحفظ البتة فى شأن التماس الدلائل الواقعية أو دعم قوله بحجة عقلانية ولم يشعر بأنه غير مؤهل لتأكيد بدائل سياسية إيجابية لنزعة انتصار المشروع الحر لفوكويوما . ويمكن لنا أن نخلص من مثال دريدا إلى مايلى : إما أنه لاينتمى إلى مابعد الحداثة فعلاً وحقا أو أن مابعد الحداثة ليست تماما القوة المعاصرة التى لاتقاوم كما قال بعض أنصارها - ونقادها .

١- مارسيل دوشان (١٨٨٧ - ١٩٦٨) رسام فرنسى - أحد مؤسسى المدرسة الدادية اشتهر بتقنية مايسمى Ready - made (م).

٢- الدادية : حركة فنية وأدبية انتشرت فى سويسرا أولا ثم امتدت إلى العديد من البلدان الأوروبية وأمريكا وذلك إبان الحرب العالمية الأولى ومابعدها . وتعتبر حركة عدمية هادمة لجميع المعايير الجمالية منتمية إلى مايسمى Anti - art. طورت العديد من الأساليب الفنية مثل التجميع Assemblage واللصق collage واعتبر مارسيل دوشان من مروجيها فى فرنسا - وقد خرجت من إحشائها الحركة السيريالية بانشقاق أندريه بريتون عن هذه الحركة لعدميتها وانشاء السيريالية (المترجم)

٣- روائى أمريكى مولود فى ١٩٣٠ بدأ

حياته موسيقيا ثم أصبح أستاذا للغة الانجليزية فى جامعة نيويورك - يعتبر تلميذا لكافكا وجويس . تناول فى رواياته افتقاد القيم فى العالم ، واستحالة اتخاذ قرار عادل ، بأسلوب ساخر بلا توقير واحترام ومن أشهر رواياته sat - weed Factor (١٩٦٠) - المترجم.

٤- راقص ومصمم رقصات أمريكي مولود فى ١٩١٩ كون فرقة خاصة للرقص فى ١٩٥٣ وارتاد اتجاهات تجريدية جديدة فى مجال الرقص الحديث .

٥- يستخدم ليوتار هنا مصطلح " المركنتلية " اشارة إلى النظرية الاقتصادية التى سادت القرن السابع عشر ورأت أن التجارة تولد الثروة مما يستدعى تشجيع الصادرات والاقلال من الواردات لتحقيق فائض فى الميزان التجارى فضلا عن انتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة واتباع سياسات حمائية صارمة لدعم الاقتصاد الوطنى (المترجم)

٦- المقصود هنا الفلسفة الإنسانية التى تؤكد على قيمة الإنسان وقدرته على تحقيق الذات عن طريق العقل والتى تشمل بوجه عام الثقافة الأوروبية التى سادت عصر التنوير رافضة الإيمان بأية قوة خارقة للطبيعة .(م)

٧- المعارضة (pastiche) محاكاة الأثر الأدبى السابق محاكاة دقيقة أما المحاكاة التهكمية (parody) فهى إعادة أداء عمل فنى أو أدبى جاد بطريقة ساخرة مثيرة للضحك والدعابة مع مراعاة خصائص الأسلوب الأصلى (راجع د. مجدى وهبة : معجم مصطلحات الأدب) مكتبة لبنان - (المترجم)

٨- نظرية أنثروبولوجية انتشرت بصفة خاصة فى الولايات المتحدة مؤكدة أولوية الثقافة فى تحديد سلوك النظم الاجتماعية وتهتم فى عملية تحليل وتفسير أنماط السلوك بنظام القيم وأشكال التمثيل ونظام الرموز وما إلى ذلك (م)

٩- تقديم الماهية أو الجوهر على الوجود (نقيض الوجودية) بمعنى وجود صفات جوهرية فى كل مايدرس وهى واضحة وضوح البديهيات وأن السياق ليست له أهمية كبيرة (راجع د. محمد عنانى) (م)

١٠- يعنى الحضور " Presence" التسليم بوجود نظام خارج نطاق اللغة وإطار عملها بحيث يبرر ماتدعيه من الإحالة إلى الحقائق أو الحقيقة (د. محمد عنانى ، مرجع سابق) -(م) ■

متابعات

العالم الثالث يوقف قطار العولمة

أمريكا والعراق

الصراع السياسى وانتخابات الرئاسة الأمريكية

اتفاق نيفاشا

العالم الثالث يوقف قطار العولمة فى كانكون

■ جمال عمر

مثل فشل الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر الماضي نقطة تحول حاسمة في مسيرة منظمة التجارة العالمية.

فمنذ فشلت اجتماعات سياتل تزايد إدراك الدول النامية إن النظام التجاري الدولي الحالي و الذي تمثله منظمة التجارة العالمية يمثل مصالح الجزء المتقدم من النظام الرأسمالي العالمي و شركاته المتعدية الجنسية، و إن كل ما دبجته وسائل الإعلام من قصائد مديح للعولمة و ما تحمله من الخير الوفير للدول الفقيرة هو محض وهم.

فالعولمة النيوليبرالية ليست طريقاً ذا اتجاهين تعمل لصالح الجميع فقراء و أغنياء على حد سواء، بل هي طريق ذو اتجاه واحد لصالح الأغنياء و على حساب الفقراء . و التحرير إنما يعني فتح أسواق الدول النامية لمنتجات و سلع و خدمات الدول الغنية، في حين تفرض القيود كافة على دخول منتجات الدول النامية لأسواق الدول الغنية.

و منذ انتهاء مفاوضات جولة الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ و التي استغلت فيها الولايات المتحدة و دول الغرب أحداث ١١ سبتمبر لتفرض اجندتها على المؤتمر، بدأت بوادر الخلافات بين الدول النامية و الدول الغنية في الظهور.

فقد أدركت الدول النامية إن كل ما قيل عن مراعاة الأبعاد التنموية و الاجتماعية لها في جولة الدوحة للتنمية هو من قبيل الخداع للأسباب التالية:

- تراجع الدول المتقدمة عن وعودها بجدية الأخذ ببنود المعاملة التفضيلية و الخاصة و العمل على تفعيلها و ترجمتها إلى واقع عملي كأحد المطالب الأساسية للدول النامية و الأقل نمواً.

• الضغوط المستمرة من جانب الدول المتقدمة لفرض موضوعات تهمها بالدرجة الأولى، مثل موضوعات البيئة و الاستثمار و المشتريات الحكومية،و هي الموضوعات التي ترفض كثير من الدول النامية إدراجها في إطار المفاوضات الجارية.

• ما أعلنته الدول المتقدمة من ربط أى تنازلات تقدمها في اتجاه خفض الدعم على الزراعة بإلزام الدول النامية بفتح أسواقها و خفض التعريفة الجمركية أمام السلع الصناعية.

و قد ترافقت هذه الأسباب مع الإحباطات و الخسائر التي طالت الدول النامية منذ انتهاء جولة أوروجواي،لتفرض عليها ضرورة التوقف عن تقديم التنازلات المجانية،و المواجهة الجماعية للزحف النيوليبرالى الذي لا يحمل معه إلا الخراب و الدمار لشعوب العالم الثالث،و هو ما ظهرت بوادره في كانكون.

كانكون: أول الطريق

كان من المؤكد أن يفشل مؤتمر كانكون،بل كان من المهم و الضروري له أن يفشل،لأسباب و عوامل كثيرة منها تباين الأولويات التي انعكست على اجندات التفاوض،و رغبة الدول النامية في الخروج من مرحلة تقليل الخسائر إلى تحقيق مكاسب و لو ضئيلة و هي المرة الأولى التي تختار الدول النامية هذا التوجه.

فكل ما كان يهم المفاوضين الغربيين هو التوصل إلى اتفاقية قواعد الاستثمار والمنافسة، إذ تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باتجاه التوقيع عليها من جانب الدول النامية. هذه الاتفاقية تعني تكبيل هذه الدول وتوسيع أنظمة حقوق الملكية، وتطال مجالات حساسة جداً مثل. صناعة الأدوية الرخيصة للأمراض الخطيرة في البلدان النامية (و هو ما تعتبره الدول الغنية خرقاً لحقوق الملكية وتشترط على الدول الفقيرة شراء الأدوية الباهظة الثمن من مصدرها الغربي).

أما مفاوضو الدول النامية فقد ارادوا التركيز على القضايا الأخرى الأكثر أهمية و إلحاحا لمجتمعاتهم التي تشكل غالبية سكان الأرض، وفي مقدمتها تفكيك أنظمة الحماية الغربية

للقطاع الزراعي، وإدخال منتجات الدول الفقيرة إلى أسواق الدول الغنية، وحماية الأسواق النامية من طوفان المنتجات الغربية.

مجموعة الـ ٢١

و كان أحد أهم العوامل التي شكلت نجاح الدول النامية في إفشال مؤتمر كانكون هو تشكيل مجموعة الدول الـ ٢١ بقيادة الصين والهند والبرازيل. وفوجئت الدول الغنية، للمرة الأولى، بوجود موقف تفاوضي موحد لهذه الدول الفقيرة يتصف بالصلابة والوحدة.

إن ما طالبت به مجموعة الـ٢١، وهو تكرار لمطالب دائمة منذ جولة أوروغواي ومراكش (١٩٩٣)، هو إنهاء الحظر على دخول منتجات وصادرات الدول النامية (وخصوصاً المنتجات الزراعية) إلى أسواق الدول الغنية، وتفكيك أنظمة الدعم الخيالي الذي تقدمه الدول الغنية إلى القطاع الزراعي والمزارعين فيها مخالفة بذلك قوانين منظمة التجارة العالمية، وبحيث تجعل من المنتجات الزراعية الغربية اقل سعراً واكثر منافسة في العالم. وهناك أيضا مطلب حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية من منافسة نظيراتها الأكثر جودة والأرخص سعراً القادمة من الشركات الغربية، وهي الحماية نفسها التي تمتعت بها الصناعات الغربية عندما كانت ضعيفة وفي بدايات تكونها. هذه مطالب ممكن تحقيقها، وليست مستحيلة.

فقد دخلت الصين على الخط بعدما أصبحت عضواً كامل العضوية في المنظمة، وبها استجمعت الدول والحكومات الشجاعة الكافية لتقول لا لاستمرار استهتار الدول الغنية بمصالح بلايين البشر في طول الأرض وعرضها.

أمريكا و العراق و العودة إلى الأمم المتحدة

في أوائل شهر سبتمبر أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن رغبة بلاده في العودة إلى الأمم المتحدة بشأن الملف العراقي .و يأتى إعلان الرئيس بوش بالعودة إلى الأمم المتحدة ليؤكد الأزمة

التي تعيشها الإدارة الأمريكية و سعيها لمشاركة الدول الكبرى في مجلس الأمن تـأمين احتلالهـا للعراق.

موت الأمم المتحدة

و جدير بالذكر إن الولايات المتحدة قد قامت بالعدوان و احتلال العراق في عدوان صريح علـى قرارات الأمم المتحدة و قواعد الشرعية الدوليـة،بـل و شـنت عليـها اخطـر حملـة تعرضـت لهـا المنظمة الدولية في تاريخها

فقد كتب ريتشارد بيرل في مقال له في صحيفة الجارديان انه يحمد الله على إن الأمـم المتحـدة قد ماتت،و إن كانت ستبقى بعد ذلك مقراً للثرثرة على ضفة نهر الهاديسون.

وما قاله بيرل قبل الحرب يتسق تماماً مع ما قالته كوندوليزا رايس مستشـارة الأمـن القومـي الأمريكي بعد الحرب من أن من دفع المال و الدم لتحرير العراق هو الذي يحق له دون غيره إعادة بناء العراق في صيغته الجديدة. و كلاهما يتفق مع التوجـه الأمريكـي باستبعاد الأمـم المتحـدة و تغييبها بل و قتلها باعتبارها إنها لا تمثل النظام العالمي،و إنـهـا نتـاج توازنـات نظـام الثنائيـة القطبية الذي انتهى.

- الأسباب التي دفعت الإدارة الأمريكية للعودة إلى الأمم المتحدة:

١. تصاعد عمليات المقاومة العراقية:

لا شك إن عمليات المقاومة قد تسببت في خسائر كبيرة في القوات الأمريكية و القوات الحليفـة لها.

فقد قدم بورتر جوس رئيس لجنـة الاسـتخبارات في مجلـس النـواب الأمريكـي تقريـراً بعـد زيارة وفد الكونجرس إلى بغداد قال فيه" إن عدد القتلى من الجنود و الضباط الأمريكيين في اليوم الواحد يصل إلى ما بين ١٠ و ١٢ قتيلاً،و إن مجموع القتلى الشهري بلغ ٣٠٠ قتيل،و إن استمرار هذه المعدلات يعنى إن القوات الأمريكية قد تفقـد سنوياً اكثر مـن ثلاثـة آلاف قتيـل.و إن هـذه النسبة العالية من القتلى تشير إلى إن هناك فشلاً ذريعاً و كبيراً للاحتلال".

غير أن احدث التقديرات عن أعداد القتلى و الجرحى الأمريكيين ظهرت في موقع على الإنترنت اسمه " جنودنا يقولون الحقيقة " و هو موقع أمريكي أنشأه ضابط شارك في حرب فيتنام. و يشير الموقع إلى إن عدد القتلى الأمريكيين خلال مائة يوم بعد الإعلان عن انتهاء الحرب، بلغ ٩٥٠ قتيلاً، و اكثر من أربعة آلاف جريح اغلبهم تقطعت أطرافهم و في حالات حرجة.

٢-التكلفة الاقتصادية الباهظة:

إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يكلف الخزانة الأمريكية حوالي أربعة مليارات دولار شهرياً بعد أن تكلفت عملية الغزو نفسها ما يربو على ٢٠٠ مليار دولار، و في الوقت الذي بلغ فيه عجز الموازنة الفيدرالية العامة رقماً قياسياً غير مسبوق يصعد حثيثاً إلى مستوى ٥٠٠ مليار دولار.

و إضافة إلى هذه الأعباء فقد طلب الرئيس بوش تخصيص ٨٧ مليار دولار لإعادة الإعمار في العراق و أفغانستان، و هو ما يضيف أعباء جديدة على المواطن الأمريكي دافع الضرائب و على العجز المستمر في الموازنة الفيدرالية.

و هو الأمر الخطير الذي يواجه إدارة بوش في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة، و في ظل تأكيد استطلاعات الرأي على إن تأييد الاحتلال بدأ يضمحل.

و يأتي ذلك مع اختفاء آخر ملامح التفاؤل الكاذب باستعادة نفقات الاحتلال عن طريق مبيعات النفط. فالأوضاع المنهارة لصناعة النفط العراقية تعني حسب إجماع خبراء الاقتصاد إن معظم موارد النفط ستذهب خلال سنوات عدة قادمة إلى أعمال الإصلاح و إعادة بناء الهياكل الارتكازية.

٣-التخبط داخل البنتاجون و أحوال الجنود الأمريكيين:

و قد تزامن الإعلان عن العودة إلى الأمم المتحدة مع صدور تقرير عن مكتب ميزانية الكونجرس جاء فيه إن الولايات المتحدة ستضطر إلى تخفيض عدد قواتها النظامية في العراق

بنسبة ٥٠٪ مع حلول شهر مارس ٢٠٠٤ ،إذا لم تلجأ إلى استخدام وحدات عسكرية مختلفة لا تستخدمها عادة في عمليات حفظ السلام،أو إذا لم تلجأ إلى دول أخرى،لأنها لا تستطيع التوفيق بين التزاماتها في العراق و التزاماتها العسكرية في أماكن أخرى في العالم.

و أضاف التقرير انه لا يوجد لدى القوات البرية وحدات كافية لإبقاء العدد الراهن من الجنود في العراق،و تحديد فترة الخدمة هناك لسنة واحدة،و في الوقت ذاته الحفاظ على الالتزامات الأخرى.و هناك وحدات من الحرس الوطني و قوات الاحتياط تخدم حالياً في العراق.

و تابع التقرير انه إذا لم يتم استدعاء وحدات احتياط إضافية(و هو أمر له مضاعفات سياسية و اقتصادية خطيرة) فان قوات الاحتلال بحجمها الحالي لا يمكن الحفاظ عليها إلى ما بعد مارس ٢٠٠٤.

و يقول السناتور الديمقراطي الذي طلب التقرير روبرت بيرد،و هو أحد ابرز معارضي الحرب، إن التقرير يثبت أن إدارة الرئيس بوش أخفقت في مصارحة الشعب الأمريكي بالكلفة الحقيقية لغزوها للعراق،و طالب باشراك حلف الناتو و الأمم المتحدة و تدويل الاحتلال للعراق.

و رداً على دعوات المحافظين الجدد بإرسال مزيد من القوات إلى العراق،كتبت صحيفة نيويورك تايمز متسائلة عن أية قوات يجرى الحديث؟ فالقواعد العسكرية المرعية تقضى بأن يكون هناك مقابل كل فرقة عسكرية واحدة ترسل إلى الخارج يكون هناك ٣ فرق في الداخل،في حين توجد حالياً في الخارج ٢١ فرقة منها ١٦ في العراق من مجموع القوات القتالية الحربية البالغة ٣٣ فرقة.

و بالنسبة لأحوال الجنود الأمريكيين،فان ما ينشر عن انهيار معنوياتهم في العراق في وسائل الإعلام الأمريكية و على شبكة الإنترنت لا يعد و لا يحصى.و كلها تتحدث عن مدى الصعوبات التي يواجهها الجنود الأمريكيون في هذا المستنقع الخطير،و كيف ينظر إليهم العراقيون على انهم قوة احتلال و انهم لم يعودوا يشعرون بأنهم أبطال و إن معنوياتهم منخفضة للغاية و يعانون من التعب و الإنهاك و انهم يعاملون كحيوانات في المزرعة و إن الكثيرين منهم يتمنون

الموت كل يوم لكي يتخلصوا من هذه الحياة الكريهة،و انهم يتفقون جميعاً على إن الأخطاء التي ارتكبها الأمريكيون في العراق هي الأخطاء نفسها التي ارتكبوها من قبل في فيتنام.

٤- الوضع المتدهور في العراق:

فبعد اكثر من ستة اشهر على سقوط النظام العراقي ،لم تتمكن قوات الاحتلال الأمريكي من تلبية الحاجات الأساسية للشعب العراقي،و يشير آلان جريش في صحيفة لوموند ديبلوماتيك إلى ان السكان المذهولين يتفرجون على الجنود الأمريكيين بلباسهم المستقبلي و وسائلهم التكنولوجية العالية و اللوجيستية المتطورة التي تؤمن لهم المياه المعدنية و المأكل الوفير.فلماذا يعجزون عن تأمين مياه الشرب و الهاتف و التيار الكهربائي؟ حتى المطار الدولي لا يزال مقفلا ليمد في عزلة البلاد،بينما ينتشر اللصوص على طريق عمان ـ بغداد التي هي بمثابة الرئة التي كان يتنفس منها العراق خلال فترة الحظر النفطي.

و يشير جريش على سبيل المقارنة إلى انه بعد حرب عام ١٩٩١ و بالرغم من العقوبات تمكنت الحكومة العراقية خلال اشهر و بفضل الترتيبات المرتجلة تأمين الخدمات الأساسية التي تعرضت لتدمير يفوق ما تعرضت له عام ٢٠٠٣ .

فحالة الغليان في أوساط العراقيين ضد الاحتلال تتصاعد،و تساهم التصرفات الأمريكية و البريطانية الخاطئة في صب المزيد من الزيت على نارها.فالكهرباء ما زالت مقطوعة في معظم أنحاء العراق،و الخدمات الطبية في أسوأ حالاتها،و تأتي عمليات المداهمة و التفتيش العشوائية المهينة و التي تصل إلى مابين ٤٠ ـ ٥٠ مداهمة في اليوم الواحد،و تتركز في المثلث السني لبيوت العراقيين بحثا عن الأسلحة و العناصر التي تمارس أعمال مقاومة ضد قوات الاحتلال الأمريكي ،و هي عمليات تستخدم فيها الكلاب،و لا تستثنى النساء و ملابسهن الداخلية،لتحول العراقيين إلى المعسكر المعادى للاحتلال.

الصراع السياسي و انتخابات الرئاسة الأمريكية:

تضافرت العوامل السابقة إضافة لاشتعال الصراع السياسي و بداية الحملات الانتخابية للحزبين الديمقراطي و الجمهوري استعداداً لانتخابات الرئاسة الأمريكية في ٢٠٠٥ لتشكل عوامل ضاغطة على إدارة بوش لقبول نصيحة كولن باول و بلير بالعودة إلى الأمم المتحدة.

فقد بدأ الخطاب السياسي الأمريكي يدرك تماماً أبعاد خطورة السياسة الأمريكية في العراق على أمريكا و العالم،حيث اعترف آل جور نائب الرئيس الأمريكي السابق إن إدارة بوش تورطت فعلياً في هذه الحرب التي خدعت بها الشعب الأمريكي و ضللته سعياً وراء تطبيق مثل هذه الاستراتيجية المتطرفة و التي صممت أساسا لتضيف مزيداً من الثراء الفاحش على الشركات الداعمة لبوش،و إن الحجج التي حاولت الإدارة الأمريكية تمريرها بهدف غزو العراق كلها كانت محض افتراء و كذب و تزييف و إن القوات الأمريكية دفعت ثمن هذا التزييف حيث وصل بها الأمر إلى وضع خطير،و إن الشعب الأمريكي اليوم يعاني من هذه السياسة حيث إن عليه أن يدفع مليار دولار كل أسبوع كضرائب لتمويل احتلال العراق.

و في هذا السياق تصاعدت الحملة المطالبة بإقالة دونالد رامسفيلد و وولفويتز و دوجلاس فايث باعتبارهم مسئولين عن ما يحدث في العراق،و هو ما اجبر الرئيس بوش على انتزاع ملف العراق من رامسفيلد و تسليمه إلى كوندوليزا رايس مستشارته لشئون الأمن القومي ،الأمر الذي يؤكد على فشل وزارة الدفاع في إدارة عراق ما بعد الاحتلال.

قرار مجلس الأمن : ما الجديد ؟

بالتأكيد هناك جديد في القرار الذي اعتبرته الإدارة الأمريكية نصراً دبلوماسياً،فالقرار يقضي بإنشاء قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية ،و مساهمة الدول الأعضاء في تكاليف إعادة إعمار العراق .

و لاشك إن هذه مطالب حاسمة للإدارة الأمريكية في إطار تقليل التكلفة المالية و البشرية للاحتلال،و لتخفيف حدة المعارضة التي تواجهها.

ولكن ما يضع هذا النصر موضع الشك هو ما جاء في تصريحات كولن باول نفسه الذي عبر فيها عن تحفظه في احتمال أن يؤدى القرار الجديد إلى مساهمة دول جديدة بإرسال قوات إلى العراق، إضافة إلى البيان المشترك الذي أعلنت فيه ألمانيا و فرنسا و روسيا في إنها لن ترسل قوات إلى العراق و لن تساهم في تمويل إعادة إعمار العراق، و إنها صوتت فقط حرصاً على وحدة المجتمع الدولي و الحيلولة دون انقسام مجلس الأمن، و بغض النظر عن تحفظاتها على القرار التي تمثلت في مطالبتها بإعطاء الأمم المتحدة الدور الرئيسي في العراق و تحديد جدول زمني لعودة السيادة العراقية إلى العراقيين.

و في ظل تردى الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و حالة الغليان التي تسود الشارع العراقي و تصاعد حدة المقاومة العراقية و رفضها للاحتلال ،فمن المشكوك فيه أن تتدفق القوات و الأموال إلى العراق، فالمعادلة المشوهة التي فرضتها الإدارة الأمريكية على مجلس الأمن لن تحقق الأمن و الاستقرار لقوات الاحتلال وسيكون مصيرها الفشل الذريع.

مستقبل الاحتلال الأمريكي

فإذا كانت الولايات المتحدة باستخدام قوتها العسكرية الجبارة قد استطاعت أن تحقق انتصاراً عسكرياً سريعاً على نظام فاشستي متآكل داخلياً و محاصر خارجياً، فإنها لم ولن تستطع تحقيق أي انتصار آخر له صلة بتحقيق الأمن و الاستقرار لقوات الاحتلال، نتيجة تصاعد عمليات المقاومة و رفض الشعب العراقي للاحتلال، إضافة إلى ارتفاع التكلفة المالية و البشرية للاحتلال، و هو ما سيكون له بالتأكيد انعكاسات داخلية على المجتمع الأمريكي و اتجاهات الرأي العام فيه، كما انه سيفرض مراجعة سريعة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي ثبت فشلها في العراق.

اتفاق نيفاشا

هل ينهى الحرب الأهلية السودانية؟

في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر الماضي شهد منتجع نيفاشا الكيني توقيع اتفاق الترتيبات العسكرية والأمنية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

و قد حرصت الأطراف المعنية على نجاح المفاوضات بأي شكل، واتضح ذلك في وجـود كـل مـن علي عثمان طه رجل النظام السوداني القوى و جون قرنق زعيم الحركة الشعبية على رأس فريقي التفاوض.

اتفاق تحت الضغط

و تجدر الإشارة إلى أن طرفي الاتفاق وجدا نفسيهما مجبرين علـى التوصل إلى اتفـاق في جولـة نيفاشا، فالحركة الشعبية وجدت نفسها مجبرة على التوصل لهذا الاتفـاق بسبب عـدة تطـورات أهمها الضغوط الأمريكية المستمرة لإنهاء الحرب في السـودان في اقـرب وقـت، إضافـة إلى انفـراج العلاقات بين أمريكا والحكومة السودانية وتأكيد الموقف الأمريكي على وحدة السودان .

ومن جهتها وجدت الحكومة نفسها مجبرة هي الأخرى علـى التوصـل لاتفـاق لقطـع الطريـق أمام العقوبات التي يفرضها قانون سلام السودان ضد الخرطوم في حال عدم التوصل إلى اتفاق سـلام مع الحركة الشعبية، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأصوات الـتي تطـالب بوقـف نزيف الحرب التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الشباب.

ملاحظات على الاتفاق

ـ عدم مشاركة الأطراف السياسية الأخرى في المفاوضات سواء كانت شمالية أو جنوبيـة، ممـا يعني إن السلام في السودان مقصور على الحكومة والحركة فقط و إن الطرفين قد عقدا اتفاق شراكة بينهما.

ـ عمل الاتفاق على حل المشكلة الأساسية المتمثلة في وجود قوات الجيش النظـامي في الجنـوب والتي تقدر بنحو ١٢٠ ألف عنصر، فلن يبقى من هؤلاء سوى ١٢ ألفا فقط، وهذا أمر إيجابي فيما يتصل بفض الاشتباك في مواقع القتال في الجنوب.

ـ وجود وساطة دولية تتمثل في الإيجـاد والولايـات المتحـدة يجعـل مـن الصعـب علـى أي مـن الطرفين التراجع عن الاتفاق، ويرتبط بذلك أيضا إشراف دولي على العملية برمتها.

ـ الحديث عن عقيدة عسكرية جديدة للقوات المسلحة يعد نقطة مهمة فيما يتعلق بخطوات بناء الثقة بين الجانبين، إلا انه قد يكون من الصعب على نظام الخرطوم التنازل عن عقيدته وتوجهاته الإسلامية التي بنى على أساسها ما تبقى من الجيش السوداني بعد أن تم تسريح الآلاف من الرافضين لهذه العقيدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصادم عقيدة الجيش الشعبي وعقيدة المؤتمر الوطني الحاكم.

ـ عدم إغفال الاتفاق لوضع الفصائل المسلحة المؤيدة لهذا الطرف أو ذاك يعد أمرا مهما لان تجاوزه كان يمكن أن يقوض الاتفاق.

ـ استمرار وجود جيشين منفصلين خلال الفترة الانتقالية يعدّ من الأمور الخطيرة ويمكن أن يشكل تهديداً للاتفاق.

ـ عدم الإشارة إلى موعد زمني للخفض النسبي لقوات الجانبين، وكذلك حجم القوات التي ينبغي تخفيضها وما إذا كان سيتم الخفض بالتساوي في وجود تفاوت واضح في حجم الجيشين لصالح الحكومة.

إضافة إلى ذلك فإن الاتفاق الاطاري نسف ثوابت نظام الإنقاذ الذي ظل يتمسك طوال نحو خمسة عشر عاما بتوجهاته الإسلامية الأحادية الرافضة لاقتسام السلطة مع أي طرف، كما صدم كافة الشعارات التي ظل يرفعها والتي من اجلها أعلن الجهاد على القوات "المارقة" في جنوب السودان ودخل في عداوة مع الولايات المتحدة "الشيطان الأكبر"، ما يعني انه يعيش حالة من الوهن السياسي والفشل في الأداء في كافة جوانب الحياة، أجبرته على التخلي عن ذلك. كما تخلى النظام عن مشروعه الحضاري الذي ينطوي على إقامة دولة دينية متطرفة تصدر الثورة وتتوسع من خلال إلغاء الحدود وفرض التعريب والأسلحة والتنازل عن هتافاته السابقة على شاكلة "نأكل مما نزرع" و" نلبس مما نصنع" إضافة إلى تجييش الشباب ونشرهم على "الثغور" للدفاع عن "العقيدة والوطن".

مخاطر مستقبلية

من الواضح إن اتفاق الترتيبات الأمنية شكل اختراقاً لقواعد اللعبة في السياسة السودانية، مما يعني إفراز قوى جديدة تتوافق مع أصول اللعبة التي رسمها حكام السودان الجدد، وهو ما يؤكد على إن العلاقة بين الشركاء الجدد لا مفتاح لها سوى الأمن الذي يفسح لهم المجال لقيادة المجتمع السوداني نحو المصائر التي تنسجم مع أفكارهم وتوحدهم خلال الفترة الانتقالية. وبحكم أن الحكومة والحركة هما من توصلا إلى الاتفاق ومن يتابع تنفيذه، فان هذا يعني بالضرورة إن الطرفين يجب أن يظلا في السلطة حتى انتهاء الفترة الانتقالية، وإلا فان الاتفاق سينهار لا محالة، وتسنم السلطة هذا لن يسمح بوجود الممارسة الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية، وإلا فان الباب سينفتح أمام الصراعات إذا حدد الشعب خياراته الديمقراطية ولم ينحز لأي من الطرفين، وهذا هو بالتحديد ما اجبر الحكومة على توثيق علاقاتها بالحركة ومطالبتها بالمشاركة خلال الفترة الانتقالية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو، أين هي القوى السياسية السودانية الأخرى مما يحدث؟

من الواضح إن الحركة الشعبية لتحرير السودان دعمت علاقاتها بالتجمع الوطني الديمقراطي إبان مرحلة الصراع مع الإنقاذ، كما استقطبت الإنقاذ من خلال قانون لتوالي كيانات سياسية هشة لا سند شعبي لها حاولت أن تطرحها كورقة مساومة في أي عملية تفاوض مع القوى السياسية الرئيسية قبل انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، ويمكن للإنقاذ أن تتنصل، كعهدها من أي استحقاقات تجاه كيانات هي التي شكلتها اصلا، غير أن تخلي الحركة الشعبية عن التجمع ينطوي على أبعاد خطيرة.

ومن هذه الزاوية تتكشف أسباب إصرار الحكومة على تشكيل ثنائية سياسية بين الحزب الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان، إذ أن حزب المؤتمر لا يمكن له أن يواجه القوى السياسية الأخرى، شمالية كانت أو جنوبية خلال الفترة الانتقالية إلا بالاستقواء بالحركة

وبدعم خارجي لنظام حكم جديد في السودان يمكنه أن يستجيب للمصالح الأمريكية في سودان ما بعد الحرب ضد ما أطلق عليه "الإرهاب".

وبالإضافة إلى ذلك فان الولايات المتحدة تستهدف وقف التوترات والنزاعات في جميع أرجاء العالم، ولقد اندثرت في عالم القطب الأوحد التوترات التي رافقت الحرب الباردة وقامت مكانها شعارات مثل " الأمن هو الهم الأول للعولمة"، ومن رحم هذه الشعارات وقف حلفاء الإيجاد وراء مفاوضات السلام السودانية ورموا بها في قلب مفهوم الأمن الذي اصبح الهاجس الأساسي للولايات المتحدة، ومن هذا المنطلق فان اتفاق نيفاشا وما سيليه من اتفاقات إنما وجد ليبقى ويدوم، وعلى الفعاليات السياسية الشمالية والجنوبية أن ترضخ للرغبة الأمريكية إن هي أرادت البقاء.

ويجمع المراقبون على انه وبالرغم من الرغبة الأكيدة في تحقيق السلام طريقا إلى النماء والاستقرار والتقدم، إلا إن ما ورد في إتفاق الترتيبات الأمنية لا يوفر الحد الأدنى لتطلعات أبناء السودان، ويخشون من أن يكون الاتفاق عبارة عن حزمة تنازلات استجابة لضغوط خارجية أو مناورة من الحكومة والحركة لإضعاف الآخر، ويعتقدون بأنه إن كانت النية صادقة حقاً لكان من الضروري أن يمهد الاتفاق وبوضوح شديد لوحدة السودان وليس لإبعاد الأطراف الفاعلة الأخرى، وان يؤسس لقوات مسلحة سودانية تمثل جميع أهل السودان، وإدماج لجميع الفصائل المسلحة، ودعوة الجميع للمشاركة في صنع السلام.

ورغم كل السلبيات التي تحيط باتفاق الترتيبات الأمنية يتشبث السودانيون بالأمل في أن ينجح هذا الاتفاق في تجسير الهوة بين الشمال والجنوب وان يوقف نزيف الدم السوداني. واكثر ما يخشاه السودانيون أن يكون هذا الاتفاق مجرد استراحة للمحاربين.

وثائق

وثيقة

الاتفاق حول الإجراءات الأمنية أثناء الفترة الانتقالية

نيفاشا: الخميس ٢٥ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٣

* بما أن حكومة جمهورية السودان، والحركة الشعبية ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان (الطرفين) ظلا يجريان مفاوضات في نيفاشا، كينيا، منذ الثاني من سبتمبر ٢٠٠٣، تحت رعاية عملية سلام الإيقاد؛ وبما ان الطرفين عبرا مجددا عن التزامهما بالحل السلمي، الشامل والمتفاوض عليه، للنزاع السوداني، في إطار وحدة السودان، كما ورد في بروتوكول مشاكوس في ٢٠ أغسطس (آب) ٢٠٠٢ .

يسجل الطرفان الآن، وفي الإطار المشار إليه أعلاه، انهما توصلا إلى اتفاقية محددة حول الإجراءات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، مرفق نصها الموقع أدناه، والذي سيضمن لاحقا في اتفاقية السلام النهائية.

وقد اتفقت الأطراف وأكدت، أنها ستستأنف المفاوضات مباشرة حول القضايا المتبقية وتواصل التفاوض لاحقا للوصول إلى اتفاقية شاملة لوقف إطلاق النار، حتى تتمكن من الوصول إلى اتفاقية نهائية شاملة للسلام في السودان.

إدريس محمد عبد القادر

الكوماندور باقان اموم عن حكومة السودان عن الحركة الشعبية

ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان

الاتفاق الإطارى حول الإجراءات الأمنية، خلال الفترة الانتقالية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، الجيش الشعبي لتحرير السودان.

١ ـ وضع الجيشين:

أ ـ في إطار السودان الموحد، وفي حالة تأكيد نتيجة استفتاء تقرير المصير لخيار الوحدة، يتفق الطرفان (حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان) على تكوين

جيش المستقبل في السودان من القوات المسلحة السودانية (قمس) والجيش الشعبي لتحرير السودان (جشتس).

ب ـ وكجزء من اتفاقية السلام، ومن اجل إنهاء الحرب، يتفق الطرفان على بقاء الجيشين منفصلين خلال الفترة الانتقالية، كما يتفقان إضافة إلى ذلك على اعتبار كلتا القوتين، وعلى قدم المساواة، القوات المسلحة السودانية القومية، ومعاملتهما على هذا الأساس، مع وضع الاعتبار للمادة (ج) أدناه.

ج ـ يتفق الطرفان على الخفض التناسبي للقوات من كلا الجانبين، خلال فترة مناسبة، بعد إكمال إجراءات وقف إطلاق النار.

د. لن يكون للقوات المسلحة الوطنية تفويض داخلي في ما يتعلق بالقانون والنظام، ما عدا في حالات الطوارئ المنصوص عليها دستوريا.

٢ـ وقف إطلاق النار:

الجانبان وافقا على وقف إطلاق النار في الحال بمراقبة دولية تدخل حيز التنفيذ بمجرد توقيع اتفاق سلام نهائي. وستنجز تفاصيل اتفاقية وقف إطلاق النار من الجانبين بمساعدة وسطاء إيقاد والخبراء الدوليين.

٣ ـ إعادة الانتشار:

أ ـ تفاصيل فك الارتباط وفصل القوات، ووضعها بالثكنات ونشرها، سترد جميعا في الاتفاقية الشاملة لإطلاق النار.

ب ـ فيما عدا تلك التي سيجري نشرها ضمن الوحدات المشتركة الموحدة، يعاد نشر القوات المسلحة السودانية الموجودة حاليا بالجنوب، شمال الخط الحدودي الجنوبي الشمالي، القائم يوم ١٩٥٦/١/١ ، تحت الرقابة والمساعدة الدوليتين، وذلك خلال وحتى سنتين ونصف السنة، من بداية الفترة قبل الانتقالية.

ج ـ فيما عدا تلك التي سيجري نشرها ضمن الوحدات المشتركة الموحدة، يعاد نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، الموجودة حاليا بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، إلى

الجنوب من الحدود الجنوبية ـ الشمالية القائمة في ١٩٥٦/١/١ بمجرد تكوين الوحدات المشتركة الموحدة تحت الرقابة والمساعدة الدوليتين.

د ـ تتعهد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، باستيعاب السودانيين الجنوبيين المسرحين من العاملين حاليا في القوات المسلحة السودانية بجنوب السودان، في المؤسسات الحكومية لجنوب السودان أسوة بالجنود المسرحين من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

هـ ـ يتفق الطرفان على تطبيق برامج إعادة التأهيل، بمساعدة المجتمع الدولي، لصالح جميع المتأثرين بالتخفيض والتسريح والتقليل من حجم القوات المتفق عليه في المواد ١:ج، و٣:د، و٧:ب.

٤ ـ القوات المشتركة الموحدة:

تتكون وحدات مشتركة موحدة، من أعداد متساوية من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية. تكون الوحدات المشتركة الموحدة، نواة الجيش السوداني لما بعد الاستفتاء، في حالة تأكيد نتيجة الاستفتاء لخيار الوحدة، وإلا فتحل هذه الوحدات وتلتحق بقواتها المعنية.

نقاط إضافية حول الوحدات المشتركة الموحدة:

أ ـ طبيعة هذه القوات:

تكون لهذه الوحدة خصائص جديدة قائمة على عقيدة مشتركة.

ب ـ وظيفة هذه القوات:

١ ـ تكون رمزا للوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

٢ ـ تكون رمزا للسيادة خلال الفترة الانتقالية.

٣ ـ تساهم في الدفاع عن البلاد مع القوتين الاخريين.

٤ ـ تكون نواة لجيش المستقبل السوداني لما بعد الفترة الانتقالية، في حالة تدعيم الاستفتاء لوحدة السودان.

٥ ـ يكون لها دور في إعادة إعمار البلاد.

حجم القوات وانتشارها:

* سيكون حجم وانتشار الوحدات المشتركة الموحدة على طول الفترة الانتقالية على النحو التالي:

١ـ جنوب السودان: أربعة وعشرون ألفا.

٢ـ جبال النوبة: ستة آلاف.

٣ـ جنوب النيل الأزرق: ستة آلاف.

٤ـ الخرطوم: ثلاثة آلاف.

٥ـ شرق السودان:

أ ـ تكتمل إعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، من شرق السودان إلى جنوب الحدود الجنوبية الشمالية القائمة في ١٩٥٦/١/١، خلال عام واحد من بداية الفترة قبل الانتقالية.

ب ـ يناقش الطرفان قضية تكوين وحدات مشتركة موحدة.

٥ ـ القيادة والسيطرة في القوتين:

١ ـ يتفق الطرفان على تكوين لجنة دفاع مشتركة تحت رئاسة الجمهورية، تتكون من قادة الأركان في الجيشين، ونوابهم وأي عدد من كبار الضباط يتفق عليه الطرفان. وتتخذ هذه اللجنة قراراتها بالتراضي ويرأسها بالتوالي رئيسا هيئتي الأركان.

٢ـ مهام لجنة الدفاع المشتركة: تنفذ لجنة الدفاع المشتركة المهام التالية:
أ ـ التنسيق بين القوتين. ب ـ قيادة الوحدات المشتركة/الموحدة التي جرى دمجها.

٦ ـ المنهج العسكري المشترك:

تتوصل الأطراف إلى منهج عسكري مشترك كأساس للوحدات المشتركة/الموحدة فضلا عن كونه أساسا لجيش السودان لما بعد الفترة الانتقالية إذا جاءت نتائج الاستفتاء مؤيدة للوحدة بين الشمال والجنوب. على الأطراف أن تتوصل إلى هذا المنهج المشترك خلال سنة واحدة من بداية

الفترة الانتقالية. سيكون تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان (في الجنوب) والقوات المسلحة السودانية (في الشمال) والوحدات المشتركة (في الجنوب والشمال على السواء) قائما على أساس هذا المنهج المشترك.

٧ ـ وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد:

أ ـ لن يسمح لأية مجموعة مسلحة متحالفة مع أي من الطرفين بالعمل خارج القوتين.

ب ـ يتفق الطرفان على استيعاب المذكورين في الفقرة (٧أ) من الذين لديهم الرغبة والأهلية، للانضمام إلى القوات النظامية التابعة لأي من الطرفين (الجيش والشرطة والسجون وقوات حرس الصيد)، فيما يتم استيعاب البقية في الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني.

ج ـ يتفق الطرفان على معالجة وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد مع الوضع في الاعتبار تحقيق استقرار وسلام شامل في البلاد وتحقيق مشاركة كاملة خلال عملية الانتقال.

٨ ـ قوات الأمن الوطني والشرطة: البني والترتيبات التي تشمل كل أجهزة الأمن والنظام، وعلى وجه الخصوص الشرطة وأجهزة الأمن الوطني، ستكون جزءا من ترتيبات اقتسام السلطة وستلحق إذا دعت الضرورة بالمستوى المناسب في السلطة التنفيذية.

التاريخ الهامشى للبطل الشعبى
البسطاء وقود المعركة .. وصوت الحرية
الأغنية الشعبية اللاتينية ونبوءة التحرر
الإبداع الثورى والوعى بالأسطورة

■ عيد عبد الحليم

تتعدد أنواع الثورات بتعدد أسبابها ، فمن ثورات العبيد والثورات الاشتراكية وثورات الفلاحين والثورات البرجوازية ، وثورات التحرر الوطنى فى العالم الثالث وغيرها كانت هناك منظومة لقيم فكرية وفنية سعت إلى تأكيد مفهوم التغيير المطلوب وكيفية تحقيقه من خلال صياغة منمقة غاصت فى التفاصيل والمنحيات الداخلية للشعوب الثائرة ، من خلال بنية محكمة تلازمت مع الوعى السياسى لدى الأديب الثورى.

فالأدب الثورى كما يعرفه د. سيد البحراوى يسعى إلى تحقيق التغيير الجذرى في المجتمع "هذا يعنى أن الأدب المرتبط بالثورة ليس هو – فقط – المرتبط بنتائجها كحدث فعلى ملموس ، انما هو أدب يشارك في التحضير لها ، كما إنه يساهم في قيامها حتى قبل أن تلوح في الأفق بأزمان بعيدة ، فهو أدب يثير فى متلقيه ضرورة تغيير الواقع نحو الأفضل.

وللثوار– دائما مكانة مميزة في الأدب العالمى فهم حبر الوجود الذى يضىء صفحات الحياة، والفدائى الشهيد يصل آلي درجة من القدسية حيث يصير رصاصه الذى يوجهه إلى الأعداء–مقدسا أيضا وفى إطار النص الأدبى وتصبح رسالته فى الدفاع عن النفس والعرض ماثلة فى وعى الشعب ، ودائما ما يرتبط فعل الشهادة والتضحية بفكرة "الحلول والعودة مرة أخرى إلى الحياة" من خلال

تناسخ روح الشهيد داخل منظومة العمل الجماهيري الثوري : ويتجلى في قصيدته إلى البطل النيكاراجوي .. أغوسطوشيارساندنيو" المسمى ب- "جنرال الأحرار" في القارة اللاتينية:

يا بطل القارة

يا صاحب الشوكة

يا آدم بلا فردوس

بلا تفاحة..

ولأنني أعرف أنك حي

في قلب الشعب

وفى أمريكا السمراء

أتناول القلم

وفى القرطاس

أكتب إليك

وفى قصيدة أخرى موجهة إلى ساندنيو:

قتلوك وما قالوا أين دفنوك

لكن من يومها أرض الوطن

بأسرها أصبحت ضريحا لك

فقد مثل "ساندنيو" رمزية النضال داخل قارة أمريكا الجنوبية ضد الاستعمار الأمريكي الذي استغل القارة لعقود طويلة من الزمن ، هذه القارة التى وصفها الكاتب التشيلي "ألبيرتومونيامى" بأنها .. جنة تنبت الأشجار " ويتصور شعبها بأنه "شعب يبحث عن مكان يتسع لأثنيه".

فقد كانت القارة بالفعل مسرحا للتناقضات فقد أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق "ريتشارد نيكسون في عام ١٩٦٩ بأن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية سيصل عند نهاية القرن العشرين إلى خمسة عشر ضعفا بالمقارنة مع مثيله في أمريكا اللاتينية".

وفى ظل هذه التصريحات العنصرية عانت شعوب القارة من البؤس والفقر والجوع ، وقد وصفت ستيتمار" في أحد تحقيقاتها في ذلك الوقت أن أطفال الولايات المتحدة يموت منهم طفل واحد يوميا

بينما أطفال القارة اللاتينية البالغ عددهم مائة وعشرون مليونا يموت منهم طفل كل دقيقة ضحية الجوع والمرض ، وقد جاء تقرير لجنة العفو الدولية أن المئات من أطفال كولومبيا تأكلهم الفئران.

(أسطورة العطاشى)

وما فعله "ساند ينو" ورفاقه في دول القارة المختلفة كان بمثابة شرارة التحرر التى تلظى بحلمها الكثيرون من القلوب المتعطشة للحرية الواقفة في مواجهة من باعوا القضية وارتضوا بالمنفى: فهذا هو الشاعر "سالومون دى لاسيليا" يذكر الأحرار بتلك البلدان بأسطورة "سانديو":

لا نحسدكم على الراحة التى
بها تتمتعون
ولا على الاهانات التى
توجهونها إلى الطاغية
لا نحسدكم على الملاحم التى
تنشدونها سانديو،
فهذا ممكن جدا فعله
خارج الحدود
نفضل البقاء هنا ، حتى
يحول الطاغية خوفنا
الى بطولة
وكل كلمة قلناها
قذيفة
عن الهدف لا تحيد
نريد أن يبعث فينا سانديو.

أما الشاعر "ارنستو ميخيا سانش" فيرد على المزاعم الأمريكية التى تصف الاستشهاديين فى الدول التى قامت باحتلالها بأنهم ارهابيون " ، ورغم أن هذه القصيدة قد كتبها منذ أكثر من ثلاثين عاما الا أنها كطبيعة الشعراء تحمل فى طياتها نبوءة للواقع الآنى .. يقول سانش:

إذا تململ وأحتج مواطن مضطهد

يقال: إنه لص

وإن هب شاهرا سلاحه

يقال: ان كراهيته للأجناس الأخرى

على التعصب قد حملته

(أغنية المقاتلين)

"الحياة فى شرف والموت فى شرف ، دعونا نعيش ونموت بشرف أوطاننا" عبارة رددها "ترونج دنه" القائد الفيتنامى الذى قاد المقاومة فى الغابات ضد الاحتلال الفرنسى عام ١٨٦٣ ، وقد اعتمد فيه على تحفيز الجماهير معنويا لدرجة أن "بالودى لاباريير" المؤرخ الفرنسى قد كتب فى مذكراته "الحقيقة" أن مركز المقاومة كان فى كل مكان فقد قسمت الى عدد لا نهائى ،فحيثما وجدت الفيتناميين ، يمكنك أن تعتبر الفلاح الذى يربط حزمة الأرز مركزا للمقاومة".

ولعل من أبرز ما تركته المقاومة الفيتنامية ضد الاحتلال الفرنسى فى القرن التاسع عشر من الاحتلال الأمريكى فى القرن العشرين ، هو تلك النصوص الرائعة من أدب المواجهة ، خاصة الأغانى الشعبية الوطنية التى ظهرت بين الجماهير- وكان معظمها بدون توقيع من مؤلفها الأصلى ومن تلك الأغنيات " أغنية المقاتلين" التى تقول كلماتها :

نهبوا أرضنا وأخضعوها لمحاريثهم،

محوا بيوتنا وبنوا القواعد العسكرية،

لن يذهب البكاء بغضبنا

واستجداء الشفقة لن يفتح باب الاخلاص

البنادق والقنابل ليست طريقنا الى الحياة،

فلم نكن أبدا أصدقاء للحرب،

ولكنهم أقبلوا مسلحين حتى الأسنان،

فهل نسلم أنفسنا للعبودية

-كلا

دعونا ننهض ، بالبنادق والسكاكين فى الأيدي
دعونا نحمى أرضنا وأنهارنا وأسواقنا
قساة هم وبرابرة
ولكنهم ، ثمنا للدم سيدفعون دما

وتسخر الأغنية من أولئك الذين باعوا الوطن للمحتل بثمن رخيص وارتضوا فعل الخيانة:

أولئك الذين شنوا علينا العدوان،
وأولئك الذين "يطأون بالأفيال مقابر أسلافهم"
اننا سنرفع أسلحتنا بصلابة ونطردهم،
كما صنعنا مع أقرانهم منذ سنوات مضت.
ليلة بعد ليلة ، تحت أشجار النخيل،
أرضنا تهتز وشعبنا يستعد للهجوم
وأعين المقاتلين تبرق فى الظلام،
ينظرون الى النجوم ، والسماء ملء أبصارهم
للأمام يمضون ، ينشدون بحماس،
لأرضهم الحبيبة دمائهم وعظامهم
فهذه قلعتهم وحصنهم الحصين

ولأن البسطاء دائما- ما يكونون فى مقدمة المقاتلين من أجل الوطن ، فهم الذين يعانون ويلات الظلم بمستوياته المتعددة ، فقد كان القرويون البسطاء فى فيتنام هم وقود الثورة ضد المحتل وقد سجدهم الشاعر " نجوين دنه شيو" حين قال:

" ما كانوا جنودا هؤلاء الذين أشعلوا الحرب ضد الاحتلال، وانما كانوا قرويين بسطاء".

ومن هؤلاء الذين تغنى بهم الأدب الفيتنامى الفلاح "نجوين تراك" الذى صرخ قبل سقوطه برصاصات القوات الفرنسية فى عام ١٨٦٤ قائلا: " ما دام هناك شعب أخضر ينمو فى هذا الوطن ، فيسظل رجال يقاتلون الأعداء".

وقد ظل "تراك" لفترة طويلة رمزا للكفاح الشعبى وقد رثاه كثير من شعراء تلك الفترة بقصائد تحفز الشعب على تجاوز الصعاب ومنها هذه القصيدة :

البطل المقدام سيبقى اسمه الطيب للأبد
بينما الذين خانوا ، سوف يموتون من الخجل
لقد حمل السلاح عندما كان لا يزال شابا
وأرهف سيفه فى الريح والغبار
وا آسفاه ، ان المصير لن يترك البطل يهتاج حاقدا
لقد وفى بالقسم،
أن لا يحيا تحت سماء واحدة مع العدو.

..(دروس إنسانية)

وإذا كان الغزاة على مر التاريخ قد تجاهلوا الدروس الانسانية التى سطرتها خناجر المقاومين وأفعالهم ، وراحوا يتمادون فى عنصرية شوفينية ، ينوعون من أساليب القهر والدمار ، فان الشعوب الثائرة كانت تضع – دائما– مواصلة النضال شرطا للنصر ، سواء تحقق ذلك بتحرير الوطن أو الاستشهاد على ترابه، فمما لا شك فيه أن حرب التحرير الشعبية استراتيجية طويلة المدى تؤتى ثمارها ولو بعد حين . وهذا ما تؤكده هذه الأغنية الشعبية من السلفادور :

نعم . نموت فداء وطننا
وسيظل فى التاريخ أننا متنا كراما
فى سبيل الحرية
استشهد المقاتل
وفى ذاكرة شعبه يسمى اليوم اشتياق

-اذن – نستطيع أن نقول إن الابداع الثورى يتميز عبر تاريخه- بتمسكه المطلق بالقيم الانسانية بما فيها التضحية بالنفس فى سبيل قيم أسمى ضد الأنظمة السياسية المستبدة سواء كانت داخلية أو خارجية تعيث بمقدرات الشعوب، إبداع يقف فى وجه "ازدواجية المعايير" و"الكيل بمكيالين" أو ما يسمى بالانجليزية Double Standares ".

وقد أصبح من الضرورى جدا النظر الى هذا الجانب الإبداعى المهم الذى لا يتأثر بتطور المدارس الفنية ، ولا يأبه بالتفكيكية أو التحليلية أو الحداثية وغيرها من المسميات ، انما يهتم بنبض الشارع دائم الخفقان ، يحفز ويواجه ويرفض ويقول "لا" فى وجه من قالوا نعم : يمتدح الثائرين ،ويشحن

الحرب ضارية على المتخاذلين، ولعل من أجمل ما قيل فى امتداح الثائرين قصيدة "برتولد بريخـت"

"امتداح الثائر"

حين يزداد الاضطهاد

تخون الكثيرون شجاعتهم

غير أن شجاعته هو فى ازدياد

إنه ينظم كفاحه

من أجل القرش الذى يناله أجرا

من أجل الشاى

ومن أجل السلطة فى الدولة

إنه يسأل الملكية–من أين تأتين؟.

ويسأل الآراء :

أى انسان تفيدين؟!

حيث يسود الصمت دائما–

نراه يتكلم

وحيث يعم الظلم

ويتحدث الناس عن القدر

تجده يسمى الأشياء بأسمائها

حيث يجلس إلى المائدة

يجلس السخط معه

يجد الطعام سيئا

والحجرة ضيقة

.. الى حيث يطردونه

تذهب الثورة

والبلد الذى يغادره

لا يتركه الاضطراب!

..فالثائر وحده باستطاعته تغيير دفة الواقع إلى النقيض لامتلاكه شرعية الحلم فى زمن الانكسار ، أو على حد قول مارى مكارثى Mary Mcrthy فى وصفها لثوار فيتنام " كان دفاعهم عن أرضهم عملا ملحميا له كل خصائص العمل الفنى الذى يتجاوز كل أبعاد الواقع".

وينطبق هذا الوصف السيكولوجى على كثير من الأشخاص الذين قادوا مسيرة المقاومة فى بلدان العالم المختلفة ، فسكنوا فى ذاكرة وضمائر الشعوب حتى بعد رحيلهم فكانت القصائد التى خلدتهم أقرب الى الشكل الملحمى الذى يصفه الشاعر البريطانى درايدن بأنه "أعظم ما يمكن لروح انسان أن تبدعه" متخلية بذلك عن الملحمة القديمة التى كان أبطالها أنصاف آلهة وأنصاف بشر، أما الملاحم الحديثة فأبطالها من لحم ودم وأفعال أو على حد تعبير د. أحمد أبو زيد فى كتابه الواقع والأسطورة "بأنها القصيدة القصية الطويلة التى تحكى أعمال البطولة التى تصدر فى العادة عن بطل رئيسى واحد، كثيرا ما يكون لها مغزى قومى واضح".

ونستطيع أن نقول فى هذا الإطار إنه اذا كان الأدب الافريقي–على سبيل المثال– قد ربط بين موتيفة التوعية القومية واسترجاع الأسطورة الافريقية مما جعله فى ذلك صورة تكاد تكون طبق الأصل من الأدب الأغريقى الذى اعتمد فى كثير من صوره على تيمة "المثيولوجيا" ،فان بعض الشعراء الوطنيين أمثال " أوتامسى" يرد على المتكئين على التراث الأسطورى أمثال" كريستوفر أوكى جبو" وغيره من خلال قصائد هى أشبه بالوثيقة اليومية لحركة الكفاح الشعبى ضد الشعوبية والعشائرية التى كانت تسود "الكونغو" فقد كان حالما بانسانية تسمو على الهوس الدينى واللغوى حيث تتوحد الأنا الشعرية مع المجتمع بعيدا عن النكوص النوستالجى.

ولنأخذ مثالا على ذلك من قصيدته " زاد المسافر" اذ يقول مخاطبا أبناء وطنه ،لائما على الحروب الأهلية التى أتت على الأخضر واليابس:

أنتم من أهلى
أتبين ذلك فى عادات الأهداب
أنتم من أهلى حقا
اذ ترقصون من الحزن
هيا الزمن يتعقبنا
اعلموا أن هذا الزيت فى مصابيحكم

هو دمى الطامخ
واذا فاض لا تشعلوها
فنحن نحتاج الى جهة ظليلة فى الوطن
لرفع صلواتنا الوراثية
كلنا من حبل الوريد نفسه
ولكن من أين لنا
هذه الطباع الصعبة

ثم يؤكد على قيمة الوحدة بين أبناء الشعب الكونغولى المتناحر:

تقتات الثورات لحماً أدمياً
إنى أردد:
من يقاوم التحام
الجسد بالجسد المجاور
إذن
خطوط يدى إشارات إنذار مبكرة
من تعاستنا النهائية
ضعوا سكيناً أمام نومى
عله يقطع شبكة مصيرى السابق
أريد أن أتحرر من مصيرى
أن أعيد الندى للعشب
لعل خطوط يدى تفتح
سائر الدروب المؤدية
إلى هذا النهر الطويل
...، ..، ..،

وقد كان " أوتامسى" من أشد الناس إيمانا بكفاح البطل الإفريقى الكبير "لومومبا" فلم يعتبره ثائراً فقط بل أعتبره مسيحاً تمت خيانته ، وقد لام كثيراً- فى أشعاره الحال التى وصلت إليها الكونغو

فالشعب يراهن بنرد مزور والحرية قد صارت مجرد ملصقات ، ولم يعد لدى الشرفاء سوى الموت من أجل الوطن :- وهذا ما يتضح فى قصيدته " إعداد الموت":

ها هو الوطن ينقاد إلى الجريمة
الوحل والدم يشبكان ثلاثة موتى
كاهن وعلمانيان فى جهنم
الشعب يراهن بنرد مزور
على مصير مصنوع من النتف ومن الأحلام المقطعة.
باللاشتراكية .. باللاشتراكية
الوحل والدم يشبكان ثلاث جرائم
غير نافعة طالما أن التاريخ لم يتحرك
قيد أنملة
هلموا موتوا من أجل وطن لا يطرف بعينه
لابل يدع الأراضى دون زرع
والرؤوس دون سنابل
والبطون دون بذار
الحرية دون دوار
دون ملصق دون اسم
تستأصل حتى حب الشباب
الموت قبل زمن الموت
هاهو عهد البربرية الشرعية

إلى أن يصل إلى صورة هى أقرب إلى التشاؤمية فى رؤية معتمدة على مستويات متعددة من الوعى باستخدام أبعاد مختلفة للتجربة الاستعمارية التى أوصلت الشعب الكونغولى إلى حافة الانهيار الداخلى: ومع ذلك يتجلى الأمل وبوارقه من خلال صورة "لومومبا" التى تخترق النص اختراقاً مؤكدة على عمق وقوة تأثير ما يمكن أن نسميه بالأسطورة الواقعية

الحرية الكونغولية شوكة

فى القلب ، مثلى أنا "كينى" يخترق
النهر فى احتضاره
علينا أن نموت بمرض
يجنى القرن منه فائدة
لابل يدعوه للزهد
ومع ذلك قال: "لومومبا"
بأن الكونغو هى البهاء عينه وآخر العجائب..
أتخلى عن الموت هذا
وأمضى
ودائما يا خضوبة القمر ويا
نظرته الماثلة للمومياءات
وداعاً يا همى
فمى مفتوح من جديد للسائر صلوات التأبين
وداعا يا فمى
لن أسمم حياتى بعد اليوم
سأبنيها من جديد حول شعاع
يتجه من القلب إلى الخارج
حيث لا يمشى الليل على باطن قدمه
حيث لا يعنى الليل
غير الليل
وداعاً

وإذا كان البعض يعد الشعر الملحمى بديلاً هزيلاً عن التاريخ وعن الوصف الأنثربولوجى للحياة الاجتماعية والثقافية إلا أننى أظن– أنه فى ظل المتغيرات الحديثة وتنامى دور أشكال المقاومة فى ظل شراسة الاستعمار متعدد الأبعاد كان شعر المقاومة هو أحد الروافد الأساسية فى إيقاظ وتحفيز وعى الشعوب الثائرة ، وأحد المفاتيح الرئيسية لفهم بنية تلك المجتمعات ،فعلى سبيل المثال

التاريخ الإفريقى الذى يزخر بالمحاربين والأبطال الحقيقيين والآلهة والملـوك ومنجزاتـهم كـل تلـك الأشياء هى المادة الخام المؤسسة للملحمة الشعبية ، مما أنتج اليقظـة المتحركـة للوعـى بكونـها فعـلاً تاريخياً ، وأن تضمنت فى أحيان كثيرة عناصر خاصة للتحريض ضد المستعمر تـارة وضد العنصريـة تارة أخرى ، ومن أمثلة ذلك قصيدة الشاعر" خوزيه كرافيرنيها" المسماه ب- "أغنية زورق كبير"

إذا رأيتنى أموت
ملايين المرات وأنا أولد
إذا رأيتنى أبكى
ملايين المرات وأنت تضحك
إذا رأيتنى أصرخ
ملايين المرات وأنا صامت
إذا رأيتنى أغنى
ملايين المرات وأنا أموت
وأنزف
فأنا أقول لك يا أخى الأوروبى
سوف تولد
وسوف تبكى
وسوف تغنى
وسوف تصرخ
وسوف تتعذب
لتنزف.. لتنزف
ملايين الميتات مثلى.

مصادر ومراجع :

١- قضايا النقد والإبداع العربى د. سيد البحراوى الهيئة العامة لقصور الثقافة٢٠٠٣.

٢- صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر ترجمة د. عبد الله الجعيدى المشروع القومى للترجمة للمجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩.

٣- أدب المقاومة فى فيتنام د. غالى شكرى الدار القومية للنشر ١٩٦٦ .

٤- الأدب الإفريقى كتابة طوطمية وحزن أسود- غادة نبيل مجلة أدب ونقد- العدد ١٣٢ أغسطس ١٩٩٦ .

٥- الواقع والأسطورة د. أحمد أبو زيد سلسلة الدراسات الشعبية-الهيئة العامة لقصور الثقافة.

التحالف الوطنى الديمقراطى .. هو الحل

■ د. أحمد نصار

كانت أحداث ١١ سبتمبر بمثابة الشرارة التى أطلقت قوى الشر العالمية من مقالها .لقد مثلت هذه الأحداث إعلانا قويا عن الوجود الهائل لليمين الفاشى الشرق أوسطى الرافع لراية الإسلام السياسى ، وكانت هذه الأحداث أيضا فرصة لانطلاق وحش اليمين الأمريكى ذى النزعة العسكرية .لقد أطلقت أحداث سبتمبر الصراع المحموم بين قوى اليمين فى جميع أرجاء العالم وفتحت الباب على مصراعيه لبحور من الدم سوف تدفع البشرية كلها ثمنا باهظا لهذا الصراع اليمينى/ اليمينى من ثروتها البشرية والاقتصادية ورصيدها القيمى والثقافى والحقوقى.

اليمين العالمى

إن المخزون الحضارى للبشرية أصبح مهددا بخطر التبديد بفعل تداعيات هذا الصراع الذى انطلق بين قوى الشر اليمينية التى اندفعت تعيث فى الأرض فسادا وقتلا وتدميرا بعضها يحاول الإعلان عن وجوده المؤثر ، وبعضها الآخر يسعى لإحكام قبضته وترسيم خريطة جديدة للعالم ، وآخرون قابعون يتحينون الفرصة للوثوب إلى مواقع أفضل.

لقد كان من المأمول ومن المفترض نظريا أن يتم توجيه المخزون الحضارى للبشرية فى اتجاه حل العديد من المشكلات العالمية والمتمثلة فى انتشار الفقر والجوع والمرض على نطاق واسع فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ومن أجل تحديث وتطوير البلدان المتخلفة ، وإسقاط ديون العالم الثالث ، وإشاعة الشفافية والديمقراطية وقيم التسامح والتعددية وقبول الآخر والتداول السلمى للسلطة ، ومن أجل

مكافحة الرشوة والفساد وجميع أنواع الجريمة الاقتصادية ، ومن أجل النهوض بالبيئة العالمية والحفاظ على صحة الأرض والبشر.

لقد كان المأمول والمفترض أن تتجه كل هذه الفوائض نحو حياة آمنة لكل البشر الذين ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر فى إنتاج هذه الثروات الهائلة ، ولكن هذا المأمول والمفترض لم يكن أبدا مطروحا على جدول أعمال اليمين العالمى بأجنحته المختلفة.

تحالفات اليمين الفاشى

لم يكن أبدا لليمين الفاشى الشرق أوسطى الرافع لراية الإسلام السياسى أي إسهام يذكر من أجل التقدم ولم يثبت عليهم مطلقا أى اهتمام ولو محدود بأحوال الشعوب التى ينتمون إليها -النموذج الأفغانى والنموذج السودانى- بل أنهم تحالفوا فى عدد غير قليل من المرات مع الفساد الحاكم فى بلدانهم لضرورات تكتيكية بغية انتزاع مساحات مطلوبة للتوسع فى نشاطاتهم ، وفى بلدان كثيرة تداخلت أموالهم مع أموال النخب الحاكمة فى أقطارهم.

وكانت النخب الحاكمة فى أغلب بلدان الشرق الأوسط -وهى أيضا أحد تنويعات اللحن اليمينى- تعتمد فى بقائها واستمرارها على تبعيتها المطلقة للغرب وعلى صراعها المتداخل مع اليمين الفاشى داخل بلدانها ، ذلك الصراع الذى يحتد أحيانا متخذا طابعا دمويا ، ويخفت فى أحايين أخرى ويغمض كل منهم الطرف عن الآخر ، ناهيك عن التداخل المالى وعلاقات النسب والمصاهرة التى جمعت أقطاب اليمين الفاشى الرافع لراية الإسلام -دون منازع- وأقطاب اليمين الحاكم الغارق فى فساده المالى والسياسى -دون منازع أيضا- وبمباركة من اليمين الغربى استمر هذا الصراع المتداخل بين النخب الحاكمة -الفاسدة -ومنافسيها من رافعى رايات الخلافة-الفاشية- حيث رأت كل الأطراف أن مصالحها تتحقق فى ظل هذا التشابك.

الغرب وعلاقاته

وأقام الغرب علاقات مستقرة مع جميع النخب الحاكمة فى الشرق الأوسط ، بل أن هذه العلاقات كانت تتدعم وتتوثق أكثر كلما ازدادت هذه النخب تخلفا وفسادا وكلما ازدادت هذه النخبة أو تلك اعتداء على الحقوق السياسية والاجتماعية لمواطنيها وكلما زاد تفريطها فى سيادتها الوطنية وأمنها القومى ، وكذلك أقام الغرب علاقات مستقرة مع جميع التشكيلات والتنظيمات المتطرفة العلنية منها والسرية والدعوية منها والعسكرية بداية من الإخوان المسلمين فى مصر مرورا بالترابى وأتباعه فى السودان ووصولا لبن لادن نفسه وتحولت عواصم الغرب إلى بؤر نشطة يتمركز

فيها النشاط المالى والإعلامى لمعظم فصائل التطرف، وحدثت فى هذه العواصم اتصالات عديدة بين ممثلين لجماعات التطرف وممثلين النخب الحاكمة لتنسيق بعض المواقف أو حل بعض الإلتباسات الناجمة عن سوء فهم بين الطرفين وتمت فى هذه العواصم أيضا بعض الصفقات المالية والأمنية والسياسية (التى تصل إلى حد الرشاوى).

كل ذلك يحدث على حساب شعوب المنطقة وبالتآمر على حاضر هذه الشعوب ومستقبلها من أجل أن تحقق كل أجنحة اليمين مصالحها ولم يكن لهذه الشعوب من نصير يستطيع أن يتصدى لهذا التدمير المنظم وهذا التخريب المستمر لقواها الذاتية ، وهنا يجب ألا نغفل الصهيونية العالمية ودورها فى المنطقة بوصفها أحد الأذرع القوية لليمين العالمى.

الانهيار السوفيتى

وبعد أن تم الإجهاز على المنطقة وتشويه شعوبها وتدمير مقدراتها وسلب ثرواتها وبفعل تغير خريطة التوازنات الدولية إثر انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وإعادة ترتيب البيت الأوروبى بعد حل حلف وارسو وتفكيك الاتحاد اليوغسلافى ، طرأت تغيرات كبيرة على جدول أعمال أجنحة اليمين المتحالفة والمتنافسة على ثروات المنطقة العربية- وكانت العراق سباقة فى فتح ملف الثروة العربية وحاولت باجتياح الكويت الفوز بنصيبها من هذه الثروة- وحل الصراع والصدام محل الوفاق والاتفاق واستبدلت أجنحة اليمين العلاقات المتشابكة فيما بينها. والمنافسة القائمة بينها بالصراع العنيف من أجل أن يظفر أحد الأجنحة بالسيادة المطلقة على المنطقة ، ومن هنا جاءت الضربة المروعة فى ١١ سبتمبر والتى هزت الرمز الأمريكى المتوج ملكا لليمين الغربى والعالمى ومن هنا أيضا جاء الرد المروع على كل بلدان المنطقة والذى بدأ بأفغانستان لكسر شوكة رأس الرمح ، وفلسطين لكسر شوكة نموذج المقاومة الوحيد المتبقى فى المنطقة العربية ، ويتجه الآن نحو العراق وسورية ولبنان بتهديدات مباشرة ، ويلمح بانتقادات واسعة تجاه مصر والسعودية ، ويعمل على احتواء ليبيا واليمن وتقسيم السودان، وحديث لا ينقطع عن تهجير الفلسطينيين إلى شرق الأردن وسيناء وإعادة العرش الهاشمى إلى جزء من العراق والتلويح بإقامة جمهورية علمانية فى شرق المملكة السعودية ، ناهيك عما يحدث فى الجزائر والمغرب العربى ، ذلك كله مع استمرار حملة التدمير والقتل المروع للشعب الفلسطينى وجميع مؤسساته التابعة للنخبة الفلسطينية شبه الحاكمة أو التابعة لفصائل المقاومة ، وأصبحت الساحة الفلسطينية نموذجا مصغرا لما سوف يحدث

المنطقة كلها ، ففى فلسطين المقاومة الإسلامية تدفع بطابور من الاستشهاديين معلنة أن هذا هو السبيل الوحيد للمقاومة ، وإسرائيل تجتاح الأراضى وتهدم المنازل وتحرق الأخضر واليابس وتفكك الهياكل وتقتل البشر معلنة أن هذا هو السبيل الوحيد لمحاربة الإرهاب الفلسطينى ،والسلطة الفلسطينية تتآكل اليوم بعد الآخر ويبدو أنها تتجه إلى الزوال تاركة مساحة شاغرة يتم البحث من الآن عن قرضاى فلسطينى كى يملؤها ولو مؤقتا ، وأصبحت كل دول المنطقة مهددة بدرجة أو بأخرى بتكرار البيان العملى الذى حدث على مرأى ومسمع من الجميع فى يوغوسلافيا ثم أفغانستان وفلسطين والعراق، وبات واضحا أن هذا الصراع المروع الذى نشب بين أجنحة اليمين الفاجرة لرسم خريطة جديدة للعالم وللشرق الأوسط خصوصا يمكن أن يتسع ليشمل مناطق أكثر اتساعا من العالم حيث سوف يحاول كل طرف من الأطراف المشتبكة تحقيق أكبر قدر من المكاسب الممكنة وهذا فيما يبدو تمهيدا لمعركة نهائية حسب التفكير الأمريكى تؤدى إلى استسلام التنين الصينى والقضاء على بؤر المنافسة فى آسيا وأوروبا ويتحقق الحلم الأمريكى فى سيادة مطلقة على الكوكب.

بطش الأنظمة الفاسدة

يحدث هذا والشعوب العربية جميعها فى حالة يرثى لها من الضعف والهوان بعد أن تم استنزاف ثرواتها وتم القضاء على قواها الحية القادرة على فعل المقاومة والمتمثلة فى أحزابها ومنظماتها الديمقراطية وبعد أن تم تشويه الوجدان الشعبى وتغييب العقل الجمعى بالمخدرات تارة وبالخطاب المتطرف تارة أخرى، وفقدت الشعوب قدرتها على المقاومة المنظمة الفاعلة ودليل عجز جميع شعوب المنطقة عن انتزاع حقوقها السياسية والاجتماعية ورضوخها تحت وطأة النخب الفاسدة وغير الديمقراطية.

إن هذه الحالة من العجز الشعبى لن تفرز مقاومة حقيقية قادرة على درأ الأخطار الواقعة فى المنطقة ،ولكن ربما تستطيع بعض التنظيمات الجهادية حشد عدد من الاستشهاديين ليكونوا دليل هذه المنظمات على أنها الوحيدة صاحبة القدرة على فعل المقاومة ، ويكون ذلك نفسه هو الذريعة والمبرر لمزيد من البطش والعنف الأمريكى والصهيونى بالمنطقة.

وعن الجيوش العربية فحدث ولا حرج عن كل جنرالات العرب بعد أن تم إفساد الجميع عن طريق الإغداق المالى- لضمان الولاء- وبعثات التدريب وعمولات صفقات السلاح، ومن لم يتم إفساده فهو لا حول له ولاقوة بعد

أن أصبح رهين المحبسين (السلاح الأمريكى وخطط التدريب الأمريكية).

أما النخب العربية الحاكمة والمتحكمة فهى فى هذا الوضع المتفجر بالمنطقة أشبه ما تكون بالفأر المذعور الذى وقع ما بين مخالب قط جائع وباب مصيدة جاهزة للإطباق عليه ، فهذه النخب لم تعد العدة لمثل هذا اليوم وأودعت أموالها فى البنوك الأمريكية والأوربية ولم تقم نظما ديمقراطية حقيقية تمكنها من الاستناد عليها فى أوقات الشدة، وفاحت منها رائحة الفساد المالى والادارى للدرجة التى أصبحت تدعو للغثيان والاشمئزاز ،لقد فقدت النخب العربية الحاكمة أسباب بقائها تلك الأسباب التى لم يكن من بينها أبدا أى دور إيجابى تلعبه هذه النخب لصالح شعوبها ، فمن اليوم من بين كل الشعوب العربية ذلك الذى يستطيع أن يرفع صوته مدافعا عن بقاء هذا النظام أو ذاك.

لأن هذه النخب لن تجد من يدافع عن بقائها من أبناء شعوبها ،وهى كذلك لن تستطيع أن تفعل ذلك بذاتها حيث أنها من الضعف والفساد والرخاوة مما لايمكنها من البقاء لحظة واحدة خارج حضانة كافل وجودها الأمريكى ،فكيف يكون حالها إذ هو نفسه يعلن استغناءه عن خدماتها ويفرض عليها المواجهة.

البديل الوطنى الديمقراطى

ولن تستطيع هذه النخب أن تمد جسورا من الثقة مع شعوبها لطول فترة الاستبداد من جانبها ولطول فترة انعدام الثقة من جانب شعوبها ، وربما تختار هذه النخب أن تقيم تحالفا غبيا مع القوى الفاشية والمتطرفة داخل بلدانها آملة فى حشد شعبى تضمنه هذه القوى ،وهنا يكمن الخطر الداهم حيث قد يضمن مثل هذا التحالف الغبى البقاء لبعض الوقت ولكنه يضمن أيضا رحيلا مهينا و غير هادئ لمثل هذه النخبة وتفقد بذلك ليس فقط مقاليد الحكم وإنما أيضا مدخراتها وملاذها النهائى فى الخارج ، وسوف تحاول بعض التنظيمات الفاشية والمتطرفة تقديم بعض التنازلات لسلطات بلادها وتحاول تزيين الأمر عبر خطاب معسول عن أن الجميع فى قارب واحد وإما أن ننجو معا وإما أن نغرق معا.

إن المنطقة سوف تدخل فى حالة من الفوضى كنتاج طبيعى لعقود طويلة من التخلف والاستبداد السياسى والفساد الحاكم ومن هنا تأتى الدعوة لإقامة التحالف الوطنى الديمقراطى الذى يضم فى صفوفه كل القوى الوطنية والديمقراطية لصياغة جدول أعمال المرحلة القادمة وتوثيق علاقات الصداقة والنضال المشترك مع كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية وكل القوى العالمية المحبة

للسلام والمناهضة لسيطرة اليمين الفاشى على مقدرات العالم إن مهمة إنقاذ الوطن مرهونة بقدرة كل القوى الوطنية والديمقراطية الشريفة على إنجاز تحالفها وصياغة برنامج عملها المشترك فى مواجهة أحلاف الشر المتربصة بالمنطقة كلها وبغير هذا التحالف الوطنى الديمقراطى يصبح مستقبل الوطن ومقدراته نهبا لأعداء الوطن فى الداخل والخارج.. إن مهمة إقامة التحالف الوطنى الديمقراطى أصبحت مهمة عاجلة لا ينبغى التباطؤ أو التراخى فى إنجازها حتى يمتلك الوطن بديلا وطنيا ديمقراطيا يقود سفينة الوطن قبل أن تحل الفوضى ويقع الوطن فى براثن المتطرفين أو مطية يعلوها برويز مشرف جديد أو قرضاى جديد. ■

أدب ونقد

مجلة ثقافية شهرية
تصدر عن حزب التجمع

رئيس مجلس الادارة : د. رفعت السعيد

رئيس التحرير : فريدة النقاش

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)







الثمن ٥ جنيهات